
السودان إلى أين ؟
بين تفريط نميري
وإخفاق الأحزاب
طه ابراهي

حـي ود نوبـاوي

إذن فقد نشأ نميري بحي ود نوباوي وكان هذا الحي في الثلاثينات والأربعينات بل ولعله لعهد قريب جدا يسكنه الأنصار، إذ يكاد يكون من المستحيل أن تجد ساكنا بهذا الحي لايتبع المهدي إماما، ولا يقدس أسرته كأئمة وسادة وقاده. بطبيعة الحال كانت أسرة نميري أنصارية وهو منهم، ومن هنا نشأ الطفل نميري وقد قرت في عقله قداسة بيت المهدي، وتفتح وعيه على الهاله المهيبة التي تحيط أبناء وأحفاد هذا البيت. وهي هالة وقداسة لم تكن تسمح بأن يخطر ببال أي من الأتباع والمريدين بأن يفكر بأن يتطاول إلى مقام أبناء وأحفاد الأسرة أو يظن بأنه قادر على بلوغ مرتبتهم في القداسة والقيادة والسيادة، فقد كان الواحد منهم ومنذ طفولته يربى على القناعة والتبعية وغنم الرضاء والطاعة والولاء والثقة في قيادة إمامهم الذي هو وحده القائد والرئيس والامام.

لقد أتاح وجود الأسرة بمدينة كأم درمان أن يرسل نميري إلى المدارس وأن يصل في النهاية إلى المدرسة الثانوية وهو في حوالي السادسة عشرة من عمره أو يزيد قليلا.

قصـور ومواهـب:

لقد تجمعت تأثيرات الأسرة والحي والمدرسة الأولية والابتدائية وكشفت في المرحلة الثانوية، أن الصبي جعفر قد بلور مواهب محددة وتكشف في شخصيته قصور معين، فقد ظهر أن الصبي يمتلك قدرات فائقة في تجميع الصبيان والهيمنة عليهم، مثل ما كان تكوينه الجسدي بادي القوة، صالح لأن ينمو كشاب رياضي، وفي نفس الوقت ظهر أن قدرات الصبي على تحصيل العلوم والمثابرة عليها والصبر على مدارستها وحفظها، محدودة، ولعل ذلك يرجع ضمن ما يرجع إلى أن ذكاءه كان أيضا محدودا، ولهذا ظل الصبي يطور مواهبه بالانخراط في الألعاب الرياضية والنشاطات المرتبطة بالقوة الجسمانية والتي تتيح له ممارسة قدراته في القيادة والهيمنة على الآخرين، مثل ما أقعده ذكائه المحدود وقدرته المحدودة على المثابرة والصبر على التحصيل أن يظل في آخر الصف في الترقي والنقل من فصل إلى آخر.

وبالرغم من أن المدرسة الثانوية في جيله، ولعلها في كل الأجيال، هي المكان والعمر الذي يبرز الاتجاه للعمل العام وللقياده الفكرية وللمواهب الثقافية والابداعية المختلفة، إلا أن شخصية الصبي والشاب جعفر نميري لم تتكشف عن امتلاك أي موهبة من هذه المواهب والقدرات، فقد أكمل الشاب دراسته الثانوية دون أن يحقق

نجاحا في الشهادة الثانوية التي امتحن لها من مدرسة حنتوب الثانوية سنة ١٩٥٣ وكانت حنتوب[١] «أحد أقوى ثلاثة مدارس في السودان حتى الآن وكان المعروف عن طلاب حنتوب أنهم ينجحون بأكملهم في امتحانات الشهادة إلا أن نميري كان أحد طالبين لم يحالفهما الحظ في الامتحان من بين ٣٨ طالباً (من حنتوب. . وكان أن نجح فقط في مادتي التاريخ والتربية الرياضية».

(١) مقالات العاصفة والجذور بقلم بابكر حسن مكي نشرت بصحيفة السياسة الكويتية في مايو ٨٤.

الفصل الثاني

نميري يلتحق بجيش صنعه الاستعمار لبلد متخلف

عندما دخل نميري الكلية الحربية، كان الاستعمار الانجليزي يجثم على أرض السودان وهو الذي أقام الكلية الحربية ووضع مناهجها وسياسة القبول فيها وكان الجيش يسمى قوة دفاع السودان في ذلك الوقت.

لقد كان الانجليز يحرصون على أن لايدخل الكلية الحربية إلا أبناء رؤساء العشائر والنظار وكبار التجار وأبناء الضباط ووجهاء المجتمع أو من يذكيهم هؤلاء بسبب نسب أو قرابة أو ولاء أو معرفة أو ثقة، وكان طبيعيا أن لايتاح لأبناء الكادحين فرصة التعامل مع السلاح في مقام القيادة. أن تنفيذ هذه السياسة كان يصطدم دائما بقلة عدد المتقدمين من هذه الفئات إلى الكلية الحربية وذلك بسبب ضعف التعليم وقلة انتشاره بصفة عامة وقلة المدارس الثانوية على وجه الخصوص، ولهذا فإنه لم يكن يشترط لدخول الكلية النجاح في الشهادة الثانوية بل يكتفي بأن يكون الطالب قد حصل على شهادة تسمى «اكمال السنة الرابعة الثانوية» مثل ماكان الانجليز في مرحلة لايشترطون أصلا اكمال المرحلة الثانوية في دخول الكلية الحربية وبالرغم من هذا التساهل في المؤهل العلمي، لم يكن ممكنا الحصول على العدد الكافي من أبناء الفئات المذكورة، ولهذا كان يتاح دائما فرصة لبعض ابناء الفقراء لدخول الكلية الحربية إذا حصلوا على توصية وتزكية من واحد من الفئات المذكورة.

الصديق المهدي يرتكب أحد اخطاء عمره:

كان الصديق عبدالرحمن المهدي، وهو الشاب الذي نال حظا ليس بيسير من التعليم الحديث يتطلع دائما إلى مسار خيوط المستقبل، ويبدو أن والده كان يعده للامساك بهذه الخيوط في المستقبل والتعامل معها، فقد كان من بين كل ابنائه، بادي الذكاء شغوفاً بالحياة العامة قوي الشخصية مطلعا.

وكان الصديق المهدي يرى في قوة دفاع السودان أحد خيوط المستقبل، ولهذا كان يخطط دائما أن يكون من بين كل دفعة تدخل الكلية للتخرج كضباط أن يكون من بينها ابناء للأنصار.

وفي عام اكمال نميري للسنة الرابعة الثانوية كان هناك فقط ثلاثة طلبة من أبناء الأنصار يمكن أن يدخلوا الكلية الحربية وكان نميري على رأسهم، خاصة بعد

أن أفصح والده للصديق عن رغبة الابن في الالتحاق بقوة دفاع السودان.

ومن هنا كانت توصية الصديق للجنة القبول أن لابد من قبول هؤلاء الثلاثة فكان أن قبل نميري بالكلية الحربية.

وبالرغم من أن توصية الصديق كانت العامل الحاسم في دخول نميري للجيش إلا أن مؤهلاته الذاتية كانت تشفع له أيضا، فقد كان واضحاً للجنة القبول أنه شاب يحسن العديد من ضروب الرياضة، وكانت مثل هذه الموهبة تشفع للبعض في القبول خاصة إذا كانت تكشف ميلا واضحا للابتعاد عن العمل العام، أو الانتماء إلى أية فرقة سياسية أو عقائدية أو فكرية أو الاشتغال بالتحريض السياسي أو الجنوح إلى التعمق في الثقافة والفكر، كما كانت اهتماماته بالرياضة دليلا على الذكاء المحدود أو القدرة المحدودة على استخدام الذكاء بصفة عامة إذ كانت طريقة ممارسته للرياضة لا تكشف ابداعا أو خلقا أو تفردا. وقد أكمل نميري الكلية الحربية وتخرج ضابطا في آخر قائمة المتخرجين فقد كان (طيش) الكلية الحربية إذا لم تمكنه قدراته المحدودة في الذكاء أو المثابرة والصبر على التحصيل من تجويد العلوم النظرية فقعدت به من تبوأ مركزا متوسطا أو متقدما في دفعته، هذا بالرغم من استخدامه لأقصى قدراته الجسدية ومواهبه الرياضية فهو يفخرانه حدث بالكلية أن رأي نفسه:

(١) «راكضا اتقدم صفا من الجنود في طابور الرياضة يملأ الغضب نفسي من نظره رأيت فيها تحديا وكأنني لن استطيع الصمود، فأنا ابن المدينة المترفة، ومع ذلك ركضت وركضت دون أن التفت خلفي إلى أن نبهني صوت يطالبني بالتوقف فلم يعد في الطابور سواي، فلقد تخلف الكل تعبا على طول الطريق، يومها تعلمت أول دروس القيادة، تعلمتها من نظرات الاعجاب ومشاعر التقدير من الجنود وعلمت أن القائد الناجح ينبغي أن يكون في المقدمة دائما وآخر من ينام وأول من يستيقظ، أول من يتقدم وآخر من يتخلف».

وبالرغم من كل ذلك كان آخر الدفعة التي تخرجت فلم يكن أول من تقدم في دفعته ولا آخر من تخلف بل كان آخر من تقدم وأول من تخلف وبقي في موقعه ذاك حتى يوم تخرجه من الكلية ضابطا.

---

(١) النهج الاسلامي لماذا صفحة ٢٠٩

نميري ضابط بالقوات المسلحة:

لقد كان نصرا كبيرا لشخصه ولأسرته أن أصبح نميري ضابطا بالجيش، هذا بالرغم من أن أهم شخصيتين في أسرته لم يكتب لهما الافتخار كثيرا بهذا النجاح ذلك أن[1] «والده ووالدته لقيا مصرعهما في يوم واحد بحادث، . . . ان الحادث وقع في يوم تخرج نميري من الكلية العسكرية وأن الوالدين كانا في طريقهما لحضور حفل التخرج. . .» وبطبيعة الحال فقد كان لحادث وفاة والديه بهذا الشكل المأساوي أثر بالغ في نفسية نميري، كما انه لم يقدر لمن بقي من الاسرة ان يهنأ كثيرا بنجاح نميري، فهو في محاولة لامتصاص الصدمة قد قرر الزواج من[2] «ابنة خاله الحالية السيدة بثينة خليل» إلا أن القدر لم يتح له فرصة نسيان صدمة فقدان الوالدين إذ أعقب ذلك بأن[3] «لقي خاله في هذه الفترة مصرعه أيضا بحادث سيارة».

وهكذا بدأ نميري حياته بالمؤسسة العسكرية وهو يحمل أثقال وأحزان ومآسي شخصية دامية، وذكريات فشل ذريع، ومذري في مرتبة النجاح سواء في المدرسة الثانوية أو الكلية الحربية.

من المؤكد أن المؤسسة العسكرية لها خصوصيات تطبع بها من ينخرطون في سلكها ويرون أنها غاية المطاف ونهاية الأرب، وقد كان نميري من هؤلاء، أن واقعة كونه حظي بالتخرج كضابط بقوة دفاع السودان رغم موقع اسرته الاجتماعي والاقتصادي ورغم ضئالة قدراته الذهنية فجر في الشاب الذي اعجب بنفسه غاية الاعجاب كل كوامن الزهو باحتلاله لموقع اجتماعي متميز، الأمر الذي أدى إلى مسارعته وانشغاله بابداء كل نزعات التسلط على الآخرين والهيمنة عليهم باداء الفتوة وعنف العضلات ورهبة الأوامر وبريق الوظيفة فتجسد كل ذلك في سلوكه الاجتماعي سواء مع رفاقه أو مرؤسيه أو سواء مع المحيط الاجتماعي الكبير.

لقد كان من أبرز سمات الرجولة عند العديد من الضباط، التباهي بالمقدرة على شرب المسكرات بأكبر كميات منها، والفحولة في صحبة النساء وارتياد بيوت العاهرات أو صانعات الخمور، واظهار الكرم واتلاف المال في هذه النشاطات، وكذلك في نشاط الميسر ولعب الورق، ولعل الأمر الأخير لم يكن يستهوى نميري كثيرا لأن النجاح فيه رهين بالحظ والمقدرة الذهنية ولا يتعلق بالمقدرات الجسدية والقيادية.

---

(١) (٢) (٣) مقالات العاصفة والجذور ـ المقالة ـ٤ ـ ولابد من ملاحظة أن هناك عدة روايات حول حادث الوفاة هذا ونحن لايعنينا من تفاصيله إلا أنه وقع مصاحبا أو بعد مدة قصيرة من تخرج نميري من الكلية. وهذا أمر مؤكد.

انصرف نميري بكلياته في نشاطات شرب كل أنواع المسكرات وبكميات وفيرة وغير عادية، ولقد ظهر له باع طويل ومقدرة فائقة وموهبة لا تجارى في هذا المجال، وكان يفاخر بها أقرانه من الضباط وأصدقائه في الحي، كما أنه توفر على ارتياد أماكن العاهرات بكثرة تثير التساؤل والحيرة، فقد كان يعرف عنه أنه ما كان يقبل بموقع الرجل الثاني أو الثالث لدى المرأة المعينة في ليلة حضوره لها، وحتى إذا كان أمامه رجل كانت تنشأ المشكلات المعقدة لحل هذه المسألة بغرض تفادي أن تنتهي عند الشرطة أو المشرحة أو المستشفى، وكان أغلب هؤلاء النساء يخشونه ويخشون مجيئه حذر هذه المشكلات، ولقد كان أحيانا لايقرع الباب ويستأذن في الدخول بل يضرب الباب ويدفعه برجله أو يده ليدخل مباشرة إلى غرفة المرأة.

وفي مجالس الشراب كان يعمل دائما على أن يملأ مكان الصدارة، وانشغل نميري وتوفر على هذا السلوك طوال حياته العسكرية حتى بعد مايو ٦٩، وأن كانت السلطة قد غيرت نوع الممارسات وأساليب التعامل مع النساء بل ونوع المشروبات نفسها وهو أمر سنعود له فيما بعد.

وللاسباب التي قلناها عن بيئته الأولى، ونشأته الأسرية، ومقدراته الثقافية وغرقه في الوظيفة ومظاهرها وسلوكها، لم يكن من الممكن أن يخطر ببال جعفر نميري أنه يمكن أن يصل إلى السلطة أو حتى يفكر في ذلك، ولم يخطر بباله مطلقا أن القوات المسلحة وسيلة لبلوغ السلطة، هذا وبالرغم من أنه سبق وأن أخذ بجريرة غيره واوقف واحيل إلى الاستيداع ضمن عدد كبير من الضباط، ذلك أنه برز بعد الاستقلال عدد من صغار الضباط كانوا يطالبون باجراء اصلاحات أساسية بالجيش وتحويله من فرقة أمنية إلى قوات مسلحة حديثة، سواء بتغيير مناهج الدراسة في الكلية أو تحديث الاسلحة أو حتى توفيرها، فقد كانت الأسلحة الموجودة بالية عتيقة حتى بالنسبة للبنادق، كان الضباط الكبار يخشون هذه النغمة ويستريبون بما وراءها بالرغم من أنها لم تزد عن المطالبة بتحديث الجيش وتحسين شروط عملهم وادائهم، ولم يكن جعفر نميري أحد قادة هؤلاء الضباط وأن كان يدرج في قوائم الدفعة التي منها قادة ذلك الاتجاه المنادي باصلاح الجيش، ولهذا كان يصيبه ما يصيب المجموعة المشبوهة في نظر كبار الضباط آنذاك.

وبالرغم من زخم الثورة المصرية ودور الجيش فيها ودور صغار الضباط في الوقوف أمام الملك والاقطاع والباشوات، لم تنشأ حركة لها أبعاد سياسية ترمي إلى تغيير السلطة وسط الضباط السودانيين، فقد قنعوا بالمطالبة بتطوير الجيش وتحديثه حتى جاء نوفمبر

١٩٥٨ . حيث قام سكرتير حزب الأمة المرحوم عبدالله خليل بتسليم السلطة لقيادة الجيش السوداني، وقد كانت هذه القيادة تمثل أبلغ تمثيل نوعية من كان يرجوهم الانجليز لدخول الجيش في مراتب القيادة، سواء من حيث أصولهم الاجتماعية أو مستواهم الفكري أو سلوكهم الشخصي، أي أن كلا منهم كان يمثل نموذج ضابط الجيش الذي صنعه الانجليز لبلد متخلف، ولهذا كان من المفارقات الطريفة أن الفريق عبود رفض في البداية تسلم السلطة، لولا أن جـهد عبدالله خليل في اقناعه واقناع زملائه بأن هذا الاجراء هو ارادة أسياد البلد، فاقنع عبود بهذا الاساس وحده، بل أنه تحري النوايا واتجاهات السادة ومباركتهم ورضائهم حتى استقر رأيه على قبول السلطة، ومن طريف ما وصف به عبود نظامه عندما سؤل عما إذا كان ثورة أو انقلاب عسكري، أنه اجاب بالنفي ووصف نظامه بأنه «تسليم وتسلم» فقد تربى بأن يخشى الزج بنفسه في أمور السلطة أو السياسة وكان هذا التوجه هو الغالب الأعم في سلوك ضباط ذلك الوقت ومنهم جعفر نميري.

لقد فجر استلام عبود للسلطة أبوابا كانت محكمة القلق أمام الكثيرين من الضباط حيث ظهر وانكشف لأول مرة أمامهم امكانية أن يكون الجيش السوداني طريقا للسلطة، وامكانية أن يكونوا هم بمقدراتهم وثقافاتهم العسكرية حكاما، وأن السياسيين والسادة يمكن ليس فقط أن يقبلوا بحكم هؤلا بل وأن يسلموهم السلطة.

وهنا تفجرت في الضابط جعفر نميري كل الطموحات والتطلع لرد اعتبار منبته الاجتماعي ومقدراته العقلية التي قعدت به عن منافسة السادة واحفاد الامام، وظهر له جليا أن محدودية ذكائه وثقافته لا تمنعه من بلوغ الحكم، فإذا كان جيل العجائز المتهتك من الضباط استطاع أن يحكم البلاد، فلماذا لا تتاح أو تخلق الفرصة لجيلهم للوصول إلى هذه السلطة، وهي قمة القيادة وعرش الهيمنة والسطوة والقوة، ولكن كان تفتح هذه المشاعر في الضابط الشاب دائما محاطا بمحاذير سياسية أهمها خطر فقدان ما بلغه من مجد بصيرورته ضابطا، الأمر الذي اتاح له الكثير من المتع واجلاء مواهب القيادة والفتوة والهيمنة، كما أن رواسب الماضي البعيد لم تكن بعيدة عن التأثير في نفسه، خاصة وأنه ذاق ذل فقدان هذه الوظيفة عندما أحيل إلى الاستيداع، وذاق ذل السؤال والعيش على حساب الآخرين، وإذا كان بلوغ عبود لسدة الحكم قد أثار في نميري مثل هذه المشاعر، فإنها بالضرورة كانت تعمل أثرها بشكل أقوى وأكثر فعالية فيمن دونـه من شباب الضباط خاصة أولئك الذين تسربوا إلى الجيش في عهد الاستقلال والذي صاحبه ضعف التقيد بمعايير الانجليز لدخول القوات المسلحة، ومع البريق الذي لقيه الجيش كمؤسسة بعد ثورة يوليو بمصر وبطولات الجيش المصري

في طرد الملك وهي أمور كانت تبدو كمعجزات أمام نوعية الضباط الذين دخلوا الجيش بمعايير الانجليز.

وقد صحب استيلاء عبود للسلطة وقيام الحكم العسكري الأول أن بدأ الساسة انفسهم يلتفتون لهذه المؤسسة ويتصلون بأفرادها ويخلقون صلات من نوع جديد معهم، وكانت الأحزاب العقائدية أكثرها تنبها لهذه المؤسسة الخطيرة، خاصة جماعة الاخوان المسلمين الذين كانوا يعبرون بل ويترسمون حذو النعل بالنعل خطوات الجماعة بمصر، وكانت طبيعة المؤسسة العسكرية ونوعية طلابها من حيث منابتهم الطبقية، أو مستوى مقدراتهم الفكرية أو ثقافتهم المحدودة، كان ذلك كله يجعل الاخوان المسلمون أكثر قبولا لدى الضباط إذ كان يندر أن تجد طالبا ثانويا تفتح ذهنه على الفكر السياسي أو العقائدي أن يدخل الجيش، ولهذا فإننا نجد أن محصلة ثقافة من دخل الجيش من الطلاب لم يكن يتجاوز تراثه الموروث من الاباء عن مفهوم الدين والعقيدة، دون زيادة ان لم نقل بنقصان ينتج من الممارسات والسلوك الشخصي النابع من خصائص هذه المؤسسة، ولكن في النهاية هناك أرضية ثابتة في العقل الباطن لم تهزها ثقافة العقل الظاهر عن قبول مسلمات الآباء والأجداد كما تم توارثها، بل انك تجد البعض منهم قد تملكته هذه المسلمات وسيطرت عليه بقوة تتبدى وتتكشف في سلوكه البادي التدين في شكل ممارسة العبادات شكلا منذ شبابه الباكر رغم أنه يكون غارقا حتى أذنيه في المحرمات والملذات المنكرة، ولكنه لا يتساءل مطلقا عن التناقض الذي يمارسه الأمر الذي يؤكد رسوخ القناعات الدينية كموروثات لم تختبر بالتساؤل ولم يهزها شك البحث أو الثقافة.

فغالبيتهم الساحقة لم تحاول البحث عن اليقين والقناعة بطريق مستقل عما ورثه من آبائه، وهي ظاهرة لا نزعم أنها قاصرة على الضباط في الجيش ذلك أنها تنتشر بين كل المتعلمين الذين لم يحاولوا اختبار قناعتهم بسبب من وضعهم الاجتماعي أو الطبقي أو مقدراتهم الثقافية أو ذكائهم أو خضوعهم التام لثقل الموروثات الاجتماعية وضغوط السلوك الاسري ومحازير البيئة الاجتماعية التي لا تتيح لهم امكانية طرق الأمر من زاوية عقلانية أو فلسفية أو علمية.

إن هذه العوامل تجعل هؤلاء الأشخاص أرضا خصبة لقبول ما يبنى على تلك الموروثات من عقائد وتفريعات باعتبارها صحيحة، إذ التسليم بذلك هو البديل لمناقشة الموروثات واختبارها ومناقشة ما هو مطروح وعلاقته بتلك الموروثات، وهذا أمر لا طاقة لهم بالتعرض له ولا وقت لديهم لتبديده في مثل هذه الأمور، فالتلهي بالملذات وكنز

المال وارتكاب كل الأخطاء والخطايا والجرائم لا خطر منه، فإن الله غفور رحيم، هو يغفر الذنوب جميعا ويعيد الانسان كما ولدته أمه بعد مشوار الحج الذي لا يكلف إلا بضع مئات من الجنيهات.

ان تقريرنا بأن هذه الأرضية مكنت الاسلاميين من التسلل إلى الجيش، لا يعني أن الحزب الشيوعي أو اليسار بصفة عامة، لم يتصل بأفراد هذه المؤسسة أو يؤثر فيهم، بل لعله بنفوذه العام كان أكثر قدره على استقطاب الكثيرين لمواقعه وأوكاره وأن لم ينتموا إليه كأعضاء منظمين في الحزب، ومع تصاعد حركة المقاومة الشعبية للحكم العسكري الأول بدأت تظهر انعكاسات ذلك في العديد من الضباط الذين بدأوا يفكرون في الاطاحة بنظام عبود عن طريق الانقلاب العسكري، وكانت المجموعات تتكون بعوامل وافرازات خصائص المؤسسة العسكرية أكثر منها ـ كتأثير مباشر لهذا الحزب أو ذاك في المجموعة كلها، وافرازات هذه الخصائص نفسها كانت تدعو كل مجموعة أن تفكر فيمن تستقطبه من الدفعة أو الاصدقاء أو الذين اشتركوا في عمل عسكري واحد مدة طويلة وهو ما يسمى برفقة السلاح والخندق، أو البحث عن أبناء القبيلة الواحدة أو الحي الواحد أو القرية أو المدينة.

وفي مجرى هذه الاتصالات، حدث أن تم التفكير في استقطاب نميري أو الاتصال به كتحسس مبدئي، وبصفة عامة كان بشجع من فكروا فيه أو اتصلوا به ما يتصف به كما قلنا من مواهب القيادة والقدرة على استقطاب الآخرين وقيادتهم، بالاضافة إلى عدم تلونه بصبغة محددة أو بالتزام حزبي معين، أو فكر سياسي، أو حتى زعامات سياسية معينة، وكان مثل هذا الاتصال يعتبر عنده كدليل قاطع على أهميته الشخصية وعلى تلمس الاحتماء به، والرغبة في الانقياد له، ولكنه رغم ذلك لم يعرف عنه التزام تجاه أية فئة طوال أيام الحكم العسكري الأول، أو اشتراك فعلي في أحد انقلاباته العديدة التي أدت إلى اعدام العديد من الضباط، وما ذلك إلا لحرصه الشديد على وظيفته التي وصفنا أهميتها بالنسبة له فيما قبل، ولعل أهم ما اسفرت عنه هذه الحركات داخل القوات المسلحة أن تصاعد في نفوس الضباط الشعور بامكانية تسلق قمة السلطة أو على الأقل الاشتراك فيها ولم يكن نميري بمنأى عن هذا الشعور.

الفصل الثالث
الافرازات والصراعات والأطروحات التي برزت بعد ثورة أكتوبر وخلال الديمقراطية

لقد كانت ثورة أكتوبر شعبية عارمة، عمت كل السودات وشملت كافة قطاعات الشعب، وبالرغم من أن الطغمة الحاكمة فكرت أن تستخدم السلاح ضد الجماهير إلا أن المد الجماهيري العارم حسم موقف الكثيرين من ضباط الجيش حيث كان واضحا وجليا نهاية الطغمة الحاكمة ولهذا فقد رفضت مجموعة منهم - ومن بينهم كان نمري[1] «أوامر الطغمة الحاكمة مما شل يوم ذاك يد الحاكمين وأرغمهم على الرضوخ للشعب صاغرين».

وبالرغم من أن هذا القول فيه مبالغة إلا أنه لا يخلوا من الحقيقة ذلك أن[1] «الأوامر قد أعطيت للجيش في العاشرة من صباح ٦٤/١٠/١٩ باطلاق النار على الانتفاضة الشعبية التي كانت تتضاعف بمعدل خمس دقائق غير أن نميري كان من بين ١٨ ضابط رفضوا الانصياع للأوامر وبعثوا باشارات بالشفرة لزملائهم القادة في الأسلحة الأخرى أن يتمردوا على التعليمات ولقد تم اعتقال الضباط جميعا وبعد نجاح الثورة أصدر الحزب الشيوعي بيانا وصف فيه الرجال الـ ١٨ بالضباط الأحرار».

وقد أورد نميري قوله الأول كمقدمة للقول بأن تلك المجموعة التي رفضت الأوامر بضرب الجماهير هي القوى الثورية، حيث وفي نفس الصفحة يضيف[2] «إن الادراك الواعي للقوى الاجتماعية في السودان كان يحتم على قوى الثورة يوم ذاك أن تدرك بأن بقاء المد الثوري وتصاعده انما هما رهينان ببقاء تلك الطلائع الثورية العسكرية في مراكز تمكنها من ممارسة نفوذها وضغطها داخل الجيش باعتباره القوة العصرية المنظمة الضاربة الوحيدة التي تستطيع أن تقوم بدور الموازنة مع القوى التقليدية وتنظيماتها شبه العسكرية».

وبالرغم من أن هذا التحليل لما حدث قبل سنة ٦٩ جاء بعد انتصار انقلاب مايو إلا أنه لا يخلو من فائدة في كشف طبيعة التأثيرات التي تركتها الحركات العسكرية في ذهن نميري قبل ثورة اكتوبر وعندها، إذ يؤكد أنه بدأ يوقن مع الكثيرين في الجيش بأنهم يمكن أن يشكلوا قوة ضاربة تستولي على السلطة، كما يؤكد نفس التحليل أن موقف الضباط الذين رفضوا ضرب مجموعة من الجماهير في مدينة واحدة في السودان قد دفعهم ذلك للاعتقاد بأنهم قاموا بعمل ثوري نضالي مكن نميري نفسه فيما بعد

(١) خطب ص ٧١.
(١) مقالات العاصفة والجذور مقالة رقم ٥.
(٢) خطب ص ٧١.

بأن ينسب لنفسه ولهذا الموقف كل ثورة اكتوبر ونجاحها وانتصارها.

إن الأمر المؤسف حقا، أن ضعف الشعور بالانتماء إلى الجماهير المسحوقة أو حتى أفكار هذا الانتماء والتنكر له تطلعا لطبقه جديدة، وكذلك ضعف الثقافة السياسية العلمية الحديثة، أدى إلى أن العديد من الضباط مثلهم مثل نميري بالا يتنبهوا إلى العلاقة الصحيحة التي يمكن أن تنشأ بين شرائح من القوات المسلحة والثورة والنضال الجماهيري، والفرق بين النضال الجماهيري المسلح وبين الانقلاب العسكري، ذلك أن الضابط الثوري المنحاز للجماهير المستغلة والمسحوقة عليه واجب ثوري بالانحياز لهذه الجماهير لحظة أن تثور، ولحظة أن تحاول السلطة استخدام جهاز القمع - القوات المسلحة - لردع هذه الجماهير وإبادتها، حيث أن انحيازه يربك سلطة القمع ويجعلها تتردد في استخدام قسم من القوات المسلحة ضد الجماهير التي انحاز لها القسم الآخر، فلم تعد صدور الجماهير مكشوفة، بل أصبحت لها طلائع مسلحة يمكن أن ترد بذات سلاح القمع، وهنا إما أن تستسلم السلطة أو تقاتل، وفي الحالتين المصير واحد، ذلك أن الجماهير الملتحمة مع طليعة مسلحة أو التي تتحول إلى جماهير مسلحة بهذا الالتحام لا يمكن أن تهزم، فالثورة هنا هي ثورة الجماهير وهي وحدها صاحبة الحق في نتاج ثورتها، في تحقيق الأهداف والرؤى التي دفعتها إلى الثورة، ولا يزيد دور من انحازوا من العسكريين عن ضمان نجاح الثورة وبأقل الأضرار الممكنة، ولا يحق لهذه الفئة من الثوار - الجنود الذين انحازوا إلى الجماهير - الادعاء بأنهم أصحاب الثورة أو أنهم الذين قاموا بها، أن صيغة النضال الجماهيري المسلح هي الصيغة الوحيدة التي تؤمن افراز سلطة وطنية وثورية منحازة لطموحات الجماهير وآمالها، أما الانقلابات العسكرية فلا تسفر في الغالب الأعم إلا عن تولي عصابة صغيرة لزمام الحكم الذي لابد أن تتجاذبه رياح الأهواء الشخصية، والصراعات السياسية والاجتماعية مما يعود بالشعب إلى نقطة البداية.

ولا بد قبل أن ننهي هذا الفصل أن نبين أن استشهادنا بمقتطفات من خطب نميري لا يعني أننا نؤمن بأنه هو كاتبها أو أنها كانت تعبر عن فكره، إذ مثل هذا الايمان يناقض ما قلناه عن مستواه الفكري والثقافي والسياسي، ولكن الواضح أن كتاب هذه الخطب كانوا يحاولون استلهام أو بيان ما كان يجب أن يكون عليه نميري أو يقوله أو يعبر عن موقفه أو موقعه، وكان هو بطبيعة الحال يتقبل هذه الخطب ويتبناها باعتبارها تعبر عن فكره وموقفه، ومن المؤكد أن كتاب الخطب كانوا يشاورونه فيما يتعلق بالتعبير عن المواقف الشخصية أو تحركاته السابقة أو في المعلومات التي تتعلق به شخصيا.

افرازات صراعات الديمقراطية الثانية:

إن الفترة التي أعقبت ثورة أكتوبر وانتهت بانقلاب مايو، شهدت صراعات سياسية حادة وتفاعلات وتأثيرات متباينة سواء بالنسبة لجماهير الشعب أو داخل المؤسسة العسكرية.

لقد نشب صراع حزبي حاد بين مجموعات الأحزاب التقليدية التي كانت تستأثر بجل مقاعد البرلمان آنذاك، وبل شهدت انقسامات حادة، وتبادل الشتائم، وكشف الفضائح السياسية، وانشغال قادة الأحزاب بكراسي الحكم وتجميعها وتصنيفها وإعادة تشكيلها وتصنيفها، ولم يحقق للشعب أي شيء من الآمال العراض التي عبرت عنها اكتوبر حتى في الحصول على ديمقراطية لبرالية إذا وافقنا بأن ذلك كان جوهر ثورة أكتوبر، وقد أدت هذه الصراعات وأدى الانشغال بكراسي الحكم والذي كانت تقيمه الجماهير على ضوء تأثيرات ثورة أكتوبر، ثم فشل الأحزاب في تقديم أية خطة للتنمية أو تحقيق أي أماني من أماني الشعب، أدى كل ذلك إلى ظهور أن مصير قادة تلك الأحزاب بات في خطر شديد، لم يكن قادة الأحزاب بالغباء الذي يمنعهم من الاحساس بالخطر على قيادتهم بل أنهم في واقع الأمر كانوا يحسون به ويهلعون منه خاصة وأنهم فشلوا حتى في التوصل إلى حل لأخطر قضية كانت تواجه السودان وهي قضية تكوين شعب واحد تنصهر قلوب أفراده بايمان بتراب الوطن الواحد، وبعلاقة أفراده كشعب واحد ولعلي لا أزيد على ما أوردته في ندوة بجامعة الخرطوم كانت حول هذا الموضوع في عام ٨٣ حيث قلت:-

[1]«إن السودانيين كواقع ملموس يتكونون من جماعات بشرية ذات أعراق متباينة وقبائل وألوان ولهجات وأصول مختلفة وأديان وعقائد وثقافات وطرائق وملل لا تحصى، ولقد حشر كل هذا الشتات قسرا في حدود جغرافية واحدة حيث نشأ التحدي وما زال قائما، كيف يتوحد هذا الخليط ليكون شعبا واحدا متحدا، وكل هذا في واقع اقتصادي متخلف، ووعي إنساني متصاعد وظروف عالمية معقدة، ما عاد يجوز أو يمكن في إطارها استرقاق الناس وقسرهم على الخضوع والقبول والطاعة أو التضحية في سبيل إقامة تنمية أرضية أو عدل سماوي.

---

(١) لعله من الطريف أن أشير بأنه وعقب هذه الندوة أصدر تنظيم الاخوان المسلمون بيانات عديدة وصفني فيها بأنني كافر ملحد شيوعي وفي نفس الوقت أصدر تنظيم الحزب الشيوعي بالجامعة بيانات أكد فيها عدم انتمائي لفكرهم أو تنظيمهم، وأن ما طرحته لا يعبر عن رأيهم أو يتوافق معه، واستميح القاريء عذرا في إيراد خلاصة ما قلته بالندوة رغم أنه يخرج في بعض أجزائه عن سياق البحث في هذه المرحلة إلا أننا سنستعين بما ورد فيه في مقبل التحليل.

إن الاختلاف بين كل هذا الشتات أمر حتمي سواء في شكل التوحيد أو أهدافه أو طرق إزالة التخلف، مثل ما أن الاختلاف واقع لا محالة من منبع التوجهات العقائدية المتباينة والأديان والملل المتنوعة، والتراث البائن التفرد لكل مجموعة، وطالما أن الخلاف واقع والاختلاف موجود فإنه لاسبيل لمجابهة التحدي إلا بالاتفاق على إطار ومعايير ومباديء تكون مقبولة من الكافة وفي ظلها يسمح بتفاعل وجهات النظر المختلفة. أن أول قاعدة وأهم أساس هو اعتبار التراب والوطن معيار الانتماء وبذلك ينتفى ويجب ألا ترفع شعارات الصدور عن العقيدة أو الدين كرابطة بين المواطن ووطنه، ثم بعد ذلك يجب توفير الكرامة لكل فرد في هذا الشتات، ولا سبيل لتوفير الكرامة والاعتزاز بالمواطنة والفخر بها إلا بتحقيق المساواة الكاملة، ذلك أن الكرامة والمساواة يشكلان أساس كافة الحقوق التي اشتمل عليها الاعلان العالمي لحقوق الانسان، ومن ثم لايجوز التفرقة بين المواطنين بسبب الدين أو العرق أو الأصل أو الموطن وأنه يجب أن يكون لكل سوداني الحق في الاشتراك في الحياة العامة وتسنم كافة درجاتها حتى رئاسة الجمهورية، وأن يكون الجميع متساوين أمام القضاء دون تفرقة بسبب الدين أو العقيدة أو الموطن أو الاقليم وأنه لايجوز فرض أي موانع من نظم أو قوانين يكون مصدرها عقيدة أو دين البعض حتى ولو كان دين الأغلبية، وحتى لو كانت تلك الموانع تقسو على الأغلبية في مواجهة ما هو متاح للاقلية، فذلك تمييز وهو في نفس الوقت ينسف حتى الأهداف التي قد تكون نبيلة أو صدرت بنوايا طيبة والتي يقصد تحقيقها بتلك الموانع، وأنه لايجوز التمييز بين الناس من مواقع الوصايا، وأوهام الصفوة وأدعياء الولاية أو النبوة، وأنه يجب أن تكفل لكل الناس حرية حقيقية لا يشوبها التشويه أو التزييف أو الاختلاف، إذ عندها فقط يمكن للانسان أن يشعر بفخر الانتماء إلى ترابه وضرورة اعطاء أحسن ما عنده للبناء والتنمية خاصة وأنه لن يشعر وسيتحمل برضاء كامل كل ضغوط الظروف الاقتصادية أو انحرافات الممارسات الديمقراطية لأنه يكون قد شارك فيها بفعالية وأن الطريق للاعلان عنها وتغييرها متاح ومكفول.

إن هذا الاساس لخلق الوحدة الوطنية لا يمكن أن ينفتح أمامه الطريق للتحقق ما لم تصف كل رواسب الماضي، والتي تراكمت عبر مئات السنين بين مجموعات القبائل التي ظلت أو جاءت لتعيش في هذه الأرض ولكل منها تراثه ودينه ومعتقداته وتكوينه النفسي والمزاجي والتاريخي، ولعل أول شرط أو مظهر من مظاهر المحاولات الجادة لتصفية تلك الرواسب هو أن لا تظن مجموعة أن لها الحق في فرض عقيدتها على بقية المجموعات أو يظن حاكم ينتمي إلى مجموعة بأن له الحق في أن يعلى عقيدة

جماعته فوق معتقدات الأخرين، أو يتصور نيابة عن مجموعة أخرى أن ما يراه هو أصلح لها كحديث بعض قادة الإسلاميين بأن ما يطرحونه يجسد أهداف المسيحية.

لقد كان من رواسب الماضي الخطيرة تراكمات نشأت من تجارة الرقيق، ولعل الأمر الخطير في السودان بالذات أن من كانوا يتاجرون بالرقيق كانوا يصدرون عن قناعة اسلامية راسخة عندهم بأنها تجارة شرعية ومشروعة، فهم قرأوا القرآن ولم يروا فيه نصا يحظر هذه التجارة، وهم اطلعوا على الحديث ولم يجدوا ما يؤثم هذه التجارة، وهم تعرفوا على تاريخ القرون الاسلامية الأولى ولم يسمعوا أو يقرأوا من ينادي بابطال هذه التجارة، بل هم تتبعوا كل ممارسات هذه التجارة في أزهر مراحل الحضارة العربية الاسلامية فوجدوها شيئا مباحا وشرعيا ومنظما وممارساً لدرجة أن ليس هناك كتاب فقه اسلامي مهما كان مذهب كاتبه وفي كل القرون الأولى لا ينظم أوضاع الرقيق والتجارة فيهم، والقوانين التي تطبق عليهم، وحقوقهم وحقوق أسيادهم، وتأديبهم وزواجهم وطلاقهم، وميراثهم، وفي كل ذلك يستشهد الفقهاء بالقرآن والسنة، وهذه هي المصادر التي ظلت تشكل أساس فهم الناس للاسلام وهي كما هي الآن بين أيديكم تجدون كل ذلك فيها مدون باسهاب ووضوح، مثل ما هو مدون ومسجل في آداب اللغة العربية وشعرها وفنها وغنائها ورقصها، وحتى شاعر العربية الفذ المتنبي لم يكن وهو يصحب عبيده في حله وترحاله ليشعر بغضاضة في وصفهم بأنهم انجاس مناكيد.

ومنذ فجر القرن السادس عشر عندما إنتشر العرب والاسلام في السودان ظلت هذه القناعات تشكل أصل نظرتهم إلى القبائل المجاورة، والتي تنحدر من أصول زنجية، وظلت القبائل الزنجية هي أرخص المصادر للحصول على الرقيق، وما ذلك لأن الجنس أو العرق الزنجي - كما يزعم البعض - خلق أقل درجة وأدنى مرتبة من بقية الأجناس، بل كما ثبت تاريخيا وعلميا أن السبب هو درجة التطور التي كانت سائدة لدى القبائل الزنجية والتي مكنت المتقدمون من العرب أو الفرنجة من استسهال اصطيادهم بأقل تكلفة ممكنة، وهي تكلفة لم تكن تقارن مطلقا بتكلفة صيد الرقيق من الأعاجم أو الروم أو خلافهم.

نقول أن العلاقات بين القبائل العربية والزنجية في الأربعة قرون الأخيرة في السودان لم تكن علاقات عادية لقبائل متجاورة كالعلاقة مثلا بين قبائل الشلك والدينكا، يحدث فيها ما يحدث بين القبائل المتجاورة من نزاعات مؤقتة، وصلح يستمر أعواما يتقطع أحيانا بنهب فردي أو نزاع في مرعى، بل كانت علاقات تتسم بالشراسة

الحقد والشره والجشع، فهي شراسة وحقد من قبل القبائل الزنجية التي كانت ترقب وتراقب حملات الشمال بالتوجس والحذر والخوف من أن تتخطفهم حراب وسيوف وبنادق تجار الرقيق، الأمر الذي دفعهم للتراجع إلى أعماق الغابات وهي كانت تتسم بالشره والجشع بالنسبة لرؤساء قبائل الشمال وتجارهم ووجهائهم في الحصول على أكبر عدد من الرقيق بأرخص الأثمان، ولم يكن المغلوبون من عامة الناس في أوساط القبائل العربية في الشمال يرون أي خطأ في هذه الممارسة لظنهم أنها مشروعة وشرعية في دينهم فهكذا اقنعهم تجار الرقيق وفقهائهم.

إن متعلمي القبائل العربية في السنوات الأخيرة ظلوا يدفنون رؤوسهم في الرمال ويستحون من وضع يدهم على الجرح وظلوا وبجرأة تصل أحيانا إلى درجة المكابرة يلقون باللوم على الاستعمار باعتباره وحده هو الذي خلق الفوارق العرقية والثقافية والحضارية والعقائدية بين الشمال والجنوب، وكأن قبائل الشمال كان لها الحق في أن يترك لها العبيد لادخالهم في دين الاسلام، ولادخال الدم العربي فيهم، وتعريبهم ثقافيا، وأن عيب الاستعمار أن فوت عليهم هذه الفرصة، وهذا الأمر نفسه يذكرني بما تطرحه بعض الجماعات الاسلامية عند مجابهتهم بأن طرح الشريعة والاسلام في التطبيق يعني أن لا فرصة لمواطن سوداني جنوبي مسيحي أو وثني أولا ديني بأن يكون رئيسا لهذه الجمهورية، عندها يقولون بأن الجنوبيين أقلية ولهذا فإن الحاكم سيكون مسلما بحكم أن الأغلبية مسلمة، وهي دعوة جديدة بأن يصوت الناس للمرشحين على أساس ديني، أي أن كل شمالي مسلم عليه أن يصوت للمرشح المسلم حتى يهزم المرشح الزنجي الوثني، وهي دعوة في نفس الوقت بأن يتجمع كل مسيحي ووثني ولا ديني للتصويت لمرشحهم وحده ليتاح له مجال المنافسة وهي في النهاية ليست قطعا دعوة للوحدة وهي نفاق مكشوف ومحاججة واهية يستتر خلفها دعاة الانفصال الحقيقيون.

أن الاقرار بأن هناك فوارق عرقية وحضارية وثقافية بين قبائل السودان كله ولا أقصر ذلك على قبائل الجنوب وحده أمر يقتضي التخطيط والتصرف والمعالجة التي تنبني على هذا الاقرار.

حقيقة أن العلاقة الشرسة والشرهة بين القبائل العربية والزنجية في السودان تفاقمت حتى في عهد الثورة المهدية العظيمة والتي ما كان يمكن أن تلغي الرق وما كان يمكن إلا أن يكون لقادتها وسادتها عبيدا وإماءا وخدما وجواري، رغم أنها صاحبت الحملة العالمية التي تمخض عنها اعلان بوركسيل بالغاء الرق وتجارة الرقيق وجاءت بعد سنوات طويلة من تحرير الرقيق في الولايات المتحدة، أقول ما كان يمكن

أن يحدث ذلك وتوجهات قادتها تتبع مما سجل في كتب الشريعة والفقه بأن الرق مؤسسة مشروعة وشرعية، مثل ما كانت من قبل قناعة الزبير باشا رحمه من أنه يدير مؤسسة تجارية مشروعة وشرعية. ولعل من يقرأ كتاباته لسلطان دارفور لكي يوقف تدخل قبائل الزريقات في قطع طريق تجارته إلى الخرطوم يقرأ سطورا فضيحة بشرعية ممارسته واسلاميتها، أقول رغم أن هذه العلاقة الشرسة والشرهة، أسفرت عن أحقاد وضغائن ومآسي وحروب وآلام شابت لها ولدان الزنوج، فإنها لم تكن كلها شرا محضا في السودان بالذات، ذلك أن المفارقة التاريخية بأن يستوعب الرقيق سيده قد حدثت في هذه الأرض، إذ جرت الدماء الزنجية فواره قوية فاعله في دماء الأغلبية الساحقة من قبائل الشمال، فوسمتهم بلونها، وفي كثير من الأحيان بتقاطيعها ولعل أبرز ما يكون ذلك في أبناء وجهاء وكبراء قبائل الشمال والذين كانوا هم الأقدر على اقتناء الرقيق والاماء والجواري، وبالمثل جرت أعراف الرقيق وعاداتهم وتقاليدهم وغنائهم ورقصهم في أعماق تراث هذه الأمة، وبالمثل أيضا تعارفت الجماعات المتحاربة المتصارعة بل وشكلت بينها لغة مشتركة، هذا بالاضافة إلى الامتزاج السلمي والاختلاط الطبيعي الذي حدث بين كثير من المجموعات والأسر العربية بالقبائل الزنجية، ثم أن ذلك لم يكن ليحدث لولا انفتاح الأرض جغرافيا للتغلغل، ومن قبل كل ذلك وجود الجبار العظيم نهر النيل الخالد مما خلق بالفعل امكانية حقيقة للتوحيد، ورغم ذلك ظلت كثير من قبائل الشمال إن لم يكن كلها تتعامى عن هذا الواقع بل وتنكره، وكل من كانت جدته خادمة يحاول جاهدا أن يتستر على هذا الأمر ويداريه وينكره، ويدفع بتوجه عربي اسلامي بانتمائه إلى عم النبي أو ابن عمه أو أحد أصحابه.

يبدو أن بعض الأخوة من الطلاب هالتهم هذه الصراحة في طرح الأشياء وخلوا إلى قادتهم من اتباع الأصولية السلفية في طرح الاسلام فلم يجدوا عندهم تفسيرا يمنع عنهم هذا التمزق والانفصام بين ما هو ثابت في أصولهم وبين توجهات هذه الأمة بمنظور متقدم وحضاري يتمشى مع ما أفرزه القرن العشرين من وقائع وعلم، فهم يحبون دينهم ويريدون التمسك به، وهم عرب زنوج يعيشون في وطن توجد فيه معهم جماعات لها حق أصيل في الوجود، وحق أصيل في طرح عقائدهم وثقافتهم، وحق أصيل في أن لا يفرض عليهم من يريدون أن يعيشوا معهم أو يطلبون أن يعيشوا معهم في وطن واحد موحد، أن يفرضوا عليهم منطلقات عقائدهم ودينهم وشريعتهم، أقول أن هؤلاء الأبناء معذورون في مواجهة عجز قادتهم في أعطاء التفسير العلمي والديني المنطقي الأمر الذي دفعهم لأن يصابوا باحباط وانفصام شرس وعنيف ومجنون عبر عنه اتهامهم لكل مخالف في الرأي بأنه زنديق كافر يجب اهدار دمه.

والأمر المؤسف حقا أن يحدث هذا في صرح جامعي اتاح أو من المفترض أن يكون قد اتاح لكل طالب بلغه والتحق به فرصة الاجتهاد والبحث ورفض الانقياد الأعمى بل وتحكيم العقل والعلم والمنطق والتاريخ، إذ لو فعل لوجد الحل الذي يفسر لماذا تبنى الاسلام مؤسسة الرق، ولماذا تبنى مؤسسات ومفاهيم وتوجهات أخرى صارت الآن من مخلفات التاريخ، القتال، ووضع المرأة وحقوق غير المسلمين، واحكام الذميين وقواعد التمييز بين المسلمين وغيرهم في الحقوق والواجبات، ولعل اضعف الايمان كان يستوجب أن يبؤوا بخسران قادتهم وحدهم انعزالا وانطوائية، اولئك القادة الذين عجزوا عن اعطاء تفسير لوجود نصوص قطعية السند والدلالة وتحتوي على أحكام يستحيل تبنيها الآن أو تطبيقها، أقول وأنا امتلك طرحا قرانيا عقائديا اسلاميا لحل هذه المستحيلات ولكني استميحكم عذرا أن لا أقدمه في هذه الرسالة فإنه أن لم يطرح متكاملا فلابد سيواجه بالتشنج والصراخ كما حدث بالنسبة لطرحي لاحد وجوهه المتمثلة في أسباب تفاقم مشكلة الجنوب لكني على استعداد لطرحه بالجامعة في ندوة قريبة وعاجلة[1].

اخلص مما سبق للقول إذا كنا جادين ومعنيين حقيقة وليس نفاقا أو على سبيل المناورة المؤقتة بحل مشكلة الخلافات العرقية والثقافية والحضارية في السودان، فإن أول ما يجب الصدور عنه هو كفالة الحقوق الأساسية والحريات الحقيقية لكل الناس، وأن تكون بقدر متساوي ومتكافيء لكل المواطنين بغض النظر عن عقائدهم أو دينهم أو عرقهم أو جنسهم أو لونهم وأن يتاح لكل الناس في كافة بقاع السودان وأخصها الجنوب أن يعبروا في جو ديمقراطي حقيقي وبحوار ندي متكافيء عما يريدونه لأنفسهم وما يمكن أن يتفق عليه مع بقية الجماعات التي تريد أن تتعايش معهم وتكون شعبا واحدا موحدا.

لابد من تذكير البعض بأنه وحتى اتفاقية اديس ابابا ما كان يمكن أن ترى النور إلا في ظل حوار بين انداد متكافئين، وما كان يمكن أن يقبل أهل الجنوب تفاصيل الاتفاقية لو فرضت واعلنت من الخرطوم، ومما يؤسف له أن توجهات الخرطوم في المعالجات الفوقية أدت إلى افساد القادة الذي عقدوا معها تلك الاتفاقية، وتمثل السبب في اهمال الجماهير واهمال معالجة قضاياها الحقيقية، إذ تم تجاهلها وانهمك القادة هنا وهناك في الاستئثار بالمال بشره واعتبروا الشعب كما مهملا وتراكمت ضغوط الاهمال

(١) لقد بينت هذا الطرح وللمفهوم في كتابي الذي نشر مؤخرا تحت عنوان ـ هذا.. أو التخلف ـ هل تصلح الشريعة لهذا الزمان؟

ففجرت الحرب الأهلية مرة ثانية وما ذلك إلا لغياب الديمقراطية الحقيقية والتي تشرك الجماهير في تحديد مصيرها وطرق تنميتها وأساليب حكمها.

وتفاقم الموقف بفتح الجراحات العميقة، حيث ظهر تجار الرقيق الجدد يرفعون راية الشريعة السلفية ويصدرون عن قناعة أن من حقهم اقامتها وفرضها على كافة الناس، ونسفوا بذلك مبدأ المساواة والكرامة وتجاهلوا تماما الاقرار بالفوارق العرقية والدينية والعقيدية والثقافية وكل ذلك على أساس كلمة حق أريد بها باطلا.

ذلك أنه من حق كل شعب بل ومن واجبه استلهام تراثه وعقائده عند صياغة تشريعاته، ونسوا أن السودان لا يشغله الشعب المسلم وحده، ولا أن الاسلام قاصر على المذهب الأصولي السلفي وحده، ونسوا شعوب السودان الأخرى ولا يمكن أن يفسر ذلك إلا بتوجهات تجار الرقيق بفرض ما يريدون على عبيدهم، والعبيد دائما أقلية ولا يفسر ذلك إلا بدعوة جديدة للقتال «الجهاد» بأن على الوثنيين أما الاسلام أو السيف، وأن أعمال السيف على رقاب المسيحيين لا يوقفه إلا دفع الجزية عن يد وهم صاغرون.

لقد بداوا باستعمال القانون كمقدمة لاستعمال السيف وكلاهما من وسائل قهر الناس، ألم نرهم كيف يهللون بتشنج عصبي لاثبات الفوارق في معاملة السودانيين بسبب الدين والعقيدة في عشرات من مواد القوانين الجديدة، بل أن الأمر أخطر من ذلك بكثير، إذ صاغوا قانونا سموه أصول الأحكام القضائية سلطوا بموجبه اجتهادات الفقهاء على رقاب الناس، أولئك الفقهاء الذين ملئوا ودبجوا البحوث الطوال عن الرق وشروط القتال وحقوق اهل الذمة، وأعلوا المسلم على كل بشر غير مسلم، وكان طبيعيا في اطار مثل هذه التوجهات وهذه القوانين أن يصدر المنشور ٩٧ من رئيس القضاء والذي قضى بأنه في الجرائم التي تستوجب الدية أو القصاص لايجوز قبول شهادة بشر لا يكون ذكرا مسلما؟ ونلاحظ أن أحكام هذه الجرائم ونصوصها واجبة التطبيق على كافة السودانيين، وأنها تغطي كل الجرائم على النفس وجسم الانسان.

إذا كنا نسعى إلى إقامة وطن واحد لكل السودانيين فإنه يستحيل قبول توجه الأصولية السلفية التي لا تعترف بالوطن والمواطنة كصلة بين الانسان وأرضه باعتبارها أساس الحقوق والواجبات، فهي لا تعترف إلا بصفة وصلة العقيدة كمصدر للحقوق والواجبات، وهم لايقبلون بديلا عن إعلان حاكميه الله وبكل ما تقتضيه هذه الحاكمية في نظرهم من تطبيق النصوص القطعية السند والدلالة، وهم في ذلك لايعيرون أهمية أو اعتبار لأي فئات أخرى، سواء من خالفهم من المسلمين في معنى الحاكمية أو

نفيها كلية، أو من المسيحيين الذين يرفضون أصلا الاقرار بدين الاسلام أو الوثنيين أو اتباع كريم المعتقدات الذين يرفضون الدينيين سويا ومما يؤسف له حقا أن السلطة امتطت ركابهم عمليا.

انني أكرر النداء لتجار الرقيق الجدد، أن يرفعوا ايديهم عن شعب السودان، وعليهم أن يبحثوا عن أرض أو جزيرة خلاف السودان، ليقيموا فيها يوتيبتهم، ذلك أن السودانيين طال الزمن أو قصر لن يسمحوا لهم باللجوء إلى شعاب وكهوف ورؤوس جبال السودان، فهي شعاب وكهوف وجبال أحرار أعزاء متساوين ولا مكان فيها لأوهام ورؤىء الذين تجاوزهم التاريخ» انتهى ما جاء بالندوة.

خلاصة الأمر أن الأحزاب السياسية ولأسباب عدة فشلت في أن تعالج قضية تكوين شعب واحد، وقومية واحدة، أو قوميات متعددة متحدة بالرغم من أنها لم تكن بحاجة إلى أموال طائلة لاقامة مشروع تنمية، رغم أن توحيد الشعب السوداني كان أكبر مشروع للتنمية يمكن أن يقام في السودان. وأمام هذا الفشل في معالجة هموم السودان راح قادة الأحزاب يبحثون عن كبش فداء أو قربان يقدمونه للجماهير لامتصاص قلقها وتهدئتها إلى حين، كان قادة الأحزاب الحاكمة وجميعها كانت تتبادل كراسي الحكم ـ وخاصة تلك الأحزاب التي كانت تستند على الطائفية في نفوذها، وعلى ولاء زعماء العشائر والقبائل، ونفوذ الادارة الأهلية، ونفوذ طوائف الطرق الصوفية واتباعهم، كان قادة تلك الأحزاب يدركون أن أساس رابطة ولاء الجماهير لهم قد تخلخلت بثورة اكتوبر واصيبت بهزة واضحة، ثم أنهم كانوا يدركون أن أية اصلاحات اقتصادية أو اجتماعية أو تعليمية حقيقية كانت ستؤدي إلى مزيد من اضعاف اسس هذا الولاء، وكانت البوادر واضحة في متعلمي القطر، وفي سكان المدن، وفي مواقع الانتاج الحديث، وهالتهم وافزعتهم نتائج الانتخابات في دوائر الخريجيين بعد أكتوبر حيث اكتسحها اليسار بقيادة الحزب الشيوعي.

وقد كان واضحا أن كل من نال قسطا من التعليم في دوائر النفوذ الطائفي والعشائري والقبلي أو أبناء الطرق الصوفية، كان واضحة أن عينية تشخص إلى الانتماء السياسي الذي ينبني على أسس سياسية حديثة، إما إلى الجماعات الاسلامية الحديثة التي كانت تصور الدين وتقدمه كأيدلوجية متكاملة للحكم والعبادة والاقتصاد والدولة وللاجتماع والأخلاق الخ...

كان الحزب الشيوعي واليسار بصفة عامة يبشر الجماهير الكادحة بنظام حكم يقدم حلول علمية لقضية التخلف والفقر والجهل، والانعتاق من آثار التبعية الموروثة،

ويمنحهم الثقة في أنفسهم وكرامتهم وذواتهم، كان يبشر ضمن ما يبشر بازالة نظم الادارة الأهلية التي تقوم على التكوينات العشائرية والقبلية وكان ينادي بتحطيم أشكال الانتاج شبه الاقطاعية، وكان يبشر باستقرار الرحل وتهيئة الخدمات لهم في مستقراتهم من تعليم وصحة الخ . . .

ولقد كان من الاستهانة ببعض العلم الاجتماعي والسياسي والتراثي أن اليسار بصفة عامة لم يكن يعني بقضية الدين، أدبه يوحي بالاستهانة به، وإن كان لم يبلغ مرحلة الجهر بالخروج عليه، إذ كانت تحليلاته التي يقدمها للجماهير تنبني على تفسير الفقر والتخلف على أساس انماط وعلاقات الانتاج الموروثة، وتراكمات الفكر الذي انتجته تلك الانماط، وكان اليسار فوق ذلك يحرص على كشف وتفسير عجز الاحزاب التقليدية في أن تقدم خططا لانهاء التخلف وكان ينظر إلى الاستقلال ليس كفاية وإنما وسيلة للانطلاق للانعتاق من التخلف، كان يركز بشدة على القول بأن الأحزاب التقليدية لا تمثل مصالح جماهيرها المسحوقة وأن مصلحتها كانت في الابقاء على التخلف لاستمرار الولاء لقادتها الذين تختلف مصالحهم عن مصالح تلك الجماهير.

وبصفة عامة كان اليسار يخاطب عقول الجماهير، ولهذا ظل يكسب مواقع متقدمة وسط الجماهير التي ازداد وعيها أما بسبب التعليم أو التغير الاجتماعي، ومن بين هذه الفئات يدخل العديد من ضباط الجيش، ولابد أن نستدعي هنا ما قلناه عن تكويناتهم الثقافية وسلوكهم النابع من خصائص المؤسسة وخاصة إذا تذكرنا فئات الضباط الذين التحقوا بعد الاستقلال بالجيش وتكوينهم أيضا الثقافي والسلوكي.

وبجانب اليسار في الساحة السياسية برزت الجماعات الاسلامية الحديثة وعلى رأسها جماعة الاخوان المسلمين، وهذه الجماعات في الواقع قامت أساسا بتأثير الفكر الوافد من مصر، فكر وتنظيم جماعة الاخوان المسلمين بمصر، وبالرغم من أن هذه الجماعات ظهرت في مرحلة مبكرة قبل وبعد الاستقلال، وبالرغم من تبلور مركز فكرها في الدعوة إلى الدستور الاسلامي والذي كونت له جبهة وهيئة وتنظيم في البداية باسم الجبهة الاسلامية للدستور سنة ١٩٥٥، واستمرت هذه الجبهة تدعو لهذا الدستور حتى ١٩٥٨ إلا أنها لم تجد استجابة ذات وزن من الأحزاب الحاكمة، خاصة وأن تلك الأحزاب لم يكن يقلق مضاجعها ولاء جماهيرها لها إذ لم يكن التخلخل في هذا الولاء وأساسه الاقتصادي والاجتماعي قد اهتز بشكل ظاهر، هذا بالرغم من أن استراتيجية هذه الجبهة كانت تقوم على تعبئة الرأي العام للمناداة بالدستور السماوي

ووسيلتها الفعالة كما صيغت [1]«الاتصال بكل التكوينات والهيئات والزعماء والأفراد لتأييد الجبهة في المطالبة بالدستور الاسلامي».

وقد تلقت الجبهة في كل مراحل تكوينها تبرعات سخية من قادة الطوائف من السادة - علي الميرغني - وعبدالرحمن المهدي.

وبطبيعة الحال كان القلب المحرك لجماعة جبهة الدستسور الاسلامي بل والمنظم المسئول عنها هم جماعة الاخوان المسلمين.

نقول أن الأحزاب الطائفية لم تعز هذه الدعوة للدستور الاسلامي وزنا، مثل ما أنها لم تنزعج منها مطلقا، بل كانت الأحزاب الطائفية بنفس القدر غير مضطرة ولا في حاجة للانصياع لنداء الدستور الاسلامي في هذه المرحلة.

ولعله من المفيد جدا أن نستشهد هنا باعترافات قائد الاخوان المسلمين حول ما كانت تراه الأحزاب الطائفية الحاكمة في دعوة الاخوان للدستور الاسلامي في هذه المرحلة فقد جاء على لسان الترابي عام ٨٤:

[2]«وكانت الدعوة للدستور الاسلامي غريبة بعض الشيء في المناخ الوطني بعد الاستقلال، ولكنها وجدت تجاوبا واسعا بين الشعب وسببت حرجا للقيادات الحزبية الغافلة عن الدين، لأنها كانت تستند على قواعد جماعات دينية وتنتصر بزعامات دينية، واستطاع السياسيون أن يتجنبوا خوض معركة سافره ضد الدستور الاسلامي باسم عقائدهم السياسية اللبرالية وحاصروا أثر الحملة السياسية الاسلامية الشعبية، فلم يكن لها كبير وقع في الانتخابات أو على الممثلين الذين آل إليهم صياغة الدستور..».

ولهذا ظلت دعوة الدستور الاسلامي تطرح في موائد التوافق والمنفعة المتبادلة بين جماعات الاخوان وقيادات الاحزاب الطائفية.

ولعل أبرز ما خلق التوافق بين جماعة الاخوان المسلمين والطائفية بشكل ظاهر أن هذه الجماعة لم تجرؤ على رفع الشعار الاسلامي الصحيح بالمنادات بالتخلص من الولاء الطائفي، ورفض تسييد أقوام على الأساس الطائفي الموروث، ولم تجرؤ أن تنتقد التبعية الصوفية للمريدين لقائد الطائفية، بل أنها كانت تستغل أساس الولاء الطائفي

---

(١) حركة الاخوان المسلمين في السودان ١٩٤٤ - ١٩٦٩ لحسن مكى محمد أحمد صفحة ٧٤
(٢) جريدة الصحافة ٢٥-٩-١٩٨٤.

الذي يقوم في النهاية على الأساس الديني في محاولة لابتزاز قادة الطوائف وجر أرجلهم للموافقة على الدستور الاسلامي، ولكن الأمر الذي كان جليا أن قادة الأحزاب الحاكمة وقادة الطوائف لم يكونوا حريصين ولا مهتمين بقضية الدستور الاسلامي في هذه المرحلة، فلم يكن هدفهم إقامة مثل هذا الدستور إلا إذا ظهر أنه الطريقة الوحيدة للابقاء على نفوذهم، وظل الاخوان المسلمون يسعون على اعطائهم هذا الايحاء ولكنهم لم ينجحوا، لأن ضرورات الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي قبل أكتوبر لم تكن قد خلقت الحاجة لدعواهم، ولعل أبرز مثل يكشف أن قضية الدستور الاسلامي كانت تستخدم بواسطة الأحزاب الحاكمة والطائفية بالدرجة والمقدار الذي كانت تحتاج إليه، وهو أمر لا علاقة له مطلقا بقناعتها بحاكمية الله وبتحكيم شرع الله، فهي توجهات كانت تسخر لترسيخ حاكميتهم وقد اتضح ذلك في اللجنة القومية لوضع مسودة للدستور والتي أقيمت في فبراير ١٩٥٦ حيث اسقطوا باذراء شديد اقتراح الاخوان المسلمين بجعل الدستور اسلاميا وعبر المرحوم حسن عوض الله عن هذا الاذراء في لجنة الدستور بقوله:

[(١)]«إذا استثنينا الاخوان المسلمين، الذي صارت الدعوة إلى الاسلام صنعة لهم فإن كل المثقفين في العاصمة ومنهم الجامعيون إذا اختبروا في مباديء الاسلام وفرائض الوضوء والصلاة يسقطون.. انني اعتقد أن الذين يصرون على تسمية الجمهورية بالاسلامية يعانون مركب نقص شديد».

كان هذا هو الحال قبل أكتوبر والحكم العسكري الأول أما بعد اكتوبر وقد عادت جماعة «الاخوان المسلمين» أكثر قوة وحماسا للدعوة للدستور الاسلامي، فكونوا تنظيما عاما جديدا بديلا لجبهة الدستور اسموه «جبهة الميثاق» بسكرتارية حسن الترابي، وذلك في ديسمبر ١٩٦٤، هذا التاريخ المبكر سيكون له دلالات هامة في تقييم الأحزاب الطائفية، ذلك أن جبهة الميثاق منذ ميلادها طرحت برنامجا متكاملا دعت فيه لاقامة دولة اسلامية تقتصر ولايتها على السودان وحده، وقد قبلت واعلنت تبني الجمهورية الرئاسية أما بالنسبة للتشريع:

[(١)]«فالسيادة لنصوص الشريعة الاسلامية ثم حكم الدستور ورأى الأمة ثم الهيئة التشريعية».

---

(١) حركة الاخوان صفحة ١٠٨-١٠٩.

كما نادوا بتطبيق الحكم اللامركزي وضمان حقوق الأقليات وتسوية قضية الجنوب بالتراضي أما القضية الاقتصادية [1]«فتدور حول التنمية والتوزيع وصلة الاقتصاد بالاخلاق» وأما بصدد الملكية فنظرينهم تتركز حول: (١) الزكاة (٢) الميراث (٣) عدم أكل الربا (٤) عدم الاكتناز (٥) عدم التعامل بالسلع والخدمات التي تضر بالمجتمع كالخمر والميسر والبغاء (٦) عدم الاحتكار (٧) الانفاق في سبيل الله (٨) تدخل الدولة عند التأكد ان افرادا أو مجموعة افراد يمتلكون موردا هاما للثروة يحتاج اليه مجموع الأمة «الناس شركاء في ثلاث الكلأ والماء والنار» . ان المقصود هنا بايراد برنامج جبهة الميثاق هو التعرف على علاقته ومناسبته للأحزاب الطائفية، والتي بالفعل لم تر تناقضا بين هذا البرنامج وما تدعو له، ومن ثم موافقتها بل والتقاطها لشعار الدستور الاسلامي عندما أصبح ضروريا لها، ولعل أهم ما يجدر الكشف عنه في هذا الصدد هو جوهر الفكر الذي يقف خلف برنامج جبهة الميثاق إلا وهو فكر الاخوان في أهم جوانبه خطورة بالنسبة لقضية الفقر والتنمية، ذلك أن هذه الجماعة وفي وقت مبكر قبل حكم عبود بلورت مفهومها عن المشكلة الاقتصادية في وثيقة هامة جاء فيها [1]«تفسير ظاهرة الشقاء الاقتصادي وحقيقة مصدرها . . في رأي كارل ماركس . . انها وليدة اختلاف في توزيع الثروة وبالتالي وليدة الملكية الفردية . . أما الاسلام فإنه يرد أسباب الشقاء سواء كان اقتصاديا أو غير اقتصادي إلى ما هو أعمق من العوامل المادية وذلك لأن هذه العوامل هي نفسها تحتاج في رأي الاسلام إلى تفسير ولذلك فالاسلام يرد أسباب السعادة والشقاء في هذه الحياة لا إلى العوامل المادية المباشرة ولكن إلى العلة الكامنة خلف المظاهر المادية وهي في رأي الاسلام قضية الايمان بالله أو الكفر به . .» .

لم يكن رؤساء الطوائف وأسياد الاقطاع ورؤساء العشائر وملوك الطوائف الصوفية يحتاجون لأكثر من هذه الأيدلوجية التي تعزي في النهاية الشقاء الاقتصادي إلى ايمان الانسان بالله أو الكفر به، ومن ثم قناعة الجماهير بأن حالهم الذي هم فيه مرده إرادة الله وموقفهم هم منه، وأن طريق الاصلاح ليس هو الثورة الاجتماعية ضد الظلم والقهر والفقر بل هو ثورة باطنية تصحح الايمان بالله ليتفق ونهج وطريقة كل فرقة من الفرق الاسلامية التي تعتبر أن عقيدتها ونهجها وحدهما الصحيحان وأن الايمان عن طريق الفرق الأخرى ومناهجها لا يوصل إلى الايمان الصحيح بالله .

(١) حركة الاخوان صفحة ٢٠٥ .

ثورة أكتوبر تشكل خطرا على الطائفية وركائزها

نعود الآن إلى الصراع بعد اكتوبر وقد أوضحنا الفرق السياسية التي كانت تصطرع في الساحة لتستقطب الجماهير الخارجة من ثورة شعبية عارمة والتي بدأت في شكل طلائعها المتعلمة تنعتق من ريق الانقياد الأعمى للقيادات الطائفية، وكانت الطلائع وقيادات الثورة وقواها المحركة تتطلع إلى اصطلاحات وبرامج اقتصادية وسياسية كان واضحا أن أنجعها لا يمكن أن يقام إلا على انقاض الهياكل والكيانات والتكوينات الطائفية والقبلية والعشائرية وإزالة الاقتصاد البدائي والتقليدي، وهي ذات الهياكل والكيانات التي كان يرتكز عليها حكام تلك السنوات.

وعندما انكشف لقيادة الأحزاب الحاكمة هذا الخطر الداهم، كان لابد لهم كما قلنا من بحث عن قربان يقدمونه للجماهير ويلهونها به بجانب رفع شعارات ايدلوجية تمس شغاف الجماهير وتستقطبها ويكون جوهرها ابقاء الحال على ما هو عليه أو حتى تحسينه وتطويره في إطار المحافظة على أساس الروابط بين الجماهير وقيادتها الطائفية وهو الأساس الديني، ومن هنا استغلت قضية طالب معهد التربية بأم درمان ابشع استغلال. . رغم تبرأ الحزب الشيوعي منه - إذ بلغوا بها مرتبة تبرير طرد النواب اليساريين من دوائر الخريجين من البرلمان واصدار مجموعات تعديلات دستورية لتجريم الفكر اليساري وتحريم نشره أو اقامة أي تنظيم سياسي يبشر به.

صاحب هذه الهجمة على اليسار تصاعد الدعوة للدستور الاسلامي باعتباره هو الطريق والخلاص وبدأت الأحزاب الطائفية تتبارى في ابتداع طرق المناداة بهذا الدستور وتمشي في ركاب «الاخوان المسلمين» وجبهاتهم لتحقيق هذا الهدف.

ولعل استدعاء شعارات الأحزاب الطائفية طوال عهد النضال الوطني منذ الاستعمار يعري ويكشف دوافع هذه الأحزاب والطوائف في رفع شعار الدستور الاسلامي بعد ثورة اكتوبر. لقد ظل حزب الأمة يرفع شعار السودان للسودانيين طوال تلك الحقبة، ولم يخطر ببال قادته وهم ينعمون بنتائج استقرار الولاء الطائفي لهم أن يثيروا قضية الاسلام أو أن يستخدموه لاستنهاض الجماهير ضد المستعمر، أو أن ينادوا بالنضال الاسلامي المشترك مع كافة المسلمين للتحرر من الاستعمار وإقامة دولة الخلافة - وهذا مقتضى دعوتهم اليوم - بل أنهم لم يفكروا في ذلك العهد في الاشارة إلى أنهم يهدفون بعد الاستقلال أو أنهم يريدون الاستقلال لاقامة دولة دينية أو إعلان تطبيق شرع الله في السودان، وإنما حدث النقيض تماما، ذلك أن شعار السودان للسودانيين هو إعلان لرابطة المواطنة على الرابطة الدينية وهو بفهمهم السائد اليوم للدين وللاسلام

كفر والحاد وشعوبية، فهل ياترى كان الدين قد هان عليهم لهذه الدرجة، أم هو توجههم في فهم السياسة بأنها تسمح بخديعة الجماهير، وتسمح باستخدام كافة أساليب الكذب والنفاق والمتاجرة بالمباديء بما في ذلك الدين لأغراض المحافظة على النفوذ أو الوصول إلى السلطة، وإنهم واستخداما لهذا الفهم للسياسة لم يستحوا أو يحسوا بأية غضاضة أو حرج في خديعة القبائل غير المسلمة سواء كانوا مسيحيين أو وثنيين وسواء كانوا كل قبائل جنوب السودان أو قبائل النوبا بكردفان أو الانقسنا بجنوب شرق البلاد، ذلك أن رفع شعار السودان للمسلمين أو السودان للعرب كبديل لشعار السودان للسودانيين كان سيؤدي إلى أن تخلع كل تلك القبائل الزنجية غير المسلمة وغير العربية أي تفكير في الانتماء أو الارتباط بشمال السودان، وكانت ستجد الدعم والمؤازرة من السلطة الاستعمارية الحاكمة والتي كانت تعمل على انجاح خيار انفصال هذه المجموعات عن شمال السودان بل أنه لأمر يقيني أن لو رفع الشعار الديني لما صدرت مقررات مؤتمر جوبا لسنة ١٩٤٧ بالبقاء في حظيرة السودان الموحد، أم هو الواقع الذي كان يؤكد أنهم يستخدمون الشعارات كمطايا لاغراضهم حيث لم يكونوا في ذلك العهد في حاجة إلى رفع شعار الرابطة الدينية خاصة وأنهم لم يكونوا جادين في استنفار، واستنهاض اتباع الطائفة في نضال حقيقي وجماهيري ضد المستعمر ولهذا عندما اقتضت مصالحهم رفع شعار الرابطة الدينية تناسوا دون حياء شعار السودان للسودانيين رغم أن السودانيين أحوج إليه في مرحلة البناء الوطني بعد الاستقلال إذ لم يكن هناك سوداني يختلف معهم في وجوب اجلاء المستعمر ولكنهم قصدوا برفع الشعار أيام الاستعمار أن يكون ترياقا مضادا لدعوة طائفة الختمية وتوجهات احزاب الاتحاد مع مصر وليس ايمانا حقيقيا برابطة المواطنة التي تقتضي ابعاد الدين عن السياسة.

أما طائفة الختمية وقادتها فلم يكن يهمهم إلا اعلان الولاء للتاج المصري أيا كانت توجهات ذلك التاج، ولم تكن تخطر ببالهم قضايا الشريعة أو الدستور الاسلامي، فقد كان جميع المريدين والاتباع يقفون صفوفا يتجاوز طولها الاميال لتقبيل يد السيد المغطاة بقفاز من الحرير حتى لايلوثها عرق وافرازات الأفواه المكممة بالدجل والخرافة والمخدرة بالقداسة، وكان السيد راضيا هانئا بهذا الولاء مستثمرا لنتائجه في كنز وتكديس الثروة والهيبة والهيمنة على عباد الله أو لعله كان يعتقد أنهم عبيده.

أما بعد ثورة أكتوبر فقد تضاءلت وانكمشت صفوف المريدين والاتباع وقل عطاءهم وتبرعاتهم ونذورهم وهداياهم الأمر الذي ايقظ السيد من حلمه بل أصابه

بهلع شديد ذلك أنه شاهد لأول مرة كرسي مملكته وهو يهتز بل ويتصدع .

ولم يتوان حتى اسماعيل الأزهري من المزايدة على احزاب الطائفية إذ خشي أن هو تقاعس في الانضمام إلى ركب الدستور الاسلامي أن تأكل الطائفية نفوذه وتسحق أمله في رئاسة الجمهورية، بل بلغ به توهم الخطر على حلمه الشخصي أن أعاد حزبه إلى حظيرة الطائفية مرة أخرى وصادر بذلك أمل كل متعلمي ومثقفي السودان في رؤية شعبهم وقد انعتق من رق ونير الطائفية. وهكذا يظهر جليا أن دعوة الدستور الاسلامي لم تستخدم إلا كتعبير عن مصالح هذه الأحزاب وقادتها في إبقاء الشعب السوداني حبيس قمقم التخلف والطائفية والتبعية .

لقد صار واضحا الآن أن ضرب حزب اليسار وتصفية فكره هو الأمل للمحافظة على ولاء الجماهير، وأن رفع شعار الدستور الاسلامي والعمل على إقامته هو الطريق للابقاء على أساس رابطة الطائفية بين الاتباع ورؤساء الطوائف خاصة كما قلنا بأن جماعة الاخوان المسلمين وهي تقود الهجمة والدعوة للدستور الاسلامي لم ترفع اصبعا واحدا ضد الطائفية باعتبار أنها تتناقض مع الايمان الصحيح، ولم تشر بأن منظور الطرق الصوفية القائمة آنذاك يتعارض مع عقيدتهم كما يبشرون بها عن طريق الدستور الاسلامي، وبطبيعة الحال كان هذا نفاقا سياسيا صارخا لم يكن يعرفه إلا من كانوا على علم بأصول عقيدة الأخوان الوافدة من مصر، وكما بشر بها رواد تلك الحركة وتلاقت الغاية التي تبرر الوسيلة بين الاخوان، وقادة الأحزاب الطائفية، فالاخوان كانوا يريدون اعلان الدستور الاسلامي بأي ثمن حتى ولو كان على أساس الفهم الطائفي للاسلام وعلى ضوء شعارات اسلامية لا تتناقض ومصالح رؤساء الطوائف وأشباه الاقطاع والمنتفعين من الطرق الصوفية وهذا ما كانت تسعى إليه الفئات الأخيرة وذلك أنهم كانوا يريدون الابقاء على أساس رابطتهم باتباعهم مؤسسه على الدين من منظورهم باعتبار أن ذلك هوالدين القيم الحنيف، ولعل أبلغ ما يعبر عن هذا الموقف ما حدث عقب الاجتماع والاتفاق على تصفية اليسار السوداني حيث شرعوا في حياكة مؤامرة خبيثة ضد المفكر الاسلامي الاستاذ محمود محمد طه، ذلك المفكر الذي قاد أقوى حملة على الطائفية ومن منطلق اسلامي مما أقلق مضاجع الطائفية، خاصة وأنه ينطلق أساساً من الفلسفة الصوفية التي كانت في نشأتها الأولى في التاريخ الاسلامي فلسفة ثورية ضد حكم القهر والتجويع إذ حاول أن يجدد الفكر الصوفي ويزيل عنه الرواسب التي أدت به إلى أن يتحول سلاحا في يد المحتالين والدجالين والمتشعوذين لابتزاز البسطاء من الناس وتخديرهم وإبقاءهم جثثا هامدة ترضى بكل قهر وحكم وطغيان .

لقد شاهدنا كيف تجمعت الفرق الاسلامية من أخوان وانصار سنة الخ . . مع الفكر الاسلامي المكتبي والرسمي ومع سدنه الطائفية الحاكمة انذاك لتعلن في محكمة شرعية لا سند لها من القانون، ان المفكر المذكور قد ارتد عن الاسلام، وعادوا بالسودان إلى عصور القهر ومحاكم التفتيش الأموية والعباسية التي كانت تقام باسم الدين ضد المعارضين السياسيين والتي لم ينج منها أي مفكر أو فقيه رفض أن يضع فكره تحت حذاء الحكام في تلك العصور، ولم ينفد منها حتى الفقهاء الكبار الذين قام تفريع الشريعة كلها على جهدهم كالامام مالك وأبي حنيفة وأحمد بن حنبل ومن بعدهم ابن حزم وابن تيمية الخ . . .

ولعل ما يجدر التركيز عليه ليس هو الهجمة على الاستاذ محمود محمد طه فقد كان هذا الرجل رمزا للمخاطر التي كانت تواجهها احزاب الطائفية في تلك المرحلة باعتباره معوقا لتنفيذ اعلان وتطبيق الدستور الاسلامي، ويظهر هذا جليا في تصريح الصادق المهدي لجريدة أنباء السودان بتاريخ ٢٤-١١-١٩٦٨ تعقيبا على محكمة الردة حيث قال:

«ان افكار رئيس الحزب الجمهوري خارجه عن نطاق الدين والشريعة الاسلامية، وأن التفكك والانحراف الذي تعيشه بلادنا هو الذي سهل من قبل دعاوي الكفر والالحاد من أن تتفشى وإذا أردنا حقا القضاء على الردة والالحاد فيجب أن نسعى جميعا لاقامة دولة الاسلام الصحيحة».

انعكاس ضرب اليسار وشعار الدستور الاسلامي على جمهرة المتعلمين وضباط الجيش

لم تكن المؤامرة الاخوانية الطائفية منطلية على جمهرة المتعلمين والقطاعات الواعية من الشعب السوداني، بل لعل الجماهير وكرد فعل مباشر وليس قناعة بالفكر اليساري قد قامت بصفع الأحزاب الحاكمة والاخوان بانجاحها لسكرتير الحزب الشيوعي في دائرة جماهيرية في قلب مدينة أم درمان، وحدث ذلك بعد حل الحزب الشيوعي وطرد نوابه من البرلمان وحل البرلمان وإعادة انتخابه لتحقيق مؤامرة الدستور الاسلامي، وبطبيعة الحال كان لابد للاحزاب أن تلغى دوائر الخريجين في الانتخابات الثانية كمظهر من مظاهر قهر الفكر اليساري وتطلعات المتعلمين وكتأكيد لعدم الثقة في هؤلاء.

لقد كان رد فعل جماهير دائرة أم درمان التي أوصلت سكرتير الحزب الشيوعي إلى البرلمان هو نفسه رد الفعل الذي ساد بين معظم ضباط الجيش، فبدأوا يتناولون

في مجالسهم الحال الذي بلغته البلاد على أيدي الأحزاب الطائفية، والحال التي قاد إليها الاخوان المسلمون الوضع السياسي. لقد كان جليا أن الجميع مشغولون بتأمين مكاسبهم السياسية ولقد بلغ ادراك الأحزاب الطائفية، للخطر أن عادت وبجدية عميقة وواعية تفكر في إلغاء الانقسامات التي حدثت في أحزابهم في فترة الصراع الأولى بعد اكتوبر، وبدأ الجميع يتسترون خلف شعار الدستور الاسلامي، والوحدة لاعادة رأب الصدع الذي حدث في أحزابهم وزادها ضعفا ووهنا، خاصة وأن شعار الدستور الاسلامي لايمكن الاستفادة منه بواسطة هذه الأحزاب وهي منقسمة تتنازع اشطارها فيما بينها وتكشف فضائحها وتعريها أمام الجماهير، كما أنه كان واضحا أن جماعة الاخوان المسلمين قد بدأت تكسب مراكز مستقلة باسم الدستور الاسلامي ومن ثم فإن هدف الأحزاب الطائفية بالموافقة على هذا الدستور كشعار ينقذها من الانحدار الرأسي إلى هاوية التصفية سيفقد معناه أن ترك للاخوان قطف ثماره من مركز مستقل.

لقد كان واضحا أمام المتعلمين والقوى الحديثة والواعية بالسودان أن الخطر يزداد، وأن الكارثة تقترب خاصة وأنه حتى بالنسبة للمتدينين العاديين الواعين تعليميا وغير المنتمين عقائديا، كان واضحا أمامهم أن جماعة الاخوان لا تطرح حلولا واضحة لمشاكل المجتمع السوداني الذي لم تكن قضيته بأي حال من الأحوال هي قضية الكفر والايمان، وكان واضحا أن أكثر من ٤٠٪ من الشعب السوداني ما يزال يعيش في مرحلة العصر الحجري الثاني، يمشون عرايا، يلتقطون ثمار الغابات، ويصيدون بعض الحيوانات بوسائل بدائية، ويرعون بعض الأبقار ولا يأكلونها، يعبدون التوتم، وينصاعون للكجور، ونسبة تقرب من هذه كانت تحلم بأن شيوخهم من الصوفية وأوليائهم وفقهائهم سيترحمون عليهم ويقدمون لهم الحلول لمشاكلهم.

وحتى في القطاعات التقليدية المتقدمة نسبيا في مناطق الرعي، كان يلاحظ أن الرعاة يعانون من شح المياه، ويهيمون على وجوههم في صحارى الشرق والغرب بحثا عن مرعى وحياة، لامشاريع لاستقرارهم، ولا أمل في تعليم ابنائهم، ولا رعاية صحية لهم أو لمواشيهم، ويؤمنون بالاسلام كخليط من الوثنية والصوفية والعقائد المحلية ذات الجزور الوثنية والتوتمية وعبادة الأرواح والجن، وكان واضحا أكثر بالنسبة لضباط القوات المسلحة أن المشكلات الأساسية كوحدة البلاد ووقف نزيف الدم في الجنوب وكل مشاكل اختلافات الاعراق والثقافات وتباين العادات والتراث والتخلف المزري، وهم بحكم عملهم من أكثر المتعلمين السودانيين قدرة في استكشاف بقاع السودان المختلفة واخصها جنوبه، حيث أن معظمهم قد اشترك في الحرب التي كانت حتى تلك الأيام

دائرة في جنوب السودان، نقول كان واضحا أن أحزاب الطائفية ودستورها الاسلامي لا تقدم حلا لمثل هذه القضايا.

ولقد لعب الاعلام الذي بلغ شأوا كبيرا في النصف الثاني من هذا القرن دورا خطيرا في تجسيم المشكلة، وكشف الفروق الهائلة بين واقع السودان وواقع العالم المتقدم، وما جرى في البلدان الأخرى من محاولات جادة لحل مشاكل التخلف والفقر.

وجاءت نكسة ١٩٦٧ في العالم العربي لتزيد الألم، وتمزق المتعلمين في السودان وخاصة المنحدرين من أصول وثقافة عربية.

لقد بلغ انشغال الأحزاب الحاكمة بلعبة الكراسي والبحث عن وسائل وأساليب ومناورات وأفكار تبقى على نفوذهم، وتطيل عمره، فلم يعنوا بالجيش السوداني، بل ولم يلتفتوا له، وغفلوا عنه غفلة تامة، اتاحت لكثير من الضباط مناقشة قلب نظام الحكم علانية، وأتاحت لهم سهولة الاتصال وتجميع الاصحاب ورفاق السلاح بسهولة شديدة كان يمكن لأية مخابرات بجهد لا يذكر أن تكتشف مراكز هذه التجمعات وأفرادها ومخططاتهم، بل كان يمكن أن تكون المخاطر أكبر وأخطر من أنقلاب داخلي في البلاد، ولكن واحدا لم يكن يعني بمثل هذه المخاطر أو ملاحقتها أو الاحتياط لها.

ونتيجة لهذا المناخ تكونت أكثر من مجموعة من الضباط كانت تخطط لقلب نظام الحكم، وكان من بين هذه المجموعات مجموعة من الضباط تجمع افرادها تحت اسم الضباط الأحرار، وبطبيعة الحال فإن الاسم مأخوذ من حركة ضباط مصر، وقد تميزت هذه المجموعة بميزات خاصة وإذ كان يجمع بين أفرادها صلات خاصة من قرابه ومدينة واحدة بل وحي واحد أو مجاور، ولعل السمة الثانية الهامة أنهم كانوا جميعا يشكلون رصيدا للفكر اليساري بالرغم من أن معظمهم لم يكن يعرف الفكر اليساري إلا من لمعان بريقه، وإلا من الاشفاق على رواده الذين كانوا ضحايا اضطهاد الطائفية ودعاة الدستور الاسلامي، وإلا من اعجابهم بشعاراته العامة في تغيير أوضاع المجتمع، ولعل أبلغ دليل على هذا الأمر هو ذلك الاقتراح الذي قدم من أحدهم ونوقش بجدية وكان يقضي بأن يدخل جميع ضباط التنظيم إلى معهد الدراسات الاضافية بجامعة الخرطوم لتلقي دراسات في العلوم السياسية والاقتصادية والفلسفية، ولهذا كان الاقتراح يتضمن تأجيل موعد الانقلاب لما لايقل عن سنتين حتى يتأهل قادته لحكم البلاد، وقد تمت الموافقة على الاقتراح وشرع في اجراء الاتصالات اللازمة لتنفيذه. وكلف من يعمل بفرع المخابرات على تأمين ابقاء اعضاء التنظيم بالخرطوم حتى يتمكنوا من الدخول إلى المعهد وتلقي الدراسة المطلوبة.

ولقد كانت هناك عوامل أخرى لعبت دورا هاما في تشكيل هؤلاء الضباط.

مثل تأثير ممارسات احزاب الطوائف على ضوء واقع السودان، ثم تأثير الاعلام، ثم الخطر الداهم الذي كان باديا لهم من رفع شعار الدستور الاسلامي الذي يعتمد رواده ودعاته على مقولة أن اساس التغيير هو الايمان والاخلاق، الأمر الذي يشكل هجمة خطيرة على سلوك افراد المؤسسة العسكرية بل وخصائص هذه المؤسسة وما تفرزه من أنواع السلوك والممارسات الخاصة في معظم افرادها فضلا عن أنه خطر ما حق على وحدة افرادها وعلى قومية المؤسسة ذلك أن معظم الجنود الذين يشكلون الثقل الأساسي في القوات المسلحة في ذلك الوقت كانوا ينحدرون من قبائل وثنية.

ونقول بالرغم من أن معظم أفراد هذه المجموعة كان يساريا من المنطلقات التي ذكرناها، ألا أنه كانت هناك أقلية منهم لها صلات أعمق بالفكر اليساري سواء الفكر المراكسي أو الفكر الناصري أو القومي العربي بصفة عامة.

نميري رئيسا لهذه المجموعة

لقد كان تكوين هذه المجموعة سابقا لاتصال نميري بها، ذلك أنه لم يكن ذو صلة بتكوينها، أو حتى التفكير في تجميع افرادها، ولعل الأخطر من ذلك أن قيادة هذه المجموعة قد تبلورت قبل اتصال نميري بها، ولكنها رغم ذلك ظلت تبحث عن مزيد من الدعم بضم المزيد من الضباط وخاصة من رتب كبيرة نسبيا، وكانوا يستعرضون الأسماء ويناقشون حال كل فرد يخطر ببالهم أن يرشحوه للانضمام إليهم، ولقد كان على رأس همومهم العثور على ضابط يكون على الأقل في رتبة عقيد يؤمن لهم انصياع الأفراد وبقية الضباط الذين سيشتركون في الانقلاب دون أن يكونوا أعضاء في التنظيم عند التحرك، وقد ورد اسم جعفر نميري بين عدد من الأسماء المرشحة، وبطبيعة الحال كان الترجيح من نصيبه إذ حدث، أن كان كل أفراد المجموعة يعرفونه شخصيا، وبعضهم عمل معه ويعرف قدرته على القيادة والهيمنة على الأفراد والضباط، وقدرته في مجال الأشربة المسكرة والتعامل مع النساء والتي أكدت أنه ميال إلى اثبات ذاتيته، مثل ما كان يجنح إلى التعبير عنها في الأعمال العسكرية التي تبدو وكأنها بطولية خاصة أيام أن كان بجنوب السودان حيث فتك بالعديدين ليس من باب تنفيذ العمل العسكري الضروري وإنما لتأكيد بطولة وجرأة ومجازفة، ولم يكن من بينهم من يخفى عليه ما قام به في جبل ديتو بالجنوب، ثم هو من مدينتهم أم درمان، ويعرفون منبته الاجتماعي، ولعل الاعتبار الأهم من كل ذلك وهو الاعتبار الذي كان يهم من كانت

لديه حصيلة من الفكر، إن هذا الرجل وبالرغم من منبته الاجتماعي من أسرة فقيرة وسلوكه الاجتماعي وارائه التي سمعت عنه في مناسبات عديدة والتي تكشف ميلا وإعجابا بالفكر اليساري، إلا أن المؤكد واليقيني أنهم جميعا كانوا يدركون محدودية ذكائه، وضحالة فكره، واستحالة هيمنته فكريا على مجموعة ثورية تختصم وتحتكم في النهاية إلى الفكر والبرامج، وكان في تصورهم أنه في أسوأ الاحتمالات لن يكون ضارا لعدم قدرته على رفع أي شعار مناوىء لهم أو برامج مضادة.

ولقد كان مفهوما لدى هذه المجموعة أن الضابط القادم إليهم لن يقبل إلا بموقع الرئاسة والقيادة ليس فقط بحكم رتبته وهي أعلى رتبة من أي واحد في المجموعة، بل لأنهم أيضا كانوا يعلمون جنوحه إلى الرئاسة والقيادة والهيمنة، وهم لم يكن لديهم أية تحفظات تجاهه شخصيا في صدد القيادة، خاصة وأنه في تلك اللحظات كان الهدف ضمان النجاح للانقلاب، أما بعد ذلك فقد تصوروا أنهم بما سيطرحونه من برامج وسياسيات سيتم تحديد موقع وأشخاص القادة الحقيقيين للحركة، ثم أنهم كانوا من قبل الاتصال بنميري قد حسموا مسألة الرئاسة هذه بأن اجمعوا على التقيد بالرتب العسكرية كمعيار لايثير خلافا بينهم أو نزاعا في تحديد المواقع، ولما كان القادم أعلى رتبة منهم جميعا فهو بحكم القرار سيتولى رئاسة المجموعة. هذا ما كان منهم وهكذا كانت دوافعهم في الاتصال به للانضمام إليهم.

الرجل العقيم

أما في جانب نميري، فقد كان في تلك الأيام يحرك بصره في كل الاتجاهات ينتظر من يدعوه للاشتراك في أي انقلاب، لم تكن لديه الجرأة ولا الفكر ليجازف بموقعه في أخذ المبادرة لتكوين مجموعة خاصة به رغم أن صراعات الساحة السياسية استنطته مثل ما استقطبت اهتمام معظم الضباط، ولعله لأسباب خاصة كثيرة كان من أكثر الضباط توقعا للتغيير بقوة السلاح.

فقد استفز ككل المتعلمين بما كان يجري في الساحة السياسة، وكان يستفزه أكثر أن الطائفية كانت تتكشف عن وقاحة في السيطرة على العمل السياسي، فها هو الصادق المهدي لحظه أن بلغ الثلاثين من عمره أخليت له دائرة انتخابية مكنته من أن ينتخب كعضو في البرلمان توطئه لترشيحه لرئاسة الوزارة، وها هو بالفعل لحظة تجاوزه الثلاثين من عمره يصبح رئيسا للوزراء، وينكشف ستر نزاعه مع عمه في رئاسة الطائفة ورئاسة الحزب، وأبناء الطائفة واتباعها لا رأي لهم ولا وزن فيما يجري فقد كتب عليهم الانصياع للسادة وللامام.

لقد استفز تصاعد نجم الصادق كل عنجهية المركز الذي بلغه نميري كضابط عظيم، وكل عقد منبته الاجتماعي، وتبعيته الطائفية المفترضة للصادق، واستفزه أكثر أن يكون الصادق في سن أصغر منه، ومزق الاستفزاز احشاءه وهو يبتلع الطريقة التي وصل بها الصادق إلى القيادة عن طريق الطائفية التي ينتمي هو إليها اجتماعيا، وهو وأمثاله لا أمل لهم في تقرير مسار الحكم في البلاد، وقد بدأ يزعجه بالفعل أن لاشيء قد قدم للمسحوقين ابناء الطبقة التي ينتمي إليها اجتماعيا وأسريا.

صحيح أنه لم يكن يدرك أو يفهم التفسير العلمي للظواهر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي كانت تصطرع أمامه، فهو لا يدرك المداخل الفلسفية للمشكلات وهو كما عبر [1]«أرجو أن أنسحب من هذا المدخل الفلسفي وأترك بحثه للفلاسفة والأدباء الباحثين فأنا لا أحسن ذلك...» وقد جاء هذا القول في معرض تفسير أبسط الظواهر الاجتماعية ـ دور المرأة في المجتمع؟!

لقد كان ذكاءه المحدود، مثل ماكانت قدرته المحدودة على المثابرة والصبر في تحصيل العلوم تعوقه عن اللجوء إلى الكتب ليقرأ ويبحث عن حلول وتفسير لما يدور حوله، ولهذا كان طبيعيا أن يتصرف تصرف المواطن المتعلم العادي الذي يريد أن يلم بشكل عام بما يجري في البلاد ويتلقاه من أفواه السياسيين وقد عبر هو نفسه عن هذا الموقف وبصورة جلية عندما قال:

[2]«أنا من المواطنين المواظبين على حضور الليالي السياسية في مواسم الانتخابات بدافع من المتابعة للاحداث وبدافع البحث عن متحدث يقنعني بأنه زعيم وبدافع سماع شيء استفيد به في حصيلة اخلاقي وواقعي ومستقبلي كواحد من هذه الملايين لم أجد شيئا يرضي تطلعي، وأخيرا حرصت على حضورها بدافع السخرية والتهكم ولأشهد ما وصلت إليه حصيلة، زعمائنا في مجال السباب والشتائم، وكيف ينمقون ويهذبون النفاق والغش وكيف يدمرون منافسيهم ماديا وأدبيا حتى وصلوا عروض المحصنات وكيف... إلى آخر الشريط الطويل الذي لايسعدكم سماعه وهكذا تطورت السخرية عندي إلى أن أزمت نفسي ونفس زملائي في قواتكم المسلحة فكان ما كان والحمد لله على ما كان».

إذن فالرجل لم يصل إلى الأزمة. أي إلى الموقف الثوري عن طريق تحليله

---

(1) الخطب ص ٣٧.
(2) الخطب ص ١٦٨.

للمجتمع وفهم أسباب ما يجري ولماذا يجري، وإنما سلك دروبه الثورية عن طريق تطوير مقدراته في السخرية على الزعماء ومن قرفه الشخصي مما كان يجري من تبادل الشتائم ورمي المحصنات؟! فالرجل قد بلغ المرحلة الثورية عن طريق عقمه الفكري والسياسي، ولكن الواقع أنه كان هناك عقما آخر ساهم في أزمته الشخصية ذلك هو عدم مقدرته على الانجاب.

إن عقمه الشخصي أدى إلى تركيز كل الاهتمام على ذاته وشخصه، فتفاقمت الرغبة عنده على كسب كل شيء لنفسه ولذاته فليس هناك شيء يحسب حسابه، ولا تبعه عليه، ولا مسئولية نحو الآخرين، ولا شيء يخشى منه، ولا يعمل حسابا لأبناء سيحملون أسمه ويتحملون تبعات تصرفاته وأخلاقه وسلوكه، فأصبحت ذاته هي محور ومركز ومعيار تصرفاته فإذا جمعنا هذا الشعور مع مواهبه ورغبته وجنوحه للقيادة والهيمنة والسيطرة على الآخرين لادركنا نوعية الرجل الذي نحن بصدده إذا اتيحت له فرصة الوصول إلى السلطة.

الرجـــل المنبـــت:

واجتمع مع كل هذا العقم، ولعله كنتيجة لهذا العقم، أن الرجل كان يبلغ منتهى التطرف في سلوكه الشخصي، وأبلغ ما قيل في هذا الأمر ذلك الحديث الشريف الذي يقرر أن المنبت لايقطع أرضا ولا يبقي ظهرا فهو السالك درب الصحراء على ظهر دابته، وعندما يشتد عليه وهج الشمس وهجير النهار في وسط الطريق، يحث دابته لتسرع لقطع الطريق بكل فظاظة وغلظة وقسوة فيضربها ويوخزها برجليه وعصاه فتنهار الدابة وتنفق في وسط الصحراء فهو لا أرضا قطع ولا ظهرا أبقى!!

فالرجل منذ أن كان طفلا لم يتهيأ له أن يرى فضل شيء يتركه دون أن يكون في حاجة إليه، فقد كان يلتهم كل الطعام الذي يقدم له ذلك أن الشبع بالنسبة له هو انتهاء الطعام وليس شعوره بالشبع، فلم يكن الطعام بالوفرة التي تتيح نشوء مثل هذا الشعور، والطفل لم يكن متاحا له أن يترك فضل حذاء أو ملبس أو مرب فانعكس ذلك سلوكا في معالجة كل الأمور بالبلوغ بها إلى منتهاها، خاصة وأن تربيته الأسرية، وتربيته وتأديبه لنفسه، لم يمكناه من تحصين نفسه من الوقوع في مثل هذا الانحراف الخطير، فكان يسرف في كل شيء يتاح له لدرجة الاتلاف والعبث بل والاضرار بنفسه وبمحيطه الاجتماعي، ولعل أبلغ مظهر لهذا التصرف ظل ولسنوات طويلة يتمثل في شربه الخرافي للخمور، وتعامله الممعن في التهتك مع النساء.

هذه ملامح من شخصية الرجل الذي دعى إلى الانضمام إلى مجموعة الضباط الأحرار، فإذا به يقبل الدعوة بسعادة... داخلية غامرة فها هي الفرصة قد أتت، بل وجاءت كما يشتهي بأن يتراس ويقود مجموعة كاملة وكانت كل الحسابات تؤكد نجاح الانقلاب ولم يكن مثل هذا الحساب يحتاج إلى عبقرية أو فكر عميق.

القسم الثاني

وثب مايو على السلطة في السودان

الفصل الأول

نميري وسط صراعات انقلاب يساري

ونجح الانقلاب واستولى على السلطة، وكون جهازين لتصريف السلطة هما مجلس قيادة الثورة الذي لم يكن يضم غير مدني واحد، ومجلس للوزراء يرأسه ذلك المدني وهو بابكر عوض الله.

كان واضحا منذ البيانات الأولى وخطب رئيس المجلس - نميري - أن توجه الحركة توجه يساري صرف، سواء بما أعلنته في تلك البيانات أوما كشفت عنه بتلك الخطب، أو الاجراءات التي اتخذت تجاه القضايا والمشاكل العامة.

ولكن الملاحظ ومنذ الوهلة الأولى لنجاح الحركة أن الجماعات اليسارية ليست على وفاق تام حول تاصيل وتقييم الحركة، وحول خطة سيرها، ومراكز السلطة التي يجب أن تصدر القرارات الواجبة التنفيذ.

ومنذ البداية قرر الحزب الشيوعي وأعلن أنه يتعامل مع مجموعة من البرجوازية الصغيرة التي تشكل مركزا يساريا متميزا عن مركزه، وكأنها حزب يساري قائم بذاته يرغب في التحالف مع بقية أحزاب اليسار أو مجموعات اليسار الأخرى. ولهذا جاءت ملاواه عنيفه بينه وبين (حزب مجلس الثورة)؟ في اختيار الوزراء من الحزب الشيوعي دون استشارته واختياره، إذ كان الحزب الشيوعي يرى أن على حزب (مجلس الثورة) أن يطرح قضية التحالف بشكل ندي وديمقراطي، وأن يكون القرار للحزب الشيوعي في قبول الاشتراك أو الرفض، وأن يختار وزراءه أن قبل الدخول في الوزارة، وأن يتفق بحوار ندي وديمقراطي على عددهم وأشخاصهم ومراكزهم في السلطة؟!!

واللغم الثاني الذي بدأ يظهر للعيان هو سلطات مجلس الوزراء وحدودها، ذلك أن مجلس الوزراء تكون من أغلبية مدنية تمثل كافة اتجاهات اليسار السوداني، ولكن الواضح كان يؤكد أن مجلس الوزراء لا سلطات حقيقية له في مواجهة مجلس الثورة، وأن القرارات المصيرية تصدر من هناك، وأن اختيار وعزل الوزراء وتحديد وزاراتهم يصدر من مجلس الثورة، وقد أدى هذا الوضع إلى صدور قرارات عديدة تحمل بريق اليسار الطفولي من مجلس الثورة، وكان من المؤكد أن شكلها وحدودها وموضوعاتها ومصيرها كان سيكون مختلفا أن نوقشت في مجلس الوزراء حيث الأغلبية من يحملون فكرا يساريا منظما وقدرا من الخبرة والمعرفة السياسية، كان يمكن أن يمنع الكثير من

العبث الذي صدر باسم مجلس قيادة الثورة[1]. «إذا ركزنا النظر على مجلس قيادة الثورة فإننا نلحظ أن الصراع داخله يحمل سمات ويذور ما حدث أخيراً كاحتمال وارد، مثل ما كان يمكن أن يحدث نقيضه تماما، وكانت المسائل في تلك المرحلة في الطور الجنيني والتفاعل الأولى والذي كان يمكن عن طريق استخدام العلم الاجتماعي بوعي واقتدار أن يتم التدخل فيها بحسم الصراع والتفاعل في الوجهة التي يرغب فيها المتدخل وذلك أن مثل هذه المواقف هي في الأصل التي تتيح للفرد أن يقوم بدور متفرد في التاريخ.

نميري يلقن بعض أفكار اليسار

لقد بدأ جعفر نميري ينزعج أيما انزعاج وهو يشاهد أن من كانوا على صلة عضوية باليسار ـ ونحن نتحدث عما كان يحدث داخل مجلس الثورة ـ أنهم كانوا أكثر قدرة على طرح الآراء وعلى تقديم مشروعات العمل وعلى اقتراح القرارات، رغم أن ذلك النفر نفسه لم تكن ثقافته اليسارية بالعمق الذي يمكنه من رؤية الأمور بوضوح علمي، كما أنهم لم يكونوا على صلة تنظيمية باحزاب اليسار تمكنهم من اكتساب خبرة العمل السياسي عن طريق ممارسته في التنظيم، ثم أنهم كانوا بشكلون مركز نفوذ ليسار غير منسجم، فبعضهم كان تحت تأثير الحزب الشيوعي السوداني، والآخر تحت تأثير القوميين العرب، والثالث كان تحت تأثير مباشر للمخابرات الناصرية، ولم يسبق لهم جميعا أن التقوا على برنامج محدد للمرحلة التي انتهت مقاليد حكمها في أيديهم، ولهذا كله فقد بدأ جعفر نميري يشعر بغربة فكرية وسط هذا المزيج المتصارع، وكانت أقرب الشعارات إلى نفسه هي شعارات الحزب الشيوعي السوداني بحكم أنها كانت في متناول يده وتصله مباشرة ويوميا عن طريق الاتصال الشخصي اليومي والذي كان في معظم الأحوال يتم في سهرات ليلية تمتد حتى مشارف الصباح إلا أن فعاليتها كانت دائما تضعف في عقله نتيجة للكميات الهائلة من الكحوليات التي كان يتناولها في هذه السهرات.

---

(1) ولابد ان اكرر هنا أن هذه الدراسة تهتم اساسا بالظواهر العامة ولا تتناول من التفصيلات إلا ما يشكل معلما في تلك الظواهر خاصة إذا كانت تتعلق بدور جعفر نميري في تاريخ السودان فللفرد دور مؤثر في التاريخ يؤديه من خلال سماته الشخصية [illegible] وفي النهاية محكوم بحركة المجتمع [illegible] وتركيبه والاجتماعي والاقتصادي والثقافي الخ. وهذا فان هذه الدراسة تتوفر على رصيد تلك الصراعات والحركة والفكر والتي مكنت جعفر نميري من أداء ما قام به من دور في تاريخ هذا البلد من خلال تزاوجها مع سماته الشخصية، ولهذا فاني [illegible] الا [illegible] التصرفات العابثة الصبيانية

صحيح أن جعفر نميري بدأ يعبر في خطبه بوضوح شديد أو إذا أردنا الدقة بدأ يقبل أن يعبر أو لم يكن له خيار بألا يعبر بوصوح شديد في خطبه عن شعارات الحزب الشيوعي عن تلك المرحلة كما كانت تكتب له في معظم الأحوال، ولعل أبلغ خطبه عبر فيها عن نهج وتحليل وشعارات الحزب الشيوعي ذلك البيان الذي أزاعه عن مشكلة الجنوب حيث يصف حركة مايو بأنها :-

«ثورة ضد الاستعمار وضد الدوائر التقليدية والأحزاب الفاسدة التي خربت مصالح الشعب في جنوب البلاد واجهضت ثورة اكتوبر بهدف تصفية الحركة التقدمية فوضعت نظاما ديكتاتوريا رجعيا» ويمضي البيان فيوردبعد ذلك أن مجلس الثورة يرى:

«من الأهمية بمكان عظيم نمو حركة اشتراكية ديمقراطية في الجنوب تضع يدها على يد الحركة الثورية في الشمال على قدم المساواة والاخاء في سبيل تحقيق اهدافنا التقدمية المشتركة ولتتقلد تلك الحركة الديمقراطية في الجنوب زمام السلطة في هذه الرقعة العزيزة من بلادنا لوقف النشاط الاستعماري كشرط أساسي في سبيل التطبيق العلمي السليم لمبدأ الحكم الذاتي الاقليمي».

وبدأ نميري بالفعل يعبر في خطبه عن توجه اليسار السوداني وتقييمه لممارسات الأحزاب التقليدية وتبني الدستور الاسلامي والعمل على إقرار ذلك:

[1]«ان الثورة أطاحت بما في داخل البرلمان من جمعية تأسيسية خانت ثقة الشعب».

وأنها:

[2]«ثورة للتحول الاقتصادي والاجتماعي ولتؤكد أن منطلقها الأساسي لهذا التحول هو طريق التنمية الاشتراكي..».

صحيح أن نميري كان يزعجه أنه لايستطيع طرح شيء من عنده وكان يتململ من قبضه شعارات الحزب الشيوعي السوداني، ولهذا تجده احيانا يطرح الشعارات باعتبار أن الأمر من وحي الشعب وهو صاحب الخيار وليس املاء أو تأثرا بحزب معين فتجده يقول:-

[3]«وسنعرض عليكم كل هذا الاسلوب الاشتراكي لتأخذوا ما تأخذونه ولتهذبوا وتقوموا ما فات علينا من أمر فانتم أصحاب الأمر، فالاشتراكية للجميع ميزاتها

---

(١) خطب ص ٥٤ (٢) خطب ص ٧٣ (٣) خطب ض ٩٠

حصيلتها الوافرة من التجارب وانتصاحها بالعبر والدروس أسلوب يرضى به الشعب كله، حتى يؤمن ويعمل وفق هدية. . . ولن نسمح لهيئة أو حزب باستغلال ولن نسمح لأحد باستعجال خطوات الثورة الوليدة حتى تتعثر وتقع كما وقع اكتوبر الذي نرفع ذكره اليوم. . ».

ولقد لفت نظري في هذا المجال عبارة جاءت في إطار ما قلناه من قبل ولكنها أيضا تكشف عن نوع من القناعات الدينية التي كانت سائدة لدى نميري في ذلك الوقت فهو يقول:ـ

(١)«هـذا هو كشف الحساب أقدمه اليكم فإن الثورة مسئولة أمامكم وانتم أصحاب المصلحة الحقيقية ولا نعرف سواكم سندا ولا نرى غيركم رقيبا عليها» وأن تصورنا نميري يعبر عن هذا المعنى في أكتوبر ٨٤ فإنه لابد أن يقول:

«هذا هو كشف الحساب نقدمه إليكم فإن أصبنا فمن الله وأن أخطأنا فمن الشيطان والله يسألنا عن مصالحكم ونحن لا نعرف سواه سندا ولا نرى غيره رقيبا علينا».

ويمضي جعفر نميري يعبر عن قناعات اليسار وإن جاء احيانا التعبير بشكل ساذج إلا أنه كان دائما معبرا عن تلك الشعارات بل وظل يخرجها بقناعات لا ترتبط بإدارة السماء ويطلقها بإيمان من يصدر بأن ليس للسماء دخل فيما يجري في الأرض حتى عندما يقسم بالله:

(٢)«والله انني كما سبق أن قلت أن الثورة تستطيع أن تملأ خزانة البلاد في ساعات وجيزة من دول الاستعمار وعليكم بعد ذلك ألا تسألوا الثورة عن مقدرات الشعب وحرية الشعب».

ويمضي نميري يكشف قناعاته الايمانية بقوله:

(٣)«وسأكرر لكم اليوم ما قلته بالأمس بأن السماء لاتمطر ذهبا وفضة ولن تمطر ذهبا وفضة».

---

(١) خطب ص ١٠٥.
(٢) خطب ص ١٧٠ (٣) خطب ص ٢٠٠

«فبقدر الجهد المبذول، وبقدر التضحية المخلصة وبقدر الالتزام الثوري الأمين سيزول ما ورثناه من عقبات».

ويعبر نميري أحيانا عن قناعات اليسار العربي وتأثيره عليه بقوله:

(١)«إن انتماء السودان إلى منابته الحضارية والتراثية يضع على عاتقه تكليفا نحو الأمة العربية يتقبله في رحابة صدر ويشارك في حركة النضال العربي ويدعم الثورة العربية ويرتبط جذريا بحركة النضال الشعبي وتطلعاته إلى هزيمة الاستعمار والرجعية».

ويمضي في مواقع أخرى من خطبه فيكرر:

(٢)«إن الثورة... تؤمن ايمانا بانتماء السودان إلى منابعه الحضارية العربية وعضويته الأصلية في الثورة العربية وارتباطه مصيريا بها...»

«فالسودان ترجع أصوله الحضارية إلى الأمة العربية، ويمنح أرضه امتدادا لها من صدر القارة الأفريقية إلى جوفها وتنتقل عن طريقه الثورة العربية إلى قلب القارة الافريقية وتمتزج بها في اخاء وتلاؤم والتحام ثوري ويقظة وطنية ونهضة حضارية تنمو وتتألق وتبرز وجودها خلال الصراع المستمر ضد الاستعمار القديم والحديث، ويأتي انتصارها عهدا مشرقا لجماهير الكادحين الراغبة في البناء الجديد على طريق الاشتراكية والديمقراطية».

ولما كانت شعارات اليسار الماركسي قد التقت باليسار العربي داخل مجلس الثورة فان نميري لم يكن بيده إلا أن يعبر عن هذا اللقاء بقوله:ـ

(٣)«إن الاشتراكية هي سيادة العلم، وإن العلم هو في التحليل النهائي العامل الحاسم في قضية التطور والحياة وبه راحت تعيد للثقافة في السودان جذورها العربية وتنفتح انفتاحا واسعا نحو الفكر العربي وتقضي على مؤسسات الفكر الرجعي التي عجزت عن انماء الرباط الذي يربط شعبنا بالفكر العربي المنطلق في اتجاه الثورة العربية الشاملة».

ويتكرر التمازج في شعارات اليسار الماركسي والعربي في خطب نميري وهو أمر يؤكد أن من كان يكتبها كان يستوحي بالفعل تركيبة مجلس قيادة الثورة انذاك ويبدو أنه كان يعتمد في تحري الشعارات الماركسية على كتاب «مشروع برنامج الحزب الاشتراكي» حيث نجد أحيانا صيغا بكاملها منقولة من ذلك الكتاب كعبارة انتزاع جوهر الاسلام من الانتهازيين في هذا المقتطف الذي نورده حيث جاء:

خطب ص ٢٠٤ (٣) خطب ص ٢٦٧.

(٢) خطب ص ٢٠٨

[1]«إن تحرير الاقتصاد الوطني من أسار التخلف والجمود والتبعية . . يأتي على رأس المهام العاجلة للثورة . . متفقا مع مصالح الطبقات التي ترتكز عليها الثورة . . من عمال ومزارعين ورعاة ومثقفين وقوات مسلحة ورأسمالية وطنية . . مسترشدين بالعلم والتخطيط منفتحين لمنجزات الفكر الانساني ولتجربة تراث الدعوى إلى الخير والعدل والمساواة منتزعين جوهر الاسلام ومفاهيم العدالة الاجتماعية فيه من الأدعياء الانتهازيين، منتسبين بشرف وأصالة إلى خلقه ومثله . . . » .
وفي مجرى حماسه للتعبير عن الفكر اليساري لم يكن نميري يتورع أن يصف الدستور الاسلامي دون أن يسميه بأنه من [2]«أخطر القوانين والتشريعات التي دخلت سجل التاريخ صحف ادانة لهم» .

إن كل ما سبق يؤكد أن نميري لم يكن أمامه سوى المضي في التعبير عن أفكار وشعارات اليسار حسب مجمل تأثيرها على مجلس قيادة الثورة انذاك، ولعله لم يكن يفعل ذلك بقناعة وفهم لهذا الفكر، بل أنه لم يجد مناصا من أن يزايد على أولئك الأعضاء من مجلس الثورة الذين كانوا يمتلكون قدرا معقولا من الفكر اليساري أولهم صلات وثيقة بمراكز ذلك الفكر.
ولعل أبلغ مزايدة وردت في تلك الأيام عندما كونت لجنة قومية للاعداد لاحتفال شعبي أقيم بمناسبة الذكرى المئوية لميلاد لنين في ٢٢/٤/٧٠ وجاء نميري خطيبا :
«يسرني أن أشارك اللجنة القومية احتفالها بالعيد المئوي لميلاد فلاديمير اليتش اولينوف لينين = وبطبيعة الحال فإن معظم الماركسيين لا يعرفون الاسم الكامل للينين بهذا التفصيل. يضيف نميري قائلا . . لنين المفكر الثائر والمخطط لأول دولة اشتراكية في العالم ظلت دواما في مقدمة زحف الشعوب من أجل الارتقاء بحياة الانسان وتوطيد دعائم الحرية والسلام . والشعوب كلها مدينة للينين بالمبدأ الذي قرره ودافع عنه وطبقه إلا هو مبدأ حق تقرير المصير ولكافة الشعوب . . وخطط للاشتراكية في أعقاب انتصار الثورة فاحتل مكانا خالدا في ضمير شعبة وشعوب العالم المحبة للحرية والسلام . . وان ما يقدمه الاتحاد السوفيتي اليوم من تجربة رائدة أضاءت الطريق أمام الشعوب هو امتداد لأفكار ومباديء لينين . . . ان كل أمة ثارت في سبيل استقلالها قد وجدت الهاما من أعمال لنين وتطبيقات الدولة السوفيتية والدولة الاشتراكية سواء في القضاء على الحكم الرجعي أو في مقاومة التدخل الأجنبي الاستعماري أو في توطيد البناء الاشتراكي أو

---

(١) خطب ص   خطب ص ٢٧٧ .

في مساعدة الآخرين من أجل تحقيق آمالهم وأمانيهم القومية. . .»[1]

إن هذا الخطاب في الواقع يؤكد أن نميري كان مستعدا لقول أي شيء وفعل أي شيء في سبيل أن يبقى رئيسا للسلطة، وهو أيضا أي الخطاب يؤكد أن الحزب الشيوعي كان يحمل نميري أكثر من طاقته، أو أنه لو كان يفعل ذلك بخطة مرسومة فإنه يكون قد ارتكب خطأ قاتلا بعدم متابعة هذ الخطة لاستيعاب هذا الرجل الذي وضح أنه كان مهيئا لأن يستوعب في أي موقع فكر مهما كان نوعه إذا كان ذلك يضمن له السلطة والرئاسة والقيادة وكلا الاحتمالين يؤكد أن الحزب الشيوعي كان يتخبط في التعامل مع نميري، وأنه عجز تماما في أن يتعامل علمياً مع الوقائع المتاحة تاريخيا والخيارات المكفولة والمتاحة في الساحة السودانية انذاك بأخذ واعتبار دور الفرد في التاريخ.

---

(١) خطب ص ٢٩٤، ٢٩٠.

الفصل الثاني
الأقاليم توحي لنميري أنه المنقذ الأوحد

وإذا كنا بصدد تقصي كل المؤثرات والعوامل التي ساهمت في اتخاذ نميري لمواقفه المختلفة، فإن الصورة تكون ناقصة إذا لم نتحـر مؤثرا خطيرا ساهم بقدر كبير في تفاقم النزعة الفردية والشعور بالأهمية الذاتية لدى نميري، فقد كانت الجماهير تهتف باسمه طوال زيارته للأقاليم وتدعوه لانقاذها ولازالة ما ظلت تعاني منه في ظل الأحزاب من اهمال لكل أسس حياتها رزقا كان أم علاجا أم تعليما، وتجسمت الهتافات في أذنيه فتوهم أنه صاحب السلطة القادر على حل مشاكل الناس، كل الناس، هذا بالرغم من أن الجماهير لم تكن تعني بطبيعة الحال جعفر نميري شخصيا وإنما كانت تنادي باسمه وتكرر النداء مصحوبا بتحقيق ضروريات الحياة كتعبير عن أمالها في هذا الحكم الجديد، ولكن النداء قر في اذن نميري وتفاعل مع تركيبه الشخصي والمزاجي بحيث صور له أنه هو وحده المنقذ الذي تعنيه الجماهير بنداءاتها. واذكر أن أحد أعضاء مجلس الوزراء الأول تنبه لهذا الخطر وذكره لنميري، فكانت هذه الملاحظة في النهاية سببا لفصله من مجلس الوزراء، لقد قال ذلك الوزير ما معناه أن على السيد الرئيس ألا يغتر ويضخم معنى نداءات الجماهير باسمه في الأقاليم أو تجمعاتها للاحتفال بقدومه وبثورته فهذه النداءات وتلك التجمعات لا تعني أن الجماهير تؤيد الثورة أو أنها تثق في رئيسها فهي حتى ذلك الوقت لا تعرف حقيقة نميري وأن هذا نهجا ظلت الجماهير المتخلفة تقوم به منذ عهد الاستعمار وكلما زار حاكم تلك الأقاليم المسحوقة سواء كان انجليزيا أو حاكما حزبيا أو عسكريا تستقبله الجماهير الهادرة بطبولها وخيولها ويتسابق الحفاة العراة مرحبين مهللين بمقدم من بيده السحر والسلطة والقرار قاصدة بذلك أن تنبه الحاكم بأنها موجودة وبأن لها مطالب وبأنها يمكن أن تقف في النهاية مع الحاكم الذي يحس بوجودها ويحقق مطالبها إذ قناعتهم دائما متوفرة وفطرية بأن قرار الانجاز والفعل يأتي من الحاكم ومن السلطة ومن الخرطوم.

وبطبيعة الحال فقد جاءت ملاحظة الوزير المذكور متأخرة إذ سبقها أن حفرت نداءات الجماهير أخاديد عميقة في عقل نميري، وقر في نفسه أنه وحده القادر الذي انعقد عليه أمل الجماهير في حل مشاكلها ولعل هذه الدلالات بدت ظاهرة في خطابه[1] المؤرخ العاشر من مارس سنة ١٩٧٠ حيث جاء:ـ

---

(١) خطب ص ٢٦١.

«لقد كشفت لنا هذه المسيرة كما كشفت لنا مسيرتنا بالأمس في شمال وغرب كردفان مآسي تدمى القلوب وتؤرق الضمير وتدين حكام الأمس ساسة وموظفين ففي جبال النوبة أرض المأساة شهدت وصحبي أشقاء لنا يهلكون عطشا ويتلوون جوعا ويتخبطون جهلا، ويئنون مرضا شهدت المواطنين في سودان القرن العشرين يحتشدون بالآلاف يطالبون بضروريات الحياة الأساسية الماء والطعام والدواء والعلم الذي هو كالماء والهواء شهدتهم يحتشدون بالمئات في معسكرات الحزام بهيبان ولا يمنعهم ذلك من التصفيق بأوصالهم الممزقة لوفد الثورة وشهدتهم يحتشدون بالآلاف في كرتالا وهم يهتفون مايو مويه ولا يمنعهم هذا من أن يلحقوها «بايعناك يا نميري» وشهدت المئات من الحبليات البواكي وهن ينادين «داية يا نميري وشهدت العرى المذل، عرى الرجال والنساء والأطفال في أوساط المورو وهم يعيشون على بعد أميال عشرة من مراكز الوعي الحضري وشهدت فوق كل هذا عبدة الأشجار والأصنام والأحجار الذين لم تصلهم الرسالة بعد وهم يقطنون وسط خضم زاخر من المؤمنين العابدين الله لا سواه وفي مناطق كانت تدين بالتأييد السياسي لأناس فرضوا أنفسهم أولياء على دين الله ودعاة لدستوره في الخرطوم».

ومضى نميري في خطابه يكشف القناعات الجديدة التي أوحت بها هذه الصورة وبطبيعة الحال فقد نسى أنه من قبل قد حدد الأسباب التي دفعته للأزمة النفسية الشخصية والتي جعلته ينضم إلى الضباط الثوار فقال:-

«لقد ثرت وصحبي في الخامس والعشرين من مايو دون تفويض أو ترشيد من أحد إلا نداء الشعب الصامت وصوت ضمائرنا الملح، ولن نحتاج اليوم إلى وصاية من أحد لنحدد مسيرتنا، لقد وهبنا أنفسنا أنا وصحبي كما قلت بالأمس للعرايا في الجنوب والعطشى في الغرب والجوعى في الشرق والحزانى في الشمال من أجلهم جاءت الثورة ولا جلهم سيجاهد قادتها».

بالرغم من أن نميري وحتى هذا التاريخ من عمر الحركة لم يجرؤ أن يتكلم باسمه وحده، وهو يعلم أنه ليس صاحب التنظيم أو فكرة الحركة أو المبادر في التحرك أو الواضع لبرنامج الحركة أو أهدافها إلا أن بذرة التفرد والانفراد بالحكم وتكوين محوره الخاص في وسط صراعات مجلس الثورة بدأت تتبلور في ذهنه وتصرفاته في هذا التاريخ بل أنها عبرت عن نفسها في هذا الخطاب نفسه حيث قال:-

«لقد طرحت نفسها أمامي بضع مسائل أساسية ظلت تدور في فكري وفي ضميري وظللت أفكر فيها وأقدر وجاءت تجربة كردفان لتعينني على ترسيب بضع أفكار

وتدعيم بضع حقائق أساسية تلك الأفكار وهذه الحقائق علينا أن نرتضيها كميثاق لهذه الثورة نلتزم به ونعمل بهديه».

الواقع أن هذا الخطاب يكشف بوضوح صارخ أن نميري لم يكن يستوعب شعارات اليسار للسير في الطريق اللارأسمالي، ولم يكن يعي أو يدرك برنامج هذه المرحلة أو متطلباتها بالنسبة للريف أو الرعاة أو مناطق التخلف الشديد، ولهذا فإن مفردات ذلك البرنامج عندما بدت له من واقع التجربة بدأت وكأنها اكتشافات ذاتية تصطك بعقله لأول مرة فكانه يكشف للمرة الأولى أن هناك حلولا ويحاول أن يدلي بدلوه أمام دعاة البرامج اليسارية في مجلس الثورة وكأنه يطرح فكرا متميزا خاصا به، بل نراه يطرحها كبرنامج للثورة يطلب من بقية الأعضاء في مجلس قيادته الارتضاء بها كميثاق للثورة وقد لخص الحقائق التي توصل إليها بأنها :ـ

(١) الدعوة للوحدة الوطنية[1] «لتجمع أهل السودان أمة واحدة. . ولتخلق من شعوبه قومية واحدة تتعارف وتتآلف بدلا من أن تتنافر وتتناحر».

(٢) الانفتاح الشعبي[2] «وهو اللقاء والتمازج مع شعب السودان في الوديان والقرى والأكواخ».

(٣) انفتاح الخرطوم على الريف[3] «فالخرطوم ظلت تعيش في الماضي في متاهات خلافها الحزبي والطائفي والعقائدي معزولة عن مشاكل أهل الريف وهم الغالبية العظمى من أهل السودان».

إنني لم اورد ما انبثق في فكر نميري هنا إلا كمؤشر يؤكد محاولته الاحتماء بذاته من هجمة زملائه في مجلس الثورة ببرامجهم وفكرهم المتأثر بمراكز اليسار، والذي لم يكن هو بمستطيع أن يرده أو يقاومه أو بتعبير دقيق يثبت ذاتيته تجاهه، فقد كانت ضئالة وسطحية تفكيره تؤرقه وتتكشف له كضعف ازاء مواهبه في القيادة والهيمنة وازاء طموحاته، ولقد حاول كما قلنا في الشهور الأولى أن يعوض هذا النقص بالاستماع إلى ثكر الحزب الشيوعي وبرامجه وقرب الكثيرين منه ونادمهم وسامرهم، ولكن كان من المستحيل في مثل هذه المدة أن يدرك ويفهم ويصل إلى أبعاد تلك البرامج، بل أنه أحيانا كان يستمع إلى خطب سكرتير الحزب الشيوعي وهي مسجلة في شرائط كاسيت عله يدرك بالشرح المبسط والقدرة على نقل الأفكار المعقدة إلى الجماهير في شكل وأساليب مبسطة مفهومة وهي الأمور التي عرف بها المرحوم عبدالخالق محجوب عله يدرك أبعاد هذا الفكر وبرامجه ومراميه، ولكن الرغبة في التفرد بالقيادة وعدم الكشف أو إنكار أي قصور شخصي كانت تضعف قدرته في ادراك هذا الفكر.

---

(١) خطب ص ٢٦٣، ٢٦٤. (٢) خطب ص ٢٦٤ (٣) خطب ص ٢٦٤.

الفصل الثالث

ممارسة السلطة تحدد معالم الهدف وتبلور الشخصية

إن ممارسات الحكم في موقع القيادة الأعلى أمر بحد ذاته يخلق انعكاسات خطيرة في نفسية الحاكم ويمتزج ويتفاعل مع الاستعدادات الموجودة بالشخص والمواهب التي لديه لتخلق منه شخصا جديدا تتبلور فيه عناصر شخصيته بشكل يختلف عما يمكن أن تتبلور فيه تلك المكونات والعناصر إذا ما تفاعلت في جو خارج نطاق ممارسة القيادة العليا، فحيث يصبح الشخص قادرا على اصدار القرار الملزم الذي يمس ليس فقط حياة فرد أو مجموعة بل يؤثر في الملايين من الناس، وحيث تتركز اهتمامات الكل على كل اشارة وكلمة وفعل يصدر من الشخص، فإن ذلك الشخص يبدأ فورا بالاحساس بأهمية ذاتية خطيرة، ويبدأ في ادراك نفسه، وفي تضخيم مواهبه، وفي الشعور بقدسية أوامره وتوجيهاته، وكل ذلك يخلق ثقة غريبة في نفس الشخص، فإذا حدثت كل هذه التفاعلات في نفسية شخص كان يمتلك سلفا استعدادا وجنوحا للسيطرة والهيمنة على الآخرين وقدرة على قيادتهم، وتفاعلت معها جميعا مكونات ورواسب شخصية من الماضي البعيد، وكذلك من الماضي القريب العقيم، فاننا يمكن أن نتصور بسهولة نوعية الشخص الذي أسفر عنه جعفر نميري بعد أن أصبح رئيس مجلس قيادة الثورة ورئيس الوزراء في جمهورية السودان، ولعل الصورة لا تكتمل إلا إذا استدعينا ما قرناه عنه من محدودية الذكاء ومن ضحالة الثقافة وسطحية الفكر.

لقد كان واضحا أمامه بصورة جلية تركزت حولها كل امكانياته وذكائه ومقدراته أن حظه من الحياة هو استمرار بقائه قائدا ورئيسا وحاكما للسودان. وأنه من الجرم الشنيع في حق نفسه أن تهاون أو فرط في مركز القيادة هذا مهما كان الثمن الذي يبذل في سبيل ذلك، بدءا بتبني أي فكر مهما كان وتطبيق أية برامج بغض النظر عن صلاحيتها والتآمر ضد زملائه وأصحاب التنظيم الأصلي وفكرة الحركة، بل ومرورا بقتلهم جميعا ان استدعى الحال ذلك، وانتهاء بالتحرك والمناورة للاختصام أو الاتفاق مع أية جهات أو أحزاب أو أفراد في سبيل هذه الغاية وحدها. وبطبيعة الحال فإن مثل هذه المناورات لا يمكن أن تنجح إلا في اطار الممكنات الاجتماعية والتاريخية والاقتصادية والسياسية المتاحة ولكنه لم يكن يعنى بالوجهة التي يمكن أن تقود إليها تفاعلات الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي إذا ما كانت تلك الوجهة تبقى عليه على رأس السلطة وتطلق يده بالقرار وتؤكد هيمنة على الجميع.

ولعل أخطر ما كان يشعر به نميري ويدركه في شخصه هو قصوره الثقافي والفكري، ولهذا كون خطة دفاع تجاه من عرفوا بأنهم أقدر منه في هذا المجال، بأن يثبت في حقهم قصورا أخطر سواء من مسالب شخصية أو مواقف سياسية أو خلافه، بل لم يكن يتورع أحيانا من الايماء بنشر الفضائح الشخصية لشخص معين إذا اعتقد نميري أنه في مركز يدانيه أو أوشك أن يقترب منه، بل كان يفتعل أحيانا مثل هذه المواقف للكشف عن مثل هذا القصور أو لاذلال الشخص دون مبرر حتى يحط من مكانته.

ولعل الجميع سمعوا بالنكتة السياسية التي اشتهرت في هذا الصدد حيث كان يقال بأن نميري ينتقي شخصا مغمورا فيصعده فإذا أحس بأن الشخص تجاوز في صعوده قامة الناس مزق ملابسه وكشف عورته وتخلى عنه ليسقط من شاهق وهو عريان خلقيا وسياسيا.

ولعل أكثر شخص أدرك هذا الأسلوب في نميري هو سكرتيره الصحفي الذي ظل لسنوات عديدة يعمل معه، ويتعمد ألا يظهر أنه يعمل معه، وكأنه ليس بوزير ولا علاقة له بالسلطة فظل يعتمد التواري عن الأضواء منهجا وسلوكا وبذلك منع عن نفسه البريق الذي كان من المؤكد أن كسبه سيؤدى به ويلقى به من شاهق وهو عريان، فكان أن كسب لقب الوزير الذي عمل معه أطول مدة، ولعل هذا أيضا كان سلوك وزير رئاسة الجمهورية بها الدين محمد ادريس الذي لم يعرف عنه أنه تكلم باسم نميري أو أثبت موقفا لنفسه فكريا أو اجتماعيا أو سياسيا باعتباره وزيرا أو شخصا يحتل موقعا مهما، وظل يومي بأنه كم مهمل تجاه نميري فكان أن حظى بأطول سنوات الوزارة أيضا. نعود إلى نميري ومجلس قيادة الثورة والصراعات التي بدأت تدور فيه فبينما بعض أعضاء مجلس الثورة وقد خلب لبهم بريق النجاح والسلطة بدأوا في الاستمتاع إلى أقصى حد بالموقع الجديد اكتسابا للملذات وتفننا في اعداد السهرات وتعمدا للظهور الساذج الفارغ من كل محتوى إلا الاعجاب بالنفس وبالموقع والمركز السلطوي، وراح اخرون يبذلون بعض الجهد في التخطيط وملاحقة بعض الفكر السياسي وسدنته انذاك للتعرف على ما هو أصلح، ولكنهم وبغفلة شديدة لم يتنبهوا لموقع نميري، ولم ينزعجوا من وجوده الذي كانوا يعدونه رمزا لا خطر منه وكما من الجهل والابتذال والسطحية لن يعوقهم في النهاية من تنفيذ مخططاتهم لأنه ليس بقادر على مقاومة مثل هذه المخططات أو ابداء أو رفع بدائل لها فكريا، وأنه سيأتي اليوم الذي يمكن فيه التخلص منه بسهولة في أحد منعطفات عجزه الذي كان كثيرا ما

يظهر في مسيرة الحركة.

أما في جانب نميري فقد كان له تخطيط آخر، وتدبير مختلف، فقد تركز همه كله في المحافظة على موقعه كرئيس، يرسم المخططات وبرع في ابتداع المناورات واستخدام حتى آخر قطرة كل ما كان يتذكره من العلوم العسكرية في هذا الصدد.

الفصل الرابع
نميري والصراع مع الحزب الشيوعي

بدأ نميري يشعر بأن الحزب الشيوعي كمركز مستقل، وكمصدر وحي للبعض بمجلس الثورة، إن هذا الحزب بدأ يشكل مصدر خطر عليه، وبالرغم من أن الأمور كانت بمجلس الثورة تسير بغير ما يوحي به الحزب الشيوعي، وأحيانا يكون وجه الخلاف مزايدات على ما يوحى به الحزب الشيوعي، حيث كان الحزب ينادي بتأميم مراكز النفوذ الأجنبي المالية لتحرير البلاد من السيطرة الاستعمارية المتمركزة في موقع القرار الاقتصادي وأهمها البنوك الأجنبية وشركات التأمين الأجنبية والشركات الأجنبية التي تعمل في التجارة الخارجية، فاذا بمجلس الثورة يؤمم كل ذلك ويزايد بمصادرة الشركات الوطنية والمؤسسات التجارية الفردية الوطنية بل شملت المصادرة دكاكين أقمشة ومطاعم شعبية، والأمثلة عديدة، لا يطيق هذا البحث تقصيها، وكل ما قصدناه هنا أن نضرب مثلا للرغبة في الانعتاق من قبضة برامج الحزب الشيوعي أو توجيهات اليسار الذي يحمل فكرا منظما وبرامج محددة كتلك التي كانت واردة في برنامج الحزب الاشتراكي ذلك البرنامج الذي صدر قبل حركة مايو بمدة وجيزة واشترك في وضعه يساريون من غير أعضاء الحزب الشيوعي وكان من بينهم أعضاء بارزين في مجلس الوزراء الأول لانقلاب مايو(١).

ولقد كان واضحا أن مثل هذا العبث الطفولي اليساري الذي يجري بمجلس الثورة لا يعكس تجمعا يساريا موحدا على أهداف واضحة الأمر الذي مكن نميري أحيانا من محاولة استخلاص ملامح برنامج يوحي به الواقع كما يفهمه هو ومن ثم يقوم بطرحه كبرنامج «للثورة» وقد رأينا مثلا لهذا في خطاب مارس سنة ١٩٧٠م، ولكن هذا أيضا لم ينجح، وكان نميري ينزعج ويغيظه أشد الغيظ ما ظل يردده الجميع عن عبقرية عبدالخالق محجوب وما يطرحه من آراء، وقد رأينا كيف حاول جاهدا أن يتفهم فكر هذا الرجل دون جدوى، فأصبح وجوده بذلك يشكل خطرا ومشكلة لنميري كرئيس «للثورة» في مجلسيها الثورة والوزراء فعمل على نفي عبدالخالق محجوب إلى مصر.

لقد بدا الموقف يتأزم بين الحزب الشيوعي ومجلس الثورة بعد هذا النفي الذي

---

(١) كان المؤلف واحد من الأشخاص الذين اشتركوا في وضع ذلك البرنامج.

يشكل عقبة رئيسية في استمرار تعاون الحزب الشيوعي مع حركة مايو، وتنبه بابكر عوض الله لهذا الأمر وناقش فيه من اتصل به من أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، وأخطرهم بأنه سيدبر اجتماعا في منزله يحضره نميري ويحضرونه هم من جانبهم لمناقشة هذا الأمر والوصول فيه إلى حل يزيل سوء التفاهم.

لقد قبل نميري حضور الاجتماع، وبالفعل حضر، ولكنه كان يدبر أمرا آخرا في ذهنه، فقد كان يشعر من جانبه بخطورة الاجراء الذي اتخذه وخطورة الموقف كله إذا تخلى عنه اليسار في هذه المرحلة، كما بدأ يتأكد ويؤمن بأهمية التنظيم السياسي الذي كان اليسار يستند عليه في نفوذه وثقله، وبدأ يدرك أنه لوحده ودون تنظيم سياسي يسنده لن يستطيع الصمود في القيادة والرئاسة، ولهذا كانت المفاجأة عظيمة لأعضاء اللجنة المركزية الذين حضروا ذلك الاجتماع أن بدأ نميري الحديث عن تنظيم الحزب الشيوعي وكيف أن الثورة يمكن أن تستفيد من هذا التنظيم إذا ما الغيت الشروط القاسية للانتماء اليه، وأن الثوريين على استعداد لدخول هذا التنظيم وقيادته مع بقية الشيوعيين أن قبل الحزب أن يصبح حزبا جماهيريا، ويبدو أن نميري في هذه المناورة وهذا الطرح كان تحت تأثير فكر جناح من الحزب الشيوعي، وأوحى نميري بقوة بأنه على استعداد لدخول الحزب وترأسه ليصبح حزب «الثورة».

وبطبيعة الحال رفض الاقتراح من جانب أعضاء اللجنة المركزية الذين حضروا الاجتماع، ولعل ما يعنينا من الاشارة إلى هذا الاجتماع وما حدث فيه هو كشف المدى الذي كان يمكن أن يذهب اليه نميري إذا ما ضمن بقاءه في موقع القيادة والرئاسة. إنه لأمر يحسب ضد قادة الفكر اليساري أنهم وحتى هذه اللحظة لم يتنبهوا لخطورة الرجل وميكافليته الأمر الذي كلفهم ثمنا فادحا، فقد كان الرجل في متناول يدهم استقطابا أو تطويعا أو تصفية.

انقلاب نوفمبر ١٩٧٠:

لقد كانت الصراعات داخل مجلس الثورة تتخذ محاور ثلاثة، فالقوميون العرب كانوا يشكلون أكبر مجموعة من الضباط في مجلس قيادة الثورة، وهم بدورهم كانت لديهم تحفظاتهم في مواجهة فكر الحزب الشيوعي ومخططاته ومن كانوا يمثلونه حكما أو تنظيما أو فكرا في مجلس الثورة وكانوا ثلاثة فقط.

لم يعر القوميون العرب محور نميري أية أهمية ولم يعدوه خطرا عليهم، بل كان همهم وأعينهم مركزه على أولئك الذين من المفترض أنهم يمثلون الحزب الشيوعي خاصة وان حركة ذلك الحزب وسط الجماهير وقدرته على الصراع السياسي وأحكامه لأساليب المناورات السياسية كان كل ذلك يعتبر رصيدا لهؤلاء الثلاثة.

ولعل نميري لم يكن بعيدا عن الواقع وان صاغه بنفاق وعدم دقة عندما قال:

[1]«ارتفع شعار اسقاط السلطة من جانب الحزب الشيوعي السوداني وانفجر الخلاف داخل السلطة ولحساب الحزب الشيوعي السوداني ولم يعد الثلاثة داخل قيادة الثورة يتسترون على أفكارهم، مارسوا أسلوب المعارضة حتى داخل مجلس الوزراء، واستقطبوا بعض أعضائه إلا أنهم فشلوا في أن يكونوا أغلبية...»

ويضيف نميري في موقع آخر:

[2]«كان تجمعنا قد تم اختراقه بالتطرف بهدف اغتياله بالتطرف أيضا وكنت بين من معهم لا أملك إلا صوتي ذلك فإنني لا أنكر أنني كنت مع التأميم وصد المصادرة، فيما اجتمعت الأغلبية على التأميم والمصادرة. صدرت القرارات في عجلة ونفذت في عجالة مقصودة لتحدث دويا...» ولعلي قصدت بالاستشهاد بهذه الأقوال، ليس تأكيدا على صحة تصوير نميري لما حدث، وإنما فقط لبيان غربة نميري عندما كانت تطرح الاجراءات المصيرية وما ذلك إلا لعجزه عن مناطحة الفكر بالفكر والطرح بالمناقشة والاقتناع وما ذلك إلا لأنه لم يكن يهمه ما يصدر من قرارات، فقد كان معني فقط بكيف يثبت موقفه في مركز الرئاسة.

نعود لاحداث نوفمبر ٧٠ فقد قر رأي القوميين العرب والمحسوبين عليهم، بأنه لابد من فصل الثلاثة أعضاء المحسوبيين على الحزب الشيوعي من مجلس قيادة الثورة، فقد بان خطرهم وغلب فكرهم ودعمهم الحزب الشيوعي علانية.

القوميون في تنظيم - أحرار مايو - اتخذوا القرار ودبروا تنفيذه، فذهب بعضهم وأعلن الاستعداد في الجيش والآخرون اتخذوا بقية الاجراءات الأمنية وحضر ثلاثة منهم وقابلوا نميري وأخطروه بأنهم قرروا فصل الثلاثة وأن عليه أن يبارك ذلك. وبطبيعة الموقف لم يكن نميري في موقف يتخذ فيه القرار بحرية وقدرة واختيار بالرغم من أنه لو خير لاختار فصلهم قبل هذا التاريخ بل أن نميري كان المفروض أن يتصدى للأمر باعتبار أن هذا قراره وتدبيره وتنفيذه.

---

(١) النهج الاسلامي لماذا ص ٢٩١، ١٠٢، ١٠٣.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٩١.

وحتى تلك اللحظة أدى القوميون مناورة ناجحة وأقصوا الضباط الثلاثة وتحقق لهم انقلاب جديد انفردوا فيه بمجلس قيادة الثورة، كما أن القوميين العرب حتى تلك اللحظة تعاملوا مع نميري بفهم صحيح لشخصيته من أنه طالما أبقى على قمة السلطة فلن يعترض على أية قرارات أو اجراءات ولكنهم في نفس الوقت ارتكبوا خطأ قاتلا بتجاهلهم أو جهلهم لما جد في شخصية نميري ولما يمكن أن يعنيه موقفهم هذا من خطر كامن على موقعه في الرئاسة فقد كان واضحا أنهم يمكن أن يكرروا نفس الأمر بالنسبة لنميري نفسه.

صحيح أن دلالة هذا الاجراء على موقع نميري لم يكن غائبا تماما عن «أحرار مايو» من القوميين العرب، وعندما خطر ببالهم عالجوه بخطأ أكثر فداحة وفتكا بهم، فقد دعوا نميري أو طلب نميري أن يدخل تنظيمهم ويجتمع بهم، فانفتح التنظيم أمام نميري وتعرف على من فيه ومن يقودونه ولم تمض مدة طويلة حتى دارت عليهم الدائرة فقد قام نميري بتصفيتهم جميعا بالتدريج.

المحور الثالث كان محور نميري نفسه، محور بقائه في السلطة وقيادته لها، وقد استخدم نميري كما قلنا كل قدراته في المناورة في هذا الصدد.

استطاع بدوره أن يستقطب عددا من أعضاء مجلس قيادة الثورة سواء من الذين لم يكونوا ينتمون إلى القوميين العرب أو سواء أولئك النفر من القوميين الذين ظنوا أن توطيد علاقتهم بنميري بموقعه كرئيس لمجلس قيادة الثورة والوزراء وقائد أعلى للجيش أكثر أمانا على استمرارية وجودهم في السلطة.

ولكن مناورة نميري الحقيقية لم تكن وسط المجموعات المسيسة من الضباط، فقد كان العديد من الضباط مغتاظون من هؤلاء الصبية الذين تسلقوا مراكز الحكم والسلطة وهم بهذه الرتب الضعيفة وبهذا الشباب المستهتر، وكان هناك العديد من الضباط من ينكرون أصلا حق الانتماء السياسي للضباط سواء لعدم قدرتهم على مثل هذا الانتماء أو لأسباب متعددة أخرى ترجع إلى خصائص المؤسسة العسكرية أو تتعلق بشخصياتهم.

وكان هناك أيضا العديد من الضباط ممن كانت ولاءاتهم الاجتماعية والأسرية وانتماءاتهم الطائفية والقبلية وموروثاتهم العقائدية والسلوكية وكذلك مواقعهم القيادية العسكرية وولاءاتهم السياسية العامة لأحزاب الطوائف والاتحادي الديمقراطي الذي كان قد عاد إلى حظيرة الطائفية نقول أن كل هؤلاء الضباط لم يكن يعجبهم ما كان يدور في مجلس قيادة الثورة، وكان نميري يعرف هذا جيدا بل واستغله بكل ما لديه

من قدرات ومواهب في جمع الضباط وجعلهم يطمأنون إليه ويرجون حمايته وينفثون أحقـادهم السياسية وحسدهم الشخصي ويجسدونه تقوية لموقف نميري حتى ينفرد بالسلطة ويطرد صغار الرواد الذين تجرأوا وأصبحوا قادة وحكاما.

الفصل الخامس
الهادي المهدي يساهم في الصراع

لقد كانت من خطط مجلس قيادة الثورة في زيارة الأقاليم أن يزوروا منطقة الجزيرة في مارس ١٩٧٠ وكان نميري على رأس الوفد الزائر، وإذا بالثوار الذي كانوا يتوقعون أن تلقاهم جماهير الجزيرة (نحن نتحدث عن منطقة الأنصار بالنيل الأبيض) بالهتاف والتأييد، إذ بهم يفاجئون بطوابير الجماهير المعادية على ضفاف النهر وهي ترقب باخرتهم النهرية بكل نظرات العداء والاستفزاز والاستخفاف، بل والتحفز للانقضاض والفتك، كانت نصيحة القادة العسكريين بتلك المنطقة أن لابد أن يعود الوفد ادراجه وإلا فان حياتهم في خطر، ولم يكن أمام نميري ورفاقه إلا أن يمتثلوا للنصيحة على أساس أن توفد فرقة صغيرة إلى الجزيرة أبا لمقابلة الهادي المهدي والتحدث معه عن هذا السلوك العدائي من جماهير الأنصار ولمناقشته فيما نقل اليهم من أن الجزيرة أبا أصبحت قلعة عسكرية مدججة بالسلاح وأنه لابد من تصفية هذا الوجود العسكري والخضوع لسلطة الحكومة الجديده وأن يأمر الأنصار بالانصياع والطاعة للحكام الجدد.

عاد نميري ادراجه مقهورا ذليلا، وذهب الضابط أحمد أبو الذهب على رأس جماعة صغيرة لينقل رسالة مجلس الثورة إلى الهادي المهدي وبلغ أبو الذهب الجزيرة أبا بشق الأنفس، وكادوا في أكثر من موقع أن يفتكوا به لولا اصراره بأنه ليس بأكثر من رسول يحمل رسالة إلى الامام الهادي المهدي، وبعد أن تمزقت ملابسه العسكرية وتعرض لاهانات عديدة واستفزاز شديد سمح له بمقابلة الامام الهادي داخل الجزيرة أبا.

ولابد من كلمة عن الضابط أبو الذهب خاصة ونحن نتحدث عن مجموعة الضباط الذين لم يكن لهم ممثلا في مجلس الثورة باعتبار أنهم لا ينتمون إلى أي من مجموعات اليساريين الذين شكلوا ذلك المجلس إذ كان أبو الذهب النموذج المثالي لهذه الشريحة.

كان أبو الذهب زميلا لنميري ومن أبرز ضباط الدفعة وعرف طوال حياته العسكرية بأنه يترأس المجموعات «المناكفة» والمناورة بل والانقلابية سواء قبل حكم عبود أو اثناءه، أو بعده فقد اشترك وشكل مركز ثقل ومناورة وقوة ومفاوضة في أكثر من انقلاب أو انقلاب داخل انقلاب وكان قد بدأ تحركه وهو ضابط صغير بترأسه لمجموعات الضباط التي كانت تنادى بتحسين وتحديث وتسليح قوة دفاع السودان

وتحويلها إلى جيش حديث بمفهوم الجيوش الحديثة بدلا عن وضعها كما أراده لها الانجليز، قوة حرس صغيرة وتطور به الأمر إلى اشتراكه أيام حكم عبود في أكثر من انقلاب.

وهو في النهاية رجل متدين لا ينكر ميله للاتحادي الديمقراطي وان كان يرى أن المجموعات العسكرية يمكن أن تشكل كينونة منفصلة ذات هوية عسكرية بحتة وتحكم البلاد من هذا المنطلق، قلنا كل هذا عن الضابط أحمد أبو الذهب لأنه حمل وفهم نتيجة المقابلة مع الهادي المهدي كما سنوضحها بعد قليل وأنه هو الذي لعب دورا هاما في ضرب الانقلاب الشيوعي واستعادة السلطة لنميري في يوليو ١٩٧١ وبالطبع كان جزاءه الأخير من نميري كما هو متوقع من نميري إزاء شخص خطير كهذا على سلطته وشخصيته وممارساته كان مصير أبو الذهب أن يدير منتزها للأطفال والعائلات حتى اليوم.

نعود لمقابلة أبو الذهب للهادي المهدي الذي كان يعرف أبو الذهب ويعرف دوره وهويته، فقد تساءل الهادي المهدي كيف وهم ضباط جيش السودان، وكيف وهم السودانيون الذين قلبهم على البلاد يسمحون بهذا العبث يجري في السودان وكيف وهم المسلمون يسمحون لصبية من الشيوعيين أن يتحكموا في البلاد بهذه الصورة وفي نهاية المقابلة طلب الهادي المهدي من أبو الذهب أن يحمل بدوره رسالة إلى مجلس الثورة تقرر أنه يرفض طلبات المجلس وأنه لن يقبل بهم حكومة ولن يسلم أسلحته ولن يمنع الأنصار أو يكبح جماحهم ما لم تحقق مطالب ستة، وقد ثار جدل في أن تكون الرسالة مكتوبة وكم أعداد نسختها ومن يكتبها، وتمخض الأمر أن كتبت الرسالة بحيث تكون لدى الهادي المهدي نسخة منها وأخرى يحملها أبو الذهب إلى مجلس قيادة الثورة والغريب أن هذه الرسالة اختفت تماما من خطب نميري وضرب حولها غموض شديد ولم تزع مطلقا.

لقد كانت الستة نقاط التي اثبتها الهادي المهدي كالآتي:-

(١) وجوب ازالة الواجهة الشيوعية من السلطة فورا.

(٢) أن تكون مسودة الدستور الاسلامي التي أعدت قبيل حركة مايو هي الأساس لاقرار دستور دائم للبلاد.

(٣) اجراء انتخابات حرة في البلاد.

(٤) اطلاق سراح السجناء والمعتقلين السياسيين وعلى رأسهم الصادق.

(٥) ايقاف جميع الاتفاقات مع المعسكر الشرقي.

(٦) ايقاف التدخل الليبي المصري في شئون السودان.
وكان ذلك في ١٩٧٠/٣/٢٥.

لم تكن رسالة الهادي غريبة على أبو الذهب ولا على الضباط الذين سمعوا بها، بل انها كانت ذات دلالات خاصة بالنسبة لنميري وذات مغذى خاص بالنسبة للقوميين العرب في مجلس قيادة الثورة، ولعل الأهم من كل ذلك أنها كانت تجد صدى معقولا عند أولئك الضباط الذين كانوا يتفرجون على حفل السلطة الذي أقامه رواد مجلس الثورة، بل أن بعضهم كان شامتا مبتهجا في سره على هذه المواجهة.

وسط هؤلاء الضباط كان نميري يناور ويستقطب ويكون محوره الخاص الذي بالفعل أمن له في النهاية الانفراد بالسلطة فقد كان هؤلاء هم أنصاره الذين كان يلوح بهم وهم الذين ساهموا بتياراتهم واتجاهاتهم العامة في انجاح انقلاب نوفمبر ٧٠ باخراج الضباط الثلاثة من مجلس قيادة الثورة، وهم الذين عملوا على دعم نميري في تصفية تنظيم القوميين العرب وسط الجيش فيما بعد، وهم الذين لعبوا الدور الأساسي في افشال انقلاب يوليو ١٩٧١، وهم الذين على أكتافهم تسلق نميري منفردا قمة السلطة، ذلك أنهم وبحكم عدم انتمائهم السياسي لم يكن يزعجهم أن تصفى كل المجموعات السياسية وأن يكون نميري قائدهم الأعلى والمطاع في كل شيء إلى درجة الهوان والذلة والتهزيء خاصة وأنهم وجدوا فرص الترقي متاحة باستمرار، وذلك باستمرار نزيف فصل كل ضابط يظهر أن له موقفا سياسيا سواء تجاه الجيش أو في معالجة المسائل العامة، فكان أن بلغ عدد الضباط المفصولين في نهاية عام ٨٤ حوالي ١٥٠٠ ضابطا دفعت البلاد لتدريبهم وتأهيلهم مئات الملايين ذهبت هدرا وثمنا غاليا لطموحات مريضة ساهم في تمكينها الضعف والهوان والتردد والطمع الذي توفر لدى الكثيرين ممن بقوا بالجيش ومعرفة نميري لهذه العيوب فيهم واستخدامها حتى الهوان والضرب بالجزم والكفوف والشتائم المفزعة للضباط حتى في الرتب الرفيعة، بل شمل ذلك العديد من ضباط مجلس الثورة الذين أبقتهم ذات الصفات جوار نميري.

القسم الثالث
انقلاب يوليو ٧١ والتحول الكبير

الفصل الأول
الشروع في تصفية اليسار بدوافع متعددة

بالرغم من فصل الضباط اليساريين الثلاثة من مجلس قيادة الثورة، لم يكن ممكنا لا لنميري ولا لبقية أعضاء المجلس أن يتخذوا لأنفسهم غير الفكر اليساري فكرا، وأن يظلوا يعيشون عليه وان بدأ يجري تغليفه بادعاء الشعارات الخاصة في شكل مسخ مشوه والتواءات ساذجة لفكر اليسار ذلك ان الانقلاب قام وسار على قضيب فكر اليسار وأن الخطة السياسية والاجراءات التنفيذية التي سارت عليها السلطة السياسية والارتباط العالمي والعربي باليسار وبالاتحاد السوفيتي ويبدأ مشاريع محددة بالتوجه اليساري وبالخطة الاقتصادية التي وضعها اليسار وبمشروع الحكم الذاتي الاقليمي لجنوب السودان الذي وضع تنفيذا لشعارات اليسار وبرامجه والتفكير في تنظيم سياسي واحد، ان كل ذلك كان يجعل الانحراف الكلي عن مجرى اليسار مستحيلا في هذه المرحلة، بل أن نميري لم يكن يجد مناصا من الابقاء على جوزيف قرنق وزير الحزب الشيوعي كوزير لشئون الجنوب ليشرف ويستمر في تنفيذ خطة الحكم الذاتي الاقليمي كما وضعها ذلك الوزير ووضع خطواتها ومراحلها وبرامجها.

ولم يكن يضير أو يزعج نميري مطلقا أن يسير على نهج اليسار طالما تم ذلك تحت رئاسته وتحت تأمين استمرار موقعه في القيادة وهو الذي لا يملك طرحا مناوئا أو فكرا مختلفا أو برامج مغايرة لبرامج اليسار.

في ١٩ يوليو سنة ٧١ نجح المرحوم هاشم العطا في قلب نظام نميري لصالح اليسار بكل عناصره وفرقه، ولكن النجاح لم يستمر لأكثر من ثلاثة أيام، وعاد نميري إلى السلطة وهو يتفجر حقدا وشراسة، فقد ظهر له لحظة امتدت لثلاثة أيام واظنها كانت بالنسبة له بثلاثة قرون أنه فرط في فرصة عمره، لم يكد يصدق أن الفرصة عادت له مرة أخرى فتفجر فيه كل الرعب والهلع واليأس والتفريط والفشل والخوف الذي تجسم في الثلاثة أيام، تفجر كل ذلك عنفا وانتقاما وشراسة لا حدود لها.

لم يكن يهمه بالدرجة الأولى إلا تصفية كل مراكز الخطر مهما كانت تفاهتها أو درجة تشكيلها لموقع مناوىء له أو مهددا ولو في المدى البعيد لمركزه أو قيادته.

قتل فأسرف في القتل، واعتقل وأسرف في الاعتقال، عذب وبالغ في التعذيب.

ولعل الظاهرة التي تهمنا بصدد هذا البحث أنه قتل كل الضباط اليساريين الذين كانوا في الأصل من بين أصحاب التنظيم الذي دعاه للاشتراك في حركة مايو، ويهمنا أن نذكر من المقتولين أولئك الذين لم يكونوا بالسودان وقت أن حدث الانقلاب، ولم يشتركوا في تخطيطه وتنفيذه، بل لقد كان نميري على قناعة شخصية أن من بينهم من لم يكن عضوا في الحزب الشيوعي، فنميري لم يكن يصدر عن معاقبة الانقلابيين فحسب، بل كان الأهم عنده هو التنفيس عن رغبته في الانتقام من كل الأشخاص عسكريين أو مدنيين والذين كانوا يشكلون تحديا له ولم يكن بقادر على أن يتطاول إلى قامتهم خاصة من حيث الفكر أو الثقافة أو السلوك الشخصي بمعيار الحد الأدنى من التصرف السليم.

لم يكن القتل بدافع ازالة هذه الكوابيس كمصادر لخطر على الحكم فحسب، وإنما كان في تقدير نميري أن الأهم في ازالة الخطر من الوجود هو ازالة من كانوا يسببون له مهانة ذاتية داخلية بكشف قصوره وضعفه وضحالة ثقافته وفهمه للأمور ذلك أنه ان أبقى على أي وحد منهم فسيظل يشكل نفس التحدي. ولم تكن المأساة كلها من اخراج نميري وحده تنفيسا لاحقاده الشخصية أو تعبيرا عن عجزه الشخصي وإنما الأخطر من كل ذلك أن الهجمة على اليسار وتصفية قادته تفاقمت باشتراك أولئك الضباط الذين تكلمنا عن مجموعاتهم المختلفة والتي لم تكن ممثلة في مجلس قيادة الثورة كقوى تعبر عن مراكز اجتماعية واقتصادية وموروثات دينية طائفية وصوفية واحقاد شخصية نابعة من خصائص المؤسسة العسكرية، فقد تجمع كل أولئك النفر ونفسوا عن غضبهم وإذلالهم وأحقادهم في تصعيد شراسة الهجمة والوصول بها إلى مداها الأقصى، فقد وجد نميري أشباها ونظائر له في وسطهم وتفاقمت مأساة الهجمة بأن شارك في قيادتها بعض من كانوا يرتدون زي اليسار في قيادة الحزب الشيوعي وخرجوا عليه في انقسامهم المشهور، وكذلك شارك في الهجمة بعض من القوميين العرب الذين لم يجدوا أمكنة تستوعبهم في مرحلة امتداد مد اليسار بقيادة الحزب الشيوعي خاصة وأن هؤلاء جميعا كانوا يعرفون جيدا ماذا كان سيحل بهم لو انتصر انقلاب هاشم العطا ولهذا انضموا إلى جماعات الهجمة والتصفية من مواقع ودوافع أغلبها شخصي.

وقد صاحب كل هذا القتل والتعذيب والاعتقال والتشريد من العمل ومصادرة أمن وحقوق آلاف الأسر، صاحب كل ذلك حملة مسعورة ضد الشيوعية والالحاد، وبلغ الحنق بنميري من رموز الفكر اليساري الذي عجز عن استيعابه انه لم يحتمل

حتى وجود أولئك اليساريين الذين انحازوا اليه واستمروا بذلك في مجلس الوزراء فقام بتصفيتهم أيضا من مجلس الوزراء والمراكز القيادية الأخرى ولم يراع في هذا صداقة أو قرابة أو تضحية قدمت له ولم تشفع لهم نفعيتهم أو وصوليتهم أو نفاقهم له بأنه الزعيم الأوحد.

لقد كان طبيعيا بعد هذه الضربة العنيفة لليسار أن لا يستطيع نميري الاستمرار في استخدام فكر اليسار أو مناهجه وهو أصلاً قد فشل في التوفيق بين تبني فكر اليسار واستمرار قيادته ورئاسته للسلطة، فقد كان واضحا أن لذلك الفكر دهاقنته ومؤسساته واحزابه وأنه لا يستطيع الصمود على قمة السلطة فوق أكتاف أيدلوجية وفكر لا يأتي هو حتى في وسط قائمة التابعين له والمبشرين به فقد طارده مركز (التابع) بجداره في هذا الفكر.

صحيح أن الأيام الثلاثة التي قضاها نميري قيد الحبس بواسطة سلطة هاشم العطا لم تكن بلا أثر ديني على شخصية نميري، ذلك أنه وهو محبوس[1] «خلف باب مغلق لم تكن هنا سوى رحمة الله، انزل السكينة على القلب وزودني بيقين الايمان».

ولم يكن له أمل إلا أن ينتظر من الله الخلاص[2] «ومن غيره يكون له القصاص، من كل غدار لئيم» ولعلها المرة الثانية في حياة نميري أنه «عند الفجر صليت الفجر، وبعد أن تيممت، ذلك أن الماء كان بعيدا كان دونه باب وحارس وسلاح مشهور وقهر وغدر» ولعلني لم أحد كثيرا عن الدقة بوصفي هذه الصلاة بأنها الثانية وهو يعي معنى الصلاة، فقد كانت الأولى أيام الكلية الحربية وهو طالب له صديق حميم كان رغم عبثه ومجونه وفجوره، كان بشكل غريب يتقيد باداء الصلوات في مواقيتها، وكان يطلب من زميله جعفر أن يصلي، وفي يوم نجح في اقناع جعفر بالصلاة، فقام جعفر واستحم وتوضأ وصلى، فإذا بحمى غريبة تشتعل في جسمه نقل أثرها إلى المستشفى حيث بقي عدة أيام حتى شفي، وعند عودته وكان ميقات صلاة قد اذن طلب منه نفس الصديق أن يقوم ويصلي وأشار إلى سجادة صلاة مفروشة على الأرض، فما كان من جعفر إلا أن قام واتجه نحو السجادة وعندما بلغها ولدهشة الجميع قام بطيها جيدا واتجه بها نحو الحائط حيث علقها بشكل ثابت وهنا انفجر الصديق متسائلاً:
ما هذا الذي فعلته يا جعفر؟ فاذا بالجواب يأتيه محددا قاطعا: «ألا تعرف يا فلان إن المؤمن مصاب، وأنا لا أريد أن أصاب مرة أخرى؟!!

(١) النهج ص ١٠٨.
(٢) المرجع السابق، ص ١١٢.

وكانت اخر عهده بالصلاة حتى يوم جاء يبحث[1] «ماهو اليقين؟ . . كيف يتسع الصدر لتباشير الالهام بأن كربه عابر، وضيقه زائل، وأنه بعد العسر يسرا».

[2] «هو الايمان بالله ولله العزة واليه المصير».

لقد كان بريق الايمان عابرا، سرعان ما أفصح عن قناعة جديدة لا علاقة لها بقدرة الخالق فقد[3] «تحولت ارادة الجماهير من صيحة وشعار إلى حقيقة وواقع منذ لحظات عائد عائد يا نميري . . ولقد تحول الهتاف إلى أهزوجة فيها كل نشوة النصر لشعب اراده فكان له ما يريد . .».

[4] «ومن صاغ الكلمات على لسان صاغها وفاء للشعب».

ان مقتضيات اليقين والتسليم لله بأنه هو الذي ييسر بعد العسر، وهو الذي ينصر المظلومين، وهو الذي يضع الكلمات على أفواه المنتصرين، قد تبخرت في لحظات النصر وتراجعت في زوايا الموروثات في العقل الباطن، ولم تكن وما كان يمكن لنميري أن يقدم مقتضيات يقينه الجديد الذي انبثق من الأزمنة المؤقتة على مقتضيات بقائه في السلطة.

وبطبيعة الحال ليس مستبعدا صحة القول بأن[5] «نميري بدأ في تلك المرحلة أول لقاءاته واتصالاته مع بعض مشايخ الدين ورجالات الطرق الصوفية في السودان . . أراد من المسعى أن يحقق قدرا من الشكر لله على خلاصة تلك الأعجوبة من محنة ١٩ يوليو ١٩٧١ . . وكان أول لقاء مع شيخ كوكوج . . عبر السيد الرشيد الطاهر بكر الذي يرتبط بعلاقة مصاهرة مع شيخ كوكوج ومن هذه العلاقة كان اسم الرشيد قد أخذ يسطع بسرعة . . وتجدر الاشارة أن الرشيد تولى أمانة حزب الاخوان المسلمين قبل الدكتور حسن الترابي ثم انتقل بعد ذلك إلى الحزب الوطني الاتحادي فالشعب الديمقراطي ثم تعاطف مع الشيوعيين وأخيرا الحزب الاتحادي الديمقراطي إلا أن تنقلاته الحزبية تلك لم تقطع أوصال روابطه مع الاخوان المسلمين حيث كان أول من زف اليهم أن الرئيس نميري في طريقه إلى نهج ديني جديد وأنه ذهب للقاء شيخ كركوج طالبا استشارته في هذا الصدد . .».

صحيح ان ظروفا محلية وعربية وعالمية، كانت تجعل التراجع الفجائي والانعطاف إلى درب اليقين الاسلامي ومقتضياته مستحيلا رغم أن نميري لم يكن يهمه

---

(١) النهج ص ١١٢.
(٢) المرجع السابق. ص ١١٤.
(٣) المرجع السابق، ص٥
(٤) مقالات العاصفة والجذور.
(٥) مقالات العاصفة والجذور

في هذا لو احترقت البلاد وضربت وأفلست بل واستعمرت وتحولت إلى تابع ذليل، طالما هو على رأس السلطة رئيسا وقائدا ولكن الرغبات الذاتية لا تتحقق إلا وفق الممكنات التاريخية.

عوامل ومؤشرات الانعطاف يمينا:

ان حقد وكراهية نميري لليسار وفكرة كما تفجرت بعد فشل انقلاب هاشم العطا لم تكن لوحدها تكفي لانعطاف النظام نحو اليمين، صحيح أن الظروف قد أصبحت مهيئة للزج وزرع كافة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمحلية والدولية والتي يمكن أن تؤدي إلى هذا الانعطاف، ولكن قبل أن تفرز هذه العوامل الأساس الذي يقوم عليه الانعطاف، الجديد لا يمكن أن يتحقق مثل هذا الانعطاف بالجهر به مهما علا الصراخ والنداء وكثرت الصلوات والدعوات ولهذا فقد جاءت درجة الانعطاف متسقة مع بروز تلك العوامل على أرض الواقع.

الفصل الثاني
ملء الفراغ والاحتواء ومشروعات مايو التنموية

بعد القضاء على انقلاب يوليو ۱۹۷۱ كان واضحا أن فراغا هائلا قد فغر فاه في توجهات السلطة ومسارها ووجهتها.

صحيح أن القضاء على الانقلاب باعتباره رمزا للحزب الشيوعي ولتحالف قوى اليسار كلها وما صحبه من تصفية المنتسبين أو المحسوبيين أو المتعاونيين مع اليسار، صحيح أن كل ذلك خلق مؤشرا حادا بأن الفرصة متاحة بدرجة أكبر لقوى الامبريالية الغربية وعملاءها في المنطقة ليحلوا محل نفوذ اليسار المسحوق وبطبيعة الصراع الدولي ما كان يمكن للغرب أن يترك هذه الفرصة لأي حسابات شخصية داخلية أو للصراع الداخلي وحده.

صحيح أيضا أن اليسار بقيادة الحزب الشيوعي كان قد غرز ركائزه السياسية في نظام مايو ولعل أهمها الخطة الاقتصادية التي بذل فيها جهد خارق، ومضت شهور والجميع لا ينام يبحث ويجمع المعلومات ويضع الأولويات ويرس التفاصيل ويدخل في مفاوضات ويبرم بعض الاتفاقات مع المعسكر الاشتراكي لتنفيذ وتمويل تلك الخطة وما كان يمكن لنميري أن يمحوا كل هذا بين لحظة وأخرى.

إن التعرف على ملامح الخطة الخمسية التي وضعت باشراف كوادر الحزب الشيوعي وبأعمال منهجه، أمر في غاية الأهمية إذ هو الوحيد الذي يفسر لنا الكثير من الأحداث الاقتصادية والسياسية.

ففي القطاع الزراعي المروي انطلقت الخطة من أن للسودان فائضا من نصيبه من مياه النيل ظل اثنى عشر عاما لم يستخدم ويبلغ عشرة بليون متر مكعب من جملة الحصة البالغة ۱۸ بليون متر مكعب، ولهذا رؤى ري ۷۲٦ ألف فدان من الأراضي الجديدة مقسمة على ٤١٠ ألف فدان في مشروع الرهد، ٥٢ ألف فدان بالمديرية الشمالية، ٨٥ ألف فدان بالسوكى، ٥٠ ألف فدان شمال غرب سنار، ٦٣ ألف فدان في منطقة سنار، ٤١ ألف فدان بمشروع ملوط، ١٠ ألف بالجموعية.

أما في القطاع المطري فرصدت الأموال للاستفادة من ٢,٨ مليون فدان بالقضارف والنيل الأزرق وأعالي النيل وجبال النوبة ودارفور كما قرر زيادة عدد الآبار لتشجيع استقرار الرحل بحيث يحفر ١٤٠٠ بئر وكان الموجود ٧٥٠ بئر وبذلك ستزيد كمية المياه المتسخرجة من ١٥ مليون متر مكعب إلى ٣٦ مليون متر مكعب.

هذه المياه ستؤدي إلى زيادة المحاصيل بحيث يجب أن يرتفع انتاج القطن من ٤,٦ مليون قنطار إلى ٩,١ مليون قنطار، والفول السوداني من ٣٨٠ ألف طن إلى ٥٤٨ ألف طن، والسمسم من ٢٠٠ ألف طن إلى ٢٤٠ ألف طن والخروع من ١٩ ألف إلى ٣١ ألف طن، والذرة من ١,٣ مليون طن إلى ٢,٦ مليون طن والقمح من ٦٣ ألف طن إلى ٥٦٠ ألف طن والدخن من ٣٨٣ ألف طن إلى ٣٩٧ ألف طن، وقصب السكر من ٩٣٨ ألف طن إلى ٢ مليون طن.

وتناولت الخطة الزراعية كل ما يتعلق بادارة الانتاج كتطوير البحوث العلمية واكثار البذور والدورة الزراعية ومكافحة الآفات ومكننة الزراعة.

وتناولت الخطة تطوير الانتاج الحيواني بحيث في نهايتها كان يجب أن يزيد انتاج اللحوم من ٤٢١ ألف طن إلى ٦٥٠ ألف طن والألبان من ١٠٤٠,٠٠٠ طن إلى ٢٤٤٠,٠٠٠ طن والبيض من ٥٠٠ ألف طن إلى ٧٠٠ ألف طن وسيزيد انتاج الصوف والأسماك.

أما في قطاع الصناعة فقد تقرر انشاء عشرين مصنعا جديدا منها ٣ مدابغ بالخرطوم وشندى وملكال ومصنع للحديد المقوى، ومصنع لانتاج الخشب الابلكاش وآخر لانتاج المواسير، ومنجم للحديد الخام ومصنع لتعليب الفاكهة بسنار وآخر بشندى ومصنع جوالات الخيش، ومعصرة لزيت الخروع، ومصنع للأحذية ومصنع للغزل والنسيج وآخر للنشا والجلوكوز، ومصنع للماكينات الزراعية، ومصنع للسكر بالسوكى وآخر للسماد بسنار ومصنع للطوب.

كما قرر دعم معهد البحوث الصناعية ومؤسسة التنمية الصناعية ويدخل في برامج الدعم انشاء محطتين لجمع اللبن واقامة مخازن للتبريد وورشة لصنع قطع الغيار ومسبك للحديد وانشاء خط جبن وخط طماطم وتحسين أداء مصنع سكر الجنيد.

وتضمنت خطة الدعم، دعم مصلحة الجيولوجيا ومصلحة المساحة والبنك الزراعي.

وفي قطاع النقل والمواصلات والقوى الكهربائية المائية تضمنت الخطة مشاريع لدعم السكة حديد باضافة ١١١٠ عربة بضاعة، ٢٢٥ فنطاز لنقل البنزين والزيوت ١١٦٠ فنطاز لنقل لمياه، ٢٠٠ عربة ركاب، ٦٣ عربة مواشي، وفي الخطوط البحرية شراء سفينتين حمولة ٢٠ ألف طن للواحدة والتوصية لشراء اثنين اخرتين، دعم الخطوط الجوية السودانية بشراء طائرتين وبناء حظيرة للصيانة واستراحة للركاب ودعم مصلحة الطيران المدني ودعم مصلحة النقل الميكانيكي بانشاء ورش صيانة في الفاشر، حلفا

الجديدة، مدني ودعم مصلحة السياحة بتطوير معسكرات السياحة في الدندرو وام دوم والبحر الأحمر، دعم مصلحة الأرصاد الجوي، دعم مصلحة الطرق والكباري وتمكينها من وضع طبقة جديدة من الأسفلت على الطرق القائمة بين المدن والأقاليم وتشييد كوبري نهر الجور ومسح وتصميم طريق مدني سنار كوستى، ونيالا كاس زالنجى، القضارف دوكه قلايات، أم درمان دنقلا، الخرطوم بورتسودان.

ومن أهم ما تجدر الاشارة اليه أن الخطة استبعدت فكرة تشييد طريق الخرطوم بورتسودان في سنواتها الخمسة ٧٠ـ٧٥ وذلك لأنه كما ذكر في دراسة الخطة[١] أنه يكلف ٢٣ مليون جنيه سوداني وانه لا يعود بفائدة على الاقتصاد السوداني بل سيكون ضارا في تلك المرحلة إذ تكلفة الترحيل بالعربات تزيد أربعة أضعاف على تكلفة النقل بالسكة حديد، حيث كان الطن لمسافة مائة كيلو يكلف خمسة مليمات، وأنه سيؤدي إلى خسارة هائلة للسكة حديد تبلغ عشرة مليون جنيه رغم أنها في ذلك الوقت وبقليل من الدعم كانت تغطي كل متطلبات الترحيل، وأن الذين سيستفيدون من تشييده لا يدخل فيهم أغلبية الشعب السوداني بل سيكونوا من كبار الرأسماليين وشركات النفط وشركات العربات والتي ستعمل على رفع أثمان الترحيل أضعاف ما هو عليه ومن ثم ستزداد تكلفة الترحيل وأثمان السلع بصورة مؤثرة.

تضمنت الخطة أيضا عناية بالبريد والبرق والهاتف ورصدت مشروعات هامة.

أما الطاقة الكهربائية المائية فقد أعطيت عناية خاصة فقد قرر تكملة مشروع كهرباء خزان الروصيرص بحيث ينتج في نهاية المرحلة الأولى ٢١٠ ألف كيلووات.

كما قرر تطوير شبكة الكهرباء بالخرطوم، وانشاء محطات ديزل جديدة في بورتسودان والأبيض.

وقد قرر العمل على كهربة المناطق الزراعية وكهربة الطلمبات الزراعية على ضفتي النيلين الأزرق والأبيض وطلمبات مشروع السوكى ومشروع الرهد وطلمبات مياه الشوك.

وتضمنت مشاريع الكهرباء اضاءة حوالي ٣٥ مدينة سودانية بالكهرباء وبكهربة جميع قرى مديرية الخرطوم.

أما عن المياه فقد كان على رأس الخطة مشروع مياه بورتسودان ثم مياه الفاشر والأبيض والقضارف، وكذلك توسيع ومد ٤٠ مدينة بالمياه.

---

(١) كتاب التعريف بالخطة الخمسية يونيو سنة ١٩٧٠

وبالنسبة للنقل تضمنت الخطة برنامج تفصيلي لتطوير السكة حديد يؤهلها لسد كافة احتياجات النقل عبر السودان للبضائع والأشخاص والمحاصيل، وكذلك تطوير النقل البحري والنقل النهري والمواصلات السلكية واللاسلكية ومحطات الراديو والتلفونات.

اهتمت الخطة بشكل ملحوظ بقطاع الخدمات في كافة المجالات سواء في شكل زيادة الخدمات أو تحسين نوعها أو تقليل تكلفتها.

بالنسبة للتعليم قررت الخطة تحويل ٤٠٪ من التعليم الثانوي إلى تعليم فني ومهني على أن ترفع النسبة في الخطة التالية إلى ٦٠٪ للتعليم الفني والمهني و ٤٠٪ أكاديمي، ووضعت تفاصيل مسهبة لاستيعاب(*) ٢٩١ ألف تلميذ ابتدائي زيادة على ما كان موجودا واستيعاب ١٦ ألف تلميذ اضافي في الثانوي وزيادة اجمالية في عدد الطلاب في كل المراحل من ٧٨٣ ألف إلى ١,٣٣٠,٠٠٠ تليمذ وزيادة عدد طلاب محو الأمية من ٦١ ألف إلى نصف مليون طالبا، وقررت الخطة دعم جامعة الخرطوم والمعاهد العليا الحكومية بزيادة طلابها من ٦٩٨٤ إلى ٩٥٦٥ طالبا.

وفي مجال الثقافة اهتمت الخطة بتقوية محطات الارسال وتجديد محطة اذاعة أم درمان وزيادة وحدات السينما المتجولة وبناء سينما حكومية وتوسيع المطبعة الحكومية وتطوير وكالة السودان للأنباء والشروع في بناء معهد الموسيقى والمسرح.

وأوردت الخطة تفصيلات كثيرة لتطوير الخدمات الصحية بزيادة المستشفيات والشفخانات ونقاط الغيار والمراكز الصحية والصيدليات وزيادة عدد الأطباء.

وقد تناولت الخطة التجارة الخارجية للسودان بالتحليل الذي بنت عليه اجراءات جذرية للاصلاح وجاء من ضمن أهدافها في هذا المجال زيادة الصادرات بنسبة ٦٨٪ والواردات ٥٢٪ والفرق سيغطي العجز السابق في ميزان المدفوعات وسيوفر فائضا لتمويل الخطة ذاتها. فقد لوحظ أن تمويل التنمية قبل هذه الخطة كان يعتمد على نسبة ٥٣٪ من المعونات الأجنبية ونسبة ٣٥٪ على الاستدانة من البنوك ولا تزيد مساهمة المواد المحلية الحقيقية على ١٣٪ من تكاليف الخطة وحتى المعونات الأجنبية لوحظ أنها لم تكن تستخدم كلها ولوحظ ان كل هذه المصادر تشكل مخاطر على استمرار التنمية واستقلال القرار السياسي ولهذا رؤى أن يكون الاعتماد أساسا على الموارد المحلية مع الاستعانة واستخدام كل المعونات الأجنبية التي ترد وقد حددت الخطة كيفية القيام بهذا الاصلاح.

في الواقع لم تكن هذه الخطة مجرد أرقام وتحليل على الورق فقد بدأ في تنفيذها بالفعل، وهو أمر وضع الاقتصاد السوداني في مجرى معين، وأثر بذلك في حركة الصراع الداخلي في تقييد قدرة نميري على التصرفات العشوائية لمدة لا يستهان بها، بل أنها أيضا عملت لحد ما على منع نميري من الانفلات الجموح من توجيهات الخطة وما كانت تستلزمه من صلات وارتباطات مع المعسكر الاشتراكي.

صحيح أن بعض الدول الاشتراكية لم تكن تعير الصراع الداخلي أهمية كبيرة في تعاملها مع الدول النامية، بل أن صراع الصين مع الاتحاد السوفيتي كان يشكل أحيانا دورا تخريبيا في اتجاهات الصراعات الداخلية في البلدان النامية، مثل ما ان الاتحاد السوفيتي أيضا لم يكن أحيانا بقادر على الانفكاك من مقتضيات صراعه مع المعسكر الرأسمالي الأمر الذي يؤدي أحيانا إلى تجاهل مقتضيات الصراع الداخلي في فترة معينة.

في ظل هذه المعطيات التي نشأت بعد يوليو ١٩٧١ جاء الغرب بكل ثقله وثقل عملائه في المنطقة وعلى رأسهم السادات وبعد قليل لحق بهم الدولار البترولي بعد أن فاض وتراكم، تجمع كل أولئك وبمخطط مدروس بدأوا في احتواء النظام.

في البدأ قام الغرب وسعى بكل جهده في انهاء الحرب الأهلية في الجنوب واقناع عملائه في قيادات تلك الحرب بأن يتفقوا مع نميري، ولم يكن الهدف أن يجد حلا للقضية فهم قد صعدوا من حملة تصفية اليسار الذي كان قد وضع أسس الحل ومبادئه وخطط لتنفيذه منذ بيان يونيو ٦٩، بل كان الهدف الأساسي هو ادخال ثقل الجنوب في ساحة الصراع الداخلي كرصيد للغرب وتوجهاته وكعامل فعال في حسم وجهة النظام خاصة وأن معظم قادة الحرب الأهلية من الجنوبيين كانوا من دعاة الديمقراطية الغربية ورفع لواء نموذج الحضارة الغربية ونمط الحياة الغربي وأسلوب الانتاج الرأسمالي وهدى سلوك وأخلاق الكنسية المسيحية.

أما بالنسبة للتعامل مع الخطة الاقتصادية التي وضعت وباشراف اليسار فقد وجد الغرب أنها تتفق تماما مع خطط الاستعمار الحديث في التعامل مع البلدان النامية من حيث الاهتمام بانشاء البنيات الأساسية من طرق وتعليم وصحة وتوفير الاستقرار للرحل ومياه الشرب لهم وربط مشاريع التصنيع الأولي بالانتاج الزراعي الذي يشكل الشريحة الكبيرة للمواد الخام لتلك الصناعات ومن هنا جاء ترحيب وكالات ومؤسسات وبنوك وصناديق الغرب وجبهة الاستعمار الحديث بتمويل العديد من مشاريع الخطة وبطبيعة الحال لم يكن من سبيل لرفض شروطهم في التمويل الذي لم يكن لنميري بديلا له في ظل سحقه لليسار.

موقف المعسكر الاشتراكي:

وجاء دور تناقضات وشوفنية وتخبط المعسكر الاشتراكي في تعامله مع مثل هذه الظروف ليفرز مفارقات تستحق الرصد.

لقد كان الحزب الشيوعي السوداني قد انحاز منذ البداية لجانب الاتحاد السوفيتي ضد الصين في صراعات الخلافات العقائدية والسياسية وفي أسس التعامل مع البلدان النامية أو مع الأحزاب الشيوعية المحلية في تلك البلدان، فكان أن ظنت الصين أنها بعد ضرب الحزب الشيوعي السوداني تستطيع أن تجد لها أراضي في ساحة الصراع السوداني فنزلت بكل ما تستطيع أن تغامر به من مساعدات لنظام نميري، فقامت قاعة الصداقة وأقامت القصور والكباري والمصانع، بل أرسلت البعثات الفنية والطبية العلاجية ونفذت العديد من المشاريع الأخرى وأبرمت جملة اتفاقات للتعاون، ودعت نميري واستقبلته استقبال الأبطال، والمؤسف أن كل هذا الجهد والعطاء والانجاز من جانب الصين كان يصب لمصلحة توجه النظام ومساره الذي وضع في قضيب الغرب وقبضة الاستعمار الحديث، أما الاتحاد السوفيتي فقد وقع أسير سياساته ومصلحته الوطنية التي تبعد أحيانا عديدة عن ضرورات النضال الثوري، فهو يتحرك في اطار مقتضيات صراعه مع المعسكر الغربي، وفي اطار المحافظة على وجهة نظره وسياساته المعلنة بعدم التدخل في شئون البلدان الأخرى والتعاون والصداقة معها بالاضافة إلى ارتباطات الاتحاد السوفيتي مع مصر وقضية الشرق الأوسط وضرورات مناوراته الأمنية والسياسية حول البحر الأحمر وكذلك عدم قدرته أن يعلن علنا تحلله من الاتفاقات التي أبرمت مع نظام نميري قبل يوليو وتعهداته التي أعلنت لنميري وهو يستقبل في موسكو استقبال بناة الاشتراكية، ان كل ذلك جعل الاتحاد السوفيتي يستمر وان كان بقدر وحساب في مد يد العون لنظام نميري وتنفيذ بعض تعهداته واتفاقاته، وان كان واضحا له أن النظام بعد يوليو لم يعد هو الحليف المرجو أو الصديق الذي يؤتمن أو يركن إليه.

وما قيل عن الاتحاد السوفيتي، وينطبق أيضا على الدول الاشتراكية بشرق أوروبا وان كان بدرجة أكبر حيث أن بعضا من الدول الأخيرة لا تعير أهمية ذات وزن للصراعات الداخلية ومقتضيات مساعدة القوى الاشتراكية المحلية للانتصار أو حتى للوجود، فكانت أن نفذت بعد يوليو ٧١ عدة اتفاقات للتعاون وخاصة في التجارة الخارجية والمساعدات الفنية كما أنها نفذت الاتفاقات التي أبرمت قبل يوليو ٧١ وكانت تشكل ثقلا لا يمكن الفكاك منه حتى لو أريد التحلل منها وذلك بمنظور مقتضيات

السياسة العالمية وعلاقة هذه البلدان بالبلدان النامية والضرورات المعلنة عن مساعدتها وتنميتها.

تجمعت كل هذه العوامل العالمية سواء من الشرق أو الغرب وتفاعلت مع تركيبة النظام الداخلي وصراعاته وتوجهاته فأفرزت انشاءات مادية بارزة كالطرق وتوسيع التعليم والصحة ومن قبلها جميعا وقف الحرب الأهلية في جنوب السودان ثم انشاء بعض المشاريع الزراعية الكبيرة ومصانع السكر والنسيج. ولما كانت هذه الانشاءات المادية ظاهرة برزت وقامت وتبلورت في بوتقة تركيبة النظام الداخلي وصراعاته فقد صبغت بصبغة هذه التركيبة وتمخضت في النهاية عما هي عليه الآن هياكل مفرغة من المحتوى، وآلات متوقفة، وانتاجية متدنية ومشروعات اقتصادية تنوء وتنسحق تحت وطأة الديون وفوائدها وبعضها تكشف عن أنه عبء ثقيل على الاقتصاد القومي خاصة بعد كل النهب والتخريب الذيث خضعت له أثناء تنفيذها وادارتها.

ومن حق القاريء أن يتساءل عن علاقة هذا الأمر وبانفراد نميري بالسلطة باعتبار أن الصلة ليست بالوضوح الذي لا يحتاج إلى تعليق وبيان.

لقد اضطررت في الواقع أن أثبت هذه الملاحظة عن الانشاءات التي أقيمت في عهد نميري لعدة أسباب من بينها دفعا لشبهة التجاهل لما أقيم من انشاءات، ومن بينها تفسيرا لهذه الانشاءات، ومن بينها وهو الأهم في تقديري وهو أمر سنتعرض له كثيرا فيما بعد في هذه الدراسة، ان النظام عندما كان قادرا على تقديم انشاءات مادية للسودانيين، لم يكن بحاجة للشريعة أي أن الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لم يكن قد أفرز ضرورات البحث عن تبرير لوجود النظام واستمراره إذ لم يكن النظام في حاجة إلى نوع معين من القوانين ليبرر وجوده أو يفرض هذا الوجود ما بين يوليو ٧١ ويوليو ٧٦.

القسم الرابع
القوى التي حملت النظام والممارسات والأساليب والصراعات التي ثبتت أقدام النظام

مقدمة لابد منها:

إنه لأمر جدير بالتسجيل والتأمل والمتابعة، ان أي نظام سياسي لا يستمر فقط لأنه يقوم بما هو مطلوب من اجراءات أو انجازات تدعم موقفه، بل يحدث في كثير من الأحيان أن اخفاقات وسلبيات وقصور وضعف خصومه هي التي تدعم موقفه، وتسهم بشكل أساسي في تثبيت النظام واستمراره، ولهذا فإن رصد هذا النوع من الاخفاقات يحسب لصالح النظام الذي يستمر، وفي ذات الوقت يحسب هذا الأمر ضد مقاومي النظام حتى ولو كانوا على حق، ولهذا فانه في رصدنا للقوى التي حملت النظام في هذه الفترة لن نقتصر على اجراءاته الايجابية التي قام بها لدعم النظام، بل سنرصد أيضا اخفاقات معارضيه.

إنه لأمر مؤسف أن نرصد أن خصوم مايو ساهموا بعجزهم واخطائهم وقصورهم وطبيعة مصالحهم بقدر معلى في استمرار هذا الحكم حتى اليوم الأمر الذي يجعلنا نتصور أنهم غير مؤهلين لاسقاط هذا النظام وان كانوا مؤهلين حتى الآن لأن يرثوه.

آفاق الموقف:

لقد ظهر غياب كامل لأي أيدلوجية لنميري أو للقوى التي كان يحكم بها بعد يوليو ٧١، والمسألة هنا لا تحسب بالشهور ولا بالتتابع اليومي لأثر تلك القوى، ففي الصراع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي لا يمكن رصد مفاهيم القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بحساب الأيام والشهور.

نقول نسبة لغياب أيدلوجية النظام بعد سقوط اليسار بنفس القدر الذي غاب فيه مجرد الفكر المنظم الواضح للقيادة وبطبيعة الحال نقصد الفكر الذي يرقى إلى نظرية سياسية متكاملة تشكل أيدلوجية وتعبر عن مصالح طبقات أو فئات معينة، نقول أنه نتيجة لذلك أصبحت القوى المصطرعة في ساحة الصراع الاجتماعي تؤرجح النظام أينما اتجهت، وان كان الخط العام الذي تبلور هو اتجاه نحو الارتباط بالمعسكر الغربي وقوى الاستعمار الحديث، وسنفرد الفصول التالية للقوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي كان النظام يتكىء عليها منذ يوليو ٧١ الى يوليو ٧٦.

الفصل الأول
المؤسسة العسكرية

لقد قلنا بأن نميري استطاع أن يستقطب تطلع العديد من الضباط الذين لم يكونوا راضين عن مجموعة ضباط اليسار التي أصبحت صاحبة السلطة والسيادة والحكم، ولعله من الأدق أن نقول أن تلك المجوعة من الضباط اليساريين لم تكن تعبر عن مصالح وعقائد وولاءات وانتماءات أولئك الضباط، الذين وجدوا فرصتهم في الانقلاب المضاد في يوليو ١٩٧١ لاثبات أن لهم دورا ورأيا وتخطيطا، بل لعله لم يكن خافيا أن المجموعات التي تحركت للقضاء على انقلاب يوليو ٧١ لم تكن كلها مدفوعة بالولاء لنميري أو باعتباره رمزا لتطلعاتهم، بل كان بعضهم يصدر عن موقف مستقل أجهضدته مسيرة الأحداث في الثاني والعشرين من يوليو ١٩٧١ وان ساهم بفعالية في الأحداث التي تمخضت عن القضاء على اليسار والشيوعيين سواء داخل الجيش أو وسط الحركة السياسية والشعبية المنظمة أو ادارات الدولة والسلطة التنفيذية بل ومؤسسات التعليم ومراكز المهنيين والحرفيين وقد أدى ضرب اليسار تحت مظلة الولاء لنميري إلى تجمع كل الضباط حول الرمز الجديد الذي حمل لواء العداء للشيوعية واليسار ونقصد به جعفر نميري.

وحتى أولئك الذين انطلقوا بدوافع مستقلة ولحسابهم الخاص أعلنوا ولاءهم لنميري عندما لم يسفر تدبيرهم عن تمكنهم من الاستيلاء على السلطة أو حتى جزء منها لحسابهم الخاص، وكان نميري يدرك هذا الأمر تماما، بل لم يتوان من شن حملة متواصلة لتصفية بعض أولئك الضباط الذين أعادوه للسلطة خشية من انفلات الزمام من يده في أية منعطفات أخرى للصراع حول السلطة، وجهد نميري كل الجهد أن لا يترك إلا أولئك الذين ظن أنهم يعتبرونه ممثلهم ورمزهم وقائدهم، وان أثبتت الظروف أنه لم يتمكن من تصفية كل المراكز المستقلة من مجموعات الضباط ولهذا كانت عمليات التصفية التي يجريها نميري لا تتوقف أبدا وكان يستخدم فيها كل التناقضات الثانويه بين الضباط وكل مثالب وافرازات خصائص المؤسسة العسكرية وتكويناتها وانعكاسات ذلك على تكوين شخصيات الضباط، ونفذ نميري بدقة ذلك المبدأ الذي تعلمه من السادات أن لا يترك أحدا يغرز جذوره على أرض أية مؤسسة وهو الأمر الذي مكن نميري من استخدام القوات المسلحة كركيزته الأساسية التي يستند عليها في البقاء في السلطة خاصة وأن نميري كان يمتص غضب الضباط خاصة الكبار منهم

الذين كان يخشاهم وكان يدبر ابعادهم من القوات المسلحة باستيعابهم في ادارة القطاع العام أو السفارات أو التسهيلات التجارية أو الاتحاد الاشتراكي ومؤسساته فخبت جزوة الوطنية عندهم بتلهيهم بما وقع في أيديهم من مال أو جاه أو علاقات جديدة، وتركوا نميري يفعل ما يشاء بالشعب السوداني أو بقواته المسلحة.

الفصل الثاني

الجنوب وعملاء الاستعمار الحديث

لقد ركزنا بأن قوى الاستعمار الغربي الحديث خاصة فرعه المتمثل في منظمة الكنائس العالمية سعت جاهدة لانجاح ابرام اتفاق أديس أبابا ووقف الحرب الأهلية في الجنوب، وجاءت قيادات الحرب الأهلية والتي ارتبطت عشرات السنوات بمنظمات الاستعمار الحديث والكنائس العالمية، جاءت متعطشة للسلطة والاستقرار، وتمضية بقية ما تبقى من حياتها على نمط أسلوب الحياة الغربية ومجتمعات الاستهلاك الخرافي وكان معظم هؤلاء على استعداد ليس فقط لوضع يدهم في يد نميري بل والخضوع له تماما والانقياد والتسليم لسلطته وقيادته طالما أمن لهم نميري تقسيم أسلاب السلطة في الجنوب فيما بينهم ذلك أن قادة الحرب الأهلية في الجنوب والذين وقعوا على اتفاقية أديس أبابا لم يكن من بينهم على الاطلاق من كان يؤمن بفكر سياسي أو عقائدي يؤمن تصورا سياسيا علميا لحل مشكلة التخلف في السودان أو في جنوبه على وجه الخصوص، ذلك أنهم جميعا انخرطوا في تلك الحرب بدوافع الشعور بالاضطهاد العرقي والتمييز اللوني وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية التي لم تمكنهم من استرقاق أهلهم بدلا من موظفي الشمال. فحالما أتيحت الفرصة لهم لشغل مواقع السلطة ونهب جلود الأدميين الجياع انصاعوا جميعا لعبودية نميري وسيطرته بل بدأوا بمجدونه كأول سوداني شمالي يتيح لهم هذه الفرصة ولم ينشغلوا كثيرا بما كان يقوم به نميري في شمال السودان، ذلك أنهم لو كانوا مناضلين أصلاء لما فصلوا قضيتهم عن قضية الشمال، ولما غاب عنهم أن ما يفعله نميري بشمال السودان سرعان ما سيرتد عليهم وبالا وخرابا وحربا أخرى ولكن الكثيرين منهم كانوا يسخرون من أهل الشمال حيث كانوا يزعمون بأنهم يستمتعون بديمقراطية حقيقية في الجنوب وهذا في أيام سنوات العسل - وأنهم يستغربون كيف يتحمل أهل الشمال ديكتاتورية نميري ولعلها كانت (شماته) منهم ولكنها في كل الأحوال تكشف معادن أولئك القادة الذين وقعوا اتفاقية الانانية الذاتية التي لا صلة لها بأفق المناضلين الحقيقيين ولهذا ظل هؤلاء يشكلون سندا وثقلا حقيقيا بدعم نظام نميري في هذه الفترة.

الفصل الثالث
وفلول اليسار أيضا

ان تسمية فلول اليسار هنا تعبير قصدت به الاختصار إذ اقصد به في هذا البحث مجموعات وقوى اجتماعية واتجاهات فكرية وأشخاص عدة قد لا يجمعهم فكر متسق أو أهداف متطابقة.

ولقد جمعت كل هؤلاء تحت هذا الوصف لأنهم جميعا كانوا يزعمون لأنفسهم قناعات اشتراكية وتوجهات ديمقراطية علمية يسارية في التعامل مع المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ولكن المؤكد أنه لم يكن من بينهم من كان صادقا فيما كان يزعم ذلك أنهم جميعا كانوا يدركون الوجهة الحقيقية التي كان النظام قد توجه لها ليس بحكم الفكر والحزلقة والخطب والكلمات والمقالات والتحليلات الفارغة التي ظلوا يضغطون بها على الناس ردحا من الزمان، بل بحكم الضغوط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي كانت تترسخ يوما بعد يوم وهم جميعا لم يكونوا في مراكز التقرير وتحديد مسار النظام وان كانوا جميعا في مراكز التبرير والتلفيق والتضليل لجماهير ولتثبيت أقدام نميري.

لعل أوّل من يشار اليه من فلول اليسار هم المنشقون من الحزب الشيوعي، تلك المجموعة التي كشف الصراع الاجتماعي انها لم تكن تؤمن مطلقا بالاشتراكية أو العلم أو الديمقراطية أو حتى النضال لمصلحة الجماهير الكادحة بأي مفهوم وتحت أي مظلة، فقد وضعوا أنفسهم جميعا تحت خدمة سيدهم الجديد جعفر نميري، مكتفين بالفتات والأمن والحماية وبأطراف ما تبقى من أطراف السلطة، ولعلي لا أكون قد قسوت عليهم بهذه الأوصاف التي اعتبرها الحد الأدنى الذي يمكن أن يوصفوا به فهم قد ملأوا الساحة صياحا بأنهم دعاة الاشتراكية العلمية وأنهم لم يخرجوا من الحزب الشيوعي إلا حسب زعمهم بسبب انحراف قيادته فما بالهم اختاروا جعفر نميري قائدا. هل كانت توجد تحت أي تحليل علمي مؤشرات لأن يبني جعفر نميري الاشتراكية بعد يوليو ١٩٧١ أو أن يسير في طريق منهجها بتنفيذ مهام المرحلة الوطنية الديمقراطية وهم يشاهدونه يرتبط تماما ويتوثق ارتباطه كل يوم بالولايات المتحدة وبقوى الاستعمار الحديث في الغرب وبالسادات ودولارات البترول؟..

ومن المؤكد أن من بين فلول اليسار أيضا أولئك الديمقراطيين الذين كانت حهاتهم العامة اشتراكية ديمقراطية يسارية وان لم يرتبطوا بالحزب الشيوعي وان لم

يؤمنوا أو يستوعبوا كل الفلسفة الماركسية وتفصيلاتها وتحليلاتها، ولعل هؤلاء لهم بعض العذر لبعض الوقت فلا أحد يستطيع أن يطالبهم بالولاء للحزب الشيوعي أو الدفاع عن كل ممارساته حتى ولو كانت صحيحيةفضلا عن الخاطئة أو المنحرفة منها، ولا أحد يطلب منهم ألا يثقوا في أي سوداني يزعم أنه اشتراكي ديمقراطي، فليست الاشتراكية حكرا على الحزب الشيوعي ولا هي ممتنعة على غير أعضاء الحزب الشيوعي، ولكن المعيار والمحك هو التجربة، فرغم ظهور انحراف نظام نميري إلى خط مفارق تماما للاشتراكية ومقتضياتها إلا أن مصالحهم الجديدة وارتباطاتهم بالسلطة منعتهم من رؤية الحقيقة وتبين طريق الصواب، فظلوا يشكلون سندا لنظام نميري لفترة طويلة.

ولعله يدخل في زمرة فلول اليسار أيضا أولئك التكنوقراط الذين وضعوا فكرهم وجهدهم في خدمة نميري فاذا قيسوا بمعيار وطني سوداني فقد كان عليهم باحساس وطني تبين الهاوية التي أوقعوا فيها أنفسهم إلا أن الانغلاق في مصالحهم الذاتية والانبهار ببريق السلطة والوزارة والجاه الذي لم يحلموا به ذلك أن المؤكد، أن لا أحد منهم قد سبق له أن ناضل في سبيل الشعب السوداني أو حتى انشغل بهموم الغلابة أو انحاز لهم فجميعهم قد انكبوا على تحصيل العلم لتطوير ذواتهم الشخصية وليس من باب ابتداع الحلول لمشاكل تخلف الشعب السوداني أو تغيير حياته، نقول ان كل ذلك أعماهم عن رؤية الهاوية التي كان نميري يسوق اليها الشعب السوداني، بل في كثير من الأحيان أعماهم عن احترام ذواتهم أو كرامتهم الشخصية أو كرامة علمهم، فمعظمهم كان مستعدا بل أنهم واقعا لعقوا حذاء نميري وتحملوا شتائمه واهاناته وازدرائه بهم واضطهاده لهم سرا وعلانية، فساهموا بذلك في ترسيخ أمراض نميري حول العظمة الفردية والسطوة والهيمنة والتفرد، فاذا كان صفوة أبناء الشعب السوداني من علمائه ومتعلميه يسبحون بحمد نميري فكيف لا يرى أنه قد صار الامام الأوحد المتفرد الذي ينظر من عل لكل الشعب السوداني، ولابد أن أشير هنا إلى حادثة صعقت عندما سمعتها من أحد شهودها، كان موظفوا بنك السودان قد أعلنوا اضرابا بسبب عدم الاستجابة لمطالب معقولة قدموها، وقد شل اضرابهم الاقتصاد السوداني وأقلق وزير المالية - وكان رجل قانون مشهور - يزعم أنه اشتراكي في الوقت الذي أجمع فيه كل الناس أنه الهادم المدمر للاقتصاد السوداني لمصلحة الرأسمالية العالمية - قام ذلك الوزير ببحث الأمر مع المضربين وتوصل معهم إلى حلول مرضية للطرفين وحمل الحلول ومعه محافظ بنك السودان إلى نميري ووقفوا على باب مكتبه بقصر الصداقة يستجدون المقابلة لأمر سريع وهام وخطير، فتركوا فترة ليست قصيرة، فذهبا يتوسطان إلى سكرتيرة

الصحفي لينعم عليهم نميري بالمقابلة ودخل الوزير الخطير إلى مكتب نميري وخلفه محافظ بنك السودان ولم يرفع نميري رأسه من الورقة التي كان يتشاغل بها وظل الوزير واقفا (انتباه) ومرت الدقائق فاذا بنميري يسأل ما الأمر؟ أجاب الوزير بأنه توصل إلى اتفاق لانهاء إضراب بنك السودان اشترط فيه توقيعه الكريم بالموافقة انقاذا للبلاد من الأضرار الجسيمة التي تحدث كل ساعة، فتناول نميري الورق منه ودون أن يقرأه وقع عليه، وهنا حدثت المفاجأة المذهلة إذ جثا الوزير على ركبتيه وصار يقبل أيادي نميري ويقول - لقد انقذت البلاد سيدي الرئيس الشكر لك الشكر لك - فإذا بالسكرتير الصحفي لنميري يطلب من الوزير أن ينهض ويذهب معه إلى مكتبه لاكمال الشكر هناك؟!.

وفي أثناء ذلك كان محافظ بنك السودان واقفا (انتباه) فقد تجمد في مكانه.

هذه عينه تشبه اللمحة مما كان يجري من هؤلاء العلماء والمتعلمين وقد كان أجدر أن تكون هذه اللمحة عن سلوك عالم الحشرات الذي كان يسعى بكوب الماء لنميري وينظف نظاراته ويقف منتظرا بالمنديل، كما تجاهلت رأفة بالقاريء ما يفعله هؤلاء الوزراء بعد مغيب الشمس خدمة لملذات سيدهم وأهوائه.

لقد ساهم كل هؤلاء في تصعيد نميري للانفراد بالسلطة وفي ازدرائه للشعب السوداني وفي الوصول إلى قناعة بأنه قادر أن يفعل أي شيء أو يصدر أي قرار.

الفصل الرابع
محمد أنور السادات المثل والقدوة والبطل والنموذج والأب الروحي لنميري

لعل أخطر مؤشر خارجي على نميري في هذه الفترة تمثل في صعود السادات إلى مركز البطولة وانحرافه بالحكم في مصر إلى حكم عميل للأمريكان، وببدأ مهادنته لاسرائيل وبرفعه شعارات السلطة المؤمنة.

وقد صاحب ما يجرى في مصر أن توثقت العلاقات الشخصية بين نميري والسادات والذي قاد نميري في دروب العمالة وفتح له أبواب الأمريكان والدولارات البترولية، وأوحى له بامكانية استخدام الدين وعقائد الناس لخديعة السذج منهم وما أكثرهم.

صحيح أنه كان من الطبيعي أن يبدأ نميري في البحث عن فكر مغاير لفكر اليسار وعن أيدلوجية تهدف إلى تصفية توجهات واجراءات اليسار الاقتصادية والاجتماعية.

وصحيح أيضا أن نميري وبعد أن هدأت فورة الانتقام والهلع بدأ يحس بجريمته الشخصية في قتل بعض الأبرياء وكان يبحث عن عزاء وسلوى وتبرير لهذه الجرائم.

وصحيح أيضا أن شخصا نشأ نشأة نميري كمسلم عادي، لم تتعرض الموروثات في نفسه إلى أية هزة سواء كان مصدرها التجربة أو العلم أو الثقافة أو حتى التصوف. كان طبيعيا أن يلجأ إلى ارادة القدر وارادة الله لتفسير ما حدث وليجد عندها السلوى والعزاء. ولكن مثل هذا التفسير الذي من المؤكد قد خطر في باله ودفعه إلى التفكير في هذه الموروثات وعله أيضا دفعه إلى قراءة شيء من القرآن. نقول أن هذا التبرير لم يكن كافيا نفسيا لأنه كان يعانده ويصادمه بسلوكه الشخصي المنغمس حتى الثمالة في الملذات الحسية من سكر ومجون وتهتك. فقد كان يدرك تماما أنه بالمعيار الديني لا يوجد مبرر لأن ترعاه العناية الالهية وهو بهذه الدرجة من التهتك والاستهتار واياديه ملطخة بدماء الأبرياء.

لقد بدأت شخصية السادات تتسلط على نميري بشكل لا مثيل له في علاقات رؤساء الدول. فقد اقنع نميري بحديث الذكريات المعلولة عن بطولات شبابه الباكر، وعن صدوره عن قناعة بأن السودانيين والمصريين أبناء رحم واحد وهم أهل وعشيرة واحدة، وبطريقته السحرية في اظهار تعامله كتعامل أخ وأب حادب على شقيقه الأصغر

ساعيا لرفعه إلى مصاف البطولة والمجد الذي بلغه هو، مقنعا إياه بأنه يصدر عن قناعات راسخة وإيمان عميق بشعب وادي النيل ومصلحته، وأنه ليس بسياسي يتوخى الشهرة بل يسعى إلى الأهداف العميقة ويكسر أضخم الحواجز التاريخية ويقتحم المحظورات والمحاذير، لقد اقنع نميري بأنه[1] «رجل سبق عصره.. وكنت أخشى أن يطوله الزمن اللئيم... فهو يقيم انجازه بعيدا عن ملابسات الظروف، فينال منه النفاق أو الحقد أو الغباء ما يمكن أن ينال عظماء الرجال...».
«وينسحب وزيرا الخارجية... ثم إذا بالحديث ينساب بغير قصد؟؟ بعيدا إلى ما كان يسميه عهد الشباب والشباب عند السادات... سنوات كانت هي النضال من أجل مصر... ويحدثني لدهشتي عن ثورة ١٩٢٤ في السودان تلك التي تحدث اليه عنها والده... واسمع منه هذه الليلة الكثير، والذي وضع نقاطا كثيرة فوق حروف غامضة...» ظل السادات يعزف على كافة الأوتار التي تمكنه من نميري وتحكم قبضته عليه، وكان يناديه:[2] «يا ابن الخال... فهو ابن العمة فعلا... ككل سوداني أصيل...»

وتتسرب الكلمات من نميري كاشفة نفورها: «الغريب في علاقتي بأنور السادات أنها لم تكن علاقات زمالة ولا حتى صداقة، وإنما هي علاقات قرابة فيها كل ما يميز علاقات القربى ويتميز بها الأصدقاء».
«كان السادات دون العالمين يناديني باسمي الأول (جعفر) تماما كأبناء العم وأبناء الخال والأخ الشقيق».
«وكان السادات وأسرته دموعا في انتظاري يوم زرته في الاسكندرية بعد محاولة الغزو الليبي للسودان سنة ١٩٧٦ عانقني وهو يبكي، بكاء الرجال الذي يهز الرجال...».
«ويقوم من مقعده ليعانقني من جديد...».
«أنـور وجعفر علاقة هي الحب»..

[3]«وبعد احداث يوليو ١٩٧١.. حاول السوفيت أن يضغطوا بالسادات على الخرطوم فرفض» وحقيقة هذه الواقعة أن السفير السوفيتي بمصر قابل السادات ملتمسا إليه أن يتدخل عند نميري لوقف اعدام عبد الخالق والشفيع فوعده السادات خيرا وأنه سيجري اتصالا تلفونيا بنميري وقد فعل، وفي المكالمة الهاتفية كان السادات منشرحا

---

(١) كتاب السادات المبادىء والمواقف - تأليف جعفر نميري ص ٢٣، ٣٤
(٢) المرجع السابق، ص ٧١-١١٩. (٣) المرجع السابق ص ١٢٧.

وحكى لنميري باتصال السفير السوفيتي والتماسه وفي نهاية المكالمة قال السادات لنميري: اقطع رقابهم وهو يقهقه بصوت نشوان فشحن نميري بشحنة سوداء أدت إلى أنه وفور نهاية المكالمة أن أمر باعدام الجميع.
ومن هنا بدأت المسرحية التي اتقنها السادات واستمرت حتى تمكن السادات من رقبة نميري تماما.

ويثير السادات كوامن نميري ويلعب بعواطفه الفطرية الساذجة ويذكره بنفسه «ما الذي أغرى شابا من الطبقة دون المتوسطة أن يضحي بما يصعب التضحية به، نجمه لامعة على الكتف ومكانا وسط صفوة في جيش كان ضباطه من النبلاء... وأنه لولا ظروف الحرب العالمية الثانية لما طاف بخياله مجرد الحلم بأن يكون وسط هؤلاء، سطوة وقوة ونوفذا والأهم مستقبل مضمون وتدرج مضمون» هنا نميري يتحدث عن نفسه التي عكسها له السادات بالذكريات. لقد بلغ تأثير السادات على نميري أن مقتل السادات أصابه بخبل ظاهر، فهو يعد بحضور التشييع رغم تحذير الأمن ويعد بأن يرتدي الجميع الملابس القومية السودانية ويبرر ذلك في كتابه عن السادات بقوله:

[1]«حتى نكون مميزين عن غيرنا في الجنازة».
ويضيف بنفاق ومكر ظاهر:
«ولنكون وسطهم أهدافا شهيرة يمكن توجيه النيران اليها بسهولة..».
ويعبر بصدق حقيقي عندما يصر على أن يرتدي جوزيف لاقو الزي القومي بقوله:
«حتى هو خصوصا هو، حتى إذا اطلقت النيران علينا، نكون كشهداء ممثلين للسودان كله شماله وجنوبه»؟؟؟!!.

ووضع جوزيف لاقو في موضع لا يحسد عليه، ذلك أن المؤكد أنه لم يكن يرغب أن يكون شهيد وادي النيل الذي يقدم كقربان عبودية نميري للسادات، وقد بدأ السادات يمثل على نميري دور الصديق الأوحد في الملمات في جنازة ناصر إذ من هناك بدأ قصد السادات واضحا وأحس نميري «أن يده تضغط على يدي».
وبعدها بقليل يتعلم نميري في مايو ٧١ أول دروسه الأساسية من السادات ألا يعير المؤسسات السياسية أهمية طالما أنت الذي أقمتها من قمة السلطة ويلخص السادات حكمته:

[2]«لو كان يقصد التنظيم السياسي - يتحرك بهم لتحركوا به...» إن الأهم

---

(١) السادات صفحة ٣٦.
(٢) المرجع السابق ص ٤٨.

هو أن يعي درس عبدالناصر الذي ألقاه عليه السادات وحفره في أعماق وعي نميري أن ليست هناك أهمية لمثل هذه المؤسسات إذا تمكن الزعيم من أن[1] «يكون هو المؤسسة الأكثر تأثيرا. مؤسسة التخاطب المباشر مع الجماهير...»

وتعلم نميري دروس عدة بعد ذلك من السادات، أخلق مؤسسات تزعم بها الشرعية للنظام وسيطيعك حتى أولئك الذين يزعمون أنهم يرددون تحكيم الوحي الالهي:

[2]«وهي شرعية لها الولاء حتى من جماعة الاخوان المسلمين، والذي يفترض نظريا أنها ترفض وراثة الملك وتنادي بالبيعة ومع ذلك فقد أعلن المرشد العام للجماعة، الشيخ حسن الهضيبي قبل شهور من الاطاحة بالملك أنه تشرف بزيارة كريمة لملك كريم...»

وأقنعه السادات بأن عبدالناصر نفسه «لم يكن لديه لا الزمن ولا القدرة للتعامل مع هذا الانقسام إلا بتجاوزات حادة للقانون، كان الاشتباه وحده مبرر للعزل، كان الاتهام فحسب مدخلا للادانه...»

وأقنعه السادات بأن «الاتحاد السوفيتي والذي كان يطمع ومن خلال مصر أيضا أن يصل إلى المياه الدافئة، وأن يحاول أن يستعيد مجرد الأمل في امكانية تحقيق حلم القياصرة، باقامة امبراطورية نفوذ تحمي الحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتي».

ويضيف السادات لنميري أن هذه الحكمة بالنسبة له هي[3] «حكم له.. ولو كان خالف ذلك المسار لما أنجز وفي كل المجالات».

وظل السادات يعلم نميري الدروس التي وعاها من تجربة عبدالناصر ويتلقاها نميري بلهفة وتلمذة وقناعة أن لا تترك لأي قوى سياسية أو أشخاصا أن تمد جذورها بعيدا في أرض المؤسسات التي تقيمها فقد وجه عبدالناصر[4] «بعد شهور قليلة واكتشف أن جذورا جديدة، ووجوها جديدة بدأ تنبت على سطح الحياة السياسية... وكونت مشكلة مراكز النفوذ والقوة خارج المؤسسات» ويقدم السادات اعظم دروسه لنميري لدرجة تملكت كل عواطف نميري أن الأمريكان مخلصون، وأنهم أصحاب القوة الحقيقية وأنهم فرس الرهان في كل مشاكل العرب والدول المتخلفة وأنه أي السادات يستطيع اقناع الأمريكان بل ويوظفهم لمصلحة مصر والسودان والعرب...

وقد بلغ اعجاب نميري بالسادات أن ظل يتساءل عن كارتر:

---

(١) ... ٥٠ (٤) المرجع السابق ص ٦٤

(٢) المرجع السابق ص ٥٣

(٣) المرجع السابق ص ٥٩

(1)«وكيف استطاع السادات أن يقتنعه بل كيف استطاع السادات أن يوظفه» .

(2)«ما الذي فعله السادات لهم، بل ما الذي فعله السادات بهم وبالولايات المتحدة..» ما أبشع أن يكون رئيس الدولة ساذجا غرا كنميري؟ وتتمخض قدرة السادات الخرافية في صنع المعجزات كما فهمها نميري في أنه وجد أن للأمريكان كل العذر فيما صنعوه مع اسرائيل ولاسرائيل فقد كان(3) «الروس قادمون إلى تلك المنطقة وفي هذا ما يثير الازعاج بالنسبة لما تبقى من نفوذ للبريطانيين والفرنسيين فيها، وهو أيضا مقدمات للخطر على الأمريكيين بطموحاتهم لوراثة المنطقة والأهم مصالحهم البترولية الحيوية ويلتفت هؤلاء وهؤلاء يبحثون عن حصن الأمان فلا يجدونه إلا في اسرائيل».

وتتيتق الحكمة على لسان السادات بأن الحل هو تحييد الأمريكان؟!! ومضى السادات يحاضر تلميذه نميري في أعمق دروس العمالة واستراتيجيتها وتكتيكها وعلى وأسها القناعة الراسخة بأن الروس هم أخطر الأعداء وأن أساليبهم أفتك الأساليب لأنه بدون هذه القناعة لا يمكن أن تطمأن أمريكا في التعامل مع الأصدقاء الجدد. فالروس إن منحو سلاحا تمهلوا في قطع الغيار بغرض فرض الشرط السياسي لهم:

(3)«وإلا يتحول السلاح إلى ركام من الحديد البارد واظنك يا جعفر قد عشت هذه التجربة».

والروس يتفننون في شروط دفع قيمة السلاح وشروط التدريب والخبراء «بهدف زيادة في قاعدة الوجود البشري».

وشروط تتصل بالسيادة ويقدمونها «بسذاجة الريفي ومكر الزيفيين أيضا» وشروط تتصل باستخدام السلاح وفي النهاية «شروط لا تنفذ»

(4)«فبينما يعطي السوفييت بحدود لا تدفع بهم إلى التورط، فإن الأمريكان إذا اقتنعوا فإنهم يعطون إلى حدود التورط والمثال واضح في فيتنام.. لقد اكتشفت ومن المؤكد أن جمال قد اكتشف قبلي أن لدى السوفييت ممارسات قاتلة بالنسبة للدول التي يتعاملون معها والتي لا تدين بالماركسية».

وتتصل دروس السادات عن السوفييت وتدور كلها حول تغذية كل الأحقاد وتربية

---

(1) السادات ص ٧٣.
(٢) المرجع السابق ص ٨٣.
(٣) المرجع السابق ص ٨٤.
(٤) المرجع السابق ص ٨٧.

الضغائن ضد السوفييت حتى لا يشب التلميذ وفي ذهنه أدنى قدرة أو حرية حركة أو مناورة في التعامل مع السوفييت فكل هدف الدروس اصطناع عميل أمريكي من الدرجة الأولى، تربي فيه نوازع الحقد على السوفييت، وتغزى فيه كل الآمال على أمريكا.

ويمضي السادات يلقى دروسه[1]«تسألني كيف توصلت إلى النغمة الصحيحة في التعامل مع الأمريكان» «كل ما فعلته أنني قلبت الصورة التي طرحتها عليك».

وتصل هيمنة السادات على نميري أن اقتنع الأخير واقتنع من يعمل معه بأن يعرفوا[2]«إن الذي يربط أنور بجعفر لا يسمى إلا بصدق المصارحة حتى بالنسبة للنوايا».

وتجسد التأثير أبلغ ما تجسد في رد فعل نميري لاعلان تنفيذ زيارة السادات للقدس فقد أقلقه كما قال أن سمع بالزيارة وشاهدها تنفذ وأقلق مضجعه قول مستشاريه بضرورة الابتعاد عن السادات في هذه المرحلة، ولكن نميري لم يكن مستعدا مطلقا أن يطعن في حبيبه وأن يظن به السوء وقرر نميري أن لابد من حكمة عميقة وراء القرار وعليه أن يستمع لها من فم الأب والخال والأخ الكبير رغم أن هذا الخال والأخ لم يشاوره في الزيارة بل أن نميري وقبل أن يسمع تبرير السادات بدأ يدافع عنه وعن قراره وعن تنفيذه وأعلن أنه «ليست غاضبا ولا عاتبا على السادات لأنه لم يشاور الخرطوم قبل سفره للقدس فلديه بغير شك أسباب لذلك؟»!!.

وسافر نميري إلى القاهرة وكانت:

[3]«فرحته باللقاء صاغتها دموعه ودموعي» ويبلغ السادات الذروة في التمثيل المسرحي قائلا لنميري:

[4]«كنت أعرف يا جعفر كنت أعرف، راهنت نفسي أنك قادم ولن يطول انتظاري حتى أراك.. ونعود للعناق من جديد..»؟!!.

كان السادات قد تمكن من نميري وحوله إلى تابع ذليل وتلميذ لا حول له ولا قوة لدرجة أنه وبعد أن أسهب السادات في شرح دوافعه لزيارة القدس وأسبابها التي تركزت حول قصور وضعف وخطر التعامل مع السوفيت، إذا بنميري فقط يقتنع بما سمع بل يبادر بالوعد في المساهمة في تنفيذ مخطط الزيارة «وأعده بأن أحاول مع المنظمة ولو

---

(١) السادات ص ٩٣.

(٢) المرجع السابق، ص ١٠٥.

(٣) المرجع السابق، ص ٩٩.

(٤) المرجع السابق، ص ١٠٠.

بطريقة غير رسمية.. أعود للخرطوم يتم الاتصال غير الرسمي بالمنظمة، ترفض المنظمة رغم أن البدائل أمامها كانت لصالحها».

ويمضي نميري في كتابه عن السادات ليقدم لنا نماذج ناطقة عن خضوعه الكامل وعدم قدرته على مقاومة نفوذ السادات عليه:

(٢)«تتوتر العلاقات بين القاهرة والخرطوم وتتأزم... وفجأة يصلني من السادات مبعوث خاص، التقى به»... وهناك نتعانق، وهناك نتصارح وهناك يعلن منهاج التكامل الاقتصادي بين مصر والسودان..»؟! حدث كل ذلك بعد توقيع اتفاقات كامب ديفيد، ورؤية مستشاري نميري:

«ألا ينفرد السودان بموقف يتعارض مع الاجماع العربي..» فإذا بنميري وهو في نيويورك يتلقى رسالة من السادات يطلب فيها أن يزوره بالقاهرة ويعترض مستشاروا نميري ويقدمون الأسباب الا أن نميري لم يكن في مكنته أو استطاعته أن يغالب الشوق إلى حبيبه أو يعصي أمر استاذه فأمر بلى عنق الطائرة صوب القاهرة، وهناك تعرض نميري ووفده إلى اذلال ومهانة ظل نميري لا يحس بها إلا ضجرا من احتجاجات مرافقيه وقد تهللت كل أساريره والسادات يقول له:

(٣)«ما بيننا يا جعفر لا يلزمني بالاعتذار لك، كما لا يسمح لك بأن تنتظر مثل هذا الاعتذار...»؟! ويبدأ الأستاذ في شرح نظرياته لتلميذه المنبهر.

(٤)«إن العرب يتحدثون عن انفراد اسرائيل بمصر فلماذا لا يعودون إلى مصر ليزاحموا اسرائيل فيها»؟!.

ويسهب الأستاذ في أحد الدروس التي وعاها نميري جيدا وأصبحت احدى ركائز سياسته فيقول السادات:

(٥)«لن أنسى شخصيا أيادي عربية كريمة امتدت لمصر في ساعات الحرج لن أنسى دمائة خالد وحياءه وهو يعطي مصر، وطلبه مني ألا أعلن ذلك أو أشير إليه، لن أنسى لفهد رجاحة فكره لن أنسى الشيخ زايد ما اتصل وما لم ينقطع. لن أنسى الكويت وأمرائها ومواقفهم الكريمة....».

في الواقع لم يكن كل خضوع نميري للسادات أو جله من باب التأثير الشخصي لأنه

---

(١) السادات صفحة ١٠٠

(٢) المرجع السابق، ص ١١٢.

(٣) المرجع السابق، ص ١٢٨٩.

(٤) المرجع السابق، ص ١٣١.

(٥) المرجع السابق، ص ١٣٤ و ١٣٨.

ما كان يمكن لمثل هذا التأثير أن يؤتى ثماره لو لم يكن دافع نميري ومقتضيات استمرار سلطته تستجيب لافرازات هذا التأثير وتسهم في انضاج الصراعات الداخلية في السودان لتحسم في الوجهة التي كانت متاحة ويرغب فيها نميري ويسعى اليها فالتأثير الخارجي مثله مثل التأثير الشخصي لا يمكن أن يكون وحده كافيا لتحديد مسار نظام كامل ما لم تكن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية داخليا قابلة ومهيئة لاستقبال هذا التأثير والتأثر والانفعال به. ولعل أبلغ نموذج لتأثير السادات الذي كان نميري ونظامه مهيئان لاستقباله وقبوله بل والبحث عنه هوراي السادات في الفكر الماركسي ذلك أنه وبعد يوليو ١٩٧١ حيث قلب نميري وجهه للفكر الماركسي فكان السادات مستعدا لتعميق تيار الحقد وأسبابه في ذهن نميري ولهذا ظل يكرر لنميري ما كان يسمعه الأخير من الشيوعيين عن أنه مثل السادات ينتمي إلى[٢] «البرجوزاية الصغيرة المترددة التي لا تستطيع بحكم تطلعاتها أن تتبنى قضايا البروليتاريا «الطبقة العاملة» فالبرجوزاية الصغيرة طبقة بذات المفهوم تتميز بالتردد ينقصها الحسم والتحالف معها ينبغي أن يكون بمقدار، والاطاحة بها واجبة في الوقت المناسب.. ان أفرادها ولو ناضلوا فهم مغامرون وحتى لو دفعوا ثمنا لهذا النضال فهم أيضا مغامرون..» وظل السادات يعزف على وتر أنه طالما كان هذا هو رأي التحليل الماركسي فيهم وبسبب معرفته منذ البداية لهذا الرأي فإن السادات[٣]«ارتبط بالعمل الاسلامي ومنذ أيامه الأولى كان سكرتيرا للمؤتمر الاسلامي وكان هذا يعني لدى السوفييت أن هذا الرجل بالطبقة وبالفكر والعقيدة لا يمكن أن يكون لهم، بالاضافة إلى أن السادات وحتى في مراحل التوتر الخطر بين عبدالناصر وبعض النظم العربية المعتدلة، فلقد كان السادات هو الحلقة الوحيدة التي لم تتأثر بمواقف الخلاف خاصة بين القاهرة والرياض، وكان حبيبا أثيرا له مكانه في قلب العاهل السعودي».

ويحكي نميري كيف أثره السادات بجميل عندما رفض ضغط السوفييت لدعم انقلاب يوليو ١٩٧١ بل أن السادات لم يكتف بذلك بل قرر أنه «يتحمل مسئولية شخصية بالنسبة لحياة نميري».. ويضيف السادات أن: «الجبهة المفتوحة حديثا في السودان ليست أقل خطرا من الجبهة المتفجرة على ضفة قناة السويس الغربية، وأنا على استعداد..» ويجهز السادات الكتيبة السودانية التي كانت موجودة بالقنال لتعود إلى السودان لاستعادة حكم نميري بل أنه أيضا[١] «أصدر تعليماته إلى القوات المسلحة

(١) السادات ص ١٣٤ و ١٣٨.
(٢) السادات ص ١٤١.
(٣) السادات ص ١٤٥.

المصرية لكي تقوم بواجبها الكامل نحو نميري».

إذن فالسادات حسم قضية الطريق الذي يجب أن يسلكه نميري بعد القضاء على انقلاب يوليو ١٩٧١، طريق وجهته الخارجية تقوم أساسا على العداء الاستراتيجي للسوفييت والخضوع التام لأمريكا والاعتماد والمراهنة عليها وحدها، طريق يمر عبر امراء السعودية والامارات والكويت، أما وجهته الداخلية فتقوم على تكوين مؤسسات سياسية لا يكون الهدف الاعتماد عليها وإنما يجب أن يكون الرئيس هو المؤسسة الوحيدة ذات الوزن، وأنه في التعامل مع المؤسسات جميعها سياسية وأمنية وخلافها يجب ألا يترك لجهة أو منظمة أو أفراد أن تغرز أرجلها وتمد جذورها في تلك المؤسسات بل يجب أولا بأول اقتلاع كل من يظهر أن جذوره بدأت تمتد إلى أعماق المؤسسة أو ترسخ حتى في سطحها، طريق يتوجه اسلاميا مستخدما كافة الجهات والمؤسسات والأفراد والدعاة في سبيل دعم النظام مع العمل على سلبهم أية واجهات مستقلة والزامهم دائما بإعلان الولاء للنظام خاصة وأنهم لا يمانعون من ذلك كما ثبت تاريخيا، طريق لا يخشى فيه من الخروج على القانون ومن اتخاذ كافة الاجراءات العملية بغض النظر عن تجاوزاتها القانونية في سبيل دعم النظام، على أن تجري المحاولات لتلبيسها شكل المؤسسات بشرط افراغ هذه المؤسسات من كل محتوى وتأثير حقيقي يمكن أن يشكل مراكز قوى أو نفوذ مستقل، طريق يحمل سمات وعبر الدروس التي أشرنا أن نميري تلقاها من السادات. وزعم السادات فيها أنها رؤية عبدالناصر بغرض استخدام التأثير الخفي لعبدالناصر على نميري.

ولقد انعكس تأثير السادات على نميري حتى في سلوكه الشخص كرئيس وكانسان، فقد تعلم نميري بل وأتقن ممارسة وجوب ألا يتغيب لحظة عن أعين الجماهير وذلك باستغلال كافة وسائل الظهور أمام الجماهير ومواصلة ذلك بالتأثير والضغط عليها بالتواجد والحضور المسرحي المستمر، بل بلغ الأمر بنميري أن حذا حذو السادات فى أمر العودة إلى القرية مع الفارق الهائل بين تكلفة عودة السادات وعودة نميري إلى قريته النائية في شمال السودان الخالية تماما من كل الخدمات سواء الماء أو الكهرباء أو الطريق للوصول إليها أو السير فيها أو المدرسة أو المركز الصحي أو أي مظهر حضاري آخر فأقام نميري قصرا منيعا بالقرية وأنشأ بها خدمات كلفت الدولة ملايين الجنيهات مع تكلفة الدولة مئات الألوف من الجنيهات في كل زيارة يقوم بها نميري لود نميري.

ولم يفت نميري أيضا أن ينشىء قصرا الكترونيا بمنزله برئاسة القوات المسلحة مقتديا بكل جنوح السادات للترف ومظاهر العظمة في هذا المجال ولم ينس مطلقا

نصيحة السادات أنه أهمل في أمنه الشخصي فأقام جهازا خرافيا لأمنه الشخصي يكلف مئات الألوف في كل حركة أو رحلة أو اتصال أو انتقال يقوم به.

الفصل الخامس
القطاع العام كأداة تعمية وترغيبية

إن الهجمة على اليسار والفكر الاشتراكي العلمي بعد يوليو ٧١ كانت تقتضي العمل على تصفية أهم سمات الاشتراكية في السودان، ونقصد بها القطاع العام الذي لم يكن وجوده رهين بمايو بل كان يضرب بجذوره مئات السنين لدرجة أن الاستعمار الانجليزي نفسه لم يستطع أن يصفي هذا النمط من الانتاج، فقد وجد الانجليز أن الأرض في السودان مملوكة ملكية جماعية وأنهم يواجهون آثار حكم وطني كان قائده محمد أحمد المهدي قد أعلن أن الأرض لمن يفلحها، وأن ملكية القبيلة والعشيرة كانت هي السائدة في بقاع عديدة من السودان.

لقد كان هم الانجليز بالدرجة الأولى الحصول على أكبر عائد من استثمار السودان بغض النظر عن نمط وعلاقات الانتاج وإلى أين يقود تطور الاقتصاد السوداني، ولهذا فقد استفادوا من هذا النمط من الملكية وأعلنوا أن كل الأرض ملك للدولة إلا تلك التي يمكن أن يثبت أصحابها أن لهم حقوقا خاصة عليها سواء كانت حقوقا في شكل ملك حر أو حقوق زراعة أو تحطيب أو مرعى وأن الحقوق الأخيرة كلها تمنح كحقوق منافع وليس كملكية رقبه أو عين، بل أنهم أقاموا مشروع الجزيرة على أساس هذا التصور لملكية الأرض.

واضطر الانجليز أيضا وهم يحكمون بلدا متخلفا ليس في امكان قطاعه الخاص أن ينشىء البناء التحتي أو البنيات الأساسية الأخرى اضطروا أن ينشئوا هذه البنيات الأساسية بواسطة الدولة ومن ثم صارت ملكيتها للدولة سواء السكك الحديدية أو مرافق الكهرباء والطرق والمياه والري أو التعليم بكل مراحله والصحة بكل مرافقها من مستشفيات وشفخانات ومراكز صحية.

وفي عهد الحكم العسكري الأول، لم يكن أمام زمرة عبود وهم يريدون تحقيق بعض الانجازات المادية إلا أن يملكوا ما فكروا في انشائه للدولة، فلم يكن حتى ذلك الوقت في مكنة وقدرة القطاع الخاص أن يتبنى بناء مثل هذه الانشاءات ومن ثم دخلت في ملكية الدولة العديد من المصانع الضخمة والمنشئات الكبيرة.

وجاءت مايو وفي سنتها الأولى وتحت مظلة أفكار وتخطيط اليسار أممت وصادرت وأنشأت العديد من المرافق الاقتصادية، فدخل في القطاع العام كل البنوك وشركات

التأمين ومصانع عديدة وأصبح القطاع العام بذلك يشكل هيكل الاقتصاد السوداني في يوليو ١٩٧١.

لم يكن كما قلنا في مكنة نميري أن يصتفي هذا القطاع، كان هذا القطاع بثقله الاقتصادي وبتنظيماته النقابية وقدراته البشرية الواعية كان يشكل مشكلة لنظام نميري، ولكن فلول اليسار بمعلوماتهم ومقدراتهم استطاعت أن تمكن نميري من تحويل هذا القطاع الى أداة لحماية النظام بدلا من أن يشكل خطرا على النظام وتوجهاته، ذلك انهم أشاروا الى مئات الالوف التي يشكل هذا القطاع مصدر رزقهم فلوعزوا بوجوب ان يستخدم نميري سلطته على وسيلة الرزق هذه بارهاب كل وطني، وبفصل وتشريد كل معارض، وبتخويف كل من كان يعتبر رزقه ورزق عياله كأولوية أساسية وكان هذا أحد الوجوه.

واستخدم نميري هذا القطاع أيضا كوسيلة لكسب الأنصار والمؤيدين فقد كان في يده تقرير التعيينات الأساسية في كل مرفق من مرافق القطاع العام أو كل مصنع من مصانعه، فملأ هذه المصانع والمرافق من مؤيديه وأقربائه وعملائه ومرتزقته وانتهازيته، وأصبح معروفا أن لا سبيل لبلوغ مركز ذي وزن في هذا القطاع إلا بإعلان الولاء لنميري والعمل بكل جهد وكأولوية لصالح النظام وليس لدعم القطاع، فلم يكن نميري يعني بتطوير هذا القطاع أو اصلاحه كركيزة للاقتصاد الوطني بل كانت الأولوية المطلقة لاستخدام هذا القطاع هي دعم وتأييد النظام.

وقد كان أبلغ استغلال لهذا القطاع كأداة قمعية وأمنية وسياسية هو استخدامه في الضغط على العاملين فيه وذلك بالحاق الحركة النقابية فيه بالاتحاد الاشتراكي حتى تكون تابعا وذيلا للاتحاد الاشتراكي وسندا وبوقا للسلطة، وفي هذا الصدد استخدمت كل أساليب الضغط والرشوة والترقيه والتفرغ والفصل والبعثات والمؤتمرات والتشريد والتحفيز والجمعيات التعاونية التابعة للمرافق والنقابات والتي احتكرت الضروريات وبدأت تتحكم عن طريقها في الحصول على أهم ضروريات الحياة، وبنفس القدر امكانية الاثراء على حسابها أو تحسين الأوضاع الخاصة بكل أنواع أساليب النهب والتزوير والاحتيال والمتاجرة.

لقد كان كثير من الناس يعجبون كيف أن العديد من العاملين الذين لا مصلحة لهم في نظام نميري يحرصون في كثير من المناسبات على التطبيل للنظام، وبلغ الأمر ذروته في مرافق كان يفترض أن العاملين بها بلغوا درجة من العلم واحترام النفس ما

يحصنهم من الانزلاق في التهريج السياسي كالعاملين في مرفق القضاء أو النائب العام أو بين المحامين أو الأطباء إلا أن المؤسف حقا أن أفرادا عديدين من هذه الجماعات ظلت تتقرب من نميري بالمداهنة والرياء والنفاق والتسلق الرخيص طمعا في (شيله) من القطاع العام، فأما سعيا للبقاء في المنصب، أو تطلعا لترقية، أو أملا في سلطة أو مغنم يأتي عن طريق السلطة.

ولقد أسفر كل ذلك عن شيوع التسيب في الأداء العام وعن تفكك شخصية الموظف العام ومن ثم إلى تهدم هذا القطاع وانهيار خدماته وانتاجه ومن ثم عدم قدرة العاملين فيه للتجمع للوقوف في وجه النظام.

الاتحـاد الاشتراكي والمنتفعين به:

لقد كان من أحد القوى التي دعمت النظام، ذلك المسخ الذي سمى بالاتحاد الاشتراكي.

لقد تعلم نميري الدرس من فلول الشيوعيين، ومن بعدهم من السادات أن لابد من اقامة تنظيم يوحي بالديمقراطية وحكم الشعب على شرط أن يكون مفرغا من المضمون الحقيقي للسلطة السياسية وبحيث لا يشكل مركزا للسلطة مستقلا وفاعلا.

لقد تعلم نميري الوجه الأول من الدرس من الشيوعيين أنه بدون تنظيم لا توجد ثورة، وبدون تنظيم لا يمكن التحكم في الجماهير وقيادتها، وتعلم الوجه الآخر من الدرس من السادات أن لا تسمح لأي شخص أو مجموعة أشخاص أن تمد جذورها في أرض التنظيم وتشكل وزنا مستقلا.

لقد تجمعت كل فلول اليسار لتضع نظرية الاتحاد الاشتراكي في شكل ميثاق العمل الوطني، وأفرغت النظرية بعد ذلك في دستور ١٩٧٣ بأنه التنظيم الوحيد الذي من خلالـه وحده يأتي رئيس الجمهورية لموقع الترشيح، وأنه التنظيم الذي يسيطر ويتحكم في كافة ممارسات العمل السياسي عن طريق القانون الذي حمل هذا الاسم والذي حظر الاشتغال بأي عمل عام وفي كافة المنظمات والنقابات والمجالس ومجالس الشعب ما لم يحصل على براءة من الاتحاد الاشتراكي، وعن طريق هذا القانون، شكل الاتحاد الاشتراكي غربالا حقيقيا لاستيعاب النفعيين والانتهازيين والمتطلعين إلى مراكز النفوذ ومواقع اكتساب المنافع المادية سواء بالوصول إلى قنوات الاتصال برجال الادارة في الـدولـة ومؤسساتها ومدراء وحدات القطاع العام والتعاونيات وسلطات التموين

وتصديق الرخص والامتيازات والتصديقات الخاصة للسلع النادرة، وقبل كل ذلك سلطات توزيع الأراضي في المدن وتصديقات المصانع وأراضي الامتيازات والمنشئات الصناعية والمسئولين عن توزيع المواد البترولية والمواد التموينية والأساسية من سكر ودقيق وخلافه، استطاع الاتحاد الاشتراكي وهو وحده صاحب القرار في فتح مجالات التسرب للمجالس التنفيذية والشعبية ومجالس الشعب وعن طريقه ينفتح المجال والاقبال للتعيينات التي كانت تشكل شرائح أساسية من عضوية كل تلك الهيئات والمؤسسات استطاع أن يجتذب كل من كان يتطلع للوصول بأسهل الطرق وببعض النفاق وقليل من الاتصالات وقليل من مال وكثير من الولائم والحفلات والذبائح وأحيانا بابداء بعض الدجل والشعوذة والصلاح والصلة بالأولياء والفقهاء (جمع فكي) وأحيانا اقامة الليالي الحمراء وسهرات المجون والفجور وأحيانا بالجرأة الوقحة باقتراح اقتسام منافع الوظيفة والموقع، استخدمت كل تلك الأساليب وغيرها بواسطة من كان لا يهمهم الصالح العام ولا مصالح الجماهير المسحوقة فالمهم هو بلوغ وملاء كل وظائف الاتحاد الاشتراكي والوصول إلى الهدف عن طريقها، ومن ثم شكل كل هؤلاء قوى اجتماعية واقتصادية وسياسية تدعم النظام.

الفصل السابع
المتشنجون ضد الشيوعية والالحاد

استطاع نميري بالهجمة المضادة ضد انقلاب يوليو ٧١ تحت مظلة العداء للشيوعية والالحاد والكفر، أن يستقطب العديد من جماهير المدن والريف من أولئك الذين كانوا أصلا يتبعون احزابا تضع الشيوعية والاشتراكية واليسار أعداء استراتيجيين لها، ولهذا السبب فانك واجد بينهم خليطا عجيبا من البشر، أكثرهم من اتباع الطرق الصوفية من رواد حلقات الذكر ومرتادي ولائم المشائخ وأصحاب الدعوات وبيوت المآتم ومناسبات الأفراح حيث اعتاد البعض دعوة بعض أتباع تلك الطرق لاقامة وحضور هذه المناسبات، وبعضهم من الباعة المتجولين وصغار عمال أسواق الخضر والفاكهة الذين توقف رصيد وعيهم عند بعض ما حفظوا في الخلاوى، ثم بطبيعة الحال تجار الدين الذين كانوا يعملون بالدولة وفي كل مرافقها ويتركزون في الشئون الدينية والأوقاف ومعلمي الدين بوزارة التربية ووعاظ وخدام القباب والضرائح، ثم بطبيعة الحال أيضا كل الواقعين تحت نفوذ جماعات الاخوان المسلمين، ان معظم هؤلاء لم يكونوا ينطلقون من موقف طبقي في العداء للاشتراكية ولهذا فان مواقفهم الحقيقية تحسم في الصراع الطبقي والاجتماعي في المدى البعيد، ذلك أنهم يصدرون عن قناعات تراثية أسرية وضغوط السلوك الاجتماعي وتبعية القطيع، واستطاع نميري بحملته ضد الشيوعية ليس فقط أن يستقطبهم ثم يحيدهم بل استطاع أخيرا أن يستخدمهم كقوى اجتماعية تسند النظام، وكنت تجد من بين هؤلاء أتباعا لحزب الأمة وآخرين للاتحادي الديمقراطي وآخرين من أتباع أنصار السنة والوهابيين وكافة الطرق الصوفية، وتجد أيضا من بينهم كبار التجار مثل ما تجد صغارهم، كما تجد من بينهم العديد من العمال وصغار الموظفين فجميعهم كانوا قد تشكلوا تحت تربية الأحزاب والطوائف بأنهم أعداء لمن يتهم بأنه شيوعي أو يعلن أنه اشتراكي، وكانت هذه المجموعات من الفئات الاجتماعية المتنوعة قد أصابها الاحباط والفزع بل واليأس من الهجمة الأولى التي قادتها مايو حتى يوليو ١٩٧١ وكانوا جميعا مثل أحد ائمتهم - الهادي المهدي - يصرون على أن حكم مايو حتى ذلك التاريخ هو حكم الحزب الشيوعي، وهو حكم الالحاد والكفر، وباطلاله الثالث والعشرين من يوليو ١٩٧١ أحسوا بأنهم قد تنفسوا قليلا، وأن عليهم أن يدفعوا الموجة حتى يأتيهم المزيد من الهواء، ظن نميري أو هكذا أراد أن يتصور أن هذه الجماهير تدعمه شخصيا كجعفر نميري، ورغم الخطل الظاهر في

تصور نميري إلا أن الواقع بالفعل جر هذه الفئات إلى مواقع تأييد جعفر نميري حيث لم يكن هنالك بديل يجمعهم ضد من ظلوا يخوفون منه منذ طفولتهم الالحاد والشيوعية والاشتراكية، أما قادة هذه الفئات التي كانت تعي تماما حقيقة الموقف فقد كان من مصلحتها دفع ومباركة توجهات الاتباع والمريدين والمصلين والطلاب والحوارى والمنجذبين والسذج في اتجاه تغذية هذا العداء وتلبيسه كل أنواع الزخرف الذي يخفي مصالح أولئك القادة ويستر أطماعهم ومنافعهم ومصالحهم واستغلالهم لهؤلاء تحت رايات استمرار الروابط الروحية والطائفية والدينية.

الفصل الثامن
التسيب والتفريط في النظرية والتطبيق

إن ظرة فاحصة ومتأملة للقوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الداخلية منها والخارجية والتي كانت تدعم النظام ويعتمد عليها نميري، إن مثل هذه النظرة تؤكد أن ازدهار هذه القوى يعتمد على بقاء شخص نميري وسلطته باعتباره مصدر وجودها ومحط اعتمادها واستمرارها كحاكم بيده كل السلطة ولا هدف له أو نظرية أو فكر إلا ما يبرر وجوده منفردا بالسلطة والحكم.

وفي مثل هذا الوضع يكون طبيعيا أن تجد كل من يزعم لنفسه فكرا أو نظريات أو شطحات أو تأملات أو حتى خيالات جامحة أن يجد مجالا لنشر فكره وآرائه طالما كانت في اطار وشكل يدعم السلطة وبقاء نميري كحاكم مطلق.

ومن هنا رأينا الساحة السودانية تشهد أنماطا من شذوذ الفكر وشطحات الخيال واستنتاجات ديوانية أو مكتبية أو أكاديمية لم يجرؤ أصحابها من قبل على الجهر بها أو الدعوة لها أو المناداة بتطبيها إذ كان معظمها استخلاصات تقدم بواسطة طلاب رسائل الدكتوراه في حقل العلوم الانسانية حيث وفي أغلب الأحوال تغمر وتندثر ولا تجد وزنا لحظة ان يحصل صاحبها على اللقب، بل لعل الأخطر من ذلك كله أن بعضاً من هؤلاء قد وجد سبيلا لتطبيق أفكاره.

لقد تحول الشعب السوداني إلى حقل تجارب لهواة وأصحاب الأفكار الشاذة وشطحات الاستنتاجات الأكاديمية الميتة المحنطة ولقد برز العديد من الأشخاص وتباروا في تجسيد هذا الاتجاه وسنقتصر على ذكر عينات منهم للذكرى:

(١) دكتور جعفر بخيت:

كان دكتور جعفر بخيت هو أبرز ممثل لهذا الاتجاه، فقد مكن هذا الرجل من الانتشار بحيث ملأ أوراق كل الصحف وساحات القرى والمدن والأرياف والبوادي السودانية بتخطيطاته الهندسية عن حكم شعبي محلي كان يرسم هيكله على الورق ويعلن أنه فكر «ثورة مايو» ومذهبيتها في كيفية أن تحكم الجماهير وأن تتسلم السلطة الحقيقية.

لم يجد أحدا يعترضه أو يناقشه أو يختبر جدية نظرياته الادارية في الحكم الشعبي المحلي واستنتاجاته الخاصة واستخلاصاته الذاتية المبنية على النظام الانجليزي للحكم

المحلي ومدى صلاحيتها وفعاليتها في الواقع السوداني، ولم يكن يهم نميري ولم يكن يزعجه أن يترك الواقع السوداني فريسة هذه الاختبارات طالما كانت تقوم تحت مظلة دعم حكمه وسلطته - خاصة وأن جعفر بخيت كان يدرك حرج النظام في التعامل مع مراكز النفوذ الطائفي والادارة الأهلية وكان يصور اقتراحاته بأنها البديل الوحيد الذي يملأ فراغ الادارة وولاء الجماهير والتحكم فيها في مرحلة العداء للطائفية والادارة الأهلية، وهي السبيل لانعتاق الجماهير من ذلك الولاء والتوجه نحو مايو بدعمها وولائها[1] «ولقد كان المقصود بهذا التنظيم أن يكون بديلا للادارة الأهلية، والتي كانت تتجسد فيها سطوة المال وعراقة النسب والاتصال المباشر بالطائفية بافرازاتها العرقية والاقليمية. . . ولأن الادارة الأهلية. . . كانت هي الأمن والقضاء وجباية الضرائب. . .».

(٢) دكتور منصور خالد:

وكان النموذج الآخر لهذه النوعية من الأشخاص هو الدكتور منصور خالد وان كان في مجاله في السياسة الخارجية أكثر انضباطا من جعفر بخيت وأقل شطحات، فقد كان يعرف اتجاه النظام والمندفع في أحضان الاستعمار الحديث ودولارات البترول العربي، وكان عليه أن يبرر ويؤصل ويفلسف هذا الاتجاه فرفع شعار توظيف السياسة الخارجية لمقتضيات مصالح السودان الداخلية، ولم يكن هذا الشعار إلا تبريرا لمزيد من جلب القروض الغربية والتكالب دون وعي وتبصر على معونات الولايات المتحدة ومنح وقروض البنك الدولي وصندوق النقد وأموال صناديق الدولارات العربية.

(٣) محمد محجوب سليمان:

ونمـوذج ثالث تفرد بأسلوب لا مثيل له في تبرير نظام نميري وكل خطواته واجراءاته ذلك هو صديقي اللدود محمد محجوب سليمان الذي لم يكن يهمه تقديم فكر متسق متماسك ونظرية متكاملة رغم قدرته على ذلك، إذ كان واقع النظام لا يسمح بمثل هذا الترف السياسي أو الفلسفي، فالهدف هو الابقاء على نميري في السلطة وتبرير كل اجراءات النظام واختلاق وخلق تركيبات فكرية ونماذج نظرية تطرح في شكل خطب هيولية تملصية لا يعيبها انها تتناقض مع ما قيل بالأمس ولا يتورع كاتبها من أن يصور الباطل حقا والحقيقة خيالا غير علمي وغير ممكن، وأحاديث

---

(١) النهج الاسلامي لماذا.

طويلة عن الممكنات والظروف العالمية والأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها وعن التنمية الخرافية والانجازات الرائعة التي لا مثيل لها.

لعل الأمر الوحيد الذي كان يصدق فيه محمد محجوب هو تعبيراته عن الوحدة الوطنية، فالواضح أنه ينطلق من مفهوم ضرورة تكوين شعب واحد موحد الأمر الذي يؤمن بأنه لم يتحقق بعد، وقد كان واضحا أنه يؤمن بأن حكم الفرد الأوحد هو الأصلح للسودان، وان كل ما يفعله هذا الفرد مهما كان سواء تجسد في خروج على القانون أو قهر للناس أو مصادرة لحقوقهم وحرياتهم بل وأموالهم وحياتهم ان كل ذلك لا يعيب حكم نميري طالما أن الهدف هو تحقيق الوحدة الوطنية. وقد مكنتني صداقتي الشخصية لمحمد محجوب من اسبر غور أفكاره عبر مناقشات حامية وصاخبة كانت تستغرق الساعات لا يفتر فيها محمد محجوب عن الدفاع عن نميري ولا يستنكف من ايراد أفكار شديدة التناقض لتبرير تصرفات نميري، والطريف في الأمر أن نميري نفسه يجهل عمق هذه التبريرات بالرغم من أنه يتلوها في الخطب التي كان يكتبها له محمد محجوب، وسنتعرض في مواضع قادمة من هذا الكتاب لبعض الأفكار الشريرة التي كان يقنع بها نميري ويسخر بها من عقول السودانيين.

(٤) دكتور محيي الدين صابر:

هذا الرجل وبالرغم من أنه عالم رصين وله خبرة في النضال السياسي وله تاريخ إلا أنه وفي لحظة غياب منهج للحكم قدم تصوره لتعديل السلم التعليمي في السودان دون أن يعطي نفسه فرصة دراسة الواقع السوداني ومدى تحمله لفكرة زيادة سنوات التعليم الأساسي، لم يقم بأية دراسة عن فشل أو عدم ملاءمة السلم الرباعي لواقع السودان، ولا عن مدى تحمل الاقتصاد السوداني أو التركيب الاجتماعي لأهل السودان أو انماط الانتاج السائدة وعلاقتها بعدد سنوات التعليم الأساسي أو وجود الكوادر المؤهلة من المدربين لهذا السلم، ولم يعط نفسه فرصة القيام بما كان يجدر به أن يقوم به كعالم في هذا المجال من فحص الأمر من كل جوانبه من واقع المجتمع السوداني، بل وفي غمرة غياب من يقف في وجهه ليبصره أو يعيد اليه بصيرته أو صوابه فرض السلم التعليمي السداسي وعدل بقية سنوات التعليم الأمر الذي أسفر عن خلل رهيب في التعليم في السودان، بل أفرغ التعليم من كل محتوى ودمر حتى الشكل المتمثل في مباني المدارس ومعداتها وعدد الطلاب في كل فصل وعدد الأساتذة الكافين لهذه الأعداد من الطلاب، فجأة وجدنا أن بعض المدرسين يقومون بتدريس فصول لم يبلغوها هم أنفسهم في دراستهم، ووجدنا طلابا زاهدين في سنوات دراسة اضافية لم يكونوا أو لم

لكن بيناتهم في حاجة إليها وكل ما صنعوه ان زاحموا من كانت لديهم القدرة على الاستمرار في التعليم ففقد المجتمع القدرة على التعلم والتحصيل.

لو كانت نفقات السلم التعليمي أنفقت على ما جاء بالخطة الخمسية من زيادة فصول السلم القديم وتحول المدارس الثانوية إلى مدارس فنية زراعية وصناعية وخلافه، لكان وجه السودان قد تغير كثيرا خاصة في مجال التعليم والتوظيف والاقلال من العطالة وشح الكوادر العمالية المؤهلة لقيادة تنمية حقيقية بالبلاد، ولكن التسيب والتفريط في الفكر والتطبيق كان لابد أن ينتج مثل هذه الكارثة التي أصيب بها السودان في مجال التعليم.

إن هذه العينات التي أشرنا إليها تكشف مدى الغبن الذي يصيب الشعب في حالة انعدام نظرية سياسية أو ايديولوجية واضحة للحكام، ولقد أدت فوضى الفكر السياسي إلى تعتيم الرؤية السياسية عند كثير من قطاعات الشعب فانخفضت قدرتها على مقاومة النظام.

الفصل التاسع
نزيف السودان من الوعي والقيادة

ويجدر بنا ونحن نتحدث عن القوى التي كانت تسند نظام نميري وحالة الفوضى الفكرية والعقائدية التي كانت سائدة، يجدر أن نرصد ظاهرة ساهمت سلبا بدور أساسي في بقاء نميري واستمراره ألا وهي ظاهرة الاغتراب خارج الوطن، ذلك أن نظام نميري بعد أن سحق هجمة الحزب الشيوعي في يوليو ٧١ وطارد ونكل بكل من تفوح رائحة اليسار أو العلمانية أو الاستقلال الفكري منه، وقد بدأت مأساة الاغتراب تنزف كل عقول السودانيين وسواعدهم مع بداية حملة تصفية اليسار، ولعل استدعاء واقعة أن سجن كوبر استقبل الآلاف من المثقفين والمهنيين والعلماء بعد يوليو ٧١ في الوقت الذي لم يكن بينهم غير مئات قليلة جدا من الذين ينتمون إلى الحزب الشيوعي يكشف كيف أن قيادات الشعب السوداني وفي كافة القطاعات قد واجهت حملة تصفية قاسية، ولعل التسلية التي كان يمارسها البعض داخل سجن كوبر في تلك الأيام تكشف عن مدى عمق الهجمة على المثقفين والمتعلمين السودانيين في تلك الأيام، فقد كان يتجمع البعض ويتراهنون على أيهم أقدر على أن يشكل من المعتقلين داخل ماكان يعرف «بالصراية» أكثر من عشرة مجالس وزراء من أكفأ من عرفهم السودان، و أنه بإمكـانه تكوين أكثر من ثلاثة أو أربعة قيادات للخدمة المدنية العامة والمؤسسات الاقتصادية للقطاع العام والمؤسسات العلمية والفنية بل هيئة تدريس كاملة لأكثر من جامعة واحدة في السودان، ويضيف البعض أنه يستطيع أن يضم إلى هذه القيادات أقدر وأكفأ من قدموا ابداعا فنيا في السودان في كافة المجالات شعرا وفنا تشكيلا كان أو غناء أو تلحينا، بل يضيف البعض أنهم يمكن أن يشكلوا أكثر من هيئة قضائية كهيئات قادرة وينتقى لها مجموعة كاملة وكافية من أبرع المحامين الذين يترافعون أمام تلك الهيئات، فقد كان يمكن تكوين أكثر من محكمة عليا ومن أنزه وأكفأ من عرفهم السودان علما واجتهادا ونزاهة وقدرة، بل أن البعض كان يذهب إلى تحديد فروع الخدمة المدنية والعامة والمرافق الحيوية للدولة ويجهد في ملأ أكثر من مرفق بالاخصائيين والمتخصصين الاكفاء، أو لعلهم كانوا أكفأ من وجد بالسودان آنذاك سواء من الأطباء أو المهندسين أو المعلمين أو الفنيين أو العمال المهرة أو الحرفيين الاكفاء بل أن «الصراية» ضمت «الحمالين» من كل الأسواق والمرافق ولعل الاستعانة بواقعة أن جامع «الصراية» لم يكن يسع المصلين عندما يحين ميقات أية صلاة، كان يعبر عن نوعية من شملتهم

الهجمة إذ لم تكن بأي حال من الأحوال قد قصرت على أعضاء الحزب الشيوعي أو الملحدين والكفرة كما كانوا يزعمون.

ولقد أصاب معظم هؤلاء وهم لأول مرة في حياتهم يتعرفون على أسوار السجن من الداخل، أصابهم وتفشى بينهم الذعر واليأس والخوف والغربة والضياع لدرجة أن غالبيتهم بعد خروجهم من السجن بدأوا يبحثون عن وطن آخر أو ملجأ ثان ليس بغرض الاختفاء فيه وإنما كان من حقهم البحث عن مكان يأملون أن يجدوا فيه الطمأنينة ولقمة العيش بكرامة واحترام بغض النظر عما إذا كان الاغتراب قد أدى إلى حفظ كرامتهم بعد أن خرجوا من السودان أو أنهم أذلوا، وسواء وجدوا الأمان والاطمئنان والعيش الكريم أم لم يجدوه، فإنهم في كل الأحوال سعوا إلى الهجرة حماية لأنفسهم من التمزق والتشرد والجنون، وتلاهم وبسبب ضغوط الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والقمعية فريق آخر من كل المهنيين والفنيين والعمال المهرة بل ممن كانوا على استعداد للقيام بأحقر الأعمال اليدوية إذا كان ذلك يكفل لهم مهجرا خارج السودان، ذلك أن الحياة خارج السودان أصبحت في حد ذاتها مطلبا لهذه الفئات التي أفزعها الوعي بالمأساة وأبت أن تذل نفسها للظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لنظام نميري، لقد أدى كل ذلك فضلا عن فقدان السودان لمعظم الكوادر المؤهلة في كافة المجالات إلى أن يحرم السودان أيضا من طلائع كانت تشكل قيادات ذات خبرة تاريخية ومجربة في النضال السياسي والاقتصادي والنقابي. لقد خرج مئات الالوف ممن كانوا أو كان يجب أن يكونوا قيادات المجتمع السوداني ليس فقط باعتبارهم أوعى الفئات اجتماعيا وإنما أيضا لقدراتهم الانتاجية وطاقتهم المبدعة التي كان يمكن أن تتفجر في السودان انتاجا وخططا وابداعا وقيادة سياسية واقتصادية واجتماعية تغير وجه ونتيجة الصراع الاجتماعي والسياسي داخل السودان.

صحيح أن وجودهم خارج السودان كقوة اقتصادية فاعلة أدى إلى انعكاسات خطيرة داخل السودان وأدى إلى تغييرات كثيرة في السياسات الاقتصادية والاجتماعية ولكنها في النهاية تبقى تأثيرات قادمة من خاج موقع الصراع ومن ثم لاتشكل العامل أو العوامل الجذرية والأساسية في تحديد نتيجة الصراع داخل السودان.

إن هذه القوى في بلد كالسودان ما يزال الاقتصاد التقليدي هو السمة الغالبة على هيكله في الانتاج، وما يزال الرعي البدائي يشغل مساحات غير يسيرة كوسيلة انتاج أساسية لقبائل كبيرة في السودان، وفي بلد تغلب فيه الأمية وتتصاعد نسبتها لما فوق الثمانين في المائة، فإن مثل هذه القوى المتقدمة من المتعلمين والمتخصصين والمهنيين

والفنيين والعمال المهرة تشكل قوى اجتماعية أساسية في الصراع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي يحدد نمط الحكم ونوع السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي يفرزه هذا الصراع، وبتسرب الغالبية العظمى من هذه القوى إلى خارج البلاد وفقد من بقي منهم فعاليته كقوة اجتماعية واقتصادية فاعلة ومؤثرة وحاسمة ضعف مستوى النضال الفعال ضد سلطة مايو وظل نزيف الوعي والقيادة يتزايد بعد يوليو ١٩٧١ ويتصاعد بعد يوليو ١٩٧٦ وفي كلا المرحلتين شجعته سلطة مايو، في المرحلة الأولى كانت تتطلع للخلاص من هذه القوى التي قد تشكل خطرا عليها في منعطفات الصراع السياسي، وفي المرحلة الثانية اكتشفت فيه ميزة اخرى يمكن أن يستفاد منها لجلب العملات الصعبة، ودعم النظام بمدخراتهم وتمويلاتهم. ان تقييم تأثير هذا النزيف لايمكن ادراك عمقه إلا إذا تذكرنا بأن الحركة الوطنية في السودان قد قامت على اكتاف هذا القطاع وأن هذا القطاع من طلائع الوعي والقيادة كان يشكل ركائز أساسية في صراعات الأحزاب وتوجهاتها وسياساتها بعد الاستقلال وأنه أظهر مؤشرات المستقبل بعد ثورة أكتوبر ١٩٦٤ ولهذا كان نميري سعيدا بنزيف السودان في هذا المجال.

الفصل العاشر

تبلور الفكر الجمهوري كأيدلوجية للنظام والجمهوريون كقوى اجتماعية تسند النظام وتبرزه

ما هي النظرية أو الفكر الذي كان من الممكن أن يعبر عن قوى النظام المايوي في هذه المرحلة؟

لقد كان الفكر الاسلامي هو الفكر الوحيد المتاح لنميري بعد أن قلب ظهر المجن لفكر اليسار وأيدلوجيته، وبحكم كل ما قلناه عن نميري وموروثاته التي لم يزلزلها فكر أو ثقافة، ومن محدودية الذكاء والعلم والثقافة وعجز في القدرة على المثابرة والتحصيل والتعلم للعلوم الانسانية، ومن تجربة شخصية فجرت فيه قناعات العناية الالهية التي انقذته من مهالك رآها رأى العين وعجز أمامها إلا من دعاء رب العالمين أن يمكنه من أعدائه ثم من جرائم ارتكبها لحظة أن تملكه شيطان الانتقام والبطش ولم يجد لها مبررا عندما انحسرت موجة الغضب وهدأ فوران وحمية الانتقام، ثم دروس السادات وهمس الامام الهادي الذي قتله نميري رغم أن مطالبه الستة صارت تلوح له ليلا ونهارا، نقول لقد أصبح الفكر الوحيد المتاح لنميري هو الفكر الاسلامي كما ألم به وقرأ عنه وسمع بأطراف منه في بيئته ومدرسته وهنا لابد أن نتذكر أن تفكير نميري في هذا الفكر لم يكن من الممكن أن يتجاوز احتياجات حكمه ومقتضيات بقائه في السلطة، خاصة وأن الفكر الديني بصفة عامة والفكر الاسلامي بشكل خاص يتضمن ممكنات هائلة على التطويع لكافة المصالح ولكل الطبقات والفئات، ولعل كل مسلم يتذكر كيف كانت كل الفرق الاسلامية ومنذ خلافة عثمان تستخدم النصوص القرآنية لتأييد مواقف شديدة التناقض، ومصالح كاملة التعارض، مثل موقف مجموعة الجمل مع علي أو موقف الأخير مع معاوية أو صراع الخوارج مع كليهما، والعنصر الخطير في الفكر الديني عندما يدخل في الصراع الاجتماعي فإنه يستطيع استقطاب المؤيدين من موقع أنهم وحدهم على الحق وأن جميع الفرق الأخرى كافرة وغير ناجية، وقد أثبت التاريخ الاسلامي أن الاسلام يمكن أن يستخدم كايدلوجيات لفئات ذات مصالح طبقية أو فئوية أو شخصية شديدة التعارض، فقد استخدمه الزهاد الذين تحولوا إلى متصوفه فيما بعد كفكر مضاد لفكر الأغنياء وأصحاب السلطة، واستخدمه خلفاء بني أمية وبني العباس واستخدمه الأتراك لدعم امبراطوريتهم واستغلالهم للشعوب العربية، واستخدمه أمام اليمن حميد الدين لقهر الشعب اليمني والابقاء

عليه داخل قمم التخلف، وتجدر الاشارة هنا إلى أن هذا الاستخدام المتنوع للدين مثل ما هو ممكن في المجال السياسي فإنه يرد أيضا في مجال السلوك الشخصي لتبرير أبشع المتناقضات. ان العديد من سماسرة الدين وتجاره يحسبون أن مثل هذا القول هو طعن في الدين إذ يرفضون حجة أن ليست هناك علاقة بين صحة الدين وسوء استخدامه، ونحن في هذا الاستشهاد لا نعني بالرد على هذه الحجة وكل ما يجدر تأكيده هو اثبات امكانية استخدام الدين لأغراض وأهواء الحكام والمستغلين بل وحتى عتاة المجرمين أمثال فرقة الحشاشين، إن الأمر الهام الذي يجب تذكره هو أن استخدام الدين يكون دائما من منظور احتياجات من يستخدمه، إذ يقوم من يستخدمه بتطويعه لتلبية احتياجاته وذلك في إطار قدراته بدءا بالدجالين كاتبي التعاويذ والحجبات وبائعي العلاج لكل مرض وانتهاء بالحكام الذين يودون قهر الشعوب.

إن هذه المقدمة تقتضي إجراء تحري عن ضرورات وطبيعة وتركيب ومتطلبات ومقتضيات نظام نميري في هذه الفترة حتى نتمكن من التعرف على نوع مفهوم الدين الذي يستجيب لهذه المتطلبات ويعبر عنها، وهو المفهوم الذي من المؤكد سيعكسه هذا الواقع على ذهن نميري أو ان كان موجودا سلفا سيدفعه على تبنيه وقبوله.

وإذا بدأنا باستعراض حقائق الواقع الاقتصادي السوداني في هذه الفترة، فإننا لابد أن نلحظ هذا القطاع العام الذي تضخم واحتل قلب الانتاج في الاقتصاد السوداني، ولقد سبق أن قلنا بأن نميري بفراغه الفكري لم يكن في مكنته أن يقاوم انعكاس وجود مثل هذا القطاع باعتبار أنه سمة اشتراكية تقتضي رفع شعارات اشتراكية رغم أن معاداة اليسار وفكره كانت تقتضي أن ينفض نميري يده تماما عن الشعارات الاشتراكية إلا أن ثقل وجود هذا القطاع كانت تجبر نميري على تبني الفكر الذي يبرر وجود القطاع ويبرر تبنيه بل واستخدامه لمصلحة النظام، ولكن وفي ذات الوقت فإن معاداة الشيوعيين ورفع شعارات محاربة الالحاد والفكر الوافد وبالقول بفكر مايوى صرف ومقتضيات التحالف مع معسكر الاستعمار الحديث ومراكز الاحتكارات الغربية والاموال العربية والبترولية ومقتضيات التحالف مع فلول اليسار واستخدامهم لدعم النظام والاعتماد عليهم جزئيا في تبرير انحراف النظام، أن كل ذلك كان يقتضي أن يبرر وجود القطاع العام برؤى هيولية وعظيمة تبتعد عن الحديث عن الاشتراكية أو تنسبها إلى مفاهيم من التراث والعقيدة والدين، ومن الواضح أن نميري شخصيا لم يكن يقدر على أكثر من أن يعطي التفسير التالي:

«لا قداسة إلا للانسان، وأن لا عدو إلا الاستغلال، وأن الانسان هو الأثمن إذا ماقورن بالمال، هو العابد والمعبود، الخالق والمخلوق، وما هو غير ذلك سراب»[1].

وبالمثل فإن مقتضيات تحالف القوى التي قام عليها النظام في هذه الفترة إذا نظرنا لها من منظور القوى الجديدة التي جاءت تحكم الاقليم الجنوبي برؤى من بطون الكنائس، ومن قباب الفاتيكان، ومن المبشرين باخلاق المسيحية وسلوكها، ومن نمط الديمقراطية الغربية وليبراليتها ودعاوى حريتها ومساواتها وعدلها بين الناس، ومن اتفاقية اديس ابابا الذي أفرغ واحد من أهم نصوصها في المادة ١٦ من دستور ٧٣ حيث أعترف بأن بالسودان اسلام وهو دين الأغلبية وأن بالسودان مسيحية وهي دين عدد كبير من السودانيين وأن بالسودان من لايؤمنون بأي دين أو عقيدة سماوية وسموا بأصحاب كريم المعتقدات وحيث قرر في النص أنه لا يجوز فرض موانع «قوانين أو اجراءات أو أوامر» على أي فريق من هؤلاء من مصدر دين أي فئة من الفئات المذكورة، وحيث تم الاتفاق بأنه لايسمح مطلقا بتأسيس أي حكم على الدين في السودان وأن السودانيين بغض النظر عن أديانهم متساوون أمام القانون في جميع الحقوق والحريات. وأن مثل هذه المقتضيات ما كان يمكن أن تعكس في ذهن نميري من منظور الاسلام غير قوله:

«لا اكراه في الدين.. مبدأ الدولة السلام فإذا بالاستعمار يفرض التجزئة ومع التجزئة يبذر بذور الفتنة... وينفصم التعايش بين مختلف الأجناس والديانات والعروق فتكون المواجهة، بل وتكون الخلافات مدخلا لصراعات تهدد الجزء المبتور بمزيد من التجزئة.. فإذا بنا على أبواب مرحلة الدويلات الطائفية والعنصرية والعرقية والدينية»[2].

ولابد أن يفرز واقع هذه القوى الاجتماعية في هذه المرحلة اسلاما ينادي:

«هي الوحدة التي يتعايش في رحابها الناس. لا تفرقهم عقيدة ولا عرق ولا عصبية»[3].

«هي العدل حيث يتمايز الناس إلا بما ينفع الناس عملا صالحا وقولا معروفا».

«هي المحبة والتعاون والتآخي والتكافل والتساند بين الناس».

«هي مغالبة الشر ونصرة الخير، هي نصرة المظلوم وسد حاجة المحروم».

---

(١) النهج الاسلامي ص ٣٧٨.

(٢) المرجع السابق ص ٣٤١

(٣) المرجع السابق ص ٣٦٣.

[1]«نتحدث عن الاسلام، وكأنه بدأ وانتهى بالمناسك والعبادات وكأنه.. وننسى أنه الاسلام يتساوى فيه من ينكره بمن يؤمن به..؟».

ان التحالف بين فلول اليسار، وطلائع الكنيسة لم يكن ليفرز إلا فهما للدين بأنه:

[2]«حلقة متصلة من القيم تستهدف مساعدة الانسان، فإذا سادت ظروف أفرغ الدين فيها من هذه القيم فإنه لايفقد مبرر وجوده فحسب وإنما يصعب تصور وجوده اساسا..».

[3]«وذلك لأنني وبمنطوق الفكر المادي نفسه لا أنكر أن أية ظاهرة فكرية إنما هي وليدة ظروف موضوعية سواء جاءت موازية لها أو كانت نقيضا يصارعها». بل أن التحالف مع فلول اليسار كان يستدعي أكثر من ذلك فقد كانوا عرضة للتهجم من عناصر مرتزقة الاتحاد الاشتراكي ومن مراكز نفوذ التراث الموروث في القوات المسلحة بل وحتى من الجمهوريين أحيانا وما كان ذلك إلا أن يفرز ويعكس تبريرا في قناعات نميري بأنه:

[4]«لن تجدي اتهامات العمالة ولن تفيد اتهامات الخيانة، ذلك أسهل الطرق لتجريد انفسنا من مسئولية التصدي بالفكر للفكر حتى ولو كان وافدا غريبا».

«لو كنا نعيش الاسلام كما نعتنق الاسلام هل كان منهم من يضل السبيل هل وجدوا فينا قدوة تمثل قيم الاسلام في سلوكها».

ولم يكن نميري في هذه المرحلة ليجازف بما كان يعتبره أعظم انجاز له الوحدة الوطنية كما يسميها فالتحالف مع قادة الجنوب ماكان يمكن إلا أن يفرز إعلانا صريحا:

[5]«لا إنتهاك لحقوق الانسان الثابتة في الدستور بدعاوي الدين والعقيدة» ولقد كان النقيض المؤثر الذي يصارع نظام نميري بعد يوليو ٧١ هو مجموعات الأحزاب الطائفية وقادتها من اشباه الاقطاع ورؤساء الادارة الأهلية وسدنة الكهانة ودعاة الرأسمالية ولهذا فإن هذا النقيض لابد أن يفرز نقيضه من منظور اسلامي بأن:

---

(١) النهج الاسلامي ص ٣٦٣.
(٢) المرجع السابق ص ٣٦٣.
(٣) المرجع السابق ص ٣٥٩.
(٤) المرجع السابق ص ٣٥٦.
(٥) خطاب أمام مجلس الشعب بتاريخ ٨٠/٦/١١.

«الاسلام ليس دين كهانة . .» «وليس هو مجاهدة في الاجتهاد وخلافات حول النصوص، وحديثا منسوخا عن ماهية الناسخ والمنسوخ في آيات كتابه . . . وليس هو تعمد الابهام في التفسير والشرح . . أو اغراق في طرح خلافات الائمة ومناظرات الشراح».

[1]«فلا عصبية في الاسلام لجنس أو عرق أو عنصر».

[2]«لا تعصب في الاسلام يصنف الناس بأديانهم».

«الاسلام ضد دويلات الطائفية والعنصرية والعرقية الدينية».

[3]«والمؤسسة الاقطاعية هي القادرة بحكم ملكيتها لوسيلة الانتاج الرئيسية أن تطوع إرادة المزارع لما يخدم مصالحها».

وأن توظف ارادة المقهورين لما يدعم مواقفها».

إن ظهور قناعات نميري الشخصية بالاسلام بسبب من مجموعة العوامل الذاتية التي أشرنا إليها لم يكن لتفرز في ظل القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي كان يقوم ويستند عليها نظامه في هذه المرحلة سوى القول: [1]«بأننا في ليل الغربة لا نتطلع إلى فجر يعود فيه الاسلام إلى الناس حتى نفرضه بارادة الراعي، وإنما نريد أن يعود الناس إلى الاسلام . . وذلك موكول بإرادتهم».

ويتساءل نميري :

[4]«هل يملك الراعي أن يقرر أن يأمر العشية فتنحسر استار ليل الغربة قبل أن يطل الصباح؟ وهل إذا فعل، هو يفعل بالناس أم يفعل للناس».

[5]«ثم أننا إذامضينا على طريق ارغام الناس على اتباع قيم دينهم فأي الثمرات نجنى . . . فإذا أرغموا عليه بغير قناعة فإننا لن نضيء في ليل الغربة سوى ظلام النفاق».

بل أن نميري ذهب أبعد من هذا برفضه نظرية من يقولون أن يكون الارغام بأن «يحاسب على مظاهر خروجهم عن قيم الاسلام وآدابه . . وذلك بالتشدد والتأثيم والتخويف بما يعني أن لاتنشد في الناس قناعة الملتزم وإنما ننتزع من الناس روع الملزم»

ويأتي رأي نميري حاسما رافضا بشكل يبرز فيه أو يقصد أن يبرز فيه قناعته بالرأي بأن [6]«هذا طريق لايتعارض فحسب مع نيل الغاية بل هو يتعارض وفي

(١) النهج الاسلامي ص ٣٤٧.
(٢) المرجع السابق ص ٣٧٢.
(٣) المرجع السابق ص ٣٤٢.
(٤) المرجع السابق ص ٤٢٩.
(٥) المرجع السابق ص ٤٣١.
(٦) المرجع السابق ص ٤٣٢.

الأساس مع الاسلام والقرآن ونهج الرسل جميعا».

وخلاصة الأمر فإن الواقع الموضوعي في هذه المرحلة من نظام نميري كان لابد أن يفرز فكرا من منظور اسلامي يجمع بين اسم الاشتراكية والعداء للشيوعية ورفع راية محاربة الالحاد والفكر الوافد وتبرير معاداة الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية مع استيعاب بعض من الفكر الماركسي الديالكتيكي العلمي فكر يوفق بين التوجه نحو الغرب والتعامل مع مؤسسات الاستعمار الحديث والارتباط بالسادات وعملاء الولايات المتحدة في المنطقة وبين التعاون والاستفادة من فلول اليسار في الداخل. فكر يبرر عدم المساس بسلوك الناس الشخصي بدعاوي فرض الزواجر القانونية والقهرية على سلوك الناس بواسطة المحاكم والمقصود سلوك أفراد المؤسسة العسكرية وفلول اليسار واتباع الكنيسة حتى لا تنهض الرعية:

«وتنهي ولايته عليها».[5]

فكر يصور الاسلام مستوعبا لمساواة كاملة بين الناس بغض النظر عن عقيدتهم أو دينهم أو عرقهم أو لونهم أو اقليمهم.. الخ فكر يبرر التعاون والتصالح مع عملاء الاستعمار الحديث وعلى رأسهم اسرائيل في المنطقة العربية الافريقية فكر يبرر من وجهة نظر اسلامية مواصلة العداء للطائفية المعارضة للنظام وللفكر الديني السلفي للاخوان المسلمين المتحالفين مع الطائفية في العداء للنظام.

وكان أن أفرز نظام نميري ايدلوجية كاملة تستوعب كل هذه المتناقضات وتبشر بها من منظور اسلامي تلك هي نظرية الاخوان الجمهوريين والتي جددت وتفرعت معبرة. عن احتياجات نظام نميري والواقع الموضوعي لعناصر التحالف التي كان يرتكز عليها النظام فكانت إنعكاسات ديالكتيكية دقيقة لواقع القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي ظلت سائدة في هذه المرحلة.

وقد شكل الجمهوريون بتنظيمهم وفكرهم قوة اجتماعية ساندت كل القوى المتحالفة مع النظام لدعم النظام وتفسيره وتبرير وجوده وتبرير استمرار نميري منفردا بالسلطة تحت راية حكم الفرد الرشيد كما يعبرون.

نظرية الاخوان الجمهوريين

تقوم نظرية الاخوان الجمهوريين على محور مركزي هو ملاحظة أن الشريعة الاسلامية كما تبلورت على يد الفقهاء السلفيين قامت على نصوص القرآن المدني وفي

قناعتهم أن نصوص القرآن المدني جاءت في امهات القضايا كقضايا حقوق الانسان في المساواة والحرية والعدل الاجتماعي (الاشتراكية) والديمقراطية، والمساواة بين الرجل والمرأة وعدم التمييز بسبب اختلاف اللون أو العرق أو الدين أو قضية تخلص الانسان من العبودية والرق والسيطرة والقهر والاقناع بالسيف (الجهاد) وإعلاء شأن المسلم على غير المسلم بسبب الدين والعقيدة، لقد جاءت جميعها متعارضة مع هذه الحقوق ومتناقضة تماما مع ما يؤمن به الانسان في نهايات القرن العشرين.

فعندهم أنها شريعة أقرت الرق وأمرت بالجهاد سواء جهاد الذميين حتى يدفعوا الجزية عن يد وهم صاغرون أو بالنسبة للمشركين حتى يعلنوا اسلامهم أو يقام السيف على رقابهم، وهي شريعة ترفع الرجل فوق المرأة وتهضم حقوق المرأة في الزواج وفي الشهادة وفي الميراث وفي الاختلاط والعمل وكفاءة أنواع النشاط الاجتماعي، وهي شريعة لا تؤمن بالديمقراطية فحكمها الشورى والشورى عندهم لا تلزم من يشاور إذ عليه أن عزم أن يتوكل ويمضي عزيمته، وعندهم أنها شريعة رأسمالية تقوم على زكاة المقادير وهي أقل مما يؤخذ الآن من الأغنياء في المجتمعات الرأسمالية وهو أمر لايحقق العدل الاجتماعي الذي لايتحقق إلا بالاشتراكية، وعندهم أنها شريعة لا تؤمن بالمساواة فلا تسمح إلا للمسلم بالحقوق السياسية الكاملة في مواجهة المواطن معه في بلد واحد لو كان غير مسلم فالأخير ليس له الحق في رئاسة الدولة وتولي القضاء أو أي موقع آخر حتى موقع الشهادة.

خلاصة الأمر عندهم أن الشريعة التي قامت على القرآن المدني والتي فرعت عليه بواسطة الفقهاء الذين الحقوا اجتهاداتهم بالوحي الالهي بدعوى استخدامهم وسائل استنباط موحى بها أن هذه الشريعة والتي يرفع لواء تطبيقها الدعاة السلفيون وعلى رأسهم الاخوان المسلمون باعتبار أنها تشكل الاسلام الذي يراد بعث الحضارة الانسانية على أساسه أن هذه الشريعة ليست من الاسلام في شيء فقد كانت هي الرسالة الأولى للاسلام التي تتفق مع واقع وطاقة وقامة العصر الذي فرعت فيه ومقتضياته وحاجاته ومستوى علمه وقامة وعي الناس فيه وحصيلتهم من المعارف الانسانية ومن درجة التطور الاجتماعي.

إن الاسلام في قناعتهم يحتوي في الواقع على رسالة ثانية، رسالة مدخرة لمرحلة يتطور فيها وعي الناس ويتطور فيها حال اجتماعهم واقتصادهم لدرجة تطيق الحرية والمساواة والاشتراكية والديمقراطية، مثل ما حدث في النصف الثاني من القرن العشرين، هذه الرسالة الثانية واردة في نصوص القرآن المكي حيث لا اكراه في الدين

فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر وحيث لا سيطرة للنبي على الناس ولا هو كفيلهم ولا وكيلهم وحيث الناس سواسية وحيث الانفاق هو العفو.

لقد استطاع الجمهوريون أن يوردوا الآيات القرآنية المكية العديدة التي مكنتهم من القول بأن الرسالة الثانية المبنية على أصول القرآن المكي ونصوصه الصريحة التي قيل بأنها نسخت وهي في الواقع عندهم لم تنسخ وانما ادخرت للزمان الذي تصلح له وها قد جاء هذا الزمان في القرن العشرين، إن هذه الرسالة الثانية مكنت الجمهوريون من تجاوز وحل مشكلة نصوص العبودية والرأسمالية والجهاد والتمييز بين الناس وبين المرأة والرجل بحيث نادوا بالاشتراكية التي لا تقوم عندهم على الاحسان والرحمة والشفقة أو حتى التودد والتراحم بل يجب أن يؤصل انفاق العفو بالعلم الحديث بحيث تقام الاشتراكية على أحدث أصول العلوم الاقتصادية والاجتماعية على أن تكون عندهم محصنة بالايمان وبالتوحيد وعندهم أن هذا يحل مشكلة فساد الحضارة الرأسمالية ومشاكل الحضارة الشيوعية المادية كما نادوا بالديمقراطية المدخرة في القرآن المكي وذلك برفض الوصاية والكفالة والتمييز بين الناس بسبب الدين أو الجنس أو اللون.

وعند الجمهوريين أن السبيل لنشر الرسالة الثانية هو الاقناع وهو القدوة الحسنة إذ لايجب اكراه الناس بالقانون أو القهر أو خلافه للايمان برسالتهم.

والجمهوريون يصدرون عن قناعة بأن رسالتهم الثانية هي التي لها المستقبل وهي التي ستسود في النهاية كمفهوم للاسلام وكايدولوجية للبشرية جمعاء.

والجمهوريون أيضا يتعاملون في كثير من الأحيان بمنطق ديالكتيكي في التحليل الاجتماعي والسياسي وبهذا الفهم فإنهم يحددون أعدائهم الاستراتيجيين وأعدائهم المرحليين، ففي قناعتهم أن العدو الاستراتيجي لفكرهم هو الفكر المادي الذي تبناه المعسكر الاشتراكي باعتبار أن ذلك الفكر يهدم أساس فكرهم المثالي الغيبي ورغم أنهم يزعمون بأن الفكر المادي لايحارب إلا بفكرهم وعن طريق الاقناع وحده إلا أنهم لا يتغافلون عن توظيف كل المواقف والتحالفات والفرص التي تتاح اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا لمحاربة ذلك الفكر، ولذلك فهم في السياسة الدولية يدعمون التحالف مع الامريكان والغرب ضد السوفيت باعتبار أن هذا مرحليا يضعف معسكر الفكر المادي حتى يتمكن فكرهم هم من النهوض على رجليه وتكوين عالم ثالث سيكون له وحده المستقبل في قناعتهم، بل أنهم ينادون باسقاط كافة المحاذير والشبهات في التعامل مع الأمريكان دون خشية من سيطرتهم أو استعمارهم واستغلالهم أو اضطهادهم للشعوب العربية بل دون حرج من حدوث كل ذلك أو بعضه فهي عندهم عوائق مؤقتة يمكن

ازالتها بسهولة إذ لا فكر للامريكان والغرب وأن حضارتهم قد أفلست وأن ما تبقى لهم من فكر لا يتناقض في جذوره مع فكرهم الاسلامي باعتبارهما فكرا غيبيا مثاليا.

أما التعاون مع السوفييت فخطره داهم ولا يزول إذ في قناعتهم أنه خطر فكري بالدرجة الأولى وأن هذا التعاون يمكن الفكر المادي من الانتشار وهو أمر يصعب مستقبلا مقاومته أو ازالته ولهذا فلا حرج حتى بالتحالف مع الامريكان واعطائهم قواعد عسكرية وتسهيلات أمنية فهم وحدهم القادرون الآن على صد السوفيت ووقف زحفهم الفكري العقائدي.

الجمهوريون يرون في الصراع العربي الاسرائيلي أنه صراع لا ضرورة له بل الأجدى الصلح مع اسرائيل وإعطائها أرضا ووطنا معترفا به في فلسطين، لأن الصراع مع اليهود سيضعف العالم العربي والاسلامي لمصلحة الفكر الملحد الشيوعي بينما يجب تجميع كل الطاقات لنشر الرسالة الثانية للاسلام ووقف انتشار الفكر المادي، ومن هذا المنطلق فقد هللوا للسادات واعتبروه بطلا للاسلام وهللوا لاتفاقات كامب ديفيد وزيارة السادات للقدس وتطبيع العلاقات مع اسرائيل.

وفي الداخل، فإن للجمهوريين أعداء مرحليون، هم أولئك الذين ينكرون الرسالة الثانية للاسلام ويعدون الفكر الجمهوري هرطقة وكفر وخروج على الاسلام وهم يجمعون كل أولئك الأعداء تحت اسم الدعاة السلفيين للاسلام ويندرج تحت هؤلاء كل جماعات الاخوان المسلمين وأنصار السنة والوهابيين ويندرج تحت هؤلاء أيضا وبشكل خاص قادة الأحزاب الطائفية في السودان وعلى رأسهم الصادق المهدي قائد طائفة الأنصار.

هكذا نهض الفكر الجمهوري وملأ الساحة والشوارع السودانية والجامعات والمدارس، ومد له حبل الانتشار والتوسع وتوزيع المطبوعات وإقامة الندوات والمحاضرات وأركان النقاش، نهض هذا الفكر انعكاسا لحاجات نظام نميري معبرا عن تحالف قواه ومبررا سياسته من منظور إسلامي فهو الفكر الذي برر الابقاء على القطاع العام كسمة، اشتراكية علمية.

فصاحب الفكر يقرر أن [1]«الاشتراكية حبيبة إلى كل النفوس الحرة وما ينبغي أن يعرف بوضوح هو أن الشيوعية ونعني بها الماركسية اللينتية، ليست هي الاشتراكية،

(١) رسالة الصلاة لمحمود محمد طه ص ٨٤

وإنما هي مدرسة من مدارس الاشتراكية. . .» [1]«إن الانسان المعاصر يريد الحرية ويرى أن الاشتراكية حق طبيعي له، ووسيلة لازمة لتحقيق هذه الحرية. . .».

إن المنطق السياسي السوي لايمكن أن يقود من يؤمن بمدرسة اشتراكية إلى اعتبار من يؤمن بمدرسة مماثلة هو ألد أعداءه إلا أن الفكر الجمهوري يفعلها فيقرر صاحبه أننا [2]«يجب أن نكون واضحين فإن الشيوعية الدولية ليست صديقة لأحد، بل أنها لفرط جهلها عدوة حتى لنفسها. . .» وفي هذا الكتاب يشن محمود طه حملة شعواء لا هوادة فيها على الشيوعية الدولية وعلى الماركسية، وفيه يرفع راية التعاون مع امريكا دون تحفظ وباعتبارها دولة مسئولة وصديقة [3]«أن مشكلة الولايات المتحدة أنها دولة على ما بها من تقصير تقدر مسئوليتها نحو السلام أكثر مما يفعل الاتحاد السوفيتي الذي تخلى عن مسئوليته بصورة مزرية ليمارس خدمة أغراضه المبيته لاغتيال حرية البشرية على هذا الكوكب وذلك بتضليل الشعوب والزعماء السذج وبايهامهم أنه صديقهم وأن الامريكان أعداؤهم. . .».

وقد كان منطقيا مع هذا الموقف أن يرفع الفكر الجمهوري راية المزيد من التعاون مع السادات، بل أنهم أخرجوا كتابا في تمجيد السادات ومواقفه في الصلح مع إسرائيل، ذلك الصلح الذي نادى به صاحب الفكر الجمهوري من قبل فقد ظل ينادي بالتفاوض المباشر مع إسرائيل إذ في رأيه أن [4]«انجح طريقة لهذا الاعتدال وأسرعها هي مواجهة اسرائيل في مفاوضات مباشرة تقطع الطريق على عبث من يعبثون بالعرب. . .» [5]«ان على العرب أن يعلنوا للعالم على الفور. . . انهم يقبلون التفاوض مع دولة اسرائيل».

وفي الموقف الداخلي شن الجمهوريون حربا لا هوادة فيها على معارضي النظام المتمثلين في هذه المرحلة في الأحزاب الطائفية المتحالفة مع الاخوان المسلمين، وهم الذين بشروا بمذهبية تبرر اسلاميا اصدار دستور لا يفرق بين الناس بسبب العقيدة او الدين او الجنس أو العرق لاستيعاب قوى الجنوب اللاديني المسيحي باعتبارها قوى لها حقوق متساوية مع أهل الشمال المسلمين، وهو الفكر الذي دعا ورفع شعارات أنه لا يجوز إلزام الناس بالقانون للالتزام بالأخلاق الاسلامية، بل السبيل هو القناعة الشخصية

---

(١) مشكلة الشرق الأوسط لمحمود محمد طه ص ١٧.

(٢) المرجع السابق ص ١٨٥.

(٣) المرجع السابق ص ١٧٧.

(٤) المرجع السابق ص ١٧٨.

(٥) المرجع السابق ص ١٨٠

وهو القدوة الحسنة، والقيادة الرشيدة وهي الأمور التي كان يقتضيها تحالف المؤسسة العسكرية بكل سلوك أفرادها وتكوينها وخصائصها الذاتية وبين فلول اليسار مع قادة الجنوب اللاديني، أو المسيحي الغربي التوجه والسلوك.

وبلغ الفكر الجمهوري الذروة في استجابته لمقتضيات النظام وحاجات وتبرير تصرفاته في انقلابه على نفسه في أصول العقيدة عندما تناقض الأصل الذي يبشر به مع تصاعد انفراد نميري بالسلطة كحاكم مطلق لا شريك له يقف في القمة وحيدا ولا يسمح بأن يشاركه أحد في تلك القمة، فقد كان الفكر الجمهوري يبشر كل انسان على هذه الأرض بأنه كادح إلى ربه كدحا فملاقيه، ولقيا الله هنا تتحقق مع مرتبة اسم الله وليس مع ذاته وأن الرسالات كلها جاءت لتقود الانسان إلى ربه وجاءت في قمتها الرسالة المحمدية.

والجمهوريون على قناعة بأن جوهر الرسالة المحمدية هو تحديدها لطريق الوصول إلى الله وبلوغ مرتبة التعلم من الله مباشرة ببلوغ غايات التقوى التي عندها يتعلم الانسان من الله مباشرة «واتقوا الله ويعلمكم الله» وأن هذا الطريق هو طريق محمد الذي لن يتعرف عليه الانسان إلا بتقليد النبي الكريم في سنته التي هي عندهم سلوكه الخاص به والذي لم يكن يعتبر شريعة للأمة بل شريعته الشخصية، وبتجويد التقليد للنبي واستمرار التقليد واتقانه يمكن أن يحقق الفرد اصالته وفرديته المطلقة حيث يصل المجتهد المجاهد لنفسه إلى مرتبة الأصالة والتي تتطابق مع أصالة النبي عندئذ وفي هذه المرتبة وحدها ينعتق الفرد من التقليد بتحقيق أصالته الذاتية ويتلقى العلم مباشرة من اسم الله دون وسيط، ذلك أن تحقيق مرتبة النبوة وتجاوزها لمرتبة الولاية، يحقق للعابد ما كان مكفولا للرسول من تلقي العلم مباشرة من اسم الله في مرتبة النبوة.

وكان الفكر الجمهوري يبشر بأن هذا السبيل مكفول لكل انسان يسلك طريق محمد.

[1]«فالايمان لاينفك سائرا نوره أمام السالك في مراقي الاسلام... فإذا ارتقى بحسن ادائها - يقصد الصلاة - بتجويده تقليد المعصوم حتى ارتقى في مراقي الايقان.... وذلك حين يرتفع السالك إلى مرتبة الاصالة ويخاطب بالاستقلال عن

---

(١) رسالة الصلاة لمحمود محمد طه ص ٨٤.

التقليد ويتهيأ ليأخذ صلاته الفردية من ربه بلا واسطة تأسيا بالمعصوم فهو حينئذ لا تسقط عنه الصلاة، وإنما يسقط عنه التقليد ويرفع من بينه وبين ربه. . . الحجاب الأعظم النبوي»[1] «وهذا المقام يجب أن يظل هدف كل مصل من هذه الأمة. . لأنه مقام تحقيق الفردية ولأنه مقام الاستمتاع بالحرية المطلقة. . . . » لأنه هنا[2] «يتم اللقاء بين العابد المجود وبين الله بلا واسطة فيأخذ كل عابد مجود من الأمة الاسلامية المقبلة شريعته الفردية من الله بلا واسطة فتكون له شهادته وتكون له صلاته وصيامه وزكاته وحجه ويكون في كل أولئك أصيلا. . . ».

لقد كان هذا المفهوم لتحقيق الأصالة المكفولة لكل شخص قد اقتضته خصوصية قوانين الفكر الجمهوري وتركيباته المنطقية، وكان في ذات الوقت لا يتناقض مع مقتضيات النظام السياسي لمايو بعد يوليو ١٩٧١ ولكن استمرار نظام نميري كشف عن خط أساسي للنظام، أن لاسبيل ولا يجوز لأي شخص أن يبلغ مرتبة نميري، وأن هذه الدرجة والمرتبة مكفولة لشخص واحد فقط وهو جعفر نميري، وبالتالي فليس هناك إلا أصيل واحد، ولا سبيل لأكثر من شخص لتحقيق الأصالة في زمن واحد، فإذا بهذا الواقع ينعكس على الفكر الجمهوري. . ويجعله يدور حول نفسه دوره كاملة فيعلن أن بلوغ الأصالة لايتحقق إلا لشخص واحد في زمان واحد، بل فهم بعضهم بأن هذه المرتبة لن تتحقق في كل الأزمنة إلا لشخص واحد في المسيح، وفهم بعضهم أيضا بأن هذا المسيح هو محمود محمد طه وتفنن الجمهوريون في إيراد الأدلة لهذا. بعضها أدلة هندسية مستقاه من التشكل الهرمي للكائنات والطبيعة والانسان والحيوان والنبات، وبعضها أدلة بيولوجية تتعلق بأصل الأنواع ومراتب خلقها، وبعضها أدلة أجتماعية وأخرى سياسية في مراتب السلطة والاقتصاد ونزاعات الحكم، بل أنهم راحو في حماستهم للموقف الجديد يتهمون بالجهل وعدم معرفة مقاصد الفكر الجمهوري وكتاباته الأولى كل من فهم أن كل شخص يمكن أن يحقق أصالته وفرديته، وتنكروا لما هو مكتوب صراحة في كتبهم عن هذا المفهوم بدعاوي عدم الفهم وتحري المقصود.

من حق البعض أن يزعم بأننا ظلمنا الفكر الجمهوري بتصويره بأنه انعكاس لتركيبة النظام المايوي، ولكن على هذا البعض أن يقر اولا بالظاهرة الثابتة تاريخيا بأن نظام نميري كان يحتاج لمن يبرر له التحالف مع الأمريكان والتعاون مع السادات وقبول معالجته للقضية الفلسطينية وتطبيع العلاقات مع اسرائيل، واحتفاظه بالقطاع

---

(١) رسالة الصلاة لمحمود محمد طه ٧٨.

(٢) المرجع السابق ٧٨.

العام باعتباره هيكل الاقتصاد السوداني ورفعه لشعارات الاشتراكية ورفض التعامل ـ بن ورفع شعارات العداء للشيوعية، ثم احتياجه لمفهوم إسلامي يمكنه من استيعاب المسيحيين والوثنيين كمواطنين انداد لهم ذات الحقوق التي المسلم، ثم العداء للجماعات الاسلامية السلفية وللطائفية وأحزابها من منطلق إسلامي مع رفضه لتطبيق الشريعة بمفهومها السلفي ثم التبرير للسلوك الشخصي المتهتك لنميري أو لأفراد المؤسسة العسكرية أو لقادة الجنوب أو لفلول اليسار بدعوى أن الناس لايصلحوا بالقانون وإنما بالقدوة والاقناع والتسامح وباطلاق الحرية الفردية إلى مداها مع تمجيد حكم الفرد وتأصيله ومواصلة تبرير تشديد قبضة نميري وانفراده بالسلطة الخ . . أن توليف كل هذه المتناقضات في نظرية واحدة ظاهرة لم يقدر عليها إلا الفكر الجمهوري، وقد جاءت التوليفة متطابقة لما تعكسه متناقضات واقع نظام مايو في هذه الفترة بل ومتطابقة مع احتياجاته ومقتضيات تركيبه، فإذا اقرينا بهذه الظاهرة والتي لا سبيل إلى نكرانها، فإننا لابد أن نقر ـ فهو حق ـ أن أساس الفكر الجمهوري وجد قبل مايو فيما يتعلق بالرسالة الثانية ولكننا عندما نتحدث عن نهوض فكر كانعكاس للواقع الموضوعي سواء كان معبرا عنه أو نقيضا له، فإننا لا نعني مطلقا أن مثل هذا الفكر يولد من فراغ، فنحن نتحدث بل وأثبتنا أن دعوة نميري الاسلامية جاءت انعكاسا للواقع الموضوعي لشخصه ونظامه رغم أن الاسلام الآن قد تجاوز عمره ألف وأربعمائة عام. ذلك أن الفكر وخاصة الفكر الفلسفي ليس انعكاسا ميكانيكيا للواقع ومقتضياته وضروراته، ولهذا ترد نظريات ومفاهيم عديدة بل وفلسفات متنوعة في زمن يصعب فيه القول أنها انعكاسات لواقع ذلك الزمن، فقوانين جدلية الفكر بل وقوانينه الذاتية الباطنية التي تتولد من نموه كواقع مستقل عن الواقع المادي الذي أفرز أصوله تؤدي إلى بروز أفكار تبدو منقطعة الصلة عن الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي السائد في المرحلة التي برز فيها ذلك الفكر، ولعل أبرز ما يحضرني من مثال حديث هو نظرية البنوك الاسلامية فقد ظهرت هذه الفكرة في الاربعينات على أيدي بعض المفكرين الهنود المسلمين، وقد جاءت وليدة مقارنات بين أدوات الاقتصاد الغربي التي لامثيل لها في الاسلام، ولكن احدا لم يشتغل بهذا الاختراع إلا عندما ظهرت فوائض المال العربي البترولي بعد حرب أكتوبر وبدأ البحث في طرق استثماره من منظور إسلامي، وهنا نقول بأن تبني نظرية البنوك الاسلامية جاء انعكاسا لاحتياجات واقع معين ولا ينتقص من هذا القول أن الفكرة كانت موجودة من قبل خاملة ميتة لم يعرها أحد أي اهتمام لأنها لم تجيء كانعكاسات لاحتياجات الواقع الذي برزت في زمنه، ولهذا فإنه لايعيب قولنا بأن الفكر الجمهوري جاء معبرا عن تركيبة نظام نميري في فترة تاريخية

معينة أن أصول هذا الفكر كانت موجودة قبل انقلاب نميري وأنها كانت وليدة متابعة قوانين الفكر التي تابعها بجهد فردي الأستاذ محمود محمد طه واستخلص بواسطتها مفهوم الرسالة الثانية للاسلام إلا أن هذه الرسالة الثانية لم تكن تعبر وقتها عن احتياجات الواقع السوداني، وجاء زمان وواقع بعد ذلك ـ حكم مايو ـ احتاج لهذه النظرية ليعبر من خلالها عن تكوينه وتركيبته في فترة زمنية معينة ومن هنا وفي اطار هذا المفهوم نقول بأن الفكر الجمهوري صعد وانتشر وازدهر في هذه الفترة لأنه كان يعبر عن احتياجات النظام ومقتضياته.

لعله من الجدير بالذكر أيضا، رغم أنني لست بصدد نقد الفكر الجمهوري أن أشير إلى ذكاء المحاولة الجمهورية في الخروج من مأزق الزامية نصوص الشريعة التي لم تعد مقبولة في هذا الزمان، ولكن الخطأ القاتل للجمهوريين أنهم ما زالوا عبدة نصوص، فهم قد استبدلوا نصوصا بأخرى، والنصوص الأخرى ليس فقط ستواجه تحديات التطور بل أن بعضها الآن يحتاج لأصالة وعمق واقتدار لتبريره وتجاوزه، ومن النصوص التي لم يستطع الجمهوريون الحصول على المقابل المكي الذي يناقضها للقول بأنها من توابع الرسالة الأولى هي نصوص الحدود والقصاص، وهناك أيضا نصوص أخرى يرفضها تحليل الجمهوريون باعتبارها غير صالحة لهذا الزمان، إلا أنهم لم يعثروا بعد على المقابل المكي الذي يجعلهم يجهرون بأنها من لوازم الرسالة الأولى وأنها ليست واردة في التطبيق في الرسالة الثانية، وأساس الخطأ الذي وقع فيه الجمهوريون أنهم وبالرغم من استخلاصهم لادوات هامة وأساسية تصلح لاستخلاص منهج للتفكير ومن ثم استخدام هذا المنهج لحل مشكلة التناقض بين الواقع والنصوص التي بليت ولم تعد تستجيب لحكم ومقتضيات هذا الوقت، نقول أنهم وبدلا عن ذلك راحوا يبحثون عن الحل في نصوص أخرى، وليس في المنهج بينما النصوص الأخرى ذاتها جاءت تطبيقا للمنهج، ويرجع السبب الأساسي في عدم اكتشاف المنهج الذي توفرت لهم كل أدواته انهم فهموا من كلمة «آية» أنها تعني نصا قرآنيا ومن ثم قصروا النسخ على الآيات القرآنية وحدها.

ولعل الملاحظة الأخيرة التي لابد من اثباتها حول الفكر الجمهوري انه في بداياته لم ينشغل بتحليل الواقع الاجتماعي والسياسي في السودان، ومن ثم لم يضع أية حلول لمشاكل الجماهير اليومية، إذ اقتصر نشاط صاحب الفكر على بيان فكرته الأساسية حول الرسالة الثانية للاسلام- وعندما أضطر هذا الفكر أن ينغمس في الواقع اليومي لحركة الجماهير اختلطت عليه الأمور، لأنه لم يكن يستخلص حلوله من دراسة الواقع الماثل أمامه سواء الواقع الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي أو الدولي بل كان يستلهم

مقتضيات الرسالة الثانية وينزلها على الواقع السوداني فتظهر المفارقات.

علاقة نميري بالفكر الجمهوري:

لقد قلنا بأن نميري بعد يوليو ٧١ كان يتلمس فكرا اسلاميا يعبر به عن مقتضيات الواقع الموضوعي لنظامه، وبطبيعة الحال ونميري هو ما وصفناه قدرة وذكاء وثقافة محدودة، لم يكن في مكنته في السنوات الأولى بعد يوليو أن يجهر بتحديد مفهومه الاسلامي أو حتى يصل لمثل هذا التحديد، ومن الطبيعي ألا يخطر بباله تبني الفكر الاسلامي السلفي الذي كانت المعارضة السياسية ترفع لواءه وتنادي بتطبيق الشريعة كما فرعت وفصلت وحددت في كل مجالات الحياة، وليس لأن المناداة بتطبيق الشريعة سيسحب البساط من تحت رجليه ويجهض مبرر وجوده كحاكم فحسب بل لأن القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي كان يقوم عليها حكمه لم تكن لتسمح بأن ينعكس مثل هذا النداء في ذهنه ولهذا فإن نميري ترك الأمر على أعنته في البداية بحيث غطى الجمهوريون مجالات التنظير الاسلامي وبحيث عاث مفكروا الاتحاد الاشتراكي وفلول اليسار فساداً في نشر كل ما عن لهم من تبريرات وشطحات فكر وتأملات أكاديمية.

ولعله ليس سرا الآن أن نميري بدأ يعجب بالفكر الجمهوري بل أنه اصطنع قنوات بينه وبين قادة ذلك الفكر لدرجة أنه عندما استلم النسخ الأولى من كتاب النهج الاسلامي لماذا قام باهداء أول نسخة للاستاذ محمود محمد طه صاحب الفكر الجمهوري ومنظره الأول، لكن نميري كان قد وضع لنفسه محاذير لا يتجاوزها أنه لايجوز اتباع فكر شخص آخر، أو اعلان موافقته على ذلك الفكر خاصة إن كان يشكل نظره متكاملة حتى ولو كان هذا الفكر يعبر عن نظامه، فالالتزام بالنسبة لنميري يتناقض مع مقتضيات استمرار حكمه الذي قد يضطره لاستبدال هذا الفكر بنهج آخر، أو فكر آخر بل قد يضطره لتصفية انصار هذا الفكر فقد وعي الدرس من الشيوعيين منذ السنة الأولى لمايو.

لقد كان يهم نميري بالدرجة الأولى أن يعبر عما تتطلبه عوامل استمراره في السلطة، مع تمييز نفسه عن فكر المعارضة السياسية التقليدية، مع المكابرة في نفي سيادة الفكر الجمهوري عليه، فكان ما عرف بفلسفة. القيادة الرشيدة ثم النهج الاسلامي، وكلاهما من صميم افرازات واطروحات الفكر الجمهوري.

ومن المؤكد أن نميري رغم خوضه في الدين بتوجهات طلاب المدارس الثانوية إلا أنه كان يشعر بضعف مقدراته الفكرية وكثيرا ما يفلت منه التعبير لاثبات هذا المعنى، فهو عندما يزعم لنفسه الحق في الخوض في الدين يقول في كتاب النهج الاسلامي لماذا [1]«لكل مسلم أن يخوض في شئون دينيه وأن يجتهد عن طريق تثبت ايمانه فلا حواجز ولا حدود ولا سدودأمام مجتهد مهما كان نصيبه من العلم».

ومن الواضح أن نميري يود أن يعطي لنفسه الحق في الخوض في الدين رغم ضئالة نصيبه من العلم، ولعل استعماله لكلمة «الخوض» كمرادف لمعنى الاجتهاد في الدين، تكشف عن ضعف وضئالة وسطحية فهمه للقرآن ومن ثم للاسلام فقد ارتبط اللفظ في القرآن بالتجرأ على الدين دون علم أو ايمان (وكنا نخوض مع الخائضين).

ولعل ما جاء في مقدمة كتاب الجمهوريين المشار إليه في الهامش والذي يلخص توجهات النهج الاسلامي لنميري ما يؤكد كل ما قلناه عن تبني نميري للفكر الجمهوري وعن محاولته ادعاء هذا الفكر لنفسه مع موقع مستقل، وعن محاولته في هذه المرحلة تمييز نفسه عن ايدولوجية المعارضة، أيدولوجية الدستور الاسلامي وتطبيق نصوص الشريعة.

ولم يحد الجمهوريون عن الصواب في تخليصهم لفكر نميري في هذه المرحلة كما ورد في كتابه النهج الاسلامي لماذا بان:

[1]«كتاب نميري إنما يقدم إطارا عاليا للبعث الاسلامي يختلف أساسيا وجوهريا عن الفهم الديني السلفي السائد فنميري يصف حال المسلمين المعاصر بانه أقرب إلى الجاهلية، فيدعو إلى التربية التي تبدأ قبل القانون وتصحبه وتستعين به، وإلى تجديد الدين بحيث يستوعب القانون المتغيرات المتطورة ولا يتجمد عند النصوص، ويرى أن تبدأ الدعوة إلى الاسلام كما بدأت أول مرة بالإقناع لا الاكراه ويرفض الأساليب الفقهيه الوعظيه في الدعوى الاسلامية ويدعو إلى مواجهة الفكر بالفكر، وإلى قيام مجتمع اسلامي موحد لاتفرقه دينية أو جنسية فيه ويرفض النظام الرأسمالي ويتجه لاستلهام كل اولئك من روح الاسلام.

---

(1) هذا المقتطف مأخوذ من كتاب الجمهوريين المسمى نميري والنهج الاسلامي والدعاة والسلفيين ص ٨٧ وهو الكتاب الذي يكشف الصلة الباطنية بين الفكر الجمهوري وفكر نميري في هذه المرحلة من حكمه.

ويقابل هذا الاطار العام للنهج الاسلامي في الجانب الآخر، الفهم الديني السلفي كما يمثله الدعاة الاسلاميون كالصادق المهدي والترابي، وكما تمثله المؤسسات السلفية الجامعية الاسلامية والقضاء الشرعي والشئون الدينية، وهو فهم يتعجل تطبيق أحكام الشريعة بغير أدنى اهتمام بمسألة البعث الاسلامي الذي يتوفر على التربية والتوعية ثم هو فهم يتجمد عند النصوص ويأخذ بصورة مشوهة شريعة الجهاد ويقوم على أساليب الارهاب الديني وبالأساليب الفقهية ويعارض حقوق المرأة والاشتراكية . . ».

ولعل كثيرا من الحق مع الجمهوريين فيما ذهبوا إليه إلا أنهم بطبيعة الحال وبحكم طبيعة تفكيرهم لم يدركوا الأسباب التي تقف وراء تبني نميري لهذا النهج، وهو الشخص الذي كان يعبر عن الفكر اليساري وبكل الوضوح الذي سقناه في الصفحات الأولى من هذا الكتاب بل ومع ملاحظة استمرار نميري في مرحلة طرح النهج الاسلامي أو طرح مفاهيمه كما ظل يعبر عنها في كثير من خطبه قبل أن تتبلور في كتاب وهي فترة امتدت حتى أواخر السبعينات، ونقول مع ملاحظة استمرار نميري في الامعان في السلوك الشخصي الغارق في الملذات وأهمها المسكرات، فقد كان النهج الاسلامي بالنسبة لنميري ليس بقناعات شخصية إيمانية أو عقيدية فلسفية، بل تعبيرا وانعكاسا لمقتضيات نظامه واستمراره في الحكم.

الفصل الحادي عشر
ويتسلق نميري قمة السلطة منفردا على سلم القهر والتصفية والاحباط والعمالة والخيانة والانتهازية والعجز

لقد قلنا بأن نوعية النهج الاسلامي الذي تبناه نميري كان انعكاسا مطابقا لمقتضيات تحالف القوى التي كانت تسند النظام بعد يوليو ٧١، وقد اثبت هذا النهج في كتاب اصدره بعنوان النهج الاسلامي لماذا؟ عبر فيه عن ذلك النهج ،وبالرغم من أن معظم الكتاب جاء بصياغة مستشار نميري الصحفي محمد محجوب سليمان إلا أنه ولهذا السبب بالذات يعد الكتاب تعبيرا دقيقا عن مقتضيات تحالف القوى السياسية التي يرتكز عليها النظام، ذلك أن محمد محجوب نفسه يعد من مجموعة من سميناهم بفلول اليسار الذي ظل كما ذكرنا يشكل أحد القوى السياسية المتحالفة لمصلحة النظام واستمرار نميري منفردا بالسلطة.

لقد كان واضحا أن القوى الاجتماعية والسياسية التي يستند عليها نميري في أحكام قبضته على السلطة لم تكن بالقدرة الكافية لحماية النظام، فالنظام السياسي الذي انشيء في الجنوب، وجاء قادته من الخارج أو الغابات ليتولوا السلطة في الجنوب، كان مشغولا بصراعات أحزابه ومراكز قواه في السيطرة على الحكومة الاقليمية، بل لعل الأغلبية الساحقة من قادة ذلك النظام اتفقوا اتفاقا صامتا على التكالب المذري والمسعور لتحسين مراكزهم المالية وأوضاعهم الشخصية فبدأ كل منهم يسعى جاهدا لامتلاك كل ما يقع تحت يده أو سلطته أو وظيفته من الأموال القليلة التي خصصت لاقامة الحكم الاقليمي وهياكله السياسية والتنظيمية وللبدء في بعض مشاريع اصلاح وترميم ما ضربته الحرب الأهلية الطويلة سواء في التعليم أو طرق الاتصال والمواصلات أو المرافق العامة، أو استيعاب جنود الانيانيا في الجيش النظامي، أو إقامة بعض القرى لهم وخلق مراكز انتاجية صغيرة.

ولم تكن فلول اليسار في الشمال والتي انتشرت في الاتحاد الاشتراكي وروافده بقادرة على اقناع أحد بجدية انتمائهم أو جدية المؤسسة الجديدة ـ الاتحاد الاشتراكي ـ كمؤسسة تعبر تعبيرا صادقا عن الفئات الاجتماعية المسحوقة والقطاعات الحديثة الواعية والتي كان من المفترض انهم يمثلون مصالحها.

كما أن جماعة الاخوان الجمهوريين لم تكن بقادرة إلا على اقناع بعض طلاب

الجامعات وإثارة نقاشات في شوارع الخرطوم تستفز معظم الجماهير المحرومة من الحرية السياسية وفي ذات الوقت تشاهد جماعة من خارج الاتحاد الاشتراكي تمرح في الساحة السياسيةة تحت مظلة حماية السلطة ومباركتها.

ثم أن افراد المؤسسة العسكرية واقتداء بقائدهم نميري، انشغلوا جميعا في التمتع بمظاهر حكمهم، وبجني ثمار دعمهم لنميري، تهالكا على المنافع المادية اينما ظهرت ثمارها، واغراقا في الملذات والتهتك والمتع الحسية، وتكالبا على فرص الترقيات والبعثات والوظائف الجانبية ومواقع السمسرة والعمولة والرشوة في الصفقات الجديدة للأسلحة والمعدات سواء مع منتجيها في الدول الغربية أو مع مموليها من الشركات الاحتكارية أو مراكز التمويل العربي.

ولقد كان يهم كل مراكز الاستعمار الحديث أن توثق صلاتها بقادة هذه المؤسسة، وأن تسهل وتفتح لهم كل أبواب الوقوع في أحضانها أو تكوين مواقع ومراكز مالية تربطهم طبقيا وفكريا بل وعضويا وشخصيا بها.

وكانت جميع القوى التي تقف وراء نميري تتفق على أمر واحد هو المحافظة عليه، والسماح له بتجميع كل الخيوط في يده، باعتبار أنه مصدر استمرارها في مواقعها ومصدر مصالحها كل بحسب وجهة نظره وموقعه ومصالحه. وبدأ واضحا أن نميري يتسلق قمة السلطة منفردا قفزا بالعمود كما كان يعبر جعفر بخيت في نظريته عن الترقيات الاستثنائية التي شاعت في تلك الأيام كتعبير عما كان يجري في ساحة القوى التي تدعم نميري.

وفي مثل هذه الظروف التي يبدو فيها جليا أن السلطة تتجمع بيد شخص واحد، وتنعدم الحرية السياسية والتنظيمية ويغيب النقد الموضوعي للمؤسسات والأفراد، وبظهور أن تنظيما سياسيا في طور التكوين لا تربط عضويته فكرة أو مذهب أو عقيدة بدأ يتحكم في رقاب الممارسات السياسية والاقتصادية ومراكز العاملين وأرزاقهم، وفي ظل ظروف يتعتم فيها توجه الدولة الاقتصادي والسياسي، وفي ظل ظروف مضغوطة بخلفية بشعة عن ممارسات يوليو ٧١ حيث اتضح أن ليس لعامل أو موظف مهما كبر من أعلى سلم الادارة في الوزارة إلى أصغرها شأنا في سلم العلم والعمل ليس له حماية، ولا يؤمنه في منصبه أو رزقه ضد أهواء المتربصين غير أن يعمل على تأمين وضعه الشخصي بأسرع ما يمكن، وقبل أن تناله يد الاحالة إلى المعاش للمصلحة العامة، وذلك أما بمد يده لجمع أكبر قدر من المال الحرام وبكل الأساليب، وأما بالانخراط في صنوف المنافقين والوصوليين واستخدام مركزه وسلطته للانتفاع به شخصيا، ولعل

وجود القطاع العام والقطاع التعاوني تحت هيمنة هذه القوى الجديدة قد فتح شهية الكثيرين ممن وضعوا على رأس المسئولين عن أموال هذا القطاع وإدارته، وكذلك شهية العديد من أفراد القطاع الخاص الذين غزوا الاداريين واكتسحوا مصداقيتهم وتماسكهم وهيبتهم فتهالكوا أمامهم وتمزقوا ولهثوا في اقتسام الغنيمة، في ظل مثل هذه الظروف لابد أن تنشأ فئات أو طبقات اقتصادية تظهر كالنبت الشيطاني تثرى بلا جهد أو انتاج، وتعمد في زيادة ثرائها وبقائها على تخريب النفوس رشوة وفسادا وحوافزا ونفاقا وسمسرة وتقديمها لكل خدمات اللذة والمتعة الشخصية بتهيئة المزارع والضياع والمنازل للخمور والدعارة والميسر في ليال حمراء تقام يوميا.

وكان الواضح أن مثل هذه الطبقة الجديدة أو الفئات ذات المراكز المالية أو القوى السياسية أو الصلات بالأشخاص ذوي النفوذ أن هؤلاء لايمكن أن يشكلوا سندا للنظام السياسي يركن إليه، ويعتمد عليه في بقائه واستمراره الأمر الذي فتح المجال واسعا أمام جمهرة القهر أن تحكم قبضتها على رقاب الجماهير.

أجهزة القمع تحكم قبضتها على السودانيين:

إن جعفر نميري وهو يتميز بحس مفرط في الحساسية بشأن المخاطر التي قد تطيح به مهما كان حجمها أو شأنها أو نوعها قد ظهرت له هذه الصورة التي أوضحناها جلية واضحة، فليس ثمة قوى اجتماعية منظمة ومتماسكة تقف وراءه، ولم يكن نميري بصدد بقائه في السلطة والقيادة بالغفلة أو السذاجة التي تجعله يقنع بما كان يردده من إن لمايو فكر ومن أن لمايو جماهير أو أن الجماهير هي التي هزمت يوليو وأعادته إلى السلطة، فكل ذلك يطرحه ويردده نفاقا للجماهير وابداء لمظهر جماهيري لحكمه، أو لعله إيمانا بأن الجماهير معه ولكن ذلك لم يكن يقنعه بأن القوى الأساسية التي تسنده ويركن إليها هي الجماهير، لقد كان واضحا له أن المؤسسة العسكرية هي التي اعادته بعد يوليو، وأنها بنفس القدر تشكل مكمن خطر عليه، ولهذا لم يكن أمام نميري إلا أن يولي هذه المؤسسة كل اهتمامه وأن يخلق بجانبها جهازا أمنيا قويا يؤازرها ويسندها ويتوازن معها.

ليس عبثا في قناعة نميري أنه ظل حتى اليوم يرتدي الزي العسكري ويتبوأ مراكز قياديه أساسية تكون عادة للمحترفين المتخصصين في القوات المسلحة كرئاسة الأركان أو وزارة الدفاع أو القيادة العامة لقوات الشعب.

كان مفروضا منذ أن عرض نفسه للانتخابات كرئيس للجمهورية أن لا يكون

له غير القيادة العليا للقوات المسلحة، ولكن لقناعته بأن الحماية الأساسية لنظامه ولشخصه ولاستمرار قيادته لا تتوفر إلا في القوات المسلحة وأجهزة الأمن، فقد قر رأيه بأنه لن يتخلى عن صفته العسكرية بأي حال من الأحوال، وعليه أن يعمل على استمرار صلته بها بل وتقويتها وتقوية قبضته عى كل كبيرة وصغيرة بالقوات المسلحة.

ولعل الابتكار الوحيد الذي يمكن أن ينسب إلى نميري باعتباره من ابتداعه الشخصي هو محاولة عسكرة الحياة السودانية وإخضاعها للمؤسسة العسكرية في كافة نشاطاتها، باعتبار أن ذلك هو الضمانة الوحيدة لاستمرار قيادته ورئاسته وهيمنته على السلطة وعلى الشعب السوداني، من هنا رأينا كل مظاهر الاهتمام بهذه المؤسسة وترقية أوضاعها باسم نميري حتى أولئك الذين يضطر نميري لاخراجهم من المؤسسة لاسباب عديدة كان يتابع وأحيانا بشخصه تحسين ظروف حياتهم وامتصاص كل غضب ضده وإغراقهم في أعمال تستوعبهم أو ثروة يتلهون بها أو مراكز جديدة تجعلهم إن لم يسبحوا بحمده فإنهم على الأقل لن يكونوا خميرة عكننة ضده، سواء بتأثيرهم على من هم موجودون بالقوات المسلحة أو بإثارة نقمتهم على نميري أو بخلق بؤر اجتماعية بالقوات المسلحة مضادة له.

أما الموجودون بالقوات المسلحة فقد أغدق عليهم الرواتب والعلاوات والبدلات والتسهيلات وأقام التعاونيات ووحدات التموين العسكرية والبنوك العقارية العسكرية وجاء في النهاية وفي قمتها الهيئة الاقتصادية العسكرية والتي بدأت تسيطر على كافة النشاطات الاقتصادية التي كان يقوم بها القطاع الخاص، بل حولت لها أيضا المرافق المربحة من القطاع العام التجاري والصناعي وحتى النشاط الرياضي والترفيهي لم ينج من هيمنة الهيئة العسكرية الاقتصادية ومؤسساتها.

ولقد شاهدنا أيضا كيف بدأ النفوذ العسكري عن طريق الضباط يتغلغل في كافة نشاطات القطاع العام وذلك بتوليه الضباط سواء المحالين إلى المعاش أو المنتدبين ادارات ذلك القطاع.

لقد ظل نميري يكشف قناعات راسخة بعدم الايمان بالقطاعات المدنية والمثقفين المدنيين والمهنيين والفنيين المدنيين، وأبلغ ما تتكشف فيه هذه القناعات أنه بدأ يعسكر حتى مهنة الطب وكذلك مرفق القضاء، فقد كان وما يزال لايثق في القيادات المدنية التي تصل إلى القيادة بمؤهلاتها العلمية والفنية في هذه المرافق.

ان مركب النقص القديم ظل يطارده ضد من كانوا يبرزون في المجالات العلمية

أو الفكرية أو الثقافية، سواء منذ عهد الماضي البعيد في مرحلة الدراسة، أو سواء في المراحل الأولى للصراع السياسي عقب انتصار حركة مايو، فضلا عن أنه كان يعي خصوصيات المؤسسة العسكرية ونظامها الذي يخضع المهنيين والفنيين المعسكرين لقيادته العليا دون إثارة أو التنبه إلى الفارق العلمي بينهم وبينه طالما كانت رتبته أعلى منهم.

وبجانب مسيرة عسكرة الحياة السودانية والاقتصاد السوداني، ظل نميري يفتح كل الآفاق لتطوير جهاز الأمن، فإذا بنا نشاهد جهازا ضخما تغطى تخصصاته كافة مظاهر ونشاطات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فرأينا كيف أنه وحد الأمن العام والأمن القومي في جهاز واحد باسم جهاز الأمن القومي وبطبيعة الحال كان ذلك تحت ترشيد ونصح ورأي السادة الجدد من الأمريكان والمصريين الذين وضعوا التصور الأساسي لهيكل الجهاز الجديد بأن قسموه إلى قسمين أساسيين: هما الأمن الداخلي والأمن الخارجي.

ثم قسم الأمن الداخلي إلى تخصصات وشعب وفروع، فرأينا الفروع العقائدية والمهنية، والفئوية وكيف نشأ فرع الامن اقتصادي، ثم تفرع الأمن الخارجي إلى نشاطات متخصصة في شئون السودانيين في بلدان وقارات معينة سواء في أوربا وانجلترا بالذات أو أفريقيا وأقسام ليبيا وتشاد واثيوبيا بالذات ثم العالم العربي وأقسام السعودية والخليج..

وتمطى الجهاز وتضخم واستوعب كل أنواع البشر من أسوأ اراذلهم ومنحرفيهم وشواذهم إلى أكثر الناس تخصصا مهنيا وفنيا، وبدأ الجهاز يستخدم كل منتجات العلم الحديث في هذا المجال، وأرسلت البعثات إلى كافة الدول (الصديقة) لاستيعاب أحدث الأساليب وطرق جمع المعلومات وتحليلها واستخدامها اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا لدرجة أن الكثيرين لم يكن يعون مصدر اشاعات عديدة ظل يطلقها الجهاز كانت تشكل مصادر عزاء وسلوى للكثيرين من السذج من المواطنين بل والمتعلمين الغافلين، ولم ينتبه الكثيرون لمصادر نكات سياسية واجتماعية كانت تصدر من الجهاز وتمتص الكثير من السخط الاجتماعي والسياسي وتشبع راحة مزيفة للكثيرين من بسطاء المتعلمين والغافلين الذين يستمرأون اجترارها وإعادة اخراجها ونشرها.

وبطبيعة الحال لم يتورع الجهاز ومازال من استخدام كل اصناف العاهرات وشذاذ الرجال وضعاف النفوس والمحتاجين والمسحوقين في التغلغل في كافة أوجه الحياة وبين كل أصناف الناس مهنيين وتجار وشركات بل وبين ربات البيوت ومساكن الأسر، ولقد

طور الجهاز اصنافا من الناس سماهم المتعاونين مع الجهاز في كافة اجهزة الدولة ومؤسساتها عندما يكون استخدام مسئول ظاهر تابع للجهاز لايخدم الغرض والمطلوب.

وهؤلاء المتعاونون كانوا أحيانا يعملون بمقابل مادي محدد، وأحيانا بمنافع اقتصادية في شكل خدمات وأحيانا للسعي لاكتساب حظوة ونفوذ أو تسهيل خدمات معينة، وبلغت درجة اتقان الجهاز لهذا العمل أن بعض الذين يقدمون خدمات خطيرة له لم يكونوا يعرفون انهم مستغلون مستخدمون يقدمون خدمات للجهاز.

وفي مسيرة توسع الجهاز بدأ يستعمل ويستخدم ويستوعب كل من يتوسم فيهم كفاءة في تقديم الخدمات التي يحتاج لها وذلك بتجنيدهم من كل أجهزة الدولة أو القوات المسلحة أو الشرطة، سواء كضباط أو جنود أو فنيين أو اقتصاديين أو قانونيين، بل بدأ يستوعب منذ التخرج العديد من خريجي الجامعات ومن كل التخصصات فيغريهم بالمرتبات أو الميزات الأخرى التي لا يجدها في أي حقل آخر يستوعب نشاطه أو تخصصه.

إن نوعية النظام السياسي ومدى تعاطف الرأي العام والشعبي معه أو الوقوف ضده تحدد نوعيات الناس الذين يعملون في جهاز أمنه ومخابراته كقاعدة عامة، وبهذا المعيار يمكن أن نتعرف بشكل عام على نوعية المنضمين لأجهزة أمن نميري، ونوعية المتعاونين معه، ونوعية الذين يمكن أن يستقطبهم الجهاز أو يغريهم، ذلك أن أي انسان له إحساس وطني معافى لابد أن يكون ملما بفساد النظام وتدميره للسودان، فإذا انساق مثل هذا الانسان وراء أهوائه أو مصالحه الضيقة في الوظيفة أو تطلعاته المريضة في المنصب أو السلطة أو الهيمنة على الناس وانخرط في جهاز أمن مثل هذا النظام وهو يعلم تماما أن أهم دور لهذا الجهاز هو حماية النظام أي حماية نميري في استمراره في السلطة، فإن الحكم على مثل هذا الشخص لا يحتاج إلى طبيب نفساني، والعكس بطبيعة الحال هو الصحيح، إذ لابد أن نعلي من موقف أي شخص ينخرط في جهاز أمن يناط به الحفاظ على نظام اقامة الشعب برضائه.

إن ذات التوسع الذي حدث في جهاز الأمن حدث أيضا في جهاز المخابرات بالقوات المسلحة سواء في توسعه وانتشاره وتشعب أجهزته واستخدامها لكل أنواع الأساليب العلمية الحديثة أو سواء بالنسبة للأجهزة أو وسائل جمع المعلومات أو الطرق الاجتماعية والنفسية (السايكلوجية) في معالجة المشكلات.

وقد بلغ الاحتياط بنميري أن أنشأ جهازا أمنيا خاصا به لكي يكون رقابة على

تلك الأجهزة، ويكون مصدرا مستقبلا لنوع معين من المعلومات، وجهة مستقلة لحسم الخلافات بين الأجهزة الأمنية ومعلوماتها المتضاربة، ولما كان تطوير هذه الأجهزة، سواء بالقوات المسلحة أو بالأمن أو المخابرات صدر عن توجه نميري للمحافظة على سلطته، فإننا بنفس القدر نشاهد اهمالا مذريا لجهاز الشرطة الذي لا يلعب دورا في أمن السلطة وإنما ينحصر دوره في أمن المواطنين وحدث نفس الأمر بالنسبة لجهاز السجون.

صحيح أن نميري لم يكن يستطيع أن يتجاهل جهاز الشرطة ويزدريه علنا وبصورة مكشوفة ولهذا كنا نجد اهتمامات دعائية عامة عن رفع بعض الرتب في الشرطة والسجون، أو محاولة لجعل كوادرهم المالية متقاربة أو حتى متساوية مع الكوادر المالية الأساسية لقوات الشعب والأمن، ولكن العبرة والمعيار في قياس الاهمال المذري لجهاز الشرطة والسجون يأتي من وجهة أمن المواطن العادي ومن وجهة أهداف السجون في تهذيب وإصلاح المحكوم عليهم، إذا لم يتم أي تطوير موازي لما حدث في الجيش والأمن أو حتى مقارب له أو مشابه له فيما يتعلق بالتدريب وكفاية العددية والكوادر المتخصصة والفروع الضرورية والأجهزة العلمية بل ولا حتى في وسائل الاتصال والمواصلات وكفاية العربات ولا حتى في السلاح الذي تستعمله الشرطة أو قوات السجون والتي ظلت حتى الآن تستخدم بنادق الحرب العالمية الثانية.

أما بالنسبة للسجون خاصة فقد كان ومازال الوضع يتدنى باستمرار، خاصة وأن ميزانيات السجون وقدرات أفرادها وامكانياتهم المحدودة بل ومساحات السجون وطاقة استيعابها ومجالات أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية بل وأماكن هذه الأنشطة ظلت كلها تهدر وتبدد بشغل قوات السجون بالمعتقلين السياسيين والمسجونيين السياسيين خاصة في السجون الرئيسية المركزية في السودان حيث كانت هي الأصل في البرامج والتدريب.

لقد استطردنا في مسألة الشرطة والسجون وبيان حالهم، لكشف أن توجه النظام لم يكن أصلا لتطوير ما ينفع الناس وأمنهم وحياتهم ورفاهيتهم وإنما كان الغرض هو تدعيم أجهزة المحافظة على السلطة السياسية باعتبارها الأجهزة الأساسية التي يعتمد عليها النظام في بقائه واستمراره.

قانون لأمن الدولة لأحكام قبضة أجهزة القمع على رقاب المواطنين:

إن ما قلناه من توجه النظام بالاعتماد أساسا على أجهزة القمع المناط بها المحافظة على السلطة السياسية اقتضى وفور اعلان دستور ٧٣ الذي جاء معبرا عن تحالف

القوى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي أشرنا اليها باعتبارها تحالفت لحماية نميري وسلطته اقتضى ذلك وبعد شهر واحد من اجازة الدستور أن يصدر قانون أمن الدولة في ٧٣/٦/٢٧ بغرض تجسيد التوجه القمعي فجاء القانون مهدرا لأبسط أسس التشريعات الجنائية لدرجة أنه حوى المادة ٢٤ (٢) والتي تقرر أنه «لا يطلق بالضمان سراح أي شخص يرتكب جريمة ضد هذا القانون».

ولعله من المهم في هذا البحث أن نكشف أن صياغة الدستور واحتوائه على الكثير من الحقوق والحريات والضمانات لم يكن مقصودا به كفالة تلك الحريات والحقوق إلا في الحدود التي لا تتعارض مع أمن نميري وبقاء سلطته متحالفة مع القوى السياسية التي أشرنا اليها والتي تواطأت على كفالة صلاحيات مطلقة لأجهزة الأمن في التهجم على المواطنين لحظة أن يبدر منهم أي امتعاض ضد سلطة نميري، وأبلغ دليل على هذا هو الابقاء على المادة ٩٢ من قانون الاجراءات الجنائية، ذلك أن هذه المادة وقبل اجازة دستور ٧٣ كانت قد عدلت باضافة الفقرة (هـ) اليها وهي فقرة جوزت الاعتقال التحفظي للمواطنين، وهو الاعتقال الذي لا يستند على تهمة جنائية يمكن أن تحاكم أمام محكمة ويدان من يرتكبها فقد كان يجب بعد صدور الدستور الذي حوى مواد تحظر الاعتقال التحفظي أن تلغى تلك المادة، ولكن اعتماد النظام كما قلنا على أجهزة الأمن كركيزة أساسية للسلطة لم يكن يتيح مثل هذ العمل بالرغم من أنه صدر توجيه بل وقانون بالغاء كافة المواد التي ترد في أي قانون يكون مخالفا للدستور، إلا أن أحدا لم يجرؤ على اقتراح شطب أو الغاء هذه المادة خاصة وأن أجهزة الأمن كانت تعتمد في نشاطها ووسيلة ردعها على هذه المادة.

النهج الاسلامي والجمهوريين والاعتقال التحفظي:

لقد أوردت هذا العنوان الجانبي لهذا الموضوع ليس لأني سأقول حوله الكثير ولكن لأرصد ظاهرة كانت تكشف دلالات خطيرة في نهج نميري الاسلامي ودعاته من الجمهوريين ذلك أن الجمهوريين في كل أدبهم السياسي الذي دافعوا به عن مايو ونميري لم يخطر ببالهم أن يرفعوا اصبعا ضد الاعتقال التحفظي أو نشاطات أجهزة الأمن وسلطاتها، وبطبيعة الحال ما كان يمكن لنميري أن يتجاوزهم في هذا الأمر، خاصة وأنه كان يتوقع منهم وفي اطار النهج الاسلامي المشترك بينهما ليس فقط ألا ينتقدوا هذا الاعتقال بل كان عليهم أن يدافعوا عنه، نقول ما كان يمكن لنميري وهو في هذه المرحلة التي ظل فيها منشغلا بايجاد كل ما يؤمن حكمه ونظامه ورئاسته أن يتحرى مبادىء وتوجهات النهج الاسلامي وعلاقتها بهذا الاعتقال، ومن الواضح

أن الجمهوريين كانوا يرون أن كل ما يدعم نظام نميري ويطيل عمره في السلطة يتوافق مع النهج الاسلامي وهكذا أيضا صمتوا على تعديلات الدستور التي جاءت عقب انقلاب سبتمبر ١٩٧٥ وكان ذلك يعبر عن قمة السذاجة السياسية التي تتبنى مبادىء ميكياقلية لا علاقة لها بمصداقية المبادىء، خاصة وكما هو الحال بالنسبة للجمهوريين إذا كان المرء لا يجني ثمار هذا الطرح الساذج بل يمكن أن يعود عليه بالوبال والخسران.

انقلاب سبتمبر وتعديلات الدستور وصدى طرح حسن حسين الاسلامي:

لقد تبينا أن أحد مجموعات الضباط التي قضت على انقلاب يوليو ٧١ كانت المجموعة التي لم ترض بالتوجه اليساري لمايو منذ أن نجح انقلابها، ولكنها غلبت على أمرها ووجدت أول متنفس لها في أخماد انقلاب يوليو بكل تلك الأحقاد والتشفي والقهر، وفي الواقع كانت هذه المجموعة وبالرغم من أنها رأت بعد يوليو في نميري تحولا ظاهرا أوجد روابط معقولة بينها وبينه، إلا أن ولاءاتها الأصلية سواء كانت للأحزاب الطائفية، أو الجماعات الدينية أو توجهاتها الشخصية النابعة من سيطرة الموروثات عليها، ظلت هذه الولاءات عند البعض تنتشر بواسطة قيادات تلك الولاءات والتي كانت توجد أساسا في هذه المرحلة في خارج البلاد، وظلت تستحث ارقاء هذا الولاء بأن يحسموا الأمر لمصلحة عقيدة الأحزاب الطائفية والجماعات الدينية المتمثلة في دعاة الدستور الاسلامي الذي في قناعتهم يجب أن يطبق تحت قيادة هذه الجماعات التي تدعو له، خاصة وأن قيادات هذه الأحزاب والطوائف لا تؤمن بطريق النضال الشعبي بل الواقع أنها تخشاه لأن قبضتها على الجماهير أصلا لم تأت عبر قيادة الجماهير في ط يق تحقيق مصالحها، والأمر جلي واضح بالنسبة للقيادات الطائفية، أما قيادات الجماعات الاسلامية فانها تربعت على مواقع القيادة باستثارة العواطف الدينية للجماهير واستخدام كل قنوات تبليغ الناس وتبصيرهم بشئون دينهم وما أكثرها، بل لعلها الوحيدة المتاحة يوميا سواء في الجوامع أو أجهزة الاعلام أو المدارس أو الشئون الدينية، ولعل أحدا يتساءل وماذا يعيب ذلك طالما جاءت هذه القيادات عبر اقناع الجماهير؟ إن القضية ليست مجرد اقناع الجماهير ودفعها إلى حمل الشخص إلى موقع القيادة فذلك قد حدث بل وحدث كثيرا في التاريخ فهو قد يحدث نتيجة لتضليل الجماهير، فالعبرة بما تطرحه القيادة من برامج ونظريات تهدف إلى تغيير حال الناس وتطوير حياتهم ثم الانخراط وسط الجماهير وقيادتها لتحقيق ذلك البرنامج. إن هذه الجماعات الدينية لا تطرح أي برنامج موضوعي علمي لتغيير حال الناس. ولهذا فإنها

إن انخرطت في مثل هذا النضال الجماهيري فانها ستنكشف للجماهير التي من المؤكد ستتبين أنها تقبض على شعارات لا تضيف جديدا لحياتها، ولهذا فهم يؤثرون العنف والانقلابات والتآمر للوصول إلى السلطة، وأبلغ دليل على ما نقول هو ما طرحه حسن حسين في إنقلابه.

في سبتمبر من عام ١٩٧٥ بلغ الحماس بعدد من الضباط ـ وهو حماس صعد برؤى القيادات الطائفية وقيادات الاخوان المسلمين ـ بلغ بهم الحماس أن حسموا أمرهم وقرروا القيام بانقلاب ساذج، فقد قيل لهم واقنعوا بأن ليس هناك بعد الآن من مبرر لاستمرار نميري في السلطة بعد أن استنفذ مهمته في ضرب وتصفية اليسار، وأنه قد حان في نظرهم ميقات توليهم مهام المرحلة التالية بأنفسهم، وكان على رأس هؤلاء الضباط حسن حسين الذي قام وتنفيذا لهذه القناعة بانقلاب سبتمبر ١٩٧٥.

ولعل تحري أهداف الانقلاب وما كان سيعلنه ويطبقه من اجراءات يكشف صحة ما قلناه.

[1]«والواقع أن البيان الأساسي للمقدم حسن حسين كان عبارة عن اعلان الانقلاب ثم قرارين عسكريين آخريين أما أولهما فهو التشكيل الوزاري الجديد برئاسة الدكتور حسن الترابي. . ووزارة الدفاع للملازم عبدالرحمن شامبي الذي كان عضوا نشطا في حزب الاخوان. وتعيين السيد عون الشريف وزيرا للاعلام ودفع الله الحاج يوسف وزيرا للخارجية» ويلاحظ أن جميع هؤلاء كانوا من المؤسسين لجماعة الاخوان المسلمين في السودان.

«أما القرار العسكري الثاني فقد تضمن اغلاق البارات والملاهي وحل الاتحاد الاشتراكي السوداني وانشاء تنظيم جديد باسم لواء السودان الاسلامي. . . وتغيير اسم البلاد إلى جمهورية السودان الاسلامية الديمقراطية الشعبية».

ولعل صلة انقلاب حسن حسين بالاخوان تتضح من بيانهم الذي نشر بلندن بتاريخ ٧٥/١٢/٧ «وصف فيه المقدم حسن حسين (بالمجاهد البطل) ودعا كل الاخوان في السودان لاقامة صلاة الغائب على روح الشهيد الذي افتدى نفسه من أجل كرامة المسلمين». وبالرغم من أن نميري التقط المعنى الخفي لهذا الانقلاب إلا أن تحالف نظامه وقواه الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ما كانت تسمح بالاستجابة

---

(١) مقالات العاصفة والجذور ـ المقالة التاسعة.

لمثل هذا الوحي الخفي ذلك أن الايحاء الذي ظل يرسب في ذهن نميري أن معارضته السياسية لم يعد لديها إلا سلاح التوجه الاسلامي للاطاحة به وأنه إذا التقط القفاز وسحب البساط من تحت أرجل المعارضة بأن تبنى هذا النهج كما تطرحه المعارضة بتطبيق الشريعة الاسلامية فإنه سيقضي على آخر حجة لهم في مقاومته.

لم تك في الواقع تحالفات النظام وقواه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تسمح برد يستجيب لمضمون الانقلاب بل كان الافراز الطبيعي للانقلاب أن يرد عليه بنقيضه أي بمزيد من اجراءات القمع والقهر واطلاق يد نميري بكل السلطات المتاحة لحماية نفسه وحماية النظام وقواه المتحالفة.

وفور القضاء على الانقلاب اجتمعت قوى النظام السياسية المتحالفة المتمثلة في مجلس الشعب القومي ومجلس الشعب الاقليمي لجنوب السودان وكل وزراء النظام والقيادة المركزية للاتحاد الاشتراكي وحكومة الاقليم الجنوبي وكل مفكري النظام اجتمعوا في سرعة مخيفة لم تتعد الأيام التي تحسب على نصف أصابع اليد الواحدة، ورفعوا عقيرتهم بالصراخ بأن لا بد من تعديل الدستور لاسكات أصوات المعارضة باتاحة كل ممكنات القمع القانونية وغير القانونية تحت تصرف أجهزة القهر، وكان تجار القانون والوصوليون من ذوي المعرفة القانونية على استعداد لاجابة الصراخ بتقديم مقترحات محددة كانت جاهزة بأيديهم عندما انعقد الاجتماع، وكان كل شيء قد دبر من قبل أجهزة الاعلام والاتحاد الاشتراكي ورئاسة القضاء والنائب العام والأمن، فاذا بالتعديلات تصدر معبرة عن هذا التجمع أصدق تعبير، فالجميع كانوا يستندون في وجودهم وسلطتهم وفي الفرص التي أتيحت لهم على جعفر نميري وأصبحت المحافظة على نميري ونظامه تعني المحافظة عليهم، والابقاء على أرواحهم وحياتهم وفرصهم في السلطة والثراء والنفوذ، وكان لابد أن يتصايحوا بل ويهلعوا من محاولة انقلاب هدفت إلى الاطاحة بنميري، ومن منطلق اسلامي سلفي يهدر تحالفهم ويهدم منطلقاتهم، وكان لابد أن يزعروا من وجود بؤرات المعارضة التي تغزي مثل هذا الانقلاب أو تغزي أي حركات معارضة أخرى، ولهذا جاء رد فعلهم مطابقا لتوجهات النظام وتحالفاته بأن يعدل الدستور لتحقيق مزيد من الأمن للنظام ويمكن تلخيص تعديلاتهم وأسبابها كما طرحوها كالآتي:-

أولا: لما كانت المادة السابقة بقانون الاجراءات الجنائية والتي تبيح الاعتقال التحفظي قد تعرضت لطعن دستوري أمام المحكمة العليا وقد تحرج موقف عملاء النظام من القضاة ازاء قوة دليل عدم دستوريتها، ولما كان الاعتقال

التحفظي سلاحا نافذا في يد السلطة يجب أن يصان من الالغاء والتهجم بواسطة المعارضة فإنه يجب تعديل الدستور في مواده من ٤١ إلى ٦٦ لكي يمكن المشرع العادي من اصدار قانون جديد للاعتقال التحفظي يكون محصنا من أي طعن دستوري باعتبار أن الاعتقال قد نص عليه في صلب الدستور(١).

ثانيا: ولما كان من الواجب كفالة كل السلطات لرئيس الجمهورية واطلاق يده بتمكينه من اصدار أوامر جمهورية تكون لها قوة القانون في المجال السياسي أو الاقتصادي أو الاداري أو الاجتماعي وبحيث تكون قراراته محصنة ضد أي طعن في دستوريتها أو قانونيتها حتى لا يتاح مجال أو حجة لوقف تنفيذها، فإنه يجب أن تطلق يد رئيس الجمهورية دون حدود بتعديل المواد ٨١، ٨٢ من الدستور والتي كانت تقرأ: م ٨١ «رئيس الجمهورية مسئول عن صون الدستور واستقلال الوطن وسلامة أراضيه وعن كيان الدولة ويكفل حسن سير السلطات العامة».

م ٨٢ «رئيس الجمهورية هو رمز الوحدة الوطنية والسيادة ويمثل الارادة الشعبية ويتولى مسئولية حماية انتصارات ثورة مايو ومكاسب الشعب ودعم تضامن قوى الشعب العاملة وتحقيق الحرية والعدل والرفاهية».

لقد رأى المجتمعون أن كون رئيس الجمهورية هو رئيس السلطة التنفيذية وانه القائد الأعلى لقوات الشعب المسلحة والمسئول عن القضاء، وان له كل الحق في اصدار قرارات في المجالات التي تناولتها المواد أعلاه، قد رأى المجتمعون أن كل ذلك ليس كافيا لرئيس الجمهورية لضمان تنفيذ قراراته وأوامره بل لابد أن يضاف إلى المادتين المذكورتين النص الآتي:

«وله في ذلك أن يتخذ من الاجراءات وأن يصدر من القرارات ما يراه مناسبا وتكون قراراته في هذا الشأن ملزمة ونافذة وفق أحكامها».

وبعد صدور هذا التعديل علق نميري في أحد خطبه ـ شفاهة ـ بأن قال: «ألا تعلمون أن لدي سلطات دستورية تخولني اصدار أمر بقتل فلان أو علان دون أن يستطيع أحد أن يحتج أو يعترض على تنفيذ الأمر فورا». اللهم لا اعتراض على حكمك؟؟.

---

(١) كان المؤلف هو الذي رفع الطعن الدستوري أمام المحكمة العليا نيابة عن المناضل المرحوم أحمد عثمان محمد خير الذي كان معتقلا في ذلك الوقت وظل رئيس القضاء يعرقل الفصل فيه حتى حدث انقلاب حسن حسين.

ثالثا: لما كان المجتمعون يرون أن المحاكم العادية بل والمحاكم العسكرية غير كافية لردع المعارضين، فإنه لهذا يجب أن يمنح رئيس الجمهورية حق تفصيل محاكم بتشكيلها كما يرى، وأن يحدد اجراءاتها كما يرى لمحاكمة أي معارض يرى هو مناسبة تحديد ذلك النوع من المحاكم لمحاكمته وردعه وتوقيع العقاب اللازم عليه، الأمر الذي يقتضي الغاء المادة ١٩٦ من دستور ٧٣ والتي كانت تقرر بأن ينظم القانون تشكيل المحاكم العسكرية وعددها وعضويتها ويفصل اختصاصها واجراءاتها واستبدال هذا النص بنص جديد يقرر أنه يحق لرئيس الجمهورية تكوين محاكم لأمن الدولة وأي محاكم أخرى وهو الذي يحدد اجراءاتها في أمر تكوينها.

رابعا: ولما كان يخشى أن يتمكن معارض أو مواطن من المطالبة بأي تعويض من اعتقاله التحفظي السابق لتعديل الدستور باعتبار أنه لم يكن اعتقالا دستوريا وتم تحت نص غير دستوري بافتراض احتمال أن تقرر المحكمة العليا أن نص المادة ٩٢ (هـ) اجراءات لم يكن دستوريا قبل تعديل الدستور، وكان يخشى من أن يرفع أي مواطن عقيرته باحتاج بأن قرارا أو أمرا جمهوريا قد ظلمه، وأن ذلك القرار أو الأمر لم يكن دستوريا وأنه قد أهدر حقا دستوريا باعتباره صدر قبل تعديل المادتين ٨١، ٨٢ من الدستور، ولما كان رئيس الجمهورية قد أصدر العديد من مثل هذه الأوامر والقرارات فإنه لابد من اكساب تلك القرارات صبغة دستورية ولم يكن ذلك ممكنا إلا بتقرير البدعة الدستورية التي انفرد بها السودان في التاريخ الدستوري وذلك بتقرير أن تكون التعديلات التي صدرت في سبتمبر ١٩٧٥:

«أن يكون معمولا بها منذ اليوم الثاني من شهر مايو سنة ١٩٧٣» باعتبار أن هذا التاريخ هو التاريخ الذي صدر فيه الدستور الدائم. ولا أعتقد أن هذه التعديلات تحتاج إلى أي تعليق فيما يتعلق باطلاق يد نميري وأجهزته الأمنية بلا ضوابط أو حدود في رقاب الناس وحرياتهم وأموالهم وأمنهم.

تعديل قانون أمن الدولة:

وكان طبيعيا عقب تعديل الدستور وبالأهداف التي أوضحناها أن يعدل قانون أمن الدولة بعد خمسة أيام من تعديل الدستور وذلك بتنظيم الاعتقال التحفظي في صلب قانون أمن الدولة وبغرض توسيع قاعدة من لهم حق الاعتقال التحفظي،

فأصبحوا رئيس جهاز الأمن القومي أو رئيس جهاز الأمن العام إذ في ذلك التاريخ لم يكن قد أدمج الجهازان ـ ووزير الداخلية، وقد جعلت مدة الاعتقال المبدئية ١٥ يوما والمفترض أن يرفع أمر المعتقل لمجلس الأمن القومي الذي يحق له تجديد الاعتقال ولمدة ثلاثة أشهر كل مرة ولما لا نهاية للمدد، كما نص القانون أنه «للمجلس الحق في أن يطلب من الشخص المعتقل اثبات براءته (م ٢٥) وأغلب الظن أن كل ما ذكرناه وأن كل ما حدث وصدر من قوانين يمكن أن يعطى صورة واضحة لتوجه نميري بالاعتماد على الجيش واجهزة الأمن في البقاء في السلطة، ولكن بطبيعة الحال لم تقتصر سلطات القهر والقمع على أجهزة الأمن وحدها بل وسعت أساليب القهر لتشمل كل أوجه النشاطات السياسية وذلك بموجب القانون الذي صدر في ٦ـ ٣ ـ ٧٤ وسمي بقانون ممارسة الحقوق السياسية لسنة ١٩٧٤ وق عرف القانون هذه الحقوق بأنها «الحقوق المتعلقة بالترشيخ والانتخاب في المؤسسات والمنظمات الشعبية والدستورية والاستفتاء» وتتمثل هذه المؤسسات في مجلس الشعب القومي والاقليمي ومجالس الحكم الشعبي والنقابات والاتحادات وجميع تنظيمات قوى الشعب العاملة.

وقد قرر القانون أنه لا تجوز ممارسة الحقوق السياسية إلا بموافقة وإذن من الاتحاد الاشتراكي والذي له حق حرمان أي شخص منها في الحالات التي ذكرها القانون والتي لامعنى لذكرها لأن القانون قرر بأن قرار الاتحاد الاشتراكي بالحرمان لا يجوز التعقيب عليه بل أن التحايل عليه جريمة جنائية معاقب عليها بالسجن والغرامة.

تقليم أظافر الهيئة القضائية:

بالرغم من أن دستور ٧٣ أقام هيئة قضائية واحدة يناط بها شئون القضاء إلا أنه واستلهاما لتوجهات نميري وانفراده بالسلطة وهيمنته على كافة السلطات الأخرى فإن الدستور اخضع الهيئة القضائية لرئيس الجمهورية وخاصة في التعيين والفصل بالنسبة للقضاة الذين يحتلون مراكز متقدمة في هذه الهيئة، ورغم ذلك فقد قيل بأنها هيئة مستقلة دستوريا ولكن نظاما قمعيا يقوم على إطلاق يد سلطات القمع وأجهزة الأمن والمخابرات في رقاب الناس لايمكن أن يقبل بوجود هيئة قضائية مستقلة ومقتدرة أو قادرة على صيانة حقوق المواطنين، ولهذا ظل نميري يخرب هذه الهيئة ويمزق أوصالها ويستهين برجالها حتى أوشك على تصفيتها نهائيا كجهاز مستقل يمكن أن يعد ضمانه للمواطنين في ممارسة حقوقهم الدستورية أو حرياتهم الأساسية.

لقد شاهدنا تعديل ١٩٧٥ للدستور والذي أعطى لنميري حق تكوين محاكم.

كما يشاء خارج الهيئة القضائية، بل وحق تحديد اجراءاتها وقد صدر تعديل آخر لقانون أمن الدولة في ١٣-١١-١٩٧٥ بموجبه أصبح يحق لرئيس الجمهورية تشكيل محاكم لامن الدولة لمحاكمة أي شخص سواء تحت قانون أمن الدولة أو تحت قانون العقوبات أو قانون القوات المسلحة الأمر الذي انهى تماما استقلال الهيئة القضائية.

إذ لم يعد النظام مضطرا للالتجاء إليها في محاكمة من يود محاكمتهم فقد أصبح من حق رئيس الجمهورية تكوين محاكمه الخاصة كما يشاء وممن يشاء وبالاجراءات وطرق الاستئناف التي يحددها.

القسم الخامس
انقلاب يوليو ٧٦ قواه وآثاره

الفصل الأول
هل ما حدث في يوليو ٧٦ انقلاب عسكري؟ ومن قاده؟

القوات المسلحة في أي بلد هي أداة قمع وردع ما في ذلك شك، يتوقف اتجاه قمعها وردعها على نوع السلطة السياسية المهيمنة على الحكم في البلاد، فإن كانت سلطة وطنية ديمقراطية منحازة للشعب، فإن القمع والردع يكون موجها لأعداء الشعب سواء في الداخل أو الخارج، أما إذا كانت سلطة متسلطة ومعادية للشعب وتتناقض مصالحها مع الأغلبية الساحقة من جموع الشعب، فإن القمع والردع يكون مصوبا نحو صدور تلك الجموع، وهكذا تحول حال القوات المسلحة في عهد نميري، خاصة وأننا نتحدث عن قوات مسلحة في بلد نظامه السياسي وتكوينه الاقتصادي متخلف، لأنه في البلدان المتقدمة في إقتصادها أو نظامها السياسي، فإن القوات المسلحة لاتكون محترفة إلا في شرائحها العليا والفنية، ومن ثم لاينشأ لمجموعها مصلحة في أن تتسلط على الحكم لأن الغالبية الساحقة من الضباط والجنود ينتظرون على أحر من الجمر انتهاء خدمتهم الاجبارية ليعودوا إلى مواقع عملهم المدنية، ومن ثم لا تكون لهم مصلحة في أن تقبض القوات المسلحة على الحكم، بل لعل الشعور العكسي هو الذي ينشأ ليدهم لأن استيلاء القوات المسلحة على الحكم قد يطيل خدمتهم القاسية ويزيد من أعباء الضريبة الوطنية عليهم، أما حيث تكون القوات المسلحة ضباطا وجنودا من المحترفين قابضي المهايا والميزات والسلاح، فإن إستيلاء القوات المسلحة للسلطة لابد أن يشكل مصلحة مباشرة لديهم جميعا، ولهذا فإنهم يعرقلون ويحاربون التجنيد الاجباري رغم أنه خطوة نحو الشعب المسلح.

أن هذه المقدمة ضرورية لتعريف الانقلاب العسكري إذ هو في الواقع قرار مجموعة عسكرية بالاستيلاء على السلطة بضرب المجموعات المعارضة لها وتصفيتها لكي تتمكن من الاستيلاء الكامل على جهاز القمع والردع وتوجهه نحو الشعب، وتختلف درجة معاناة الشعب من مثل هذه الهجمة على نوعية وفكر وتكوين الانقلابيين، ولكنه في جميع الأحوال يكون لحساب مصلحة هذه المجموعة الانقلابية التي لايكون الشعب قد دعاها أو أوحى إليها لنجدته في تحركه ضد السلطة القائمة، لأنه كما قلنا من قبل

فإنه إذا تحرك الشعب واشتعل في ثورة وانضمت إليه فصائل من القوات المسلحة بغرض تحييد القوات المسلحة أو حماية الشعب من الفصائل الرافضة للثورة أو المناوئة لها فإن الأمر يكون ثورة شعبية مسلحة لابد أن تؤدي إلى إقامة سلطة في مصلحة الشعب الصاحب الأصيل للثورة في هذه الحالة.

والانقلاب قد يكون من داخل القوات المسلحة أو من خارجها إذا استطاع عدد من الجنود المسرحين والمفصولين والمدربين كمرتزقة أن يتجمعوا وقد حصلوا على السلاح من الوثوب على القوات المسلحة لحسم انحياز جهاز القمع لهم وحدهم.

وهذه حالة لا تنشأ إلا في البلدان المتخلفة التي وثبت على حكمها سلطات غاشمه حيث يقوم الانقلابيون بتجنيد من يستطيعون استقطاب ولاءه ومن ثم تكوين جيش موازي للجيش الرسمي أو على الأقل أنه قادر على مناوئته وأحيانا هزيمته، وفي كل هذا يكون الشعب خارجا عن الصور ولا دور له إلا التفرج على هذه الصراعات التي تدور بين مصالح فئات لا تشكل ولا تعني أي ثقل في حساب مصالحه وطموحاته ومشاكله وآلامه.

ولقد كان ما حدث في يوليو ٧٦ هو من نوع الانقلابات الأخيرة، لم يستحث الشعب على التحرك ولم تخلق حركة جماهيرية عارمة تطالب باسقاط الحكم، وتطلب النجدة من طلائع مسلحة لتحميها، ورغم ذلك فكر قادة المعارضة باستخدام بضع مئات من المحترفين أن يستولوا على السلطة لحسابهم ولمنفعتهم الشخصية ولتحقيق طموحاتهم الذاتية ولفرض ارادتهم بالسلاح على السودانيين، واستفزوا بذلك حتى شرائح من القوات المسلحة التي كان يمكن أن تنحاز إليهم وتشكل رصيدا لهم، فالهجمة لم تأت من زملاهم حتى يتساءلوا عن دوافعهم، ولم تج بتنسيق معهم حتى يتعرفوا على أهدافها ومراميها، وفضلا عن أنها لم تج من داخل السودان حتى تكون اشارة لتحرك الشعب السوداني وقد طالب بحقوقه، وقد ثار، وقد تسلح.

لقد جاء تدبير الانقلاب من دعاة الدستور الاسلامي كما تبلوروا في مايو ٦٩ حيث تحالف حزب الأمة والاتحادي الديمقراطي بمباركة الاخوان المسلمين وسعوا على تمرير مسودة الدستور الاسلامي في ذلك الشهر، إلا أن مايو قطعت عليهم الطريق، فتجمعت قياداتهم خارج البلاد متخذين من انجلترا والسعودية وليبيا مناطق ارتكاز ومصادر تمويل وذلك بسبب عدم قدرتهم أو رغبتهم أو مصلحتهم في استنهاض معارضة شعبية مسلحة، وقد رأوا أن ينشئوا جيشا خارج البلاد يكون قادرا على الهجوم على القوات المسلحة السودانية والتغلب عليها والاستيلاء على جهاز القمع كله، فاستقطبوا

أعدادا ليست بقليلة من الشباب السوداني مستغلين هيمنتهم ونفوذهم الطائفي والديني على هذا الشباب، كذلك استخدموا الاغراءات المالية لمن خرجوا من السودان بحثا عن أي عمل ولكنهم عجزوا عن الحصول عليه لضعف مؤهلاتهم. ولقد كان من بين أهداف انشاء هذا الجيش أيهام الشعب السوداني بوجودهم كمعارضة، فالشعب السوداني كان يتلفت ولايجدهم أمامه أو بينه كقادة، يجمعون قواه لاسقاط نظام القهر الأمر الذي شكك السودانيون في هذه القيادات ومصداقيتها وجديتها ولهذا فقد كان لابد من عمل من جانب أدعياء القيادة يوهمون به الشعب أنهم ساعون وجادون في اسقاط نظام نميري.

وقد كان أيضا من اهم دوافع إقامة هذا الجيش هو استقطاب الدعم المالي الذي يمول وجودهم خارج البلاد، وبالفعل استطاعوا الحصول على عشرات الملايين من الدولارات لم ينفق ولا ربعها على معسكرات التدريب وذهبت كلها إلى الجيوب الخاصة.

لم يكن إلا الحزبيـــون جادون فيما ظلوا يزعمونه من أنهم سيستخدمون هذا الجيش للانقضاض على القوات المسلحة السودانية وإلا لما حركوا حسن حسين أو لنجدوه عندما تحرك، بل أغلب الظن أنهم كانوا ينتظرون أن يقوم الشعب السوداني باسقاط النظام ويأتون هاجمين على السلطة بادعاء قيادة المعارضة، أو أن تقوم فصيلة بانقلاب داخلي وتنجح فيه لحسابهم ذلك أنهم لو كانوا جادين حقيقة في اتخاذ عمل ايجابي ضد النظام لنظموا هذه الملشيات داخل السودان ووسط الشعب السوداني أو أرسلوها إلى داخل السودان كطلائع مسلحة لتنظيم الشعب وقيادته ضد نظام نميري، ولو فعلوا لما صمد نميري شهرا واحدا، ولكن هذا النوع من النضال المسلح يفسد عليهم رعاياهم لأنه يعتقها من ربقة الولاء الأعمى ويفتح بصيرتها لترى أين هي مصالحها الحقيقية ومع من وبقيادة من. ولقد تبدلت الصورة تماما بعد فشل حسن حسين، فقد تمكن نميري من تنظيف معظم البؤر التي كانوا يتطلعون إليها داخل القوات المسلحة، كما استقطب ولاء المترددين باساليبه التي اشرنا إليها، كما أن نميري وباشراف وتوجيه خبراء الأمن والمخابرات العسكرية الأمريكية والمصرية قام باعادة تشكيل وتوزيع القوات المسلحة السودانية سواء اقليميا أو من حيث أنواع الأسلحة والمعدات والآليات والعربات لدى كل فرقة وكل ذلك بغرض اضعاف أي تحرك انقلابي أو إزالة امكانية التفكير فيه، أو إن قام مثل هذا التحرك يكون من السهل عزله والقضاء عليه.

لقد آنعكست هذه الاجراءات يأسا قاتلا لدى قادة المعارضة ودفعتهم للتفكير جديا في استخدام من دربوهم للقيام بالانقلاب بقوات من خارج السودان، واستقطبوا أحد أكفأ ضباط السودان المرحوم محمد نور سعد ليقوم بتنظيم وقيادة الانقلاب باسمهم ولحسابهم.

ما يهم الآن أن تلك المعارضة نجحت في تخطيط انقلاب في شكل هجمه مسلحة من خارج القوات المسلحة بشكل أساسي وقفزت بليل على سلطة نميري وقد لقيت ماكان محتوما أن تلقاه من فشل وضياع وتشتت.

إن هجمة يوليو ٧٦ وبالرغم من فشلها، تركت آثارا وردود فعل ونتائج غرزت ارجلها بعمق في نظام نميري وحددت وجهته النهائية.

لقد كانت القيادة الأساسية لانقلاب يوليو ٧٦ تتمثل في دعاة الدستور الاسلامي ذلك أن آخر موقف سياسي لحزب الأمة والاتحادي الديمقراطي عندما كانا يشكلان القوى السياسية الرئيسية في البلاد أبان ممارسة النشاط السياسي للأحزاب قبل ٢٥ مايو ١٩٦٩ انهما ائتلفا في ذلك الوقت وعبرا عن أهداف ائتلافهما في بيان صدر بتوقيع الصادق المهدي والشريف الهندي في ٨-٥-١٩٦٩ نشر بجريدة الصحافة في نفس التاريخ تحدثا فيه عن اتفاقهما على الدستور الاسلامي وأسسه بما في ذلك (ضمان حقوق الاقليات)، كما اتفقا على مصادرة وحظر الفكر اليساري الشيوعي، ومصادرة حقه في التنظيم، أما بقية أسس دستورهما المتفق عليه فقد سبق أن اوردناها عند الحديث عن فكر الاخوان المسلمين.

والجدير بالذكر هنا أنه في تلك الأيام والشهور من عامي ٦٧، ٦٨ أنه قد تكونت هيئة ضغط لدعم مشروع ما سمي بالدستور الاسلامي الكامل، وعبارة الكامل هذه كانت تعبر عن المزايدات التي تسارعت قوى تلك الأحزاب وقياداتها على الاعلان عنها، وقد سمت تلك الهيئة نفسها بالهيئة الوطنية للدستور الاسلامي، ولعل أهمية ذكرها هنا تأتي من أهمية كشف عناصرها التي كانت تتكون من «بعض القضاة الشرعيين، والفقهاء، ووعاظ الشئون الدينية وأساتذة الشريعة ومعلمي الدين ومن بعض مشايخ الطرق والوهابية».

ولعل أبلغ مظهر للمزايدات قد تجلت في الهيئة المذكورة التي أعلنت رفضها للاشتراكية بتقريرها أن:

(١)«لفظ الاشتراكية من المعاني المتناقضة مما يجعل استعماله في أي شكل من الأشكال وسيلة لاستغلاله للانحراف بمبادىء العدالة الانسانية واشعال حرب الطبقات بين المجتمـع» ان الدستور الاسلامي يجسد في الواقع أيدولوجية قيادات الأحزاب المتحالفة التي قامت بهجمة يوليو ٧٦ خاصة وأن تلك الأحزاب لم تمارس عملا سياسيا داخل السودان بعد اعلان ذلك الموقف المحدد والايدلوجية الواضحة، كما أنها بنفس القدر لم تعلن عن أية سياسات جديدة أو منهاج للحكم أو خطط أو برامج أو فكر مغاير لذلك الموقف والفكر المعبر عنه في اعلان ٨-٥-١٩٦٩.

الفصل الثاني
حزب الأمة والصادق المهدي وطائفة الأنصار

كان على رأس قادة هجمة يوليو، الصادق المهدي، والذي كان آنذاك رئيسا لحزب الأمة وهو الجناح السياسي لطائفة الأنصار، وبهذه الصفة من المفروض أن يمثل الصادق المهدي المصالح السياسية والاقتصادية لقيادات الحزب والطائفة، وقد رأينا كيف أن الصادق استجاب للتعبير عن هذه المصالح عندما وافق بل وقاد في الانتخابات الثانية بعد أكتوبر ٦٤ فكرة ومشروع الدستور الاسلامي، ولعلنا لابد أن نستدعي مرة أخرى ما قلناه من أن تطور الوعي السياسي في السودان بارتقاء كل العناصر التي تكون هذا الوعي بعد اكتوبر، كشف عن خطر ساحق على استمرارية الطائفة واستمرارية ولاء الأنصار لقيادتهم مما أفرز ضرورة ايجاد هيكل للحكم يكرس الدين أساسا للولاء للوطن وللقيادة، ومن ثم المحافظة على أساس روابط الولاء بين الطائفية وقيادتها والذي لم يكن قاصر أو مؤسسا على ولاء مباشر بين الأنصار وأمامهم بل كان يقوم على هياكل تنظيمية يتوسطها وكلاء الامام الذين ينتشرون في كل بقاع نفوذ الطائفة وجماهيرها ويشكل هؤلاء الوكلاء بدورهم قوة اجتماعية وقيادات لها مصالح ذات ركائز اقتصادية في استمرار الطائفة وولاء الجماهير لامامها عن طريق هذه المؤسسة، ثم أن الجناح السياسي للطائفة كان عليه أن يعبر عن خضوع جماهير الطائفة لهيمنة الادارات الأهلية والقبلية والعشـائـرية والتي كانت تلعب دورا رئيسـا في الابقاء على هذه الولاءات

---

(١) كتاب النهج الاسلامي والدعاة السلفيون للجمهوريون ص ١٦١.

واستمرارها، ثم نفوذ المؤسسة الاقتصادية المملوكة لقيادة الطائفة والمتمثلة في «دائرة المهدي الزراعية» و «دائرة المهدي العقارية» ثم مصالح أصحاب المشاريع الزراعية الضخمة الذين كانوا يشكلون ركائزا في الحزب ونفوذه.

وقد كانت طائفة الأنصار وجناحها السياسي متماسكة لحد كبير قبل أكتوبر ١٩٦٤ ولكنها بعد ذلك التاريخ اصابتها الانقسامات بقيادة الصادق المهدي نفسه وقد نشر غسيل لايستهان به أبان ذلك الانقسام وشكل أيضا أحد الدوافع في النهاية لرفع راية الدستور الاسلامي وتوحيد الحزب والطائفة الذي تم قبيل مايو ١٩٦٩ حيث قنع الصادق بقيادة الجناح السياسي واستكان لامامه عمه الهادي كامام للطائفة.
لقد جازف الصادق المهدي كثيرا بانقسامه الذي قاده ضد عمه بل واندفع بحماس الشباب وتأثير التعليم الغربي في الاستخفاف بالروابط الطائفية التي يرتكز عليها الحزب ويقوم عليها نفوذ آل المهدي، ولكنه سرعان ما ادرك الخطأ وتنبه بأنه لولا الطائفة ولو لا ولاء الأنصار القائم على رابطة الطائفة لما كان يمكن أن يكون له دور في تاريخ السودان. يقيني أن الصادق المهدي لم يتأمل في تلك الأيام قوة الروابط الطائفية في السودان ومدى التصاق اتباع الطائفة بشيخهم أو إمامهم، بل ولم يراجع الأهوال التي عاناها جده عندما أراد أن يستقل عن الطائفة التي كان ينتمي إليها إلى أن تمكن من إقامة طائفته المستقلة، فقد كان آخر انتماء لمحمد أحمد المهدي هو سلوكه [1]«طريق القادرية السمانية على يد أستاذه محمد شريف حفيد الشيخ الطيب..» وجميع المدارس الصوفية في السودان تتفق على أن المريد لايصح أن يسلك الطريق إلا بواسطة رائد وقد أعلى الشيخ الطيب من هذا الأمر حيث [2]«لابد في مذهب الطيب كامام صوفي من الدعوة إلى ضرورة وجود رائد لكل مريد سالك في طريق إلا خرج بعيدا عن حضرة الله لأن: [3]«السلوك على توحيد الحال طريق المقربين والأبرار، فمن سلكه على يد خبير عارف كان من أهل حضرة الله».

ويعنيني في هذا المقام استجلاء طبيعة الرابطة بين المريد والشيخ أو الامام، فقد لاحظنا هذا التهديد القاتل من الشيخ الطيب بأن السالك الذي لا شيخ له يخرج بعيدا عن حضرة الله، ومحمد أحمد المهدي الذي خرج على شيخه وأعلن مهديته عاد وأقام أساسا أكثر رعبا للعلاقة بينه وبين أنصاره بأن أعلن أن من شك مجرد شك في

(١) الفكر الصوفي في السودان للدكتور عبدالقادر محمود ص ٩٤. (٣) المرجع السابق ص ٩٥.
(٢) الطيب = الحكم ص ٩٥.

مهديته فقد كفر فهو القائل في منشوراته [1]«وقد جاءني في اليقظة، ومعه الخلفاء الراشدون والأقطاب والخضر عليه السلام. وأمسك بيدي ﷺ وأجلسني على كرسيه وقال لي أنت المهدي المنتظر ومن شك في مهديتك فقد كفر».

وإذا تصورنا قامة وعي المسلمين السودانيين في الربع الأخير من القرن الماضي وتذكرنا أن معظمهم سلك طريق الاسلام عن طرق الطرق الصوفية، لظهر لنا ماذا يعنيه هذا الضغط النفساني المروع الذي ينبع من ذكر الرسول الكريم والخلفاء والأقطاب والخضر والذين أجمعوا على أن من يشك في مهدية محمد أحمد فقد كفر، ولبان لنا مدى ونوع الولاء الذي يحفر في قلب الأنصاري للمهدي ومن بعده لآلـه، فهل يمكن أن يفكر رجل سياسة ودولة في التنازل عن مثل هذا الولاء أو حتى اضعافه أو التشكيك فيه خاصة إذا كان هذا الولاء هو مصدر سلطة هذا السياسي، ولهذا فإن الصادق المهدي لم يستطع مع كل تعليمه الحديث ومعرفته بالاسلام أن يتشكك في مهدية جده في كتابه «يسألونك عن المهدية» بل أنه حاول ايجاد تفسيرات يمكن أن تنطلي على الكثيرين، فهو يقول في كتابه المذكور [2]«وفي الأدلة الاسلامية أيضا ما يشير إلى اتيان قيادة ملهمة يلهمها الصواب ويهديها» ويقول [2]«إن الذي أصف به الدعوة المهدية هو أنها نداء قيادة دينية ملهمة توحد الكلمة وتجدد الدين».

أمر ثان يهمنا من فكر المهدية لأغراض سبر غور فكر حزب الأمة وطائفة الأنصار هونوعية فكر محمد أحمد المهدي، ذلك أنه ورغم صوفيته الشيعية - (ويبدو أن ذلك هو سبب حب الصادق لايران) - إلا أن محمد أحمد المهدي [3]«قد أرسى فيما أرسى كثيرا من أسس الخرافة، رغم أنه نفذ في قوة ووعي تعاليم السلفية، ولعل جمعه بين الشيعية المتطرفة والسلفية أمر غريب، لأنه في الوقت الذي آمن فيه بفكرة ونظرية العصمة والامام المعصوم والمهدية وعلم الغيب نراه سلفيا متشددا ينفذ تعاليم السلفية في القصاص والسرقة والزنا والحدود الشرعية العامة، ويبطل زيارة القبور ومخطط التعازيم والأحجبة والتوسلات وذلك على أساس من تعاليم الوهابية السلفية التي كان قد تأثر بها شديدا» وفي ذات الوقت نراه يقرر أنه «معصوم لامتداد النور الأعظم فيه من قبل خلق الكون إلى يوم القيامة» [4]«وان الله أيده بالملائكة المقربين وبالأولياء والأحياء والميتين من لدن آدم إلى زماننا هذا وكذلك بالمقربين من الجن».

---

(١) منشورات المهدي ٧-١١.
(٢) ويسألونك عن المهدية للصادق المهدي ص ١٩٤
(٣) الفكر الصوفي في السودان ص ١٠٨.
(٤) الفكر الصوفي في السودان ص ١٠٢.

ويتخذ محمد أحمد المهدي في تبنيه للحدود والقصاص مذهبا خاصا يرفض فيه بل ويعلن ابطال العمل بالمذاهب الأربعة المعروفة ويقول عن أئمتها [1]«هؤلاء الأئمة جزاهم الله قد درجوا الناس ووصلوهم الينا . . فهم رجال ونحن رجال ولو أدركونا لاتبعونا، وان مذهبنا الكتاب والسنة والتوكل على الله وقد طرحنا العمل بالمذاهب ورأي المشايخ . . »

وفي ذات الوقت يقرر [2]«من اطاعه فقد غفر الله ذنبه، وعنده ان المتهاون في الصلاة كالتارك لها جزاؤه أن يقتل . . وإن من يشرب التنباك فليؤدب حتى يموت أو يتوب، ومن قال لأخيه يا كلب أو يا خنزير فيضرب ثمانين سوطا ويحبس سبعة أيام» وعند مراجعتي للكتاب والسنة لم أجد أصلا لهذه الأحكام وتمضي أحكام المهدي فتقرر «وعلى النساء والشابات ألا يسمعن الرجال أصواتهن إلا من وراء حجاب، ومن قعدت كاشفة فاتحة رأسها ولو لحظة عين فتؤدب وتضرب سبعة وعشرين سوطا».

ولم يكتف محمد أحمد المهدي بابطال العمل بالمذاهب الأربعة بل أنه قرر [3]«اذابة جميع الطرق الصوفية بكل طوائفها في طريقته . . ومنع كل تجمعاتها».

هذه خلفية مختصرة لفكر طائفة الأنصار وجناحها السياسي - حزب الأمة - وقد قصدنا ايرادها بغرض التعرف على ما أفرزه هذا الحزب من تأثير على نظام مايو بعد فشل هجمة يوليو ٧٦، وقد قصدنا أن نركز على الفكر الديني فقط باعتبار أننا سنعنى بهذا الجانب من التأثير عندما نتحدث عن تأثير المصالحة الوطنية في نظام مايو ومدى مساهمة هذه الخلفية في دفع نميري نحو خيار الشريعة السلفية.

وقد جاءت مايو وفي عامها الأول بقيادة توجهات قوى اليسار والشيوعيين وأصابت الطائفة والحزب بضربات ساحقة، صادرت الكثير من ممتلكات الطائفة وحجزت ما تبقى من المصادرة، ألغت الادارة الأهلية واستبدلتها بمجالس القرى والمحاكم الشعبية وقادت حملة شعواء وخطيرة على الطائفية وقادتها ومؤسساتها، وقد شاهدنا جزءا منها في خطب نميري، بل أن الطائفة كما نعرف لم تنفد من تصفيات جسدية تجسدت في قتل امامها الهادي، وعدد لا يستهان به في معركتي الجزيرة أبا وودنوباوي، وهلع السذج والبسطاء من الهجمة ونتائجها، ولم يستطيع الكثير منهم أن يفهم كيف قدر هؤلاء على قتل امامهم، ومن تصفية العديد من وكلاء الامام وشيوخ

---

(١) منشورات المهدي.
(٢) الفكر الصوفي في السودان ص ١٠٠ مستخلصة من منشورات المهدي.
(٣) الفكر الصوفي في السودان.

الطائفية، وكبار أنصارهم، وقد قامت مايو أيضا بمصادرة العديد من المشاريع الزراعية التي كان يملكها اتباع الحزب ووكلاء الامام بل وفجع البسطاء والسذج وهم يرون من تبقى من قياداتهم المقدسة يزجون بهم في السجون والمعتقلات، وتمخض الأمر عن اختفاء هذه القيادات من مراكز نفوذها وسط جماهير الطائفة التي أصبحت مكشوفة تماما إلا من عزاء خاوي المعنى بأن ظل يقال على من قتل أنه استشهد ومن هرب أنه هاجر.

وتركت الجماهير مكشوفة تحت ضغوط حكم مايو وحملاته واجراءاته الاقتصادية والاعلامية.

ولعل أخطر ما واجهته جماهير الطائفية ومعظمهم يتواجد في مناطق الاقتصاد التقليدي، والرعي البدائي العشوائي الطبيعي، والزراعة المطرية، هو ذلك الضغط الاقتصادي الناتج من المصاعب الرهيبة التي أسفرت عن حكم مايو بما في ذلك الجفاف والتصحر والأزمة الاقتصادية والتضخم وانعدام السلع الضرورية الأمر الذي اضطر كثير من شباب الطائفة إلى الهجرة إلى المدن، أو الهجرة إلى خارج البلاد كعمال مهرة وغير مهرة في الدول العربية.

وواجهت الجماهير الصدمات تلو الصدمات وارتفع الهمس وتحول إلى تساؤلات ونشأ جيل وشب تحت سنوات مايو وهو لا يشاهد أثرا لقيادته أو حتى وجودا لها، فتساقط الشيوخ وخفت صوت الراتب ولم يحفظه الشباب، فقرت أفواه الشباب وجحظت عيونهم وهم يشاهدون ممارسات أناس المدن داخل وخارج السودان فالذين هاجروا وعادوا في حقائبهم راديوهات الترانستور وظلوا يتحلقون في جلسات الشاي يحكون ما شاهدوه وسمعوه من مدن خرافية لم يحلم بها أجدادهم ولم يراها أباؤهم.

انتقل البعض للمشاريع الزراعية الجديدة التي احتلت مساحات هائلة من مواقع ترحالهم ورعيهم وقراهم ودخل بعضهم المدارس التي أصبح سلمها ستة سنوات بدلا من أربع.

تجمعت كل هذه العوامل وحولت المريدين والاتباع إلى أشباه أنصار، ضعف الولاء وبهتت قناعات الشباب الا من ذكريات قداسة في العقل الباطن مخبوءه، عجز الشيوخ عن فهم ما يجري وصدقوا وآمنوا بعجزهم ازاء مايو ونميري طالما عجزت وانهارت قياداتهم أمامهم واكتفوا بالتحصن بالراتب والأمل في الجنة.

ولكن مايو بقدر الضربات التي كالتها للطائفة والحزب ونتيجة لعجزها الذي

تكشف بفشلها في تحقيق شعارات (جبت الموية للعطشان وجبت اللقمة للجيعان) أدت إلى استيقاظ كثير من شيوخ وشباب الطائفة من هول الصدمة، وآثارها وضغوطها، بأن راحوا يبحثون عن منقذ وراحوا يتطلعون إلى قيادة تسعفهم وترفع عنهم هذا الكابوس الذي بضغطه فجر فيهم وعيا جديدا، وعيا بالمأساة وبنوع المتطلبات الحقيقية لحياتهم حيث افتقدوا الخبز والماء والعلم والصحة، وهنا برز أمل جديد للكثيرين من الأنصار عل وعسى يكون ابنهم وقائدهم الصادق المهدي ما يزال يتذكرهم.

إنها الحقيقة التي لا يمكن اخفاؤها إن كل هذا انعكس على الصادق المهدي الذي حاول وجهد أن يشكل معارضة للنظام تكون جادة وفعالة وتجهد في أن تطرح نفسها بشكل جديد يستند على قدرته الذاتية كمثقف سوداني ورجل سياسة أكثر مما يستند على الولاء المطلق الذي لم يعد له مستقبل كما أثبتت له الظروف، ولكن الصادق وهو يقود هجمة يوليو ٧٦ لم يكن قد تخلص من قبضة مصالح الطائفة والحزب، ولم يستطع أن يرى ما تحتاجه الجماهير المسحوقة، إذ لم تكن مطلقا في ذلك التاريخ تتطلع إلى تطبيق واعلان دستور اسلامي وبالرغم من ذلك فقد كان هذا هو التوجه الذي لم يستطع أن يتجاوزه في ذلك التاريخ.

فهل يا ترى كان يتصور أنه سينجح؟؟ ان تحديد موقف ولاءات الأنصار للحزب والطائفة ومن ثم تحديد طبيعة هذه القوة الاجتماعية السياسية تحت قيادة الصادق لا يمكن أن يقال فيه القول الفصل دون استدعاء بموقف جناح آخر من الطائفة والحزب ذلك الجناح الذي لم يستح عن التعبير عن المصالح الحقيقية لقيادات الطائفة والحزب، بل انه أعلنها جهارا ومارسها واقعا بقيادة أحمد المهدي عم الصادق الذي ومعه مجموعة من قيادات الطائفة تكالبوا على موائد مايو ومواقع منافعها الاقتصادية ورخصها التجارية وقبول رشاويها المادية بل والانخراط في ملذاتها الشخصية متجاهلين كل صيحات المسحوقين من اتباع الطائفة إذ وضعوا أصابعهم في آذانهم وأغمضوا عيونهم فهم صم بكم لا يبصرون.

إن أحمد المهدي في الواقع ليس إلا رمزا للعديد من قيادات الطائفة والحزب وهو رمز تجري في عروقه دماء الامام الأكبر ومن تجرأ وطالب بالبيعة له اماما للأنصار ولهذا يكون جاهلا من تغيب عنه انعكاسات هذا السلوك على جماهير الأنصار المسحوقة.

الفصل الثالث
الاتحادي الديمقراطي وطائفة الختمية والشريف حسين الهندي

الجميع يعرف أن الانقسام الذي وقع بين طائفة الختمية وجناحها السياسي وتمخض عنه الحزب الوطني الاتحادي وحزب الشعب الديمقراطي أن هذا الانقسام قد عولج قبيل مايو ٦٩ بأن توحد الجناحان في حزب واحد باسم الاتحادي الديمقراطي وكان طبيعيا لكل الأسباب التي ذكرناها عن الولاءات الطائفية، ان يتم التوحيد على أساس الاتفاق على اعلان الدستور الاسلامي ولعل طائفة الختمية كانت أكثر هلعا من طائفة الأنصار نتيجة للتزايد الهائل لانفضاض الاتباع والمريدين من حولها، ذلك أن جل اتباع هذه الطائفة يتشكلون من المقيمين في مناطق الزراعة المروية المستقرة حول أنهار النيل ومناطق الانتاج الحديث وهم أكثر الفئات التي تقدمت في السودان خطوات واسعة في مجال التعليم والوعي الاجتماعي والسياسي. في يوليو ١٩٧٦ اشترك هذا الحزب ومن المفترض طائفته وقوته الاجتماعية والاقتصادية الضاربة (الجلابة) في الهجمة.

فهل كان الشريف وحزبه وطائفته وجلابته يمثلون قوة اجتماعية ذات وزن في الصراع في مواجهة نظام نميري في ذلك الوقت؟.
إنه لأمر لا يقبل المناقشة تاريخيا ان قيادة طائفة الختمية لم يعرف عنها انها قيادة مقاتلة، بل ظلت طوال هيمنتها على جماهيرها تصدر عن جملة وطبيعة مصالح هذه القيادات باتخاذ ركيزة (التقية) ستارا تتستر به اسلاميا، وظل الكثيرون من قادة هذه الطائفة وخاصة حلفاء السيد من ملاك الأرض والمشاريع والعقارات وجامعي الهدايا والتبرعات والبركة والنذور ظلوا جميعا يقتدون بسيدهم في المحافظة على المال والنفس وإن ضحوا بالعقل والعرض السياسي.

وهم في هذا السلوك يتسقون تماما مع تاريخهم، ذلك أن مؤسس الطريقة الميرغنية وبالرغم من أنه عاصر بعض الفرق الصوفية المقاتلة كالتيجانية إلا أنه آثر أن يسلك نهج أغلبية الطرق التي كانت سائدة في السودان في ذلك الوقت، خاصة وأنه جاء إلى السودان تنفيذا لتوجيهات معلمة وشيخه أحمد بن ادريس [1]«الذي كان معلما دينيا في مكة سنة ١٧٩٧ إلى ١٨٣٣م وكان الزعيم الروحي لجماعة الخضرية، وقد أرسل قبل

---

(١) الفكر الصوفي في السودان ص ٥٥.

موته عام ١٨٣٠ أحد أتباعه، ويدعى محمد عثمان الميرغني، في رحلة إلى افريقية لنشر تعاليم الاسلام وقد نجحت رحلته في أسوان نجاحا منقطع النظير حتى دنقله، أسرع النوبيون إلى الدخول في طائفته مما شجعه إلى النزول إلى كردفان ثم امتدت دعوته حول سنار واستقر وتزوج ببضع زوجات من بيوتات سنار وتولى أحفاده بعد أن مات سنة ١٨٥٣م نشاط الطائفة التي تسمى الآن بالطائفة الميرغنية..». وقد قام الأحفاد بالاتجاه شرقا نحو كسلا وسنكات وأسسوا نفوذا كبيرا وسط قبائل البجا وذلك بقصر نشاطهم على المجالات التبشيرية دون التدخل في الصراعات السياسية فقد اعتمدوا على نشر معجزات لقت هوى صارخا لدى الوثنيين، حيث آمن البجا بان (تاج السر وستنا مريم) هما صانعا معجزات لا مثيل لها، وانهما الملجأ والمرتجى والأمل في الخلاص من المعضلات التي لا حل لها إلا بالاستنجاد بهما، وبالحصول على بركتهما.
وقد كان أحد أذكى الأحفاد والذي حظى بارساله إلى مصر للدراسة قد استوعب توجهات جده تماما، ذلك أنه عندما عاد مع فتح السودان بواسطة الانجليز والمصريين على انقاض حكم الخليفة عبدالله، عمل على جني ثمار مجهود الجد والآباء فتوفر على تلقيط ثمار مجهودات وصلاح وبركات كل أفراد الأسرة في كافة بقاع السودان، ذلكم هو علي الميرغني الذي لم يعرف له نظير في الدهاء السياسي وفي القدرة على استخدام مفهوم (التقية) الشيعي الصوفي، فأسس لنفسه مجدا لم يحظ به أبناء وأحفاد وشيوخ الطرق الصوفية الأخرى والتي كان لها باعا أقدم وأطول من طريقة جده في السودان.

إن الملاحظة الأساسية التي يجب أن نقف عندها كثيرا حول هذه الطائفة أنها لم تطرح أي فكر متميز، بل ولا حتى فكر يمكن أن يرصد كفكر، ذلك أنهم لم يطرحوا للناس غير انهم من آل البيت النبوي الذين يتوسل بهم لتعجيل بلوغ النصر والفرج، وفي مقابل ذلك ظل السذج والبسطاء الطيبون يقدمون النذور والهدايا نخيلا وأراضي وأموال نقدية ومصوغات ذهبية أملا في تعجيل النصر والفرج.

لقد كانت الكارثة طامة أن واجه اتباع هذه الطائفة نظام مايو في غياب الداهية السياسي علي الميرغني الذي كان يمكن أن يناور ويتحايل ويتملص بل لعله كان يخرج عن مقتضيات تراثه فيقاتل ولكنه ترك شبابا لم تعركهم الحياة، ولا يعرفون شيئا عن أحوال المسحوقين والجياع، وكل همهم أن يظلوا يتبؤون مواقعهم في الشرف والقداسة والثروة والاستمتاع بما تتيحه هذه الامكانات المالية الهائلة من مواصلة حياتهم كما ألفوها، فراشا لينا، وطاعة عمياء لكل رغباتهم أينما ذهبوا، وفي أي عهد عاشوا، وهكذا رأيناهم منذ أن نجح انقلاب مايو يحتمون بالحكمة والتقية والمرونة والعقل

والحيلة* حتى تفادوا اجراءات النظام وخرجوا من هجمته وهم أقل الناس أضرارا، وظلوا يسايرون النظام ويتعاملون معه بل ويكسبون عن طريقه بحيلهم ومرونتهم والتوائهم الذي يسمونه حكمة ضاربين عرض الحائط بمصالح الجماهير المسحوقة والتي ظلت تمنحهم الولاء والهدايا والنذور دون مقابل من قيادة حقيقية أو تنظيم فاعل، وظلت هذه الجماهير تواجه نظام نميري بحسها الوطني الديمقراطي فتنجح أحيانا، وتسحق مرات، وتعجز في كل الأوقات تحت وطأة ضغوط الأزمة الاقتصادية للنظام، وهناك جماهير أخرى ظلت تمنح ولاءها لهذا الحزب وكانت تتشكل من التجار سواء الجلابة أو تجار قرى المدن الشمالية، ومن مزارعي الريف المستقر، والعمال في مناطق الانتاج الاقتصادي الحديث، سواء الزراعي أو القطاع العام، ثم من المهاجرين إلى المدن بحثا عن ظروف أحسن للحياة ولعلهم شكلوا معظم قوى المدن في السودان، سواء كعمال بناء أو عمال ترحيل أو أصحاب اللواري وسائقيها وسماسرة العقارات والترحيل والنقل، والباعة بكل أنواعهم أو الجلابة في جنوب السودان وغربه وشرقه، وكذلك صغار الموظفين والقائمين بالأعمال اليدوية في كل المرافق والشركات والقطاع العام والعمال والصناع في المناطق الصناعية، وأيضا اتباع العديد من الطرق الصوفية المتحالفة مع الختمية، والتي يستحيل أن تتحالف مع طائفة الأنصار لأسباب عديدة، بل أن العديد من الفرق الدينية التي كانت تتميز عن الطرق الصوفية في نهجها ومبادئها كانت تعبر عن نفسها سياسيا في الاتحادي الديمقراطي كأنصار السنة والوهابيين ويعمل معظم هؤلاء في حقل التجارة بشكل أو آخر.

إن معظم قيادات هذه القوى وبطبيعة تكوينها لم تستطع صبرا عن الابتعاد عن مواقع السلطة ومراكز الربح ومصادر السلع، فقد استطاعت مايو بتنظيماتها وممارساتها أن تستقطب العديد منهم بل وجل قياداتهم الجماهيرية الذين لم يستطيعوا مقاومة مواقع الربح الوفير (المال السايب) في القطاع العام خاصة وأنهم أقدر الفئات على الوصول إلى المسئولين في القطاع العام والتعامل والتفاهم معهم، وقد برعوا في هذا وأجادوا واستطاع البعض منهم أن يجد طريقه للاتحاد الاشتراكي ويسلكه دون صعوبة، ومهد بذلك طريقه للوصول إلى مراكز المنافع والعمولة والسمسرة والأراضي والمواد التموينية، خاصة أولئك الذين كانوا قد كسبوا خبرات في قيادة الجماهير أيام الممارسات الحزبية قبل مايو.

ووجد بعضهم في النقابات والمجالس الشعبية والتنفيذية ومجالس القرى والجمعيات التعاونية سلالم لا عقبات فيها وطرقا خالية من المعارضين والناقدين فتسلقوها

وبلغوا قممها.

وقد مدت لهم مايو حبال الرزق الحرام، سهلا ميسورا باسم التجارة فلم يتركوا شيئا لم يتاجروا فيه ابتداء من رخص الاستيراد وتداولها وبيعها وشرائها والحصول على عمولتها وسمسرتها وانتهاء بأعراض الناس وأجساد النساء ومأوى المساكين في السكن العشوائي.

أما الفئات الدنيا من جماهير الحزب فقد تركت مكشوفة لكل صنوف الضغوط التي مارسها نظام مايو عليها، ولكل أنواع الاستقلال الذي مارسته قياداتها العليا بالاشتراك مع قوى مايو الأخرى، فقد ظلت فئات المزارعين والعاملين في الريف والمدن تتلهف لمن تجتمع حوله علّه يقودها إلى بر الخلاص، فلا تجد ممن كانوا قادة لها بالأمس إلا متسلقا ومنتفعا وانتهازيا ولا يبقى لها بعد ذلك إلا أن ترهف السمع إلى صوت الشريف الهندي الذي كان كثيرا ما يخفت في صقيع لندن، ويتبخر في صحاري السعودية، وإن كان يعود أحيانا ويتصاعد من قلاع ليبيا وأثيوبيا، ولكنه في كل الأحوال لم يكن يبشرهم بأن طريقا ونهجا جديدا للخلاص قد خطط، بل كان يزيد أوجاعهم وآلامهم بزيادة اشعال النار التي كانوا يقعدون عليها، وتذكيرهم بالجمر الذي كانوا يمسكونه بأيديهم، إذ لم يكن الشريف قد تعلم الدرس وظل يقف في موقعه الذي تجمد فيه في مايو ١٩٦٩ ولم يستطع أن يقدم للجماهير المسحوقة خلاف المهاترات والشتائم والرفض والدستور الاسلامي الذي اتفق مع الصادق على اعلانه في مايو ١٩٦٩، بل ظل يحاكي نميري في انفراده بالسلطة والتصرف في أموال التمويل التي كان يحصل عليها للمعارضة، وظلت قيادات هذا الحزب منقسمة مشتتة متصارعة على اقتسام ما يجود به الشريف من الخارج، أو ما تجود به مايو في الداخل، وكان طبيعيا أن يفشل هذا الحزب في تكوين مراكز معارضة داخل السودان لها وزن أو اعتبار أو جدية وكان حتميا أن ينهار هذا الحزب بموت الشخص الذي كان هو فكره وبرنامجه وتنظيمه وتحركه وتمويله خاصة وأن الشريف حسين في أخريات أيامه أدرك الخطأ القاتل الذي ارتكبه اسماعيل الأزهري برجوعه إلى أحضان طائفة الختمية وذلك بتوحيد الحزب مع جناحها السياسي ومن ثم تكوين الاتحادي الديمقراطي.

لقد استمعت إلى العديد من شرائط الكاسيت والفيديو التي سجلها الشريف حسين في أواخر أيامه، ومنها يتبين أن الشريف حسين قد تغير تغيراً حقيقياً، لم يعد ابن الطائفة المتحالفة مع طائفة أخرى، إذ تأكد له أن طريق الجماهير لا يمكن من منظور مستقبله أن يسلك عبر العلاقات الطائفية، وان قيادة طائفة الختمية لا تصلح ولا يمكن أن تشكل قيادة ثورية للجماهير، أو حتى قيادة وطنية تدافع عن مصالح الجماهير التي

سحقها نظام مايو إن أقوال الشريف حسين في الشرائط التي سجلت في أوائل الثمانينات تكشف أنه - وللأسف بعد فوات الأوان بالنسبة له - أنه أدرك أن تحرير الجماهير من القهر والاستغلال لا يتحقق إلا بتحريك هذه الجماهير وتبصيرها بقضيتها ومن ثم وضع القضية في يدها لتتولى حسمها باشراف قيادة تؤمن بهذا الفهم، ولهذا فإنه أوضح أن أبناء علي الميرغني وإن كان من المناسب في ظروف النضال ضد نميري ألا تقطع العلائق معهم - ليسوا مؤهلين لقيادة جماهير الشعب السوداني، سواء من مواقع مصالحهم أو تاريخهم أو سلوكهم تجاه مايو، واحسب أن أبناء علي الميرغني قد بلغهم هذا النبأ المفجع، وأنهم ان وجدوا الفرصة فلن يترددوا من الانتقام من الشريف حسين أو ما أصبح يمثله في توجهات المعارضة لنظام نميري، ذلك أن الشريف حسين في أخريات أيامه تنبه لجذور الرافد الثاني لحزبه وأعني به الوطني الاتحادي ذلك الرافد الذي يحق له وراثة رؤى المثقفين الوطنيين الذين قادوا النضال ضد الاستعمار من منطلقات رؤى متنورة هي خلاصة عصارات فكر الطلائع السودانية المتعلمة بكل اتجاهاتها وتباين جذور تفكيرها من أقصى طرفها الذي ذاق الفكر الماركسي إلى أقصى طرفها الآخر الذي نهل من معينها الصوفي ومرورا بمن تشبعوا بالاحساس الوطني وتأثروا بل كانوا من طلائع حركة التحرير الوطني في افريقيا والعالم العربي، فقد كان الشريف حسين يعد نفسه واحدا من هذه الطلائع رغم جذوره الطائفية ولكنه للأسف لم ينتبه إلى مقتضيات هذا الانتماء إلا في أواخر أيامه، الأمر الذي أفقد السودان وجود حزب قادر على مواصلة جهد أولئك الوطنيين المتنورين الذين كان يمكن في أي منعطف تاريخي أن يدركوا المتطلبات الوطنية التي يحتاجها شعبهم في كل مرحلة تطور، ذلك أن انطلاقهم من الاحساس الوطني الصادق المنحاز إلى الشعب كان يمكن أن يفجر فيهم الوعي اللازم للتنبه لقضايا مرحلة البناء الوطني الديمقراطي التي تتناقض تماما مع مصالح الطائفية بل مع وجود الطائفية وهيمنتها على الجماهير من خلال الولاء الطائفي.

لقد أدت إعادة الحزب الوطني الاتحادي إلى حضن الطائفية إلى عقم هذا الحزب من أن يلد قيادات وطنية لها وزن الشريف أو تدانيه، أو وزن أولئك الذين خرجوا على علي الميرغني ووصموه بكل النعوت القبيحة وفي عقر أعتى معاقل الطائفية ورغم ذلك كسبوا الجماهير، لقد خسر السودان كثيرا من هرم قيادة الوطني الاتحادي في أواخر الستينات ومن انسياقها وراء تطلعها لانتهاء حياتها برئاسة الجمهورية بأي ثمن كان، الأمر الذي دفعها إلى أحضان الطائفية مرة أخرى مما أحبط كل أشواق الوطنيين في تحرير جماهيرهم من الدجل والخرافة والعبودية الطائفية التي تتعارض مع مصالح

الجماهير.

إنني في الواقع أريد أن أسجل اعجابي بالشريف حسين في أخريات أيامه وهو يعلن ما سجلته هنا عنه، ولكن الشريف حسين كفرد له دور يتحمل مسئولية تأخر هذا الوعي عن ميعاده كما يتحمل مسئولية تفريطه في حياته بالصورة المأساوية التي وقعت بها.

لقد كانت وفاة الشريف حسين كارثة ماحقة على الحزب الاتحادي الديمقراطي فقد أشاعت احباطا مدمرا وسط قيادات ذلك الحزب للدرجة التي دفعت بأحد قادته وهو محام معروف أن يعلن تأييده لنميري لأنه كما قال قد رفع راية الشريعة وطبق الاسلام في السودان وجسد هذا المحامي توجه الكثيرين من قادة هذا الحزب وزعمائه وتجاره ومثقفيه وعبر عن طبيعة معدنهم ونوعية قيادتهم وحقيقة مواقفهم الطبقية والاجتماعية.

الفصل الرابع
الاخوان المسلمون

وثالثة الاثافي كانت في هجمة يوليو ٧٦ تتمثل في الاخوان المسلمين. ان هذه الجماعة في الواقع لم تمثل بشكل مستقل أملا عند أحد من الناس فقد ظلت منذ أن عرفت بعد الحرب العالمية الثانية في السودان تابعة لدوائر نفوذ الأحزاب الطائفية، وظل الاخوان المسلمون يصطادون النفوذ في موائد قادة تلك الأحزاب، تارة بطعم العلاقات الشخصية، وتارة ببريق الدستور الاسلامي، وتارة بنفوذهم الذي يصيبه المد والجزر في حركة الطلبة السودانيين، اذ درج أتباعهم من المثقفين فور الفراغ من مرحلة الدراسة أن ينكفئوا على أنفسهم يتعللون بأنهم أصبحوا رعاة أسر ومسئولية ومواقع اجتماعية واقتصادية تستدعي الحكمة في التصرف و «مضارفة المؤمن على نفسه حسنة» «ولا تلقوا بأيديكم في التهلكة» والجهاد الأصغر «مجاهدة النفس» أولى وأبقى للنفس وصونها والبلوغ بها إلى الجنة فتتلفت فلا تجد اتباعا أو أشخاصا لهم فعالية في الساحات إلا بعض المحترفين من قادة ذلك التنظيم، ثم جماهير الطلاب التي لا تحمل مسئولية الرزق والأسر ولكنهم من المؤكد يثيرون الكثير من القلق ويشكلون مراكز حقيقية في الصراع السياسي في بد متخلف كالسودان يقل فيه التعليم وتتصاعد فيه قوى المتعلمين لتصبح قوى مادية اجتماعية ذات أثر لا يمكن تجاهله ولا تشاهد من فعالية الجماعة خلاف ما ذكر إلا بعض القدرات على اثارة الحماس الديني واشعال رغاوى مؤقتة هنا وهناك في المناسبات الدينية أو تلك التي يختلقونها اختلاقا، ولكن سرعان ما يذهب الزبد جفاء وينصرف المؤمنون إلى مصالحهم، وإلى الأحزاب التي يشكلون فيها أو يجنون عن طريقها مواقع اجتماعية، أو مراكز اقتصادية، ويحذوا حذوهم من يعد رصيدا لهم، ولعل أخطر فئة تعد رصيدا لهؤلاء هم من عرفوا برجال الدين الاجراء، سواء في مواقعهم في مراكز التعليم الديني أو المدني وفي كل مراحله وأشكاله أو مراكز القضاء الشرعي أو الشئون الدينية والأوقاف بكل ما يتفرع عنها من أئمة الجوامع والعاملين المأجورين فيها وكذلك العاملين في الوعظ والارشاد الديني فهؤلاء جميعا وغيرهم في المراكز الشبيهة، صار الدين عندهم تجارة ومصدر رزق ومعاش يدفعهم للتأييد والدفاع عن كل من يروج دعاوى التشنج الديني والهوس الايماني، فبغير ذلك تبور تجارتهم ويكسد سوقهم وتغلق أبواب الرزق في وجوههم، وليس غريبا أيضا أن تجد المحترفين من رجالات الطرق الصوفية والمتاجرين ببيع التقوى والصلاح والجامعين

لنذور وبياض البسطاء يتراصون مع صانعي الحجبات والبخور والمحايات والعزائم والتمائم يؤازون جميعا دعاوى التشنج والاسراع بتحكيم الشريعة فيصبحون رصيدا وقوى اجتماعية تساند (الاخوان المسلمون) في شعاراتهم السياسية والدينية وصراخهم ضد الالحاد والشيوعية.

هناك أمر هام تجدر الاشارة إليه عند هذه القوى الاجتماعية والاقتصادية ذلك أن مصداقيتهم في تأييد شعارات الاخوان تتكشف عن انتهازية وضعف وسطحية يحددها الصراع السياسي فإذا كان جماعة الاخوان يرفعون عقائرهم من موقع الحماية بالسلطة أو على الأقل من موقع لا يخشى ضربه وتصفيته، نجد هذه الفئات تتكالب وتتسارع وتتدافع في تأييد شعارات الاخوان، أما إذا كان المد المناوىء للاخوان أو لشعاراتهم متصاعدا وجارفا وقويا فاننا نجد أن هذه الفئات تتسارع في الاختباء خلف الحكمة، والتقية (والمضارفة) على النفس وتختفي تماما من ساحات الصياح والتشنج وليس عسيرا أن نلاحظ أن تفسير هذه الظاهرة يوجد في نوعية الانتاج الذي يمارسونه ونوعية العمل الذي يكسبون منه رزقهم إذ جميعهم يعيشون على هوامش ما يفيض من انتاج القوى المنتجة الحقيقية، فهم بطبيعة كسبهم يعيشون على الغير ويحتمون بالقوى المنتجة الحقيقية أو بالقوى التي تسندها السلطة الفعلية في المجتمع إذ لا يستطيعون أن يقفوا على أرجلهم منفردين.

الفصل الخامس

• نميري يستثمر فشل الانقلاب، والقوى المهزومة تستثمر استسلامها فكانت المصالحة الوطنية

لقد كانت لهجمة ٧٦ رغم فشلها ردود فعل عميقة على نظام نميري وتوجهاته وعلى القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتحالفة معه وكذلك على القوى العالمية والاقليمية والعربية التي يستند عليها.

فقد تأكد لنميري أن قيادات أحزاب هجمة يوليو مازالت قادرة على اقلاق نظامه، وتدبير هجمات خطيرة عليه كهجمة يوليو، ولعل أخطر ما شغل وأقلق نميري أن هذه القيادات كانت ماتزال قادرة على استقطاب دعم غربي عربي، كان هو أحوج إليه منهم، وأحق به منهم، بل قد تجاوزَ الأمر مجرد تفكير نميري لحماية نظامه، فقد بدأت القوى المتحالفة معه من الأمريكان والأوربيين والسعوديين تجهر بالقول بأن ليس هناك معترك يجب التعارك فيه بين نميري من جهة والصادق والشريف والترابي من جهة أخرى، فهم جميعا حلفاء لهذه القوى وأحق بهم أن يجتمعوا كيد واحدة وجبهة واحدة تسند النظام وتحافظ على استقراره متحالفا معهم، ذلك أن نزاعهما ضد بعضهما البعض أمر يضعف النظام ويشتت الولاءات ويخلق مشاكل للقوى التي تدعم نميري من حيث أن قوى المعارضة المذكورة قد تستقطب بواسطة جهات داخلية أو خارجية أخرى مناوئة لتوجهات وسياسات الأمريكان والسعوديين وقوى الاستعمار الغربي الحديث في المنطقة وهو أمر قد بدأت بعض مؤشرات له تظهر في الأفق.

وقد كان الأمريكان والسعوديون من أكثر الحلفاء قلقا من استمرار هذا الصراع، فموقف نظام نميري كحليف للأمريكان وكعميل لهم تحت قيادة ممثلهم في المنطقة العربية أنور السادات كان يمثل أقصى انجاز يمكن أن يحققوه بتجميد الحركة الوطنية في السودان أو اخراجها نهائيا من قوى التحرر الوطني المناصرة للقضية الفلسطينية، وقوى التحرر الاجتماعي المناوىء لأنظمة القهر والتخلف والاستغلال والرجعية في المنطقة.

أما السعوديون وأثرياء حرب أكتوبر ٧٣ والذين تراكمت بأيديهم دولارات البترول فقد كان الأمر يشكل بالنسبة لهم أوجاعا لا مبرر لها، فالسعودية كانت تسعى في تلك الأيام ومازالت على أن تملأ ساحة الفراغ الذي نتج من ضعف دور مصر في العالم

العربي وبدأت تستخدم كل ثقلها المالي وتحالفها الأمريكي الغربي لكي تصعد كزعيمة جديدة للعالم العربي بل والاسلامي، خاصة بعد الحرب الأهلية في لبنان، وكان نميري تابعا طيعا وخادما أمينا لهذا التوجه السعودي، وفي نفس الوقت كان قادة هجمة يوليو أصدقاء مخلصين للسعودية وأيدلوجيتها المعلنة ومخططاتها الجديدة، وكانت السعودية تعرف جيدا أن هذه الأحزاب جماهير وقوى أساسية داخل السودان، وأنهم يصدرون عن قناعات فكرية وأيدلوجية (الدستور الاسلامي) تتطابق مع المنظور السعودي وأنهم أكثر قدرة وأصالة في التعامل معها من جعفر نميري الذي لم يكن حتى ذلك الوقت قد كشف لهم أنه أيضا مزايد خطير في هذه الساحة.

وقد كانت الدولارات البترولية التي بدأت تتراكم بشكل خطير بعد حرب ١٩٧٣ سواء في السعودية أو بعض دول الخليج الأخرى تتلهف على استثمار هذه الدولارات حيث لم تجد لها سبيلا في أوروبا، وفي ذات الوقت انفتح لها مجال ضخم بتصوير السودان بأنه سلة غذاء العالم مما أسال لعابها، ولكن وبحكم أنها دولارات وقوى جبانة لم تر أن تراهن على صديقها نميري وهو يواجه مثل هجمة يوليو ومن من؟؟ من أصدقاء لهم وحلفاء عقائديين، وكان لابد من البحث عن مخرج لهذا المأزق.

أما داخل السودان فقد كشفت هجمة يوليو أن تخلخلا ووهنا حقيقيا قد أصاب نفوذ قادة تلك الأحزاب جماهيريا، وظهر ضعف قناعات الناس في الخلاص على يدهم لكل الأسباب التي قلناها عن طبيعة تركيب هذه الأحزاب وعلاقة قياداتها بالجماهير، كما أن هجمة يوليو كشفت من جهة أخرى أن معظم القوى التي كان يتصور نميري أنها تسنده اجتماعيا وسياسيا من فلول اليسار والجمهوريين والاتحاد الاشتراكي والمنظمات الشعبية والفئوية التي أقامها، ان كل تلك القوى لا تعدو أن تكون رغاوى وطبولا جوفاء ومنافقين انتهازيين جبناء لا ولاء لهم للنظام ولا قدرة لديهم على حمايته، فقد وقفوا يتفرجون على الهجمة، بل وبدأ بعضهم يعيد حساباته ويرتب حججه الجديدة وتبريراته عن سبب وقوفه مع نميري ان نجحت الهجمة، واختبأ الكثير منهم متراجعا متحفزا اما لتسلق الموجة الجديدة ان نجحت، واما على سلم البطولة ودعم النظام وادانة الخونة الغزاة ان نجح نميري.

صحيح أن نظام نميري وجد دعما من القوى المتحالفة معه بجنوب السودان، إذ أن قادة أحزاب الجنوب لم يكونوا قد استنفدوا أغراضهم من نظام نميري، ذلك أن نظام نميري ظل يوفر لهم الكثير من الأموال التي كانوا يتصارعون على اقتسامها فيما بينهم تاركين الشعب الجنوبي مهملا ولم يكن هذا يضير نميري في شيء.

*أما المؤسسة العسكرية فقد كانت تتلهف لليوم الذي ينتهي فيه هذا الصراع مع قادة هجمة يوليو، فقد كانت الأغلبية الساحقة من العناصر المناوئة لتوجهات هجمة يوليو قد صفيت من المؤسسة العسكرية، ولم يبق في قيادتها إلا انتهازيون، حريصون على المكاسب التي ظل النظام يواصل تقديمها لهم، أو أشخاص لا لون لهم ولا طعم تسلقوا إلى قيادات القوات المسلحة بالقفز على العمود على حساب التصفيات اليومية التي كان يجريها نميري للضباط الأكفاء أو المناوئين، ولم تكن مطلقا اهتماماتهم تتجاوز المحافظة على الموروثات شكلا، والتكالب على الملذات والمنافع وتأمين المواقع الشخصية سلوكا ومنهجا، وظلت هناك أقلية نادرة تحتمي بالتقية والصمت خوفا على أرزاق عيالها ولقمة عيشهم، والجميع بهذه الصورة لا ناقة لهم ولا جمل في صراع قد يؤدى بحياة بعضهم، أو قد يزلزل مواقعهم، خاصة والتصفية لا تتوقف يوما واحدا وتطول كل من يجرؤ في لحظات صفاء وطني أن يجهر بالتبرم أو الشكوى مما يجري أو يختلط بمن به رائحة معارضة للنظام ولو حدث ذلك صدفة أو عفوا.

لقد تجمعت كل هذه المؤشرات والاعتبارات وحقيقة أوضاع القوى الاجتماعية والسياسية وافرزت قناعات منطقية، بل وضرورية وحتمية، رغم أنها مخيفة ومفجعة، ان ليس هناك تناقض مصالح، أو تعارض عقائد، أو انقسامات ايدلوجية أو تناطح فكر سياسي بين قادة هجمة يوليو ٧٦ وجعفر نميري.

وكان لابد أن يعقب افراز هذه القناعة افرازا حتميا اخرا يندفع من مسيل واحد، يتشكل مما يضعه نميري كأولوية أساسية، وهو احتواء آخر جيوب مقاومة نظامه من منظور مصالح ومقتضيات تحالفه الأمريكي السعودي في اطار أفكار السادات، وفي ظل ظهور ضعف القوى الاجتماعية والسياسية التي تسنده داخليا، وبأفق اسلامي أن المؤمنين اخوة، شعار حملة سماسرة الدولارات العربية من السودانيين الذين جمعوا الملايين في الخارج ويريدون أن يستثمروها في السودان بنوكا ومصانع تحت ظل نظام مستقر، مثل ما حملها من جمع الملايين في ظل نظام مايو وكانوا جميعا يخشون على ثرواتهم من هذا الصراع، وتنقل الوسطاء بين لندن والخرطوم وكان حتما أن يعلن نميري:

المصالحة الوطنية:

ما كان يمكن أن يرفض نميري ما كان يمكن أن يحقق كل أهداف نظامه الذي لم تكن له أهداف سوى الابقاء على نميري قائدا منفردا للسودان، وما كان يمكن أن يرفض قادة هجمة يوليو نميري حليفا وصديقا بعد أن اقنعوا بأن لا تعارض بينهم وبينه سواء في المصلحة أو الفكر فأعلن نميري (أنه على استعداد للتصالح مع فئات

المعارضة التي تمثلت في هجمة يوليو ٧٦ وان يطلق سراح كل المحكومين والمعتقلين من هذه الفئات، وأن يعوضهم عن خسائرهم المادية التي تأثرت في سنوات معارضتهم للنظام، أو حدثت بسبب هذه المعارضة، وأنه على استعداد ايضا لاعادة كل أموال بيت المهدي التي صودرت، وكذلك كل الأموال التي صودرت من الأشخاص والشركات والبيوتات التي كانت تدعم المعارضة وتعرضت للمصادرة أو المضايقة أو الخسارة بسبب صلتها بالمعارضة. وبعد ذلك كله بل قبله، انه على استعداد لاستقبال قادة المعارضة داخل السودان، بل انه على استعداد لاستيعابهم في النظام السياسي لمايو، بل انه عرض منحهم مناصب ومواقع ذات طابع سياسي وتنفيذي متقدم، وانه على استعداد لاعادة النظر في الاتحاد الاشتراكي لكي يستوعبهم كمشاركين في الحكم من مواقع القيادة.

خطوات تنفيذية لوفاق المصالحة:

لقد كان الاغراء هائلا ومخيفا لم يستطع قادة هجمة يوليو ٧٦ رفضه أو مقاومته، وفي البداية وقعوا جميعا في أحضان نميري، وبعضهم عامدا واعيا، إذ كانت قواه قد استنفذت، وبعضهم واعيا مخططا، وبعضهم أراد أن يستوثق من جدية عرض نميري وجدوى العرض على ضوء المعايير التي سنشير إليها فيما بعد.

صـراع الرياسـة والقيـادة:

كان أظهـر قادة هجمة يوليو ٧٦ الشريف الهندي والصادق المهدي وحسن الترابي، وبطعبية الحال كان الفارق واضحا بين هؤلاء من حيث القوى الاجتماعية التي يمثلونها ومن حيث طموحاتهم الشخصية، ومن حيث طرق تفكيرهم ومخططاتهم السياسية.

الصادق والشريف وكل منهما يستند إلى قوى اجتماعية حقيقية ذات وزن، كان كل منهم يفكر في امكانية أن تتيح له المصالحة فرصة الصعود إلى سنام السلطة ورئاسة الدولة وقمة تصريف الأمور، أما الترابي وهو من لا يستند إلا على قوى رغوية وتابعة وقبل ذلك ضعيفة وقليلة، كان يفكر عما إذا كانت المصالحة تتيح له شخصيا فرصة الوصول إلى أبواب السلطة السياسية والتنفيذية، بحيث يمكن استغلال ذلك لبناء نفوذ جماعته وتوسيعه باستخدام ما يتاح له ولجماعته من أشلاء السلطة وفتاتها، إذ أن هذا أقصى ما كان متاحا وأقصى ما يمكن أن يحصل عليه سواء كان تابعا للصادق المهدي أو تابعا لجعفر نميري.

ويفترق الصادق عن الشريف في أن الأول كان يفكر بأنه بالامكان الاستفادة

من التنظيم الواحد - الاتحاد الاشتراكي - والذي لم يعرض نميري حله وإنما عرض أن يستوعبهم فيه تأمينا لاستمرار رئاسته وهيمنته الكاملة على ال[illegible] السياسية، كان الصادق يتصور أن لا بأس من قبول مبدأ الحزب الواحد أو التنظيم الواحد، فقد كان يتصور أنه يستطيع استخدام قاعدته الجماهيرية لاكتساح التنظيم والسيطرة عليه، وبالتالي الوصول إلى قمة السلطة.

لم يكن الصادق يعرف أو يدرك أو لعله استهان بمدى عمق سيطرة فكرة الانفراد بالسلطة والجلوس على القمة لدى نميري، ولهذا كان يراوده الأمل أيضا أنه يستطيع أن يرث موقع نميري أو يلتف حول هذا الموقع ويستولي عليه.

أما الشريف فالبرغم من أنه لم يستطع مقاومة فكرة المصالحة إلا أنه لم يكن يتصور أن الفرصة قد تتاح له ولأنصاره إلا بالممارسة الحزبية الديمقراطية، وأن طريق الاتحاد الاشتراكي لا يقود إلا للوقوع تحت هيمنة نميري وقيادته، وهو أمر لم يكن يرفضه فحسب بل لم يكن يتصور قبول فكرته، ولهذا فإن الشريف ظل يناور ويناقش من بعيد ويحاور ويداور لتحري مدى امكانية تنازل نميري عن فكرة الحزب الواحد حتى أدرك في النهاية أن لا سبيل إلى ذلك وأنه قد تورط بقبوله الفكرة مبدئيا إلا أنه خفف الأضرار على نفسه بالمناورة التي قام بها حتى تكشفت له النوايا الحقيقية لنميري.

إن الأمر الجدير بالملاحظة أن لا أحد منهم طرح برنامجا موضوعيا لتطوير السودان أو لتحسين حال الناس فيه، ذلك أن كل واحد منهم كان مشغولا بالموقع السياسي الذي سيتاح له دون أن يقدم تصوره لما سيفعله بهذا الموقع، فلم يكن قلب واحد منهم على السودان والسودانيين الأمر الذي يكشف خواء صراعهم مع نميري بل أنه يؤكد أنهم انطلقوا في صراعهم ضد نميري من حقيقة حرمانهم من السلطة السياسية بواسطة انقلاب مايو، ولعل ايراد حادثة صغيرة وقعت بسجن كوبر في مايو ٨٤ تكشف بقوة صحة ما تقول، فقد كنت معتقلا في ذلك التاريخ في موقع من سجن كوبر كان يمكنني من الالتقاء مع مجموعة الأنصار التي اعتقلت مع الصادق عقب مهاجمته لقوانين سبتمبر، وكان من بينهم رجلا يعد من القادة البارزين في حزب الأمة - وجرت بيننا مناقشة عن قوانين سبتمبر كان يؤيدني فيها معظم الحضور من الأنصار فإذا بذلك القائد يصيح فيهم أنكم إذا تكلمتم عن قوانين سبتمبر التي هي الشريعة بعينها فانني سأنادي الآن مدير السجن لأرسل برقية تأييد لنميري، بل أنه أوشك أن يفعلها لولا تهدئة بقية الأنصار له وإيقافهم للمناقشة وقد تحير قائد أنصاري آخر بتساؤله: لماذا نحن اذن هنا إذا كانت قوانين سبتمبر هي الشريعة؟! ولقد رأيت الدهشة في عينيه

لأنه أوشك أن يتنبه بأنهم في السجن لأنهم ليسوا في السلطة وأن ليس هناك خلافا موضوعيا بينهم وبين نميري سوى السلطة؟!.

الفصل السادس
الصادق والايحاء للتوجه الاسلامي

لقد توهم الصادق أن فكرة المصالحة الوطنية كما سماها نميري يمكن المضي فيها لكل ما قلناه من أسباب، ولعل عرض إعادة أموال بيت المهدي كانت أيضا من الاعتبارات ذات الأهمية الخاصة في تقرير الصادق المضي في طريق المصالحة، فقد كان الموقف المالي لأسرة المهدي وبعض أعوانها وأتباعها ومؤيديها قد تدهور بصورة تهدد بفضيحة وكارثة اقتصادية قد تؤثر بفعالية حتى على نفوذ الأسرة الطائفي وفي قيادتها وفي الاحتفاظ بكرامتها وماء وجهها أو كما نقول أوشكت الأحوال أن تتجاوز مرحلة (السترة) إلى الفضيحة (والسترة والفضيحة متباريان). . .

ولهذا قبل الصادق أن يحضر إلى السودان ويجتمع بنميري، ودارت المناقشات واستمر الحوار، ولعل أخطر ما أسفرت عنه هذه المناقشات والحوار هو التقاط نميري لتوجهات الصادق الاسلامية والتي كان يعرضها الصادق كقناعات تشكل سند أي نظام سياسي يقوم في السودان، وما كان يمكن لنميري أن يتجاوز الصادق في مثل هذه القناعات.

لقد أدرك نميري أو توهم أن ذلك هو التوجه الصحيح الذي ظل يسند الصادق سياسيا، أن يؤسس الحكم على التوجهات الاسلامية التي يجب أن تقود وتتبلور في النهاية في الدستور الاسلامي، وقد أكد الصادق لنميري أنه لو فعل ذلك أو وافق على فعل ذلك فإن النظام سيكسب شعبية ونفوذا وقوة لأن ذلك حسب قناعة الصادق هو التعبير الدقيق لتوجيهات الشعب السوداني واستلهام تراثه والتعبير عن أصالته.

وقـد التقـط نميـري الفكرة:

كان الصادق يظن أن نميري بقدراته المعروفة وماضيه الملوث وممارسته الشخصية ـ والتي كان ما يزال حتى ذلك الوقت منغمسا فيها، كان يظن أن كل ذلك لن يمكن نميري من أن يقود هذا البعث الاسلامي الذي طرحه عليه، وأن نميري ليس مؤهلا لصعود هذه الموجه، ولهذا فإن الصادق يشكل البديل الوحيد المطروح عمليا لمثل هذه القيادة بحكم ثقله الجماهيري، هذا بالاضافة إلى أن الصادق كان بالفعل يدرك محدودية ذكاء وتفكير نميري وضحالة ثقافته.

هناك أشياء أساسية لم يتنبه لها الصادق ولعله ما كان في ذلك الوقت ليستطيع أن يتنبه لها :

أولها أنه أي الصادق لم يكن له طرح اسلامي متميز خلاف طرح الاخوان المسلمين والذي يأتي في قمته الدستور الاسلامي بمفاهيمه التي سبق أن عبر عنها قبل مايو ٦٩ ، فلم يكن الصادق قد كون روىء واضحة عن كيفية تطبيق الاسلام؟!! (النهج الاسلامي كيف) ولم تكن لديه محاذير أو تحفظات على تطبيق الحدود الاسلامية والقصاص والأخذ بمفهوم التعازيز ولم يكن للصادق تصورا عن اقتصاد اسلامي أو تصورات ومفاهيم ونماذج ومؤسسات اقتصادية اسلامية يقوم عليها المجتمع المسلم.

كل ما كان واضحا أمام الصادق مثله مثل (الاخوان المسلمين) أن العبرة باعلان سيادة حاكمية الله ، والأخذ بمفهوم السلطة السياسية المرتكزة على مفهوم الامامة وطاعة وطاعة الامام واعتبار أن طاعته من طاعة الله ، فقد ورد الأمر باطاعة ولي الأمر، وكان طبيعيا بالنسبة للصادق كقائد سياسي يسعى للوصول إلى السلطة بمنظور طبقته وطائفته أن يؤمن ولاء الجماهير له وأن يغلق كل فرص الانعتاق من هذا الولاء أمام تلك الجماهير وذلك بتصوير الأمر أنه يرتكز على الوحي والشريعة أو الالهام الالهي.

لم يتنبه الصادق أن التقاط هذا المفهوم لايتطلب عبقرية خاصة أو ذكاء حادا فهو تراث مشاع بين كل المسلمين السودانيين ومن ثم فهو ليس بالأمر العسير على نميري أن يدركه، وأن وجد فيه ما يسحب البساط من تحت أرجل الصادق والقيادات الأخرى الشبيهة فإنه سيسلكه يقينا ويبقى بعد ذلك بالنسبة لنميري أن يتحسس عما إذا كانت القوى الاجتماعية والاقتصادية التي يستند عليها يمكن أن تستجيب لمثل هذا المفهوم في ذلك الوقت أم أن الأمر يحتاج إلى تمهيد وتدبير، ذلك أن نميري وحتى بدأ مناقشات المصالحة كان يعد قوى الدستور الاسلامي أعداء له ، ولايمكن أن يعتمد على قواهم أو جماهيرهم في طرح رؤياهم قبل أن يستوعبهم تماما ويروضهم ، ولهذا فلم يكن الأمر يحتاج إلى عبقرية أن تلفت نميري وفحص القوى التي كانت تحمله حتى ذلك التاريخ ، وكان الأمر واضحا بالنسبة لنميري بأن الدستور الاسلامي وحتى ذلك التاريخ لايعبر عن احتياجات النظام أو قواه المتحالفة ، أو قاعدته الاقتصادية ، فقد كان نميري يستند حتى ذلك التاريخ على التحالف مع ساسة الجنوب بكل توجهاتهم السياسية ، واتفاقاتهم التي ادرجت في الدستور، وكان مايزال أيضا يستعين بفلول اليسار، والعلمانيين ، والتكنوقراط ، وكان ومايزال ثقل القطاع العام - رغم غور النهب المنظم لهذا القطاع - نقول رغم ذلك فإن افرازات هذا القطاع وثقل العاملين

به والمنتفعين بوجوده، بالاضافة إلى تصاعد الحملة الاعلامية والدعائية، وصياح تجار الاتحاد الاشتراكي ومنافقيه وسماسرته والمنتفعين به، أن كل ذلك قد منع من أن تنعكس فكرة ضرورة اعلان التوجه الاسلامي بشكله الذي يطرحه الصادق وهو كما قلنا لايخرج من إطار طرح «الاخوان المسلمون»، ولعل ايراد واقعة ارسال وزير الاعلام في بعثة دراسية تعبر عن موقف القوى المتحالفة مع نميري تجاه التصالح مع البعث الاسلامي، فقد كان يتبوأ وزارة الاعلام المركزية وزير من الجنوب، وعندما تحرى وفحص مناقشات المصالحة قابل نميري وقال له: ان المصالحة بهذا المفهوم تعني اعلان الحرب في الجنوب مرة أخرى وأنها تعني تمزيق السودان وأنه لايستطيع أن يتحمل مسئولية الاعلام لنظام يقدم نفسه فريسة لمفهوم أعدائه، وأن هذه هي استقالته.. وقد حاول نميري أن يسترضيه، وفي النهاية تفاهما بأن لاتعلن استقالته وأن يخرج من السودان بحجة أنه يريد مواصلة دراسته العليا في الخارج وأن الحكومة ستصرف عليه كمبعوث وقد فعل، ولعل هذه الحالة تكشف أيضا معدن الرجال المتعاونين مع نميري في استعدادهم للمساومة على مبادئهم ومواقفهم.

كما أن الجمهوريين حلفاء النظام قاموا بشن حملة شعواء على الصادق والترابي معلنين أن خطرا ما حقا سيحل بالنظام من توجهات الترابي السلفية ونظرية الدستور الاسلامي ومن تطلعات الصادق لقيادة السودان في طريق البعث الاسلامي من منظوره السلفي. أن هذه عينات تكشف المقدار الذي كان يمكن أن يستجيب له نميري من ايدلوجية الدستور الاسلامي في ذلك التاريخ.

لقد قلنا بأن الصادق قبل المصالحة خاصة بعد أن وافقه نميري بأن لا خلاف على مسيرة البعث الاسلامي الذي يدعو له، وجاء الصادق الى السودان ودخل الاتحاد الاشتراكي.

وقام نميري بتنفيذ ما وعد به من اعادة اموال المعارضين وشركائهم فاعاد لهم مؤسساتهم وأراضيهم وعقاراتهم، وقد قام بتعويضهم أيضا حتى أولئك الذين سجنوا أو صودروا أو أصابهم ضرر من انقلاب حسن حسين في سبتمبر ١٩٧٥، فقد اعترف نميري بواقعة أن انقلاب حسن حسين جاء في إطار توجهات قوى المعارضة التي قامت بهجمة يوليو ٧٦، فقام نميري بالعفو عنهم وأسقط عنهم العقوبات وعوضهم عما أصابهم، بل أن كثيرا منهم أن لم نقل جميعهم كسبوا أموالا طائلة وحصلوا على مؤسسات اقتصادية سبق أن عولج قصورها وافلاسها بتسهيلات القطاع العام، كما حصلوا على مراكز اقتصادية أو ادارية أو مهنية هي أربح بكثير من مواقعهم السابقة

وبدأت الساحة السياسية في السودان تشهد نوعا جديدا من القوى التي انهكتها معارضتها السابقة، وجاءت تلهث للمواقع المالية والادارية والسياسية الجديدة، وبدأت تنظر بريبة وتوجس إلى الدعوة إلى مواصلة المعارضة وتعريضهم لمخاطر جديدة.

ويجدر بي اثبات ملاحظة هامة وهي أن كثيرا من المثقفين وقادة الفئات ذات الوعي الاجتماعي المتقدم يبدون ملاحظات وتعليقات تبدوا فيها الحيرة والعجب وأحيانا الاستهانة بالشعب السوداني، وكيف صار عاجزا وخنوعا وذليلا أمام حكم نميري؟ وهم لايمنحون انفسهم فرصة التأمل في هذه المسيرة التي أفرزت هذا الواقع كأبن شرعي لكل هذا الصراع وقواه، ومعالجات كافة الفئات والطبقات والأحزاب والقادة السياسيين والنقابيين والمهنيين لمواقف الصراع الاجتماعي والسياسي طوال فترة حكم نميري، وهم أن فعلوا لادركوا العلة ومن ثم لتوجهوا نحو طريق الخلاص الصحيح.

لقد أفرزت المصالحة الوطنية سلبيات مخيفة، شكلت كلها ايجابيات لمصلحة نميري ونظامه، فها هي قوى اقتصادية وسياسية واجتماعية جديدة أصبحت ان لم نعدها مؤيدة لنميري فهي قانعة بما نالته، راغبة في المحافظة عليه مؤثرة السلامة، خاصة وهي ترى قيادتها تقبل وتتكالب على المصالحة وتدخل الاتحاد الاشتراكي، وتحلف يمين الولاء لنميري وحكمه واتحاده الاشتراكي، حتى بالنسبة للاتحادي الديمقراطي فرغم أن الشريف ظل يناور ولا يبدي موافقة صريحة من الخارج، قبل آخرون في هذا الحزب الحضور إلى السودان والدخول في مؤسسات نميري والاتحاد الاشتراكي وأن يؤدوا قسم الولاء لنميري وظل باستمرار سندهم الطائفي وقيادة الختمية ـ تؤثر السلامة وتحافظ على نفسها ودماها وتدفع بالتقيه، وظل سندها من تجار المدن يكدسون الملايين بحلب القطاع العام والاستفادة من ادارة نميري السياسية والانتفاع بالسلطة السياسية والوزارية بالذات، وبالسلطة الادارية وذلك بالحصول على كافة أنواع المنافع من رخص وسمسرة وعمولات بالملايين والاتجار في البضائع الكمالية والسلع النادرة واستخدام الدولار سلعة جديدة في سوق المغتربين.

وظل أتباع الاتحادي الديمقراطي في النقابات العمالية والزراعية والمهنية يمهدون الطريق لأنفسهم للتسلق بغرض الانتفاع بهذه المؤسسات التي منحها نظام نميري سلطة التصرف والحصول على الأموال المجزية والمرتبات، محترفين الوصول إلى مراكز المواد التموينية والسلع النادرة، وهم في ذلك يقتدون بمثلهم الأعلى الطائفي، وآخرون منهم يتبع قياداتهم التي تبوأت مقاعدها في الاتحاد الاشتراكي أو المؤسسات السياسية والادارية والمالية الأخرى.

وبقيت منهم فقط جماهير المدن من صغار الموظفين، والعاملين وصغار الحرفيين، وجماهير المزارعين في مناطق الزراعة الحديثة مروية كانت أو مطرية أم زراعية تقليدية، مثل ما بقي الملايين من الرعاة في شرق السودان ووسطه وبعض غربه وجميعهم ممن كانوا يقدمون الولاء ويدينون بالطاعة للختمية وللاتحادي الديمقراطي، بقي كل هؤلاء يسحقهم نظام نميري بثقل خرابه وفساده الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ويتلفتون ولا يجدون قيادة تسعفهم وتعبر عن مشاكلهم وتطلعاتهم، أو تخفف عليهم الآمهم، وبقيت بعد ذلك جمهرة المثقفين والمتعلمين السودانيين المنبثين في كافة مواقع الانتاج - معلمين أو أطباء أو مهندسين أو قانونيين وإداريين أو محاسبين إلى آخر قائمة المهنيين والفنيين وقطاعات العمال المتيقظة لموقعها الطبقي والانتاجي بقي كل هؤلاء يسحقهم النظام وتطأهم غربة العذابات والمفارقات والوضع الاقتصادي المتردي، فيجدون انفسهم يلهثون خلف ضروريات الحياة، يمزقهم العجز، ويقعدهم الاحباط وتبور ثوراتهم وانفعالاتهم وتتحول إلى استغراب وقطيعة وهمس وتساؤل وتمزق واغتراب حقيقي.

هذا هو الأفق الذي تمخض عن المصالحة، وهو أفق بل وواقع سرعان ما تبينه الصادق المهدي الذي لم يكن يمانع من استمراره لو تحقق هدفه الأول من المصالحة وهو اتاحة فرصة حقيقية له للوصول إلى قمة السلطة، ولقد لعب نميري كثيرا في بداية المصالحة بأشواق الصادق نحو السلطة، فظل يوحي بامكانية أن يكون الصادق خليفته، ولكن الممارسة العملية سرعان ما كشفت للصادق الوهم الكبير الذي سيطر عليه، والخطأ القاتل الذي ارتكبه، فقد بان له استحالة أن يسمح نميري لشخص آخر في أن يتبوأ موقعه، كما أن نميري لم يكن يكبر الصادق كثيرا حتى يأمل الصادق في نتائج جريان سنة الطبيعة في الأعمار، وتعلم الصادق الدرس إلا أن ذلك جاء بعد أن استنفد نميري كل أغراضه من الصادق، وبعد أن استهلك نميري الكثير من وجه الصادق وقواه وعلاقاته، قد صحب دخول الصادق نمو علاقات النظام وتوضدها مع الأمريكان، ونمو علاقاته وتقويتها مع السعودية، وتلاحم نميري مع السادات في خط العمالة الأمريكية بل لعل دخوله هو الذي أزال ما تبقى من حواجز وتحفظات وعوائق بين هذه القوى ونظام نميري، فقد وضح لهم أنه إذا كان على الأقل نظريا بامكان نظام نميري أن يستوعب الصادق وتوجهاته الغربية والاسلامية، فإن الغرب ومراكز الدعوة الاسلامية أحق بأن تتعامل بقلب مفتوح مع الرأس الحاكم الفعلي مباشرة بدلا من تنمية كوادر لم تختبر في معارك حقيقية للعمالة، فقد انفتحت شهية الامريكان وبدأوا يلتهمون نظام نميري، ودخلت السعودية ومدت مخالبها في كل اجزاء النظام، واكمل

تأثير السادات رسم اتجاه النظام، وإذا بمخططين جدد يظهرون في المسرح السياسي فقد بقي الترابي ودخل مؤسسات النظام واقسم الولاء لنميري وتبعه تنظيمه.

الفصل السابع

الاخوان مخالب قطط مال البترول العربي والساعون للانعتاق بإقامة مركز مستقل

لقد قلنا أنه بعد حرب ١٩٧٣ ونتيجة للتراكم النقدي الهائل في أيدي من لم تكن درجة تطور اقتصاديات بلادهم تستوعب استثمار هذا المال داخل اقطارهم، مثل ما أن توجهات من بيدهم الدولارات البترولية وكانو في ذات الوقت الماسكين لاعنه السلطات السياسية في بلادهم، سواء في السعودية والكويت أو بقية دول الخليج الأخرى لم تكن توجهاتهم وأيدلوجياتهم ومصالحهم تسمح بتسخير هذا التراكم النقدي لمصلحة مجموع الشعب العربي، سواء داخل بلدانهم أو في بلدان العالم العربي الأخرى، وقد افرز هذا التراكم انماطا من أساليب الاستغلال الحديث يهمنا احدها، وهو ذلك الاختراع الذي سمي بالبنوك الاسلامية.

ولعله الآن قد أصبح جليا أن خدام ذلك التراكم والمستفيدين من فتاته من جماعة الاخوان المسلمين قد جهدوا في ابتداع تلك الوسيلة لاسيادهم تحت منظور متكامل سمي بالاقتصاد الاسلامي.

الجميع يعلم أنه لم يكن في تاريخ الدولة الاسلامية منذ أن تبلورت في عهد الخليفة عمر ورسخت في الدولة الأموية، لم يكن هناك أسلوب انتاج متفرد سمي بالنمط الاسلامي للانتاج، بل كل ما حدث أن أفرز نشوء الدولة العربية الاسلامية في مرحلتها الأولى اختلاط انماط عديدة من الانتاج في مرحلة صراع وتبلور، وفي الواقع أن هذه الأنماط لم تحد عما كان معروفا من أنماط الانتاج في الدول والمجتمعات التي قامت على انقاضها الدولة العربية الاسلامية، فاختلطت بقايا أسلوب المجتمع العبودي باسلوب تبادل البضائع مع نمط الانتاج الاقطاعي.

ولم يستطع كل زخم القرآن وزجره لكانزي المال وتحريم الربا وأكل أموال الناس بالباطل والاستغلال أن يمنع استقرار تلك الأساليب في الانتاج وعلاقاته ولم يكن أمام الفقهاء والعلماء إلا الاستسلام لثقل هذا الواقع، بل لقد برع الفقهاء في تدبيج كل الحيل الشرعية لتصوير التحايل على توجهات العقيدة الاسلامية بأنه أمور شرعية، ولا تخالف أصول العقيدة ونصوص الشريعة، ولعل أبرع باب اخترع في الفقه يعبر بكل اليقين على هذا النهج وهو أساليب التحايل على الربا، وتبرير وتحليل كل أشكال

الاستغلال التجاري بأنه بيع أحله الله، وبطبيعة الحال لم يكن المجتمع الاقطاعي التجاري العبودي قد بلغ به التطور درجة ابتداع نظرية واسلوب للتعامل عن طريق البنوك.

لقد جاءت البنوك وليد شرعي لمجتمع آخر بلغ مرحلة تطور استدعت افراز هذا النمط من أساليب الانتاج، فتراكم المدخرات التجارية بعد اضمحلال المجتمع الاقطاعي في أوربا وبروز احتياج الصناعة الجديدة لتلك المدخرات لبناء مشاريع لم تكن مدخرات شخص واحد بقادرة على اقامتها، تماما كما احتاج نشوء انتاج البضائع والسلع وتراكمها وأساليب وامكنة تسويقها مع تضافر عوامل أخرى أفرز كل ذلك اختراع أسلوب البنوك التجارية.

وبعد ظهور البترول في الدول العربية، وتملك عائلات قليلة لعائده، لم يكن امام الملوك والمشايخ والسلاطين ورؤساء القبائل والعشائر إلا الاستعانة بالبنوك الغربية والأمريكية لحفظ ودائعهم واستثمارها، وكانت أوربا بعد الحرب العالمية الثانية جائعة متلهفة لهذه المدخرات والاستعانة بها لاعادة تعمير بلدانهم وبناء صناعات جديدة أو تجديد ما صابه الخراب والتلف والزمن والحرب.

واستمر الأمر مرضيا لملوك البترول حتى جاءت أكتوبر ١٩٧٣ فإذا بأسعار البترول تتضاعف عشرات المرات وإذا بعائداته تقفز إلى أرقام خرافية لم يصدقها أصحابها انفسهم، وإذا بالبنوك الغربية والأمريكية تتشبع بالودائع العربية، وفي بداية التراكم لم يكن قد تبين بعد عدم قدرة تلك الأسواق على استيعاب هذه المدخرات خاصة وأن الأمريكان وتبعهم الأوروبيين كانوا قد ابتدعوا كل الحيل لتخفيض قيمة هذه المدخرات سواء باجراءات تخفيض العملات أو برفع اسعار البضائع المصنعة لديهم أو بتخفيض أسعار المواد الخام المستوردة بواسطتهم من البلدان النامية أو بتحويل بلدان البترول إلى دول استهلاكية لدرجة خرافية، إلا أن كل ذلك وغيره من أساليب الاستعمار الحديث لم ينجح أن يخفى أمام انظار أصحاب اموال البترول أنهم بدورهم مستغلون بواسطة حلفائهم في الغرب وأمريكا وأن أموالهم مستمرة في التآكل والانخفاض. فشرعوا بدورهم في البحث عن أساليب جديدة لحفظ واستثمار أموالهم لتنقذهم مما كانوا مواجين به فكانت جملة اختراعات ظهر من بينها ما سمي بالبنوك الاسلامية.

لقد جهد فلاسفة الاخوان المسلمين وفقهائهم ومنظريهم المنتشرين في كل بقاع

العالم العربي وأوربا وأمريكا على أحياء اسلوب الحيل الشرعية التي برع فيها من قبل اسلافهم، واستجابوا لمتطلبات أسيادهم من ملوك البترول المسلمين بابتداع وعاء استثماري يمكن أن يلبس ثوب الاسلام وفي نفس الوقت يحقق لهم ليس فقط مواقع كسب وثروات بل أيضا ولعل هذا هوالأهم مواقع طبقية مستقلة وحقيقية لدعوتهم وذلك بغرس أرجلهم على تربة اقتصاديات البلاد العربية والاسلامية وبذلك يتقلبون على نقطة ضعف دعوتهم الذي ظل يجعلهم رغاوي فوقية تابعة للملوك والطوائف والأحزاب.

لقد تبلور الاختراع في أخذ هيكل ونظام البنوك الغربية بعد تفريغه من محتواه ثم ملأه بمضمون الحيل الشرعية بتحليل كل صنوف المعاملات التي هي افظع أنواع المعاملات الربوية في جوهرها باعتبارها معاملات حلال لاشبه فيها، وسخروا في هذا كل فقهائهم واقتصادييهم وفلاسفتهم، ولعل المفارقة المزرية أن صوروا كل ذلك بأنه هو الاقتصاد الاسلامي، فاصبح الاسلام وتحت أسماء المرابحة والمضاربة والمشاركة وأسماء أخرى عديدة يبيح الحصول على نسب من الفوائد تتجاوز أحيانا الـ ٢٠٠٪ وكل ذلك بحيل مكشوفة لا تغيب إلا عن عين صاحب المصلحة الساعي لاستغلال الناس واكتناز الثروات وبعد ذلك يود أن يدخل الجنة فيكون حقيقة قد عمل لدنياه كأنه يعيش أبدا ونسي آخرته وكأنه لن يموت غدا.

لقد كان استمرار معارضة نظام نميري يحرم الاخوان المسلمين من ريادة توجهات اموال البترول في السودان، ولهذا كانوا أحرص الناس على التمسك بالمصالحة بتلهف لايدارونه، خاصه بعد أن استجاب نميري لمقدمات ضغط المال العربي البترولي واعلن في ١٩٧٧/٢/٢٧ ترحيبه الحار بانشاء بنك فيصل الاسلامي في السودان كطليعة ورائد للاقتصاد الاسلامي واسلمه الحياة الاقتصادية وتحليل أموال الناس من الربا ودعم الاقتصاد السوداني؟!!

وتنبت مخالب خاصة للاخوان، وقد ارتبط تلهف الأخوان المسلمين للمس اطراف السلطة، والتعلق بركابها ارتبط في السودان بقناعات قائدهم حسن الترابي بضرورة إزالة المحاذير التي سبق أن أبلغ بها الصادق المهدي عندما استكتبه الأخير ورقة عن امكانية تحويل السودان إلى دولة اسلامية، وكان الصادق عندئذ رئيسا للوزراء وقد جاء على لسان كاتب مقالات العاصفة والجذور في المقال الثامن قوله:

(واطلعت على المذكرة - بتاريخ ١٩٦٦/٤/١٧ - وإذا بها ١٠ نقاط رئيسية تمثل - في رأي الترابي - الصعوبات التي تحول دون جعل السودان دولة إسلامية خلال العقود

الـزمنية المقبلة؟؟) وأبـرز الـترابي في مذكرته للصادق وضع جنوب السودان كعقبة كأداء. . . وقال أنه إذا كانت الخصومة السياسية فقط بين الجنوبيين والشماليين لم تجد لها حلا خلال عشر سنوات حتى ذلك التاريخ فما بالك وقد أضيفت عليها خصومة دينية).

وذكر الترابي، أن عمليات التبشير المسيحي في جنوب السودان تجاوزت أي اعتبار لعنصر المنافسة مع عامل التبشير الاسلامي، وأن الجنوبيين بدأوا يهضمون عمليات التبشير المسيحي كجزء من حياتهم اليومية الأمر الذي يصعب معه التفكير نحو قلب كياناتهم.

وانتقـل الـدكتور الترابي إلى وضع الشمال فقال للصادق أن قواعد الأنصار (جماعات حزب الأمة) والختمية (حزب الشعب الديمقراطي) ليست كافية لتأسيس قواعد دولة إسلامية في الوقت الحاضر إذ أن قطاعات المثقفين والشيوعيين وقواعد الحزب الوطني الاتحادي ستكون قادرة على نسف الخطة مستثمرة حزم قوانين الحدود الاسلامية في إشاعة أن الدولة اتجهت للارهاب فضلا عن أن الأوضاع الاقتصادية التي تمر بها البلدان الآن (ابريل ١٩٦٦) لا تساعد على ارساء عنصري (الكفاية والعدل) وهما أهم ركنين في إقامة حكم الشرع.

وراح الدكتور الترابي يستعرض مخاطر حكم الشرع الاسلامي على العلاقات السودانية المصرية من ناحية والسودانية الافريقية من ناحية أخرى، فقال أنه بالنسبة لمصر فإن الدولة ستكون قد فتحت لنفسها جبهة بدون مناسبة مع جمال عبدالناصر لأن عبدالناصر وكما هو واضح يخوض حربا شعواء ضد الجماعات الاسلامية بشكل عام، والاخوان على وجه الخصوص بل أنه من أجل محاربتهم أرسل جنوده إلى اليمن للقضاء على حكم الامام. وأن عبدالناصر سيعتقد أن الاخوان تسللوا لكراسي الحكم في الخرطوم، حالما يبدأ مثل هذا التوجه وقال الترابي في ختام هذه الفقرة أن تحويل السودان لجمهورية اسلامية سيكون ضربا من ضروب المغامرة إذ لم يضع في حسابه هذا التوجه على مسار الحكم في مصر.

وانتقلت المذكرة إلى العلاقات السودانية الاثيوبية فاوضحت أن اثيوبيا مرتبطة (لسوء الحظ) ارتباطا روحيا كبيرا بالكنيسة القبطية في مصر وأن هيلاسلاسي لن يسكت على هذا التوجه وأنه وبمساعدة رجالات الكنيسة المصرية قادر على إثارة نقمة الجنوبيين ضدنا واشعال فتيل التمرد الملتهب أصلا وذكر الترابي في مذكرته للصادق أنه يجب مراعاة أن السودان يجاور على حدوده ست دول مسيحية الأمر الذي سيعزلنا عن مساندة

الجيران فيما إذا ثار الشعب ضد الحكم ناهيك عن أن الدول الست لن تكتفي بالصمت فقط بل ستساهم بانصبة متفاوتة في تفجير بركان الجنوب.

وختم الترابي مذكرته بما أسماه «تضرر العلاقات السودانية الأمريكية» على المدى الطويل، إذا ما اتجهت الخرطوم لحكم الشرع الاسلامي، وقال أنه طالما كان الديمقراطيون والجمهوريون هم الذين يستحوذون على حكم البيت الأبيض فإنه لن يكون بالمقدور إقامة نوع من الحكم، يجعل مسيحيي السودان فئة من الدرجة الثانية) انتهت رسالة الترابي -.

ولقد سبق أن تحدثنا عن وصف الاخوان المسلمين بأنهم فئة فوقية لا جذور لها، وفئة تابعة، وأنهم أيضا في السودان لم يكونوا بقادرين على الاحتفاظ بصلة من يدخلوا التنظيم بعد انقضاء المرحلة الدراسية، ولهذا كاد نشاطهم يتركز في دوائر الطلاب ويدور حول موائد الطائفية والأحزاب الكبيرة، وكان هذا الأمر يقلقهم، ولهذا فإنه وفي هذه المرة سعوا بوضع تصور وحلول لهذه العيوب في تنظيمهم بعد أن ضمنوا أن انيابا لهم بملايين الدولارات ستنشب في رقبة الاقتصاد السوداني وأنهم يمكن أن ينهضوا من مراكز مستقلة ذات جذور اقتصادية واجتماعية وسياسية بل ودولية مستقلة.

بمجرد أن دخل الاخوان في المصالحة ودخل قائدهم الترابي الاتحاد الاشتراكي وبعد أن حلف يمين الولاء لنميري وتبوأ منصب مساعد الأمين العام للاعلام والشئون الخارجية بالاتحاد الاشتراكي بدأ متسرعا ومتلهفا على تحقيق مرامي تنظيمه فلم يستطع إلا أن ينصح طلاب الجامعة من الاخوان المسلمين أن:

[1](ادخلوا الاتحاد الاشتراكي - ادخلوا فيه فنحن لا نطوي على تدبير مكر، ولا نخفي شيئا ونبدي شيئا، ادخلوا فيه وغيروه وبهذا الاخلاص يمكن أن نؤسس نظاما على أصالتنا الاسلامية).

ويسعى التنظيم جاهدا على لم فلوله داخل السودان وعقد اجتماعا لوضع استراتيجية تتفق واهداف دخوهم في المصالحة الوطنية ومن ثم كانت خطة الاخوان المسلمين لعام ٧٨-٧٩ كالآتي:-

---

(١) كتاب هؤلاء هم الاخوان المسلمون للجمهوريين الجزء الثالث ص ٧٣.

المدخل[1]:

١ـ الاشتراك الفعال المؤثر في التنظيمات السياسية القائمة بدأ بالوحدات الأساسية إلى أعلى مراكز التنظيم.
٢ـ المشاركة في التنظيمات الاجتماعية والثقافية والنقابية مثل مجالس الآباء اتحادات المعلمين، الجمعيات التعاونية، لجان تطوير الريف، النقابات الفئوية والأندية الثقافية، والاجتماعية والرياضية والتغلغل في ادارتها.
٣ـ التركيز على نشاطات الشباب في مراكز الشباب والرواد والكشافة.. الخ.
٤ـ الاهتمام الخاص بمجالات الارشاد والتوجيه، صحافة، تلفزيون، إذاعة.. الخ والاستفادة من الشئون الدينية، ومراكز أحياء النشاط الاسلامي، والتغلغل في إدارات المساجد.
٥ـ الاهتمام بالعمل عن طريق الواجهات المشروعة (المنظمات).

توجيهات:

١ـ ضرورة العمل الفعال في الساحات والمنابر لتأمين سيرها نحو الاسلام.
٢ـ الحركة تقوم وسط الأفراد، فيجب حل قضايا الأفراد الأسرية والخاصة والرسمية لكسبهم.
٣ـ يتفاوت الناس في الذكاء، فيجب الاستفادة من كل حسب مقدراته وذكائه.
٤ـ التدابير التي يجب على كل شعبة اتخاذها هي وضع خطة لكل شعبة، تثقيف الأفراد، تحديد الواجبات، الصلة المستمرة بإدارات التنظيم.
٥ـ مضاعفة حجم الأسر إلى ١٠ أضعاف في العام.
٦ـ الاهتمام بمشاكل الجماهير ومساعدة الأفراد والاتجاه إلى تجنيد الشباب مستغلين في ذلك استعدادهم الديني للدخول بادارات التنظيم.
٧ـ الرجوع للعناصر القديمة من الاخوان المسلمين الذين تركوا التنظيم لاسباب معينة في الماضي واغراءهم للعودة لمواصلة الجهاد.
٨ـ التركيز على الاجتماعات وإلقاء مزيد من الأعباء على القياديين لاعلاء كلمة الله، وتوضيح الدعوة وتعميقها في نفوس الاعضاء الجدد والقدامى.

---

(١) كتاب هؤلاء هم الاخوان المسلمون الجزء الثالث.

٩- إذا لم يتح النجاح الآن في تولي ادارات المنظمات فيجب أن يبرز الاخوان فيها ليؤهلوا انفسهم للقيادة في المستقبل.

١٠- التقدم بمشروعات اصلاحية في المواقع التي بها فساد حتى يخلف الاخوان العناصر الفاسدة في القيادة.

١١- اكتساب قواعد المنظمات المحايدة بالنقد الباني والعمل لتغيير أوجه القصور.

وتصاعد نشاط الاخوان المسلمين مواكبا تصاعد اعداد البنوك الاسلامية والتي أحكم اسلوب التشغيل فيها لدرجة لم تكن تسمح لغير الاخوان المسلمين من النفوذ إلى إدارتها في كافة المستويات، وقد أحكم الاخوان المسلمون شروط تقديم التسهيلات المصرفية لدرجة أنها لم تكن تمنح إلا لمن يثقون إنه منهم أو يشكل رصيدا لهم أو هو حليف أو هو من المؤلفة قلوبهم الذين يرجون منهم لدعم الجماعة والتنظيم والتوجيه..

لقد كان من مقتضيات اتفاق نميري مع الصادق على البعث الاسلامي أن تنشأ لجنة من علماء الاسلام للنظر في تعديل القوانين السودانية السارية انذاك لتتمشى مع الشريعة الاسلامية، ولم يضع الاخوان المسلمون هذه الفرصة فدفعوا بكوادرهم إلى هذه اللجنة والتي نشطت في اخراج وصياغة العديد من القوانين والتي شكلت بعد ذلك العمود الفقري لقوانين سبتمبر ٨٣ وقد كان باكورة انتاج تلك اللجنة مشروع قانون حظر الخور الذي اعد في أواخر عام ١٩٧٧ وقيل فيه أنه سيسري بعد سنتين من اصداره وتضمن ذات العقوبة التي وردت في قانون العقوبات لسنة ٨٣ وهي الجلد والسجن والغرامة لشرب الخمر بالنسبة للمسلم.

وبدأ الاخوان مسيرة الضغط على النظام لدفعه نحو خيار الشريعة بكافة الأساليب ففي عام ١٩٨٢ نجحوا في اصدار تعديل لقانون الاجراءات المدنية بموجبه جاءت الشريعة الاسلامية المصدر الثاني للقانون بعد القانون المكتوب وكان هذا تعديلا خطيرا إذا تذكرنا بأن كثيرا من القوانين التي كان يطبقها القضاء السوداني لم تكن مكتوبة وهذا التعديل يعني أن على القاضي إذا لم يجد نصا قانونيا مكتوبا يحكم المسألة فعليه أن يطبق احكام الشريعة الاسلامية وبذلك فإن الشريعة الاسلامية حلت مكان كل الأحكام التي سبق ان كان القضاء السوداني يطبقها سواء المأخوذة من العرف أو القانون الانجليزي أو مباديء العدالة والوجدان السليم.

وللحقيقة والتاريخ لابد أن نذكر بأنه لم يحدث أن تنبه أحد لمخاطر واجراءات ضغوط الاخوان المسلمين وافرازات طرح الصادق المهدي من كل الفرق والأحزاب التي احتجت بعد ذلك على قوانين سبتمبر في السودان إلا الجمهوريون.

ولعله من المفيد لاجلاء ابعاد مخطط الاخوان أن نورد المقدمة التي أوردت في مقالات العاصفة والجذور جاء فيها:

(.. وهكذا جاء العام ١٩٨٠).

كان ذلك بداية التحرك الحقيقي للاخوان نحو مواقعهم الحالية في الدولة. فقد كانت فورة المصالحة قد أخذت تهدأ شيئا فشيئا ولم يتبق منها سوى رغوة حماسها الأولى واستقال الصادق المهدي من عضوية المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي وأبلغني في تلك الأيام أنه قدم استقالته لأن المكتب السياسي (أعلى سلطة سياسية) لم يستشر في بيان الحكومة السودانية كان الرئيس جعفر نميري قد أوشك على اعداد كتابه «النهج الاسلامي لماذا؟» وبدأ الحزب الجمهوري بقيادة محمود محمد طه يسلط الأضواء عبر كتيباته الدورية على تزايد النزعة الدينية في شخصية الرئيس.

ومن جانب آخر كانت حركة الخميني في إيران قد اتجهت إلى إقامة علاقات حزبية مع عدد من رجالات الدين في الوطن العربي ووقع اختيارها في السودان على الدكتور حسن الترابي بعد أن تبادل الطرفان ثلاث رسائل خلال الفترة من يونيو ١٩٧٩ إلى فبراير ١٩٨٢ وكان المحتوى الايراني للرسائل يدور حول كيف تصاعد مد الخميني الديني.. حتى اشعل تلك (الثورة) التي أطاحت بالشاه وتناولت الرسائل أيضا ما أسمته (تجربة الجهاد الايراني) في سبيل اقامة حكم الله وكيف استاطع (مدّ الخميني) ان يجتاح مشاعر الأمة الايرانية ويحولها إلى وقود لنار (الثورة) واعربت الرسائل الايرانية عن شكرها لـ (اخوة الجهاد) في السودان على تحريكها لتلك المظاهرات التي خرجت تهتف لـ (الثورة الايرانية) عقب اسقاط الشاه.

ولسبب من تلك الأسباب أو لأجلها جميعا عقد (الأخوان) أحد أهم اجتماعاتهم الحزبية على الأطلاق ودارت على مدى ثمانية أيام متصلة، مناقشات حامية حول «استراتيجية الجهاد الأكبر» للاستيلاء على السلطة في السودان. وقد ذكر كاتب المقالات أنه حصل على وثيقة دون الاخوان فيها ما سموه باستراتيجية اشارت إلى ضرورة (أن تكون للحزب مؤسسات اقتصادية قوية تستطيع بمالها من قوة أن تفرض على الحكومة نفسها فضلا عن سيطرتها على حركة السوق التجارية) وكذلك أشار إلى اتفاقهم على السعي للهيمنة على القضاء السوداني، والتسرب إلى الجيش وإحاطة نميري برجالهم، والاهتمام الخاص بالمغتربين وحملهم على تقديم الدعم المالي لتنفيذ الاستراتيجية وكذلك استقطاب دعم المؤسسات الخيرية في دول الخليج أو رجالات الفكر الاسلامي في تلك الدول.

لعل الظاهرة الجديرة بالتسجيل عن هذه الجماعة أنهم لايطرحون وليس في الواقع بمكنتهم أن يطرحوا برنامجا علميا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا يحقق العدل والرخاء ويوفر ضروريات الحياة للناس ويوفر عدالة توزيع الانتاج بين الناس، ومن ثم ينعكس صلاحا في سلوك الناس، وطهارة في أيديهم، وغنى في أرواحهم.

ولعل قصورهم المذري ينكشف من أنهم لم يستطيعوا أن يتطاولوا حتى إلى قامة محمد أحمد المهدي رغم الفارق الهائل بين مستوى وعي السودانيين الآن ووعي ذلك القائد بعلوم عصره وتطور الحضارة الحديثة والعلوم الانسانية والاقتصادية، فقد رفع ذلك القائد شعارا محددا أغلب الظن أنهم يعدونه كفرا والحادا الآن: الأرض لمن يفلحها هكذا صاح المهدي صيحة اجتماعية خالدة و أردف هذه الصيحة بأخرى لا تقل خطرا عنها:

«لا تبعية ولا التزام برأي المذاهب والفقهاء وشرائعهم التي الحقوها بأصل الاسلام، ولا مصدر إلا القرآن الكريم والسنة الصحيحة» هكذا فجرها محمد أحمد المهدي، وعنده أنه حتى القرآن والسنة الصحيحة يجب أن تفهم حسب حال العصر والوقت وتفسر على ضوئها وليس كما فسرها الأئمة الفقهاء والسلف، فقد كانوا رجالا مثله والمهدي يستنهض في السودانيين رجولتهم وأصالتهم أن كونوا رجالا مثلهم، رجالا يعرفون أن لهم حالا غير حال أولئك، ويعيشون في وقت غير أوقات أولئك، ولكن العمالة والجهل والمصلحة أعمت البصيرة وأغلقت القلوب.

وبطبيعة الحال وكما رأينا في دستورهم انهم يطرحون شعارات لا محتوى لها عن العدالة الاجتماعية والاقتصادية وعن العدل الالهي والرحمة والاحسان والقول بالتعاطف بين الناس والشورى في الحكم، ثم عبارات لامعنى لها عن تحريم الربا والاحتكار وعن تحصيل الزكاة وكأننا نعيش في العصور التي سبقت نشأة علم الاقتصاد وعلم الاجتماع أو كأننا نعيش خارج عالم الصراع العالمي والانقسام العالمي إقتصاديا وسياسيا وحضاريا.

لقد سبق أن قلنا أننا نعد الصادق المهدي مدرسة من مدارس الاخوان في طرحه لقضية البعث الاسلامي، إلا أن الانصاف يلزمنا بأن نشير بأن الصادق أحس أخيرا بوجوب التطاول إلى قامة جده في البحث عن اجتهاد جديد يتسق وما أفرزه العصر الحديث من العلوم العصرية، وإلى الانتماء إلى الحضارة الحديثة، ولعل أبلغ تعبير عن رؤية الصادق حول الاجتهاد الجديد نجده مسجلا فيما قاله لجريدة القبس الكويتية في عددها ١٩٠٥ الصادر بتاريخ ١٩٧٧/٩/٧ حيث جرى حوار معه عن المصالحة الوطنية

وموقفه من الحزب الواحد ومن الركائز التي يقوم عليها نظام نميري فقال:

أولا: أما الآن فموضوع عدم الرغبة في التفرق الحزبي والحرص على ايجاد وعاء قومي وديمقراطي لتوجيه الارادة السياسية هو محل اتفاق كل الأطراف.

ثانيا: لم يعد هناك خوف حول ضرورة قيام التنمية والنظام الاقتصادي على أساس اشتراكي.

ثالثا: لم يعد هنالك خلاف على أن يكون التشريع في البلاد أسلاميا مع مراعاة حقوق الاقليات الدينية خاصة في جنوب السودان.

رابعا: المعارضة متفقة أساسا على نظام رئاسي جمهوري في الحكم وهو أمر ليس محل خلاف الآن.

خامسا: لم يعد أحد يطالب بأن تكون القوات المسلحة كما هي في النظام البرلماني بعيدة عن المسيرة السياسية فميثاق الجبهة الوطنية ينص على أهمية المشاركة السياسية للقوات المسلحة دون أن يؤثر ذلك على الانضباط اللازم لكينونتها العسكرية.

سادسا: هناك اتفاق على أهمية الحكم الذاتي الاقليمي لجنوب السودان وجوهر المفهوم قد اتفقت عليه كل الأحزاب السياسية قبل اتفاقية اديس أبابا وذلك في ديسمبر سنة ١٩٦٦.

سابعا: (ومن حسنات النظام الحالي في السودان التنبه لأهمية التنمية والتعريف بالامكانيات السودانية والدخول في مشروعات معينة...».

إن الجدير بالملاحظة ليس فقط التنازلات السياسية الحادة التي قدمها الصادق لنميري عند البدأ في محاولة التقرب منه ولكن الأجدر بالملاحظة هو ذلك الاتفاق بأن يكون (التشريع في البلاد اسلاميا مع مراعاة حقوق الأقليات الدينية خاصة في جنوب السودان) ذلك أن هذا القول يكشف اما ان الصادق يداهن ويراوغ هنا على حساب مبادئه، ذلك أن اعلانه قبول اقامة التنمية الاقتصادية على أساس اشتراكي وبخطط علمية، وقبوله لاتفاقية اديس ابابا والتي بينا كيف أنها خلعت الدين عن اطار التشريع، ان كل هذا يتعارض تماما مع قوله بأن يكون التشريع اسلاميا مع مراعاة حقوق الأقليات، الأمر الذي يشككنا في صدق اجتهاده الجديد ويجعلنا نتوجس خيفة من أنه ما يزال حبيس فكر الاخوان السلفي، وأما أن الصادق جاد ومخلص فيما سجله فيكون قد جهد في أن يشب بقامته نحو آفاق العلم الحديث سواء في الاقتصاد أو الاجتماع

إلا أن موروثاته ومصالحه مازالت تقعد به من أن يتحرر تماما من طرح الاخوان الأمر الذي قد يبشر بأنه لو استمر في المحاولة عله يبلغ مقام جده في استلهام حال الناس الآن، واستقراء مقتضيات هذا الزمان، فالعبرة بالمفهوم الذي استخلصه جده كمنهج للاجتهاد وليس بما استخلصه من تشريعات بأعمال هذا المنهج في أواخر القرن الماضي.

الفصل الثامن
نميري يستجيب بمقدار طاقة ومقتضيات نظامه وجده المريض لايحاءات وضغوط قوى المصالحة

لقد قلنا بأن نميري التقط الاشارة، وفهم وظن وتوهم بأن هذا التوجه بالفعل يعبر عن رغبات ومصالح جماهير تلك الأحزاب التي طرحت شرط التشريع الاسلامي وقبله نميري بدهاء وخبث إذ بدأ يفكر أنه يمكن أن ينفذ الشرط بدون القادة الذين طرحوه، وبذلك يسحب البساط من تحت أرجلهم ويستقطب جماهيرهم، ويستقطب دعم من يقفوا وراء هؤلاء القادة من مراكز مال البترول العربي وأقطاب الاستعمار الغربي الحديث، ولكن كان واضحا أنه في التاريخ الذي طرح فيه هذا الأمر والتقطه نميري لم يكن كما قلنا الواقع السياسي والاجتماعي للقوى التي كانت وما زالت تدعم نميري - يسمح بطرح الشعار في التطبيق مباشرة إذ كان مايزال طرح الجمهوريين عن النهج الاسلامي يعبر عن احتياجات النظام وتحالف قواه الاجتماعية وواقعه الاقتصادي.

ولعل برنامج الولاية الثانية الذي طرحه نميري في ١٩٧٧/٣/٢٨ كان يعبر أصدق تعبير عن متطلبات تحالفه القائم انذاك وعن تطلعه لاستيعاب ايدلوجية هجمة يوليو ١٩٧٦، فقد طرح نميري برنامجا من ٣٩ نقطة باعتباره (ملامح تصوري لمهام المرحلة الجديدة) وجاءت أول نقطة تعبر بقوة ووضوح عن تحالفه، بأن قرر أنه أمر حتمي وجوب (تأكيد ماهو مؤكد من حتمية الوحدة الوطنية ثم العمل على تجاوزها لاكمال بناء الأمـة السودانية).

ولم يكن الواقع قد أفرز بعد أن هذا البناء يتم عبر الشريعة الاسلامية ولهذا لم يكن نميري بقادر إلا أن يتصور أن بناء الأمة السودانية (ليس عدته الشعار المرفوع ولا العلم والنشيد ولا الاقوة والتعبئة، وأنما هو العمل المستمر على تحقيق التجانس بين أفراد الوطن الواحد عبر طرق تربط اجزاءه وعبر قنوات اتصال تحقق تفاعله، وحول تنمية متكافئة لمختلف موارده) ويمضي نميري ويحدد أولويات المرحلة فيتحدث في النقطة الثانية عن (الانطلاق بالسودان من مراحل الكفاية إلى مراحل الوفرة.. ومن مواقع الاحتياج إلى مواقع العطاء بحيث يسد احتياجات الغذاء في أمته العربية وقارته الافريقية ثم العالم كله.. وذلك بمسح الموارد المتاحة وبتوفير مصادر التمويل الداخلي والخارجي.. وبإعداد الجماهير.. تدريبا وتأهيلا وتخطيطا للتعليم..).

وإذا كان هناك معنى للمضي في إيراد مقتطفات من هذا البرنامج فإن المقصود لابد أن يتضمن فضح الأكاذيب والأوهام التي ظل نميري وأبواقه يروجونها عن قناعات ذاتية بالايمان بالاسلام استدعت في النهاية إعلان شريعته، ذلك إذا كان نميري يزعم أن ولايته هذه يجب أن تحقق هذه الأهداف، وهي ولاية امتدت حتى مارس ١٩٨٣ فإن عدم تحقيق شيء منها يكشف أن البدائل التي طرحت بها فيها الشريعة لم تصدر من منطلق وجوب ايراد برنامج جديد بعد أن نفذ البرنامج السابق، وإنما كان مايطرح دائما هو ما يعبر عن واقع القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تحمل النظام على اكتافها وعن صراع ايدلوجياتها ومصالحها ومقتضيات كل ذلك تجاه القوى التي بدأت تنبت في احشاء النظام وتستدعي بدورها تعبيرا بحجمها الجنيني ومقتضيات استقطابها، وما كان يمكن أن يتجاوز هذا الغزل الجديد مقدار حجم العواطف السياسية الوليدة ولهذا استمر نميري في برنامجه يتحدث في النقطة الثالثة عن (العمل على إزالة الحاجز الوهمي بين الصناعة والزراعة) ثم يتحدث في النقطة الرابعة عن تنمية شاملة كعطاء شامل (يتضمن خدمات الاسكان والصحة والتعليم والتسويق والترفيه والثقافة) وعن رعاية اجتماعية ينبغي أن تواكب التنمية الاقتصادية بالاضافة إلى الاهتمام بالقيم الروحية والتنشئة الدينية باعتبارها أداة توحيد وتجانس. .

ثم يأتي بعد ذلك التعبير عن القوى الجنينية في النقطة الخامسة حتى العاشرة فإذا بنميري يعلن (ان أكون في سيرتي. . مقتديا ومتأسيا بائمة الحق والهدى والعدل والانصاف) ثم يعلن أنه ان أعجبته نفسه وقبحت سيرته وساءت تصرفاته فإنه سيترك الولاية، كما يعاهد الناس أن يتبصر في (الدين وتعلم مالا بد لي من علمه من علوم الايمان والاسلام) وأن يكون (احرص الناس على إقامة فرائض الله واجتناب محارمه وتعظيم شعائر دينه). وأنه سيحرص على إزالة المنكرات وأن بابه سيكون «مفتوحا للمتظلمين ليقضي حوائجهم بنفسه».

ثم يورد أربع نقاط لا معنى لها ويعود في النقطة الرابعة عشر يتحدث عن التنمية مدخل الرخاء ووجوب ربط التنمية بالالتزام بالقيم والدين ويتحدث بعد ذلك عن كرم أهل السودان ثم يعود في النقطة السادسة عشر ويتحدث عن الديمقراطية والحكم الشعبي المحلي ويكرر الحديث عن الديمقراطية والانطلاق الاقتصادي واللاحساسية بالنسبة للتعاون الاقتصادي والثقافي والتكامل مع الأشقاء والتعاون الأشمل في مجال الاستثمار وتحديد جديد لعلاقات الانتاج والتعاون مع العالم العربي والافريقي ودور السودان في الساحة الدولية وفي القضايا العربية والافريقية باعتبار

السودان (ساحة تفاعل للثقافتين) ثم يتحدث عن (احياء وتنشيط للثقافة السودانية والفكر السوداني بحيث يحتل مكانه الذي يتناسب مع خصائصه المتميزة بحيث يثري التراث الفكري للانسان المعاصر.. واتاحة فرص التفرغ للفنانين والكتاب والشعراء بالاضافة إلى اتاحة الفرص بالنسبة لهم للاحتكاك بالتراث الفكري والفني العالمي المعاصر بغير حساسيات تعوق ابداعهم)..

ثم يتحدث عن انطلاق التعليم العالي ووجوب تخصصه النوعي المرتبط باحتياجات البيئة وطبيعتها وشمول التعليم الفني والتكنولوجي. ثم يتحدث عن مرحلة التصنيع والتعدين والتنقيب عن كل موارد الثروة في السودان وضرورة الانفتاح على الريف وميلاد المدن الجديدة بانتاجها الجديد ويعود ويتحدث عن التنمية وتطوير مناطق الشدة (والمناطق الأكثر تخلفا. حتى تتحقق العدالة والتكافؤ بين مناطق القطر المختلفة).

ثم يتحدث عن مواصلة الصمود أمام التحديات وترشيد القيادات ثم يأتي في النقطة السادسة والثلاثين فيتحدث عن ضرورة (تأكيد لمكانتي ومكاني في صفوف القوات المسلحة عاملا بين صفوفها منطويا تحت لوائها فخورا بالانتساب إليها معتزا بتواصل دوري بين صفوفها) ثم يعلن في النقطة التالية أكبر أكاذيبه بأن هذه الولاية (ستكون في جانب منها أعدادا لمن يخلفني في الولاية الثالثة).

ثم يتحدث عن روحه التي سيبذلها في سبيل الشعب ويختم برنامجه بدعاء بأن يجعله الله من الأعظمين قدرا عنده.

الرجل المريض والقيادة الرشيدة:

لقد تضافرت ظروف شخصية مع مقتضيات المصالحة وشروطها والقوى التي تقف من خلفها، تضافرت لكي تخرج نهجا اسلاميا تفرد به نميري في ساحة اللعبة السياسية.

لقد بذل الرجل جهدا فوق طاقته، فبالرغم من محدودية ذكائه وقدراته الفكرية وحصيلته الثقافية ظل يعصر كل كيانه للوقوف على قمة السلطة وسنام القيادة، وظل يهيمن على كل شيء ولا يثق في أي شخص أو جبهة، أو حزب، وظل يناور مع هذا، ويضرب هذا بذاك، ويفتك بهؤلاء، ويذبح أولئك، فانهدت قواه، وخارت عضلاته، وكاد دماغه أن يتمزق، فوقع فريسة لعدة أمراض، كان نصح الأطباء حولها

قاطعا ومنذرا أن اترك الخمر نهائيا أن انقص وزنك ولا تستجيب لشراهة الأكل ودسمه، أن لاحظ نوع المجهود الذي تبذله، أن أقلع عن التدخين وأن اجتهد في ترك التمباك ويستحسن أن تقلع عنه.

وبالرغم من المقاومة الأولى التي ابداها نميري في مواجهة الخضوع لهذه الأوامر إلا أنه قد تبين له جليا أن ليس هنالك من مناص غير الانصياع لأوامر الأطباء أن أراد أن يطيل في عمره وأن يبقى صحيح الجسم قادرا على الحركة وقادرا من ثم على الحكم.

لم يكن نميري بكل ماعرفناه عنه هو الشخص الذي يقبل وهو في أعلى سلم السلطة والقيادة والهيمنة، والذي يمتلك كلمة كن فيكون، لم يكن ليقبل أن رعيته وعلى الأقل أن من دونه مباشره من المسئولين وهم من يسبحون بحمده أناء الليل وأطراف النهار أن لايكونوا على شاكلته، وأن تكون لهم قدرات استمتاع بالحياة أكثر منه، ونقول استمتاع بالحياة لأن نميري كان هكذا يفهم ممارساته في استخلاص اللذة من معاقرة الخمر والاختلاط والتعامل مع نساء الغير وفي التدخين بشراهة وفي استخدام التمباك بكميات تثير القرف والاشمئزاز.

إن بالقمة شخص واحد وعلى من دونه أن يحذو حذوه ويكون على شاكلته ويعيش على نمطه ونهجه، والرجل لم يبق له من متعة في الحياة سوى الحكم والأمر والنهي والتسلط والاستمتاع بمشاهدة قدرته على التحكم في رقاب العباد والتصرف في مصائرهم، وقد تضافر العجز الجديد للرجل مع تقدم السن فأدى إلى تفجير كل الموروثات بداخله خاصة وأنها موروثات لم تتعرض للعوامل التي تهزها أو تشكك فيها أو تثير تساؤلات حولها، فالرجل لم يحصل من العلم أو الثقافة ولم يكن لديه من الذكاء ما يكفي للتساؤل أو الشك في هذه الموروثات بكل أبعادها وممارساتها الشعبية ومفاهيمها وقناعاتها المتداولة بين بسطاء الناس، فكان أن أيقظ ذلك في نفسه ممارسة العبادة في حدها الأدنى بأداء الفرائض وقراءة شيء من القرآن والتنبه إلى قوى الصالحين من (الفقراء) والأولياء، وإلى الحجبات التي تبطل مفعول الرصاص والبخرات والمحايات التي تفسد السحر والعين والحسد وتردع وتهزم الأعداء، وتبطل مفعول (عملهم). لقد كانت قناعاته بهذه الموروثات الشعبية تعبر عن غاية علمه بالدين فهو يقر في ٢٨ مارس ١٩٧٧ في برنامج الولاية الثانية أنه لم يتعلم بعد علوم الدين، حيث يعلن أنه يعاهد الشعب أن نجح في الاستفتاء... ان (اتبصر في الدين واتعلم مالا بد لي من علمه من علوم الايمان والاسلام.. انني ادرك أن العالم يعرف ذلك ويهدي إليه والجاهل

مصدر كل شر وأضاعة . . .) .

وقد تمخض تفجر هذه الموروثات في نفس الرجل المريض عن ظاهرتين أساسيتين في هذه المرحلة، أولاهما ما عرف بالقيادة الرشيدة، والثانية جنوحه وهوسه في البحث عن الأولياء وزياراتهم والاستعانة (بالفقراء) وتقريبهم، الأولى كانعكاس مباشر لمرض شخصي استخدمت نتائجه سياسيا، والثانية نتاج تسوس عقله الذي بدأ يصيبه التآكل والهذيان والغياب. والجدير بالذكر والتأكيد أن مرض نميري لم يكن ليفرز النتائج التي أدى إليها لولا أن افرازات هذا المرض تفاعلت مع الصراع السياسي بين القوى التي كانت تتجاذب النظام، القوى السياسية التي كان يستند عليها من قبل والقوى التي بدأت تتغلل في النظام اقتصاديا اسلاميا ونفوذا اخوانيا في كل مرفق واعلام، ذلك أننا إذا تصورنا أن هذا المرض قد أصيب به في أواخر ١٩٦٩ لاستحال أن يفرز النتائج التي أفرزها في عام ١٩٧٧، ولهذا ظللنا نقول بأن دور الفرد وقواه الثقافية أو أمراضه الشخصية لايمكن أن تؤتي أكلها إلا إذا كان الواقع يطيق خياراتها وإفرازاتها أو حتى شطحاتها بأن يكون الخيار الذي يلجأ إليه الفرد هو امكانية متاحة في الواقع.

القيادة الرشيدة:

التزم نميري في المصالحة الوطنية بأن يطبق الشريعة الاسلامية ولكن إعلان تطبيق الشريعة كما قلنا كان يتناقض مع مصالح وتوجهات قوى سياسية واجتماعية ومراكز اقتصادية كانت ما تزال تعطي النظام الدعم، هذا بالاضافة إلى أن المؤسسة الرئيسية للقمع - القوات المسلحة - التي يستند عليها كانت الشريعة بالنسبة لها تمثل تضييقا سلوكيا قد يصيبها بالتبرم والتململ ويشيع بين أفرادها كثيرا من عدم الانضباط وعدم الانصياع لما يمكن أن تفرزه فروع الشريعة في التطبيق، ولهذا كان لابد من ايجاد موازنة في هذا الصدد، فكان أن تطابق مرض الرجل مع البحث عن هذه الموازنة.

لقد بدأ الرجل المريض يشعر بحقد شديد ومرارة وغيره وحسد من أولئك القادة الذين كانوا وجميعا تحت أمره أصبعه فهم صنائعه ولا يساوون شيئا بدونه، ورغم ذلك كان يراهم يستمتعون بنوع متع الحياة التي كان يشكل التطلع إليها وممارستها ضرورات حياتية في بنائه الجسدي والنفسي والخلقي، وهو قد حرم منها تماما، فكان أن ابتدع برنامج القيادة الرشيدة لارضاء نزعته الحاقدة في إلا يرى الآخرين يستمتعون بما هو محروم منه، وفي نفس الوقت يمضي في طريق سحب البساط من قوى المعارضة المتصالحة معه بأن يتبنى ويسلك طريق الشريعة فكان أن أعلن:

(١) (لقد عشت ليل الغربة شبابي وخضت فيما يخوض الناس فيه ولا مهرب لي منه إلا عفو أطلبه وصفحا انشده وغفرانا أطمع فيه من الغفور الرحيم).. من الواضح أن نميري حكم الله في أمره في أن يحاسبه ويعاقبه عن ممارسته أو يغفر له، وفي ذات الوقت قرر أن ينصب نفسه حكما على الآخرين في موقع (الله) فإذا به يخاطب القياديين بقوله [١](وعلى مدى اسبوعين من الآن.. انتم أمام خيارين بلا ثالث:

(أما عهد ووعد بتجنب الخمر ومثيلاتها وما دونها من النواقص وأما اعتذار اقدره وأقبله عن المشاركة في حمل الأمانة وتحمل مسئوليتها).

ويمضي نميري في تقمص موقع الاله وقدرته على العباد قائلا:

(٢) (ولسوف أكون بعد استلام الرد وليس قبله عينا ترصد الصادقين للعهد الحافظين الوعد لأكون للأولين نصيرا وللآخرين... فأضعهم حيث أرادوا لأنفسهم بمنأى عن الأمانة وتحملها..).

وبطبيعة الحال فإن هذا البرنامج كان يتفق تماما مع توجه الجمهوريين في أن الاصلاح يبدأ بإصلاح الفرد، ويتمثل في القدوة والمثل، وهو في نفس الوقت لم يكن يضير كثيرا أولئك الذين استمرأوا الخنوع والاستكانة لنميري فقد أتاح لهم برنامج القيادة الرشيدة أن يستمروا في ممارسة موبقاتهم سرا وبحذر ويتظاهرون بالانصياع له حفاظا على مراكزهم ومناصبهم ومنافعهم ذلك أنهم بقدر اتقانهم للخنوع اتقنوا النفاق والتمويه والتحايل والكذب.

إن سياسة القيادة الرشيدة في الواقع أشاعت قدرا خطيرا من الاذلال وتحطيم شخصيات معظم من كانوا في القيادة وفي كافة المرافق، فقد طلب نميري أن يعلن القادة في كل مرفق ووزارة ومصلحة أنهم سيتقيدون بنهج القيادة الرشيدة وأن من لايستطيع أن يتقيد بها عليه أن يتخلى عن مركزه ووظيفته، فإذا نظرنا إلى الأمر أنه لم يكن قاصرا على القيادات السياسية بل أنه امتد وشمل كافة قيادات الخدمة المدنية والقضاء والمهنيين والفنيين، وإذا تذكرنا أن من بين هؤلاء المئات من القادة أن واحدا فقط كان وزيرا هو الذي رفض اعلان ولائه لبرنامج القيادة الرشيدة وطلب اعفاءه من منصبه وأعفى بالفعل - إذا تذكرنا ذلك فإننا يمكن أن ندرك القدر الهائل من الخنوع والاذلال الذي تجسد في هؤلاء القادة الذين لم يترك واحد منهم ممارسته السابقة ورغم ذلك تمسك بوظيفته.

---

(١) النهج الاسلامي ص ٤٤٧، ٤٥٥.

ولعل الأخطر من ذلك هو تحول هؤلاء القادة إلى قادة مبدعين في النفاق والكذب وممارسة التضليل والتحايل والمدارة، فبدأت تتأصل فيهم هذه الصفات وتضرب بجذورها في كل تصرفاتهم وكيانهم ونفوسهم، ولعل الفاجعة تتضح أكثر إذا علمنا أن الغالبية الساحقة من هؤلاء لم يكونوا يتقيدون بما أعلنوه عن التزامهم بنهج القيادة الرشيدة وظلوا يمارسون حنث العهود وإذراء اليمين والاستخفاف بجدية ماكانوا علنا يلتزمون به.

وكان نميري يعلم ذلك تماما، ولم يكن يهمه افرازات اصراره على هذا النهج بالنسبة لشخصيات القياديين ويؤكد نميري ذلك بقوله:

(1)(معاناة الخلاص مع القيادة الرشيدة، انني كنت أكاد أعلم يقينا أن البعض خارج عليها).

(أنا أعرف أن البعض التزم بها صدقا وأن البعض تظاهر بذلك ادعاء، وأن البعض حافظ واحتفظ بعاداته قبلها، ومسلكه قبل صدورها).

(وبعضهم وما زال لم يصدق..) - ومن الواضح أن نميري كان سعيدا بهذا النفاق الذي كشف له أنهم أدنى منه في الوضاعة، وفي التماسك الأخلاقي، ونميري في هذا لم يتجاوز سلوك كثير من اشياخنا الذين يدارون بسمة أو ضحكة أو قهقهة تشاهدها في حركة البطن البارزة شماتة أو سخرية. أو تنفيسا عن ضعف شخصي إذ يسترون أفواههم بأيديهم أو بأطراف الملافح أو العمم عندما يشاهدون رجلا هاما يتبول على نفسه، أو تنكشف له عورة، أو يكشف عجزه الجنسي أو الخلقي أو الأسري، فهم لرسوخ الضعف فيهم يبهجهم ويسعدهم انكشاف ضعف الآخرين، أو وقوعهم في المصائب أو المزالق أو الفضائح بل أن هذه الأمور تشكل موضوعات رئيسية لمجالس انسهم، ولعلهم معذورون فهم يفتقدون المقدرة على الاستمتاع بموسيقى انسانية راقية، أو بمسرح يحكي مشاكل الانسان المعاصر، أو بتأمل تشكيل يعدونه عبثا، أو بقراءة رواية تسبر غور انسان القرن العشرين، أو حتى تتبع الانجازات العلمية التي تجاوزت خيالهم في هذا الزمان وما كان يمكن لنميري أن يتجاوز موروثاته.

لقد انعكس كل ذلك بدوره على كافة من هم أدنى منهم في مراتب السلم السياسي والاداري والوظيفي فاضاف قناعة جديدة بمشروعية استخدام كافة أدوات

---

(1) النهج الاسلامي كيف = مقالات نشرت بجريدة الصحافة - مقال بعنوان معاناة الخلاص بتاريخ ١٩٨٣/١٠/١.

النفاق والكذب والتضليل في سبيل كسب المنافع الشخصية والبقاء في المركز أو الوظيفة أو العمل.

ولقد كان الأمر أخطر بالنسبة لمن كانوا في الأصل يسلكون سلوكا يتفق وما أعلنه نميري عن نهج القيادة الرشيدة، إذ بدأوا يحسون بأنهم لايسلكون هذا المسلك باعتباره صادرا عن أنفسهم عن طواعية واختيار والتزام خلقي وإنما هم مقهورون على المضي في هذا الطريق وليس لأنه خيارهم وإرادتهم، ولقد شاهدنا الكثير من أولئك الأشخاص الذين كانوا قد تابوا عن قناعة وخيار قبل اعلان نميري لنهجه الرشيدي يعودون مرة أخرى لممارستهم القديمة اثباتا منهم بأنهم ليسو مقهورين ومجبرين على سلوك الصلاح.

ولابد لي أن انبه بأنني لا أبالغ هنا في حجم رد الفعل، ذلك أننا نتحدث في إطار اشخاص متميزين ولا نتحدث عن شعب بأكمله، أو فئات تبلغ الملايين، أو حتى الألوف، ذلك أن القهر والاجبار على السلوك في طريق معين كان عند ذاك قاصرا على فئات القياديين كما قلنا، فإذا استبعدنا أصلا الأغلبية الساحقة من هؤلاء والتي اختارت سلوك النفاق والكذب مع المضي في سلوكهم القديم فإن الأمر الأخير ينحصر في أعداد ليست كبيرة ولكن تأثير سلوكها أخطر من الفئة الأولى لأنه أكد في أذهان الكافة أن ليس بين هؤلاء القادة من هو معصوم من الانفصام الشخصي وانعكس هذا بدوره في الاداء العام، وفي التعامل مع المال العام، والتصرف في حقوق الناس، وفي كل مايقع تحت يد أي شخص، فإن رد الفعل أصبح طبيعيا بل وقاعدة أساسية هو أن تحاول أن تنهب أكبر قدر من ذلك المال، وأن تنال أكبر قدر من المتعة واللذة الجسدية والنفسية والحسية بصفة عامة، وأن تمتلك الوسائل التي تؤمن عدم كشف هذه الممارسات سواء بامتلاك الضيع والمزارع الخاصة، أو بتسجيل الأموال في أسماء الأسر أو الاحتماء بالشركاء في أماكن اللهو والعبث، ولعل النهب الأخطر من كل ذلك وهو ما يعنينا في هذه الدراسة أن فئات كبيرة ممن كان يرجى منهم كقيادة لهذا البلد والذين بقوا داخل السودان ولم يهاجروا وهم منتشرون في كافة المجالات السياسية والاقتصادية أو الفنية أو المهنية وفي كل المرافق أن كل هذه الفئات أصابها التمزق والتحلل واتخذ السوس اتكاءات مريحة في شخصياتهم وأعمل فيها نخرا وتآكلا وتمزيقا، وقد مهد أيضا وساهم بل ولعل الأجدر أن نقول أن الذي جعل الأرضية ممهدة لاستقبال والاستجابة بهذا الشكل لسياسات نميري الاسلامية التفاقم المريع للأزمة الاقتصادية وللتضخم وغلاء المعيشة التي نشأت واستمرت تتصاعد بمعدلات رهيبة مع تحول نظام نميري ووقوعه نهائيا في قبضة الاحتكارات الغربية ومؤسساتها، والدولارات العربية ونفوذها،

الفصل التاسع
وتكمل المصالحة هيمنة قوى الاستعمار الحديث وتوجهاتها وسياساتها على النظام

لقد حدث تداخل وتأثير وتفاعل وتحرك متبادل ومشترك بين نميري وبين مصالحيه من قيادات انقلاب يوليو ٧٦، تلك القيادة التي حاول نميري سحب البساط من تحتها سواء باذابة قادتها وتطويعهم لنظامه وإخضاعهم له تماما ومن ثم تصفية مراكزهم المستقلة وذلك بادخالهم الاتحاد الاشتراكي وتقسيم فتات السلطة على بعضهم، وسواء بشغلهم بالأموال التي أعادها إليهم والتعويضات التي دفعها لهم سواء في شكل مراكز اقتصادية تتطلب التفرغ لعمل السوق والبحث عن صفقات السمسرة والعمولة في اموال القطاع العام، أو سواء تبني نهجهم الاسلامي تدريجيا بقناعة نميري أن نفوذهم الجماهيري كان يستمد قوته واستمراره من مثل هذا النهج، أو سواء بالاتصال رأسا بالقوى الاقتصادية والسياسية العالمية التي كانوا يمثلون توجهاتها وذلك بالتعامل مباشرة وبعمق مع قوى الاستعمار الحديث ممثلا في أمريكا واحتكارات الغرب أو قوى الرجعية العربية وبترولها ودولاراتها، وقد صاحب نفس التوجه الذي بدأه نميري أن بدأت دوائر الاستعمار الغربي الحديث ومراكز نفوذ المال العربي بدأت تتحرك للاحاطة بنميري وسلطته لانكشاف انه من أطوع العملاء وأمنهم وأكثرهم قابلية لاطاعة أوامرهم وحماية مصالحهم، طالما هم يتعهدون بحماية نظامه ودعم سلطته.

وكذلك وفي نفس الوقت بدأ الوسطاء من الاخوان المسلمين يستثمرون هذا التلاحم الجديد بقيادته في اتجاه توجهاتهم العقائدية والتي كانت تتفق تماما مع تلاحم قوى الاستغلال الاقتصادي الغربي، مع سعر ونهم البترودولارات العربية، مع تطلعات السعودية في الحلول محل مصر في قيادة العالم العربي سياسيا، وقد ساهم في تسهيل تفاعل كل هذه العناصر ظروف اقليمية احاطت بالسودان من حيث ظهور نظام ثوري في اثيوبيا يرفض التوجه إلى الغرب، ونمو النظام الثوري في ليبيا بتوجهاته الخاصة في مساعدة الحركات اليسارية في العالم الثالث، إلى بؤر تتفجر في الصومال واليمن، كل هذا أدى إلى أن تركز قوى الاستعمار الغربي والمال العربي والتطلع السعودي إلى نظام نميري لاحتوائه تماما فكانت بداية الانحدار الرهيب.

مؤسسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي:

بدأ تسرب الاستعمار الحديث بشكل منظم ومخطط ومبرمج في جسم الاقتصاد السوداني بانهمار مساعدات البنك الدولي وقروض صندوق النقد وديون وقروض البيوتات والمراكز والمؤسسات الغربية للسودان، وبدأ النظام مسعورا في امتصاص القروض، فقد كانت تحقق له دعاية كافية لاقامة هياكل مشروعات تنمية، ولقد كانت من جانب آخر المصدر الأساسي لتصاعد فئة الانتهازيين الطفيليين وتكديس وتراكم أموالهم عن طريق السمسرة والعمولات وفروق الأسعار واستيراد مواد القروض والوساطات وما يتبعها من مظاهر الفساد والانحلال.

وبدأت جميع العناصر المؤيدة للنظام راضية فخورة بما حققته لنفسها من ثراء عريض فخورة بأنها أيضا وجدت مادة مخدرة للحديث عن التنمية، وعن الطرق الخرافية، وعن مصانع السكر التي سيفيض انتاجها في ظرف سنتين، وعن مصانع النسيج التي ستغطي الاحتياجات المحلية في ظرف مدة وجيزة، وكان نميري راضيا وهو يكثر الحديث عن التنمية، وعن الوحدة الوطنية، وعن المعجزة التي حققها في جنوب السودان، وعن آلاف الكيلومترات من الطرق التي بدأ انشاؤها، وعن مشاريع كنانة والرهد وسكر عسلاية ونسيج الحاج عبدالله، ونشأت برامج خاصة في وسائل الاعلام تتحدث عن هذه المعجزات وعما يجري من انجازات.

وكان الثمن باهظا:

إن الذي لايؤمن بالاشتراكية فيضا من داخل وجدانه وضميره ومنبته الطبقي، أو قناعة عقلية تتملكه حتى نخاع عظامه، لايمكن أن يبنى اشتراكية، وغير الوطنيين لايمكن أن يحافظوا على أموال الشعب ولايمكن أن تنشأ تحت سلطتهم تنمية تغير حال الناس إلى الأحسن.

لقد ظل العملاء يقطعون من كل قرض يرد إلى السودان عشرات الأجزاء في شكل سمسرة وعمولة ووساطة وفروق سعر، وظلت الادارة الفاسدة التي أقيمت على القطاع العام أو تلك التي برزت بافرازات النظام ظلت بدورها في التنفيذ تقطع عشرات أخرى من الأجزاء وتتقاسمها مع المنفذين المحليين ووكلاء الشركات وتجار الرخص مستوردي قطع الغيار ومواد البناء فانكشف أن ماكان يصرف على كل مشروع تنموي لايزيد على نصف القرض أو الميزانية المخصصة له، وأن النصف الآخر يتسرب إلى الجيوب الخاصة ويهرب إلى الخارج ويظل عبئه محسوبا على المشروع، وتظل فوائده تتراكم وتثقل بكاهلها على الجماهير المسحوقة المبشرة بالخير والرخاء والوفرة وسلة غذاء

العالم؟!! وعندما تتأزم الأمور يعرض البنك الدولي وصندوق النقد الحلول بمزيد من القروض وبضرورات تغيير طبيعة ادارات القطاع العام وضرورة اعطاء القطاع الخاص مزيدا من الحركة والحرية وضرورة اجراء تخفيضات مستمرة دورية في سعر العملة السودانية.. الخ وظلت الحلول المقترحة والتي كان يجري تنفيذها تشكل بؤر الغام رهيبة وجديدة في الاقتصاد السوداني وتفاقم الأزمة وتراكم الديون وتثري الوسطاء والسماسرة وتجار العمولات والعملات والرخص وأصناف الاستيراد التي ابتدعها النظام أو نقلها من نظام السادات وقبض تجار ووسطاء المصالحة الثمن مضاعفا بمعدل الحسنات في شكل أوامر مباشرة من نميري ومنفذي أوامره بأن امنحوهم مايطلبون من قروض لاقامة أية مشاريع يقترحونها دون تحري الجدية الاقتصادية أو القدرة المالية سواء للمشاريع ذاتها أو للأشخاص أنفسهم، فقدمت بنوك الدولة مئات الملايين لهؤلاء الأمر الذي عرض هذه البنوك لهزات خطيرة أدت إلى افلاس واحد من أكبرها.

وأطلت البنوك الخاصة برأسها وصاحبها الغاء الرقابة على النقد:

وكان طبيعيا على ضوء وقوع النظام تحت هيمنة الاستعمار الحديث بكل أشكاله أن ينصاع إلى التوجيه بضرورة إعادة فتح مجال أعمال البنوك للقطاع الخاص والأجنبي، فكان أن شاهدنا كيف بدأ السباق. وبدأت تقوم العديد من البنوك التي لايمكن حصرها إلا في دراسة متخصصة لهذا الغرض، وكل ما يعنينا في هذه الدراسة هو رصد الظاهرة وتسجيل أثرها في مسيرة نظام نميري وانتهائه بتبني شريعته الاسلامية وكان لابد أن يسفرهذا متضافرا مع التسيب في النظرية والتطبيق عن تعيين نميري لأحد المحامين وزيرا للمالية، وهو رجل سبق أن وقع تحت هيمنة دعاة اتاحة الفرصة للقطاع الخاص وفتح السوق، والانطلاق، والتمثل والاقتداء بالغرب، وإزالة كافة العوائق أمام الابداع الفردي وأشياع النزعة الفردية للتفرد والانتاج واثبات وجود الكفاءات الشخصية باتاحة كل فرص الحوافز لكسر حواجز الثراء الفردي العريض على أساس اثبات الاصالة الشخصية لكل فرد، وتحت هيمنة هذه الرؤية على هذا المحامي - وهو يمتلك قدرة عالية على الاقناع - اقنع نميري بأن يلغى الرقابة على النقد في السودان وكانت الهاوية التي سقط فيها القتصاد السوداني. وإذا تحرينا الدقة لوجب أن نذكر أن المسألة لم تكن رهينة فقط بتوجهات أسياد هذا المحامي، بل أن توجهات المصالحة وقواها وبنوكها الاسلامية ساهمت بالقدر المعلى في تهيئة نميري أن يوافق على ما اقترحه وزير ماليته، فقد كانوا جميعا يتطلعون إلى نهب الشعب السوداني وذلك بتكسير كل

العوائق التي تحول دون انسياب ما يجنونه إلى خارج السودان، وقد ابدع الوزير المحامي في هذا المجال، فقد اتاح الغاء الرقابة على النقد وإباحة حرية التعامل فيه بل وفتح الصرافات الحكومية والخاصة للاتجار بالنقد، أن يتمكن الاجانب أو السودانيين اشباه الأجانب من بيع معظم إن لم يكن كل ممتلكاتهم وتحويل بلايين الدولارات للخارج وهو أمر انعكس سلبا بدوره على الاقتصاد الذي بدأ يتهاوى ويترنح ومن ثم زادت حاجته لمعونات الصناديق الدولية أو العربية أو المؤسسات العربية الاسلامية وكلما زاد الخناق عليه زادت قبضة هذه المؤسسات على رقبة النظام وأصبح أسيرا لها يصعب عليه رفـض توجيهاتها .

وبدأت مسيـرة البنوك الاسلامية في السودان :

لقد سبق أن أوضحنا الظروف والأسباب التي دعت لقيام هذه البنوك، وكان لابد لنجاح مثل هذه البنوك من تحريك مخطط وتنفيذ خطوات أساسية يمكن اجمالها في ضرورة سحب البساط من تحت أرجل البنوك القائمة والتي كانت تمثل الثقل فيها البنوك الحكومية، ذلك أن طريقة عمل البنوك العادية المتمثل في التعامل بسعر محدد للفائدة، أمر لايترك فرصة للبنوك الاسلامية مطلقا، فسعر الفائدة المحدد هو في كل الأحـوال أقل عما كانت تريد البنوك الاسلامية الحصول عليه، ومما حققته بالفعل كحقيقة وكواقع. فالمضاربة والمرابحة والمشاركة وهوامش الربح ومصروفات القروض والادارة إلى آخر القائمة كلها تعبر عن وجوه قبيحة لربا مستتر محاط بضمانات رهيبة لاتحصل عليها ولا تطلبها البنوك العادية، ولعل الأخطر من ذلك كله أن النظام الذي أفرز البنوك تاريخيا والذي لا علاقة له مطلقا بالأنظمة الاقتصادية التي سادت في الدولة العربية الاسلامية، أن الأب الشرعي لنظام البنوك كان يهدف إلى خلق أوعية للادخار ومن ثم الاستثمار تكون بعيدة عن العمل التجاري المتضمن بالضرورة مخاطر عديدة تفزع المدخرين ولا توفر اموالا كافية للمستثمرين، بينما الحيلة الشرعية التي استخدمها منظروا البنوك الاسلامية حولت مفهوم البنوك إلى مؤسسات تجارية تأبى أن يدخر بها أموالا تضمنها وتضمن دفع عائد دوري معقول عليها ـ وفي هذا المجال لاتستطيع أن تجاري النظام البنكي العادي في استقطاب المدخرات ومن ثم القدرة على الاقراض بفوائد محددة وبأسعار تمكن المقترضين من استثمارها والحصول على شريحة معقولة من الربح بعد أن تسدد فائدة البنك، كما أن النظام الذي سمي اسلاميا تأبى صيغة أن تستغل للتنمية وبناء الصناعات والمشاريع التي تحتاج إلى قروض متوسطة أو طويلة

الأجل، وهنا أيضا لاتستطيع هذه البنوك أن تنافس البنوك العادية في هذا المجال، وهو أخصب بل وأهم مجال في البلدان النامية التي من المفروض أن تشجعه الدولة، بل أن الدولة في هذه الحالات تكون أكثر الجهات حاجة إلى مثل هذا التمويل لاقامة مشاريع تنمية سواء لوحدها أو بالاشتراك مع القطاع الخاص أو مشروعات مشتركة مع دول أخرى أو مؤسسات أجنبية أخرى، ولهذا فإنه في المدى الطويل فإن هذه البنوك المسماة اسلامية لن تصمد أمام البنوك العادية، ومن هنا ينشأ العداء الشرس ضد البنوك العادية والعمل على تصفيتها.

إذن كان لابد من الهجوم على البنوك العادية التي بدأوا يسمونها ربوية وذلك بالسعي بشكل أساسي لتحريم أساس معاملاتها وذلك بإعلان تحريم الربا، ولكن هذا الأمر يواجه مصاعب شتى، فشركاء الدولارات العربية الاسلامية غربيون يقوم نظامهم على الربا وفتحوا لهم فروعا في السودان كان على رأسها ستي بنك الأمريكي وهي لاتقبل أن تتعامل إلا بالفائدة، ثم أن الأهم من ذلك أن البنوك الحكومية تمثل الثقل الأساسي في هذه القطاع، وقد ظلت وحدها في الساحة بعد التأميم، ثم أن ثقل الجنوبيين المتحالفين مع نميري مازالت بقاياه موجودة ومؤثرة وبالمثل بقايا اليساريين والمتخصصين ومن التكنوقراط وهم ما يزالون يقدمون خدمات جوهرية لبقاء نظام نميري، وأما من الجانب الآخر فإن القوى الجديدة التي كانت تصطرع مع هذه القوى بدأت تتسرب بعنف تحت سراديب السلطة التي كانت بدورها تتلهف للاسراع بسحب البساط من تحت أرجل قادة المعارضة وذلك بتبني ايدلوجيتهم (الدستور الاسلامي)، وكانت الأموال العربية تتحرق لاختراق النظام الاقتصادي وبناء الركائز الجديدة المتمثلة في البنوك الاسلامية، وكان عملاء ذلك المال (الاخوان المسلمون) قد تمكنوا من بلوغ مراكز مؤثرة في الدولة والاعلام وموجهات الرأي العام، ثم أن النظام ونتيجة لكل العوامل التي ذكرناها كانت قدمه قد زلت في هاوية الافلاس والأزمات وبدأ اعتياده على التسول والاستجداء لحفنات من الدولارات لتغطي الضروريات التي استحال استيرادها بسبب تراكم الديون وبوار الانتاج وخراب المشاريع، ثم انتصب عامل خطير في ميزان الصراع ذلكم هو متطلبات صيانة المرافق العامة، التي كانت قد انهارت تماما في أواخر السبعينات، وفغرت فأها تصرخ من عدم الصيانة والتآكل والانهيار ذلك أنه وفي ظل نظام مايو لم يلتفت، كما لم تلتفت الأحزاب الحاكمة من قبل مايو إلى المرافق العامة التي أقامها الانجليز لتغطية الحد الأدنى المطلوب لتسيير حكمهم والحصول على انتاج معقول، وضمان حد أدنى للأمن السياسي والاجتماعي، إن هذه المرافق كان

يجب أن تجدد وتصان، وتستبدل دوريا فكل منها يتآكل بمرور الزمن ولكن أحدا لم يلتفت إلى شيء من هذا في ظل نظام نميري الذي شكلت سنواته الطويلة العجاف أطول حكم يرأسه سوداني، وكانت أن تدهورت الطرق في كل المدن السودانية وتحولت المستشفيات إلى مضاجع بوم وهياكل مفرغة من محتواها وخرائب تجلب الأمراض بدلا من العلاج، وتهدمت كثير من المدارس، وانعدمت وسائل الاتصال والعمل في مكاتب ومباني وأجهزة الشرطة، وحدث ولا حرج عن جهاز القضاء الذي لم يعد يجد مباني للمحاكم وتهدم ماكان موجودا، ونقصت الكوادر العاملة الفنية وغير الفنية التي تؤدي أعمال القضاء، وبدأ الخراب الكبير يطل برأسه في المشاريع الاساسية التي كانت تعتمد عليها الدولة، فمشروع الجزيرة وهو أهمها بدأت السنوات تنيخ عليه بصدرها وبدأت الأرض تشكو الاستنزاف والاهمال وعدم الصيانة والتخصيب، وبدأنا نشاهد الآليات اشباحا علاها الصدأ وكأنها الهياكل العظمية لجمال قتلتها الصحراء وسحقتها بشمسها بعد أن أكلت الضباع والثعالب والحشرات كل ما كان عليها من لحم وشحم وجلد.

وبدأت منشئات الكهرباء والمياه سواء القومية منها أو المنتشرة في كافة مدن السودان تكشف عجزها وعدم قدرتها على العمل بعد أن أكل عليها الدهر وشرب، ونظام نميري غافل عن كل ذلك لأهم لصاحبه ورئيسه غير أن يصارع في معارك البقاء فوق الكرسي الساخن، وظلت الأزمة تتفاقم والصراع يستمر.

قلنا أنه لم يكن للبنوك الاسلامية أمل للنجاح أو الاستمرار إلا بتصفية قطاع البنوك الحكومية، ومع تحجيم بقية البنوك التجارية العادية، أو اجبارها على انتهاج نفس النهج، وهجمة البنوك الاسلامية لم تعتمد على نفوذها المالي ونفوذ أصحاب الدولارات البترولية العربية فحسب، بل ارتبط المخطط بانتشار نفوذ الكادر العقائدي للاخوان الذي عمل بتصميم وهمه على تنفيذ أغراض الهجمة، ولهذا فإننا بدأنا نشاهد كيف أن عملاء البنوك انفسهم بدأوا يشكلون نوعيا انماطا جديدة من البشر طبقيا وسلوكيا، فشاهدنا اللحى المرسلة والحقائب السامسونايت الأنيقة والجلاليب ذات الجيوب التي تحمل أقلاما عديدة من الأنواع الرخيصة والنوت والأجندة الصغيرة التي توضع بأعلى جيوب الجلابية، وبدأنا نشاهد من لم يكونوا يشكلون مراكز مالية أو مهنية أو حتى حرفية ذات وزن نشاهدهم الآن وقد منحوا التسهيلات الجسيمة ووضعت تحت تصرفهم كل السيولة المطلوبة للعمل التجاري وهو العمل الذي يحبه (المؤمنون) حبا جما فقد فهموا من حل البيع وتحريم الربا أن الله مجد هذا البيع واصطفاه من دون سائر المعاملات الاقتصادية، فهو لم يشر للصناعة والمهن والحرف بآيات تمجدها.

فكانت هذه كما فهمها الكثيرون في عصور اسلامية مهنا خسيسة غير شريفة، وأن الشرف كل الشرف في العمل التجاري، وهم يذكرون بفخر واعتزاز وقدوة أن النبي الكريم تاجر وأن جل الصحابة وأرفعهم شأنا كانوا تجارا، ولهذا فإن أساس الاقتصاد الاسلامي كما يرونه ويبشرونه به يتمثل في العمل التجاري وأن تنظيف الساحة من الربا وافساح المجال للبيع والشراء هو اساس أسلمه الاقتصاد. وظل هؤلاء يعيشون برؤى المجتمع التجاري العبودي الاقطاعي الذي لم يتح له أن يكشف أن التجارة خدمة وليست انتاجا، وانها مهنة فوقية رغوية لاتضيف إلى الحياة انتاجا أو تخلق سلعا جديدة أو تكتشف قوانين علمية لتطوير الانتاج وابتداع الأدوات والقوانين والآليات والأشياء التي تشبع حاجيات الانسان وتطور حياته وتثري مستقبله، وأنها يجب أن ينظر إليها في مجتمع يسعى إلى تطوير اقتصاده وتنمية موارده باعتبار حجمها الحقيقي كخدمة يسمح لها باداء دورها المساوي لقامتها اقتصاديا واجتماعيا في عصر ظهر فيه أن العلم والصناعة والمهن والحرف هي قوام الانتاج وابتداع القيم والسلع والحاجيات.

وانستهدفت الحملة القطاع العام:

كان لابد لهجمة البنوك الاسلامية والمال العربي الاسلامي والاحتكارات الغربية ومراكز الاستغلال الحديثة أن تتكاتف هذه المرة وتستهدف القطاع العام فهو بدوره يشكل عقبة رئيسية أمام نفوذ هذه المؤسسات.

صحيح أن القطاع العام بدأ السوس ينخر فيه بحكم أن نميري استخدمه كأداة للقمع والتسلط والترغيب كما سبق أن قلنا. ورغم ذلك فقد ظل هذا القطاع يشكل توجها اشتراكيا وأساسا اجتماعيا يتناقض مع سلطة الفرد المطلقة فضلا عن أنه عقبة أمام القوى الجديدة تحول دون استئثارهم بمواقع ربح هائل يسيل لها لعاب البنوك الاسلامية والمال العربي والاستثمارات الغربية، ولهذا كان يجري الصراع بين كل هذه المتناقضات بشراسة واضحة، وكثيرا ما وجدنا نميري يستجيب لدواعي الضغوط لتقطيع هذا القطاع، إلا أنه كان يخترع توازنات غريبة للابقاء على هيكله العام كأداة للسلطة والقمع في ذات الوقت يحقق أغراضا جزئية للقوى الجديدة المتحالفة وذلك بتحجيم القطاع ورميه في حلبة الصراع مع الحلفاء دون حماية من الدولة، وكأن الدولة لا تملكه أو أنه ليس هي، فشاهدنا كيف حولت البنوك الحكومية ومؤسسات القطاع العام إلى شركات خاصة ليس فقط تحت تأثير هذه الهجمة بل أيضا كاستجابة لاوامر وتوجيهات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فقد ظلت المؤسسات الأخيرة تزعم باستمرار بأن

البروقراطية تقتل مؤسسات الدولة وأنها أفقدتها القدرة على الحصول على السيولة اللازمة للتجديد وللتعامل الحر والمنافسة وأن هذا هو الذي أقعدها عن أداء دورها.

بل اننا شاهدنا أن جزءا من هذا القطاع بيع للقطاع الخاص وأن بعضه بدأ فيه تغيير لعلاقات الانتاج كمشروع الجزيرة من الشراكة إلى الحساب الفردي وبعضه أيضا وخاصة ذلك الذي يمثل ثقلا عماليا يحمل كوامن الخطر في باطنه رأيناهم يمزقونه إلى أجزاء صغيرة كسكك حديد السودان.

وكانت السكك الحديدية أحد ضحايا الهجمة:

إن هذه الدراسة لاتطيق اعطاء تفصيلات عن آثار هجمة المال العربي المتحالف مع احتكارات الغرب تحت مظلة التوجه الرأسمالي للتنمية ومع التوجه والمفهوم الاخواني الاسلامي للاقتصاد مع تقديم نميري لأولوية بقائه في السلطة على كل أولوية فجميع هذه العوامل تضافرت على تدمير القطاع العام والاقتصاد السوداني، ورغم ذلك فإننا سنتناول بعض النماذج حتى لاتكون الصورة هيولية خطابية، ويجدر أن يكون على رأس هذه النماذج مرفق السكة حديد، ذلك أنه في بلد كالسودان تطول فيه المسافات حتى تبلغ الآلاف من الأميال ويعشعش فيه الفقر الأمر الذي يستوجب البحث عن انجع الطرق لتوصيل الخدمات والسلع باقل تكلفة لها دون تحميلها تكلفة غير ضرورية تنتج من نوع وسيلة النقل، وفي بلد كالسودان لايملك بترولا ويدفع دم قلبه فيما يستورد من مشتقات البترول الضروري لتسيير الحياة، في بلد كهذا لايمكن أن نتصور أن يتم التفكير في تصفية مرفق كالسكة حديد أو تحجيمه سواء في عمله لنقل السلع والخدمات أو لنقل البضائع أو الركاب أو المحاصيل فالسكة الحديد هي وحدها القادرة على تقديم أرخص الخدمات مقارنة بالشاحنات والعربات وهي تستهلك من المواد البترولية ما لايقارن في قلته مع الشاحنات بالنسبة لنقل نفس الحجم والوزن من السلع والخدمات، ولعلها ليست مبالغة إن قلنا أن السكك الحديدية في هذا المجال لا تستهلك أكثر من ٥٪ مما تستهلكه الشاحنات والعربات لنقل نفس الأوزان لنفس المسافات ولكن كيف يبيع سماسرة وتجار البترول بترولهم الذي أصبح يجري ذهبا بين أيديهم إذا توسع هذا المرفق واعتمد عليه.

وكيف لصناعة أوربا واليابان أن تبيع الآلاف من الشاحنات والعربات ان اعتمد هذا المرفق..؟

كيف يجعلون النظام يركع مستجديا قطرات من البترول لتغطية اقل من ربع احتياجات ما سبق أن باعوه من شاحنات وآليات وعربات لم تكن لها ضرورة إذا صينت السكة حديد..؟

كيف لسماسرة صفقات البترول وصفقات العربات ووكلاء الشركات المنتجة للآليات وقطع الغيار أن يجدوا مصدر ثراء لاستنزاف كل دولار يحصل عليه السودان من بيع منتجاته..؟

ولعله من حق القاريء أن يعلم بما جاء على لسان وزير الدولة بوزارة المواصلات والذي نشر بجريدة الصحافة في ٥-٨-٨٤ ذلك أنه أكد بجرأة غريبة ما ورد في هذا التحليل فهو يقول (فالسكة حديد لاتدعم من أي جهة، ولعلك تدهش إذا علمت أن المعونات والمنح النقدية التي تقدم للحكومة تسلف للسكة حديد بفائدة ربوية تتراوح بين ٨٪ إلى ٩٪ ولقد أرهق السكة حديد هذا النظام الربوي، فقد بلغت ديونها **٥٥** مليون جنيه خلال الأعوام العشرة الأخيرة وقمنا خلالها بسداد فوائد ربوية قدرها **٢٦** مليون جنيه دون أن نتمكن من سداد شيء من أصل الدين أو مايسمى بالهبات والمعونات).

ويمضي الوزير المذكور فيقول أنهم فشلوا في توفير النقد الأجنبي لقطع الغيار بالرغم من وجود فائض بالعملة المحلية قدره خمسة ملايين (ونتيجة لهذا الفشل توقفت كثير من القاطرات وما يهم ويحسه المواطن من نقص وتآكل في خدمات السكة حديد سببه عدم حصولنا على النقد الأجنبي اللازم ولقد تفاقم الانهيار حتى توقفت ٣/٤ القاطرات وتبعا لذلك هبطت الايرادات إلى مستوى لم تستطع معه السكة الحديد دفع مرتبات العاملين بها في الشهور الماضية)..؟!!

لقد كان الطريق ممهدا والتواطؤ ظاهرا والجريمة تحقق مصالح نميري في ضرب مركز تجمع يمكن أن يشكل خطرا حقيقيا على النظام، وفي ذات الوقت تحقق كل طموحات وأغراض مراكز المال العربي وصناعات الغرب وسماسرة البترول وتجار قطع الغيار ووكلاء الاستيراد، فكان أن دمرت السكة حديد.

كيف نفذ المخطط:

بدأ تنفيذ المخطط بأن تسارعوا في إقامة طريق بورتسودان الخرطوم بتدبير وتخطيط بين نظام نميري والاحتكارات الغربية والصناديق العربية والتطلعات الصينية لملأ الفراغ

فكان أن أقاموه في زمن قياسي، وكان قصدهم كما لم يستح نميري من أن يعلنه أن يكون بديلا للسكة حديد، وكان لابد أن تكون الخطوة الثانية هي فتح باب الاستيراد للشاحنات والعربات، وخفضت الرسوم الجمركية عليها، وانهمر السيل مئات الآلاف من الشاحنات تفتح كل صباح أفواهها طالبة طعامها من مشتقات البترول وقطع الغيار، ومستوردوها يلهثون لتغطية الاقساط التي حسبت عليها الفوائد الباهظة، ومراكز الصناعة والتجارة في أوربا تتحفز منتظرة التحويلات، فكانت أن تحملت جميع السلع والبضائع والخدمات أعباء ومصروفات جسيمة أثرت نوعيا في أسعارها، ووقع العبء على المستهلك، وقد انسحب نفس الأمر على مرفق المواصلات العامة وخاصة بالعاصمة، ولابد أن نذكر أن الجريمة تجاه مواصلات العاصمة كانت قد بدأت منذ العهد الحزبي قبل مايو، حيث ولا سباب تتعلق بالحصول على عمولات سخية دفعت في صفقة باصات عامة قرر النظام الحزبي تصفية الترام بالعاصمة المثلثة بالرغم من أن خطوط نقله وسعته وانتشاره كانت أكثر من كل قدرات أسطول الباصات التي جلبت، ولقد كان الواجب بالنسبة للترام أن يدعم ويطور إلى قطارات الانفاق، ولكنهم وبدلا من ذلك أجازوا قرار الغاء الترام وبيعت مركباته كخردة بالدلالة، وكان من بينها وأبورات جديدة، ثم جاءت الباصات وظلت تتآكل باستمرار في سنوات مايو الاولى ودون أن يتنبه إلى صيانتها وتجديدها، وتفاقمت المشكلة باهمال صيانة الطرقات مما أدى إلى توالي سقوط هذه الباصات جثثا هامدة، وقد ارتبطت أيضا هذه الباصات بوجود نقابات عمل دخلت في معارك مع نظام نميري فكان أن قرر نميري إضعاف هذا المرفق إن لم يكن العمل على تصفيته، فادخل شركاء من الأفراد فيه، وبيع نصف المؤسسة لفرد، ثم أيضا رخص للبكاسي بأن تعمل في خطوط المواصلات ففتحت هوة خطيرة لابتلاع منتجات البترول مثل ما فتحت أبوب مصانع اليابان والغرب لاستيراد آلاف من هذه العربات، وتبعها بطبيعة الحال استنزاف كل قرش لجلب قطع الغيار، فانعكس كل ذلك ارتفاعا جنونيا في أسعار النقل والمواصلات والترحيل، لقد جاء الاستطراد حول مواصلات العاصمة من منطلق أن اجراءات محاربة السكة حديد قد انعكست عليها بطريقة مأساوية مدمرة، ولابد الآن من العودة إلى السكة حديد. لقد كانت من اغرب الوقاحات والجرأة التي سمعناها من نميري ذلك البيان الذي عدد فيه مظاهر الفساد في نظامه وهو يخاطب قيادات العمل الوطني كما سماها فقد ذكر بأن حمولة السكة حديد تدنت إلى مستوى أقل مما كانت تحمله سنة ١٩٦٤ وماذا كان علاجه؟ تصفية نقابة السكة حديد، تصفية نفوذ عمال السكة حديد، ضرب تجمعهم بعطبرة، وتوزيع مراكز تجمع العاملين، تصميم أكيد بعدم تجديد هذا المرفق وصيانته،

الأمر الذي تمخض عنه ان تحولت عربات الركاب في السكة حديد إلى ما يشبه عربات نقل الماشية، ورأينا كيف تتكدس منتجات المزارعين وقطعان البهائم المعدة للتصدير الشهور تلو الشهور ولا تجد مكانا في العربات المحدودة والقطارات المتوقفة باستمرار لشيخوختها وعدم صيانتها، واذراء نميري للعاملين بها واهمالهم وتحقيرهم وبل وتجويعهم وتشريدهم. فلم يكن قلب نميري على السودان..؟

لقد كانت هذه الاجراءات في ذات الوقت تحقق بشكل مثالي مصالح أصحاب مصانع الشاحنات التي استمر تدفقها إلى السودان، وهو أمر بدوره أدى إلى تصاعد الطلب على منتجات البترول، وقطع الغيار، وأصبح النقل بالشاحنات ركيزة أساسية في الاقتصاد السوداني، مما دفع النظام إلى أعماق أحضان تجار البترول وقطع الغيار ولا أحد يأبه بتصاعد أسعار النقل وانعكاس ذلك على أسعار السلع للدرجة التي حدث فيها أن تجاوز في كثير من الأحيان أجر الترحيل قيمة السلعة ذاتها وخاصة في السلع الأساسية والضرورية كالذرة والسكر.

ولقد دخل في السباق تجار من نوع جديد، أولئك الذين يزعمون أنهم قادة لثورة ارتيريا، فقد استخدم الغرب وعلى رأسه ايطاليا شاحنات الفيت وسيلة لاغداق الثروات على الكثيرين من قادة تلك الثورة، ومعظمها كان يرسل إلى السودان بدعوى أن قيمته تصرف لتمويل جبهات مقاومة النظام الاثيوبي، فشاهدنا آلاف الشاحنات تدخل السودان تحت أسماء أريترية، وتباع بأبخس الأسعار، وبأسهل شروط الدفع بالأقساط، وكلها مرسلة بدون قيمة من المنتج، إلا أن من يستلمونها يبدأون في جمع كل دولار يجد طريقه إلى بورتسودان، ويقومون بدورهم بتحويل معظم هذه الدولارات إلى حساباتهم الخاصة بأوروبا.

لعل ما يعنينا هنا، ذلك التواطؤ الذي ظل يقوم به النظام مع مراكز ارسال ما ظلوا يسمونه معونات إلى الثوار، إذ ظل مايجري معروفا للنظام تماما، ونتيجة لاستهتار النظام لم يعر أية أهمية لاثار هذا النزيف الضاري، سواء للعملات الحرة، أو لاثر الشاحنات في زيادة الطلب على مشتقات البترول وقطع الغيار، ولعل بشاعة الجريمة تظهر من أن النظام كان يعرف تماما أن معظم هذه الشاحنات ان لم تكن كلها قد أرسلت وهي مستعملة بعد أن استنفذت أوربا قواها وبلغت مرحلة الانهيار، مرحلة طلب مزيد من الوقود ومزيد من قطع الغيار يومياً. إن حجم الجريمة لاينكشف إلا

إذا تصورنا أن هذه الشاحنات تجاوزت قيمتها مئات الملايين غطيت كلها من الشعب السوداني ومحصولاته وانتاجه وعلى حساب قيمة عملته. هذا فضلا عن الآثار السياسية لهذه العملية وعلاقة ذلك بمشكلة جنوب السودان، وطرق حلها، وعلاقة النظام الاثيوبي بكل ذلك، ورد الفعل الذي كان يجب أن يحسب له ألف حساب في هذا المجال.

إن كل هذا لم يكن ليحدث لو أن مرفق السكة الحديد قد جدد، وجرت صيانته، وجرى الاهتمام بالعاملين فيه وبآلياته وقاطراته وورشه وفنييه، إذ لو حدث ذلك لما ظهرت الحاجة إلى ٩٠٪ من هذه الشاحنات، ولأدى ذلك بدوره إلى نقص محسوس بل وهائل في أسعار السلع سواء المستوردة أو المصدره.

نماذج أخرى:

لقد رأينا كيف أن النظام لم يستح أو يستنكف من بيع بعض مؤسسات الدولة الاقتصادية الهامة إلى مراكز المال العربي والاحتكارات الغربية، أو مشاركتهم في بعض أجزاء القطاع العام بدعوى اقامة المشروعات المشتركة والاستثمارات الثنائية مع الحكومة، ولقد كانت جريمة بحق أن تتنازل الدولة عن معاصر الزيوت بالخرطوم بحري لمؤسسات دولارات البترول العربي وهي الصناعة الوحيدة التي برع فيها السودانيون ويملكون كل مقوماتها ولهذا فهي أكثر الصناعات ادرارا للربح فضلا عن تعلقها بسلعة ضرورية وخطيرة في حياة الناس والحيوان.

وأحكمت دلاورات البترول العربية قبضتها على أكبر مشروع لانتاج السكر في السودان وهو مشروع كنانة، وهو مشروع تزيد قيمته على عدة بلايين واستولت مراكز الدولارات العربية عليه مقابل مئات من الملايين لأنهم حصلوا على أهم عناصره دون مقابل لا وهي الأرض الجيدة الواسعة والتي تقدر بمئات الآلاف من الأفدنة والمياه الوفيرة والعمال ذوى الأجور الرخيصة، حصلوا على كل ذلك دون مقابل ثم بعد ذلك حصلوا على ميزات واعفاءات في استيراد المعدات والآليات وفي النقل - كل ذلك رغم أن هذه الصناعة سبق أن رسخت أقدامها في السودان وأصبح القطاع العام فيها قادرا ومدربا ومؤهلا لوحده لبنائها وادارتها، وكل ما كان ينقصه قيمة الماكينات التي كان يمكن حتى في اطار تبعية نميري وعمالته أن يحصل عليها بقروض ميسرة بدلا من أن يبيع أحسن أراضي السودان بثمن بخس بل أن يدفعها مجانا في بعض الأحيان بعد أن أصبح لا يستطيع أن يقاوم مراكز هذا النفوذ.

ان الاستعمار الحديث بكل مراكزه وثقله أحكم قبضته على السودان وعلى نميري وهذا كان حتما على قوى الاستعمار أن تنفذ التزامها الوحيد الذي كان يطلبه نميري كمقابل للسماح لهم بنهب السودان الا وهو حمايته والابقاء عليه كحاكم منفرد للسودان، ولابد من كلمة عن الأموال العربية والغربية:

لا يحسب أحد ونحن نهاجم النهب الذي مارسته بعض مراكز المال العربي لثروات السودان، اننا ضد التعاون الاقتصادي مع الأشقاء العرب، أو حتى مع المؤسسات الدولية التابعة للاحتكارات العالمية وقوى الأمبريالية الغربية، أو الاقتصاد الغربي الرأسمالي بصفة عامة، ذلك أنه وفي مرحلة التطور الديموقراطي لبلد نام، فإنه يتعذر القول بامكانية الاستغناء عن هذا التعاون مع هذه المؤسسات، وتبقى القضية كيف يؤتي هذا التعاون أكله وثماره تنمية حقيقية لموارد البلاد، وتحسينا حوال الشعب وهو أمر رهين بنوع الحكومة التي تمسك بمقاليد الحكم في البلاد، فإن كانت سلطة وطنية ديموقراطية فإنها يقينا سترفض شروط النهب والاستغلال والتجويع والخراب الاقتصادي، وهي شروط تقدمها هذه المؤسسات بحكم طبيعتها الاقتصادية وأهدافها ونوعية توجهاتها، أما إذا وجدت هذه المؤسسات سلطة عميلة ضعيفة خانعة ومن ورائها الرأسمالية المحلية التي تتلهف على أن تعمل خادما وسمسارا وبائعا وعميلا لتلك المؤسسات، فإن الأمر سيسفر عما أسفر عنه في السودان.

حقيقة كان يمكن توظيف الأموال العربية استثمارا حقيقياً وجاداً وعادلا في السودان، إذا صادف عرض تلك الأموال للسودان سلطة وطنية قادرة ومسئولة ومستقرة، تستطيع أن تتفاوض من موقع الندية دون تفريط في امكانات السودان بأبخس مقابل، ولا نستطيع نحن أن نلوم الصناديق العربية أو المستثمرين العرب، بل ولا مؤسسات الأمبريالية العالمية واحتكاراتها على السعي لجني أقصى قدر من الأرباح لدرجة النهب أو على السعي لاحكام قبضتها على السلطات الوطنية تأمينا لتوجهاتها الاقتصادية ومعسكرها الأمبريالي، فهذه طبيعتها وهذا دورها المخزون في كيانها، وتبقى المسئولية على الشعوب التي تنصب حكاما أمثال جعفر نميري على أزمة حكمها، وتبقى أيضا مسئولية هذه الشعوب في التخلص من أمثال هؤلاء الحكام والالقاء بهم في زبالة التاريخ والخيانة والتفريط.

وانطفأ بريق الأمل في البترول:

لقد تفتحت شهية الاحتكارات الغربية بعد أن أصبح نميري طوع يدهم، فنشطوا في التنقيب عن البترول في السودان، وأعلنوا عن اكتشافات جزئية يمكن أن

تستثمر تجاريا، وبطبيعة الحال ولمصلحة هذه الاحتكارات بالدرجة الأولى أنه لا يجوز الاعلان إلا عن حجم من الاكتشافات لا يتيح للسودان أن يفرض أية شروط ـ فقد ظهر كما زعموا قدر يسير لا يستحق الشد والجذب في شروط استثماره، واستكان نميري بطبيعة الحال لهذا الموقف، فلم يكن له بديل وقبل كل شروطهم في الاستثمار وهي خنوع وذلة وتفريط في كل شيء يمكن أن ينسب إلى السودان.

ان الخطر الحقيقي على مستقبل السودان، ليس فقط أن شروط استغلال هذا البترول مجحفة، ولكن الخطر أيضا أن ما يمكن الحصول عليه من عائد ـ وكما أعلن ـ لا يسدد مجموع القروض وفوائدها التي تراكمت وتجاوزت حتى الآن العشرة بلايين دولار مما يؤكد أن لا أمل في ظل نظام نميري في الخروج من هذا المأزق.

القسم السادس
مدخل بداية الانحدار

ميزان الصراع ومؤشراته:

إن اصطراع كل هذه العوامل السلبية منها والايجابية في مواجهة القوى التي كانت تسند النظام قبل ١٩٧٦ كانت تفرز مؤشرات واضحة لصالح القوى الجديدة، وبدأ ميزان الصراع يميل تدريجيا وبوضوح شديد لصالح ضغوط الاستعمار الحديث والمال العربي البترولي والبنك الدولي وصندوقه للنقد والبنوك الاسلامية وكل ذلك تحت هيمنة وتخطيط واشراف مخالب قطط هذه القوى وأعني بهم الاخوان المسلمون والذين كونوا بدورهم في هذه المرحلة مراكز اقتصادية مستقلة بهيمنتهم على البنوك الاسلامية وتسخيرها تماما لصالح جماعتهم والقوى الاحتياطية لهم داخل السودان، خاصة وأن تمويل البنوك الاسلامية لم يكن قاصرا على المؤسسين الأساسيين من التجار السودانيين ذوي المراكز المتقدمة في التجارة الخارجية للسودان، مثل ما استقطبت مساهمات العديد من المسئولين الكبار وعلى رأسهم نميري نفسه الذي سجل مساهماته الشخصية في أكثر من بنك اسلامي واحد، وكذلك نائبه الأول، وكبار الضباط والوزراء والاداريين وحكام الأقاليم، وليس هذا فحسب بل أن هذه البنوك استقطبت أيضا مساهمات الطوائف الصوفية مثل ما ان قادة طائفة الختمية كونوا لهم بنكا اسلاميا.

وفي كافة هذه البنوك كانت الكوادر العاملة من أعلى السلم في مناصب المدراء إلى أدناه في مناصب السعاة، كانوا من الاخوان المسلمين أو ممن باركهم الاخوان كقوى

متحالفة معهم، أو أشخاصا يخضعون لهم في توجهاتهم ونظرياتهم وممارساتهم أو من المؤلفة قلوبهم.

وظهر نميري سعيدا بهذا التحول والميل في ميزان القوى المتصارعة فقد أثبت أنه استطاع تماما أن يستوعب قوى قادة هجمة ١٩٧٦ وتوجهاتهم وأيدلوجيتهم مثل ما كان الأمر يعبر عن قناعاته الشخصية الجديدة.

الفصل الأول
تلاقح سموم القوى الجديدة مع سموم النظام وتفاقم الأزمة الاقتصادية

وبدأ نميري يطيع أسياده الجدد، وهو يظن أنه هو الذي يأمر ويحدد المصير خاصة وأنه صار يتشاور أسبوعيا مع السفير الأميريكي وهو يتصور أن ذلك يتم من موقع الندية ومن موقع صداقته للدولة الأمريكية العظيمة، وأنه لا يتلقى أوامرا بل يستعين بالمشورة والنصح من الأصدقاء، مثل ما انه كان ينفذ برحابة صدر كل أوامر وتوجهات البنك الدولي وصندوق النقد ونادي باريس وصناديق الكويت والسعودية حول الاقتصاد السوداني، فبدأنا نشاهد تخفيضات العملة السودانية تتوالى من شهر لآخر ومن سنة لأخرى، وتتغير أنظمة ولوائح التعامل بالنقد الأجنبي من ساعة إلى أخرى، ثم الخضوع نهائيا لتوجهات مراكز الاستعمار الحديث والصناديق العربية والبنوك الاسلامية والمستثمرين العرب الذين كانوا يلهثون حول تأمين تحويل أرباحهم إلى خارج البلاد بأن فتحت التحويلات للخارج متى أودع النقد أو كان موجودا بأي بنك تجاري، وبدأنا نرى تجميد خطط التنمية ثم صرف النظر عنها نهائيا، والتركيز على اصلاح الأجزاء التي أقيمت من مشاريع التنمية بعد أن أرهقتها التكلفة الباهظة المحملة بكل أصنافة السمسرة والعمولة والوساطة والاكراميات، وبعد أن شبع من أموال التمويل المخصص لها كافة الاداريين الذين كلفوا بالقيام بانشائها وادارتها، وحصل تجار الرخص وقطع الغيار والوكلاء على أنصبتهم كاملة كما كانوا يحددونها، وبعد أن أرهقت الفوائد المتراكمة والباهظة كل تلك التكاليف التي لم يكن من الممكن أن تتحملها المشاريع التي لم تكن قد أكتملت وأنتجت.

وظهر افلاس النظام اقتصاديا وسياسيا بصورة لا تحتاج إلى تحليل وأمثلة.

لقد عجز النظام حتى عن تغطية قيمة استيراد الضروريات الأساسية كمنتجات البترول أو الدقيق أو الأدوية.

وساءت سمعة بنك السودان في الخارج بعد أن عجز تماما من تغطية قيمة خطابات الاعتماد، والتي كان يأخذ قيمتها بالعملة السودانية لأغراض تغطيتها بالعملات الحرة، فإذا بالسنوات تمر وهو لا يحول مليما ويهلع أصحاب البضائع والمنتجين ويضعون بنك السودان في القائمة السوداء، ويرفضون بيع أية بضائع للسودان ما لم يضمن بنك بخارج السودان تغطية القيمة أو تدفع قيمتها بالخارج رأسا وكاملة حتى ترسل البضائع إلى السودان.

وبدأ المزاد محموما بين الدولة والتجار للحصول على دولارات السودانيين المغتربين، واستمر السباق يفاقم من أسعار العملات الحرة، ويخفض من يوم لآخر سعر الجنيه السوداني، وهنا دخل المغتربون السودانيون في حلبة الصراع، فقد تم اغراؤهم بأن يمارسوا مهنة اضافية للمهن التي يعملون بها في بلاد الغربة، هي مهنة التجارة بدخولهم التي يقبضونها بعملات حرة، فقد تحولت دخولهم إلى سلع يمكن أن يتاجر بها على استقلال، ويمكن أن تدر أرباحا اضافية، فلوثوا بذلك أغراضهم النبيلة من الاغتراب، ولم يعد في عرف أغلبيتهم الساحقة أية أهمية أو قيمة لمصالح الوطن والأهل بل الأهم هو جني أقصى قدر من الجنيهات السودانية مقابل دخولهم في الغربة حتى على حساب أفقار أهل السودان وتحطيم الجنيه السوداني والاتجار في قوت المسحوقين والمحرومين والعجزة من النساء والشيوخ والأطفال الذين ينتظرون التحويلات، فانتصب المغتربون بذلك قوة اجتماعية واقتصادية خطيرة لها وزن هام ومؤثر في ميزان الصراع الداخلي في السودان، و احسب أن أية جهة سياسية تتجاهل هؤلاء الناس ترتكب خطأ فادحا في تخطيطها للتخلص من نظام نميري أو في اعدادها لمسيرة الحكم بعد سقوط نظام نميري.

وإذا عدنا لرصد افرازات القوى الجديدة، فإننا لابد أن نلاحظ ظهور سماسرة القروض ووسطاء البنوك العالمية وبيوتات الاستثمار التي لم تكن تدري أين تستثمر فوائض دولاراتها، ونشط المغامرون تجار شروط القروض في أوروبا والجزيرة العربية، وهنا أيضا تفنن تجار الاستيراد وتسابقوا للحصول على الدولارات التي تغطي في الخارج قيمة ما يستوردونه من بضائع، ولم يكن سعر العملة أو زيادتها عشرات القروش في الوحدات الصغيرة، لم يكن ذلك يشكل عقبة لتحقيق ربح فاحش، فجميع تلك التكاليف تحول وتوضع فوق كاهل المستهلك السوداني الذي بدأ ينوء بعبء التضخم الذي ظل يتصاعد بفعل كل هذه التكاليف الطفيلية على السلع.

وظهر بنك فيصل الاسلامي، وتبعه آخرون، ودخلوا حلبة السباق في توفير الدولارات بأي سعر لاستيراد البضائع التي لم يستطع شراؤها إلا أولئك الذين اقتسموا غنائم النظام، فقد مكن نظام التعامل الذي سمى اسلاميا مكن البنوك الاسلامية من تفادي وعدم التأثر بمضاربات العملة وتصاعد الأسعار، فالبنك الاسلامي يستورد السلعة للتاجر بغض النظر عن سعرها، ثم يعود ويبيعها للتاجر بالسعر الذي لا يغطي فرق العملات فحسب بل ويؤمن ربحا وفيرا للبنك الذي اتضح أن أقل ربح كان بجنيه يبلغ حوالي ١٠٪ في الصفقة قصيرة الأجل، وهي في الواقع فوائد تتجاوز ٨٠٪ في السنة بينما كانت البنوك الحكومية مكبلة بقيد بنك السودان بألا تحصل على

أكثر من ٢٢٪ في السنة كفائدة على مثل هذه القروض أن منحت.

وبدأت الطبقات المسحوقة من العمال والمزارعين والموظفين وكافة العاملين الذين لا يتمكنون من الحصول إلا على رواتبهم أو العائد المحدد من عملهم، بدأت هذه الطبقات تصاب بالتمزق والانحلال وشاهدنا كيف أن أبناء وبنات العمال قد أصبحوا مكشوفين وقابلين ومستعدين لكل عمل أخلاقي أو غير أخلاقي في سبيل الحصول على لقمة العيش أو ملبس يغطي العورات الأساسية أو جزء واحد منها لأكثر من عام.

استمر عجز الدولة لدرجة أن بدأت تبيع محاصيل السودان النقدية مقدما ولعدة سنوات وتتسول من يوم لآخر ما يغطي احتياجات الشهر الجاري من الضروريات.

وبدأ الموقف ينذر بشر مستطير، فالنظام لم يعد فقط غير قادر على تقديم مشاريع جديدة، أو خططا اقتصادية لزيادة الانتاج بل أنه أصبح غير قادر على حل المشاكل اليومية لمعاش الناس وتوفير ضرورياتهم، ولأول مرة بدأنا نشاهد صفوف المواطنين أمام كافة أماكن تسويق الضروريات، صفوفا رهيبة للحصول على بضعة جوالين بنزين، أو على عدة أرطال من السكر، أو على أرغفة لا تغطي وجبة واحدة.

فقرر النظام أن يمنح الناس سلطة بدلا من الرغيف، فكانت كلمة الحق التي أريد بها الباطل.

الفصل الثاني
الحكم الاقليمي

تفتقت عبقرية النظام بعد أن عجز عن أن يمنح الناس حلولا لمشاكلهم الأساسية، أن يوهمهم بأنه يريد نقل السلطة لهم، ليمكنهم من حل مشاكلهم التي تفاقمت والتي تولدت بفعل النظام نفسه ومن ثم شغل الناس بتقسيم السودان إلى أقاليم ومديريات جديدة وعواصم جديدة.

لم يستح النظام، ولم يكن يهمه أن يزيد نار افلاس البلد حطبا جديدا، لقد كانت البلاد مفلسة تماما، وكان واضحا أن اقامة حكم اقليمي سيزيد من الأعباء المالية للدولة، وسيضخم مصروفات ونفقات جهاز ادارتها، وسيتحمل الناس المزيد من مرتبات الوزراء والنواب والحكام والمحافظين إلى آخر هذه القائمة، وسيتحمل الناس أيضا نفقات مباني جديدة وعربات اضافية، ونفقات ادارات باهظة في كل اقليم.

والغريب في الأمر حقا، أن نميري لم يستح من أن يعلن معرفته بهذه المخاطر، فقد أعلن في خطاب رسمي أن البعض قد همس له أن [1]«منعه الحياء السوداني المعروف عن طرح المواضيع العامة في المنابر العامة وأجهزة الاعلام ويتجمع ذلك النقد في الآتي:

(١) أن التوقيت غير مناسب لمثل هذا المشروع.. وأن هنالك مشاكل تموينية وعقبات اقتصادية وقضايا سياسية داخلية أولى بالاهتمام من هذا المشروع.
(٢) أن تنفيذ مقترحات الحكم الاقليمي سيكلف البلاد أموالا طائلة لا تسمح بها الحالة المالية والموقف الاقتصادي الراهن.
(٣) أن تنفيذ مقترحات الحكم الاقليمي يحتاج إلى اعداد ضخمة من الكوادر الادارية والمهنية والفنية المدربة التي لا تتوفر لدينا حاليا أو في المستقبل المنظور.
(٤) أن السلبيات التي صاحبت الحكم الشعبي المحلي لا تبرر الاستمرار في سياسة اللامركزية والتوسع فيها إلى مدى الحكم الاقليمي الكامل.
٥ـ أن الحكم الاقليمي فيه اضعاف لعوامل التوحيد...».

والواضح أن من همس في أذن نميري بهذه الانتقادات كان من حسنى النية، الذين لم يكونوا يتصورون أن ما يهم النظام هو أن يوهم الناس أنه منحهم السلطة، وأن

---

(١) خطاب نميري ٧٩/٦/١٦ أمام الاجتماع الأول المشترك للجنة القومية واللجنة الفنية للحكم الاقليمي.

عليهم حل مشاكلهم بهذه السلطة الوهمية، بالنسبة لنميري لم يكن الأمر إلا مزيدا من السلطات للتحكم على مئات الوزراء والوكلاء وكبار الموظفين الذين احتفظ في يده وحده بقرار تعيينهم النهائي، وأما الحكام فقد اخضعوا في النهاية لاختيار الاتحاد الاشتراكي، وعلى مجالس الشعب في كل أقليم أن تختار ثلاثة من الحكام ليختار نميري من بينهم واحدا، وكان الغربال دقيقا، والقنوات لا تؤدي إلا إلى يد نميري وحده، وكان هذا هو الأمر الوحيد الذي يهمه فضلا عن أن اعلان الحكم الاقليمي في الثمانينات لم يكن يحقق لنميري تطلعاته في الهيمنة فحسب، بل انه وحتى في اطار هذه الهيمنة مكنه من مزيد من أحكام قبضته على السودان، وذلك بجعل حركة ايقاع الشعب السوداني كوحدة واحدة، وهبة متناغمة، ومتحدة، ومتزامنة، في مواجهة سلطة نميري أبطأ وأثقل.

ثم ان الحكم الاقليمي خلق بالفعل مراكزا وسلطات ومناصبا ومواقع نفوذ وكسب غنائم متعددة. الأمر الذي شغل من تبقى ممن كانوا يحتمل أن يكونوا قوى تشكل رصيدا جزئيا لقيادات المعارضة ضد السلطة، شغلهم ولهاهم عن تجميع الغضب، فتحولوا بدورهم إلى عبء جديد على الشعب ونهبوا ما تبقى من فتات كان يصرف على الاقاليم نفسها.

وفي البداية توهم بعض من تكالبوا على سلطات الحكم الاقليمي بالرغم من أنهم حصلوا على منافع شخصية ومراكز نفوذ وثروة - بأن الأمر يمكن أن يكون حقيقة وأنهم سيحصلون على السلطة الفعلية في أقاليمهم وأن ذلك سيمكنهم من المساهمة في حل مشاكل جماهير أقاليمهم، ولكنهم اكتشفوا أنهم خدعوا، وأنهم استعملوا لخديعة الناس وتخديرهم، ذلك أن حكومة مركزية مفلسة خربت كل مراكز الانتاج وسحقت الناس في كل الأقاليم لا يمكن أن ينشأ في ظلها حكم اقليمي يقدم خدمة للجماهير حتى لو تناسينا مؤقتا أن فاقد الشيء لا يعطيه، وأن سلطة دكتاتورية في الخرطوم لا يمكن أن تمنح ديمقراطية في الأقاليم، ولعل حاكم دارفور الأخ أحمد ابراهيم دريج كان أكثرهم حساسية في التقاط أهداف الخديعة والتعرف على طبيعة المصيدة التي سيقوا اليها، فقام بالمسرحية التي لم يسبقه عليها أحد من الحكام، أن يمتطي حاكم أول طائرة إلى خارج البلاد دون علم المحيطين به ولا يعود، ولا يقدم استقالة، الأمر الذي حير حتى نميري نفسه، ان ما فعله دريج يكشف بحق مدى تدهور الحالة في الأقاليم وخاصة دارفور، ومدى يأس الناس من ايجاد أية حلول في ظل نظام نميري.

وتلاقحت مشاكل الحكم الاقليمي بالجفاف والتصحر:

لقد أطلت مشكلة التصحر والجفاف منذ أوائل عام ١٩٦٩ حيث ادركتها وتنبهت لها مصالح الدولة المختلفة التي لها علاقة بالأرض والمياه والحيوان والزراعة، لقد كان الأمر في بدايته، ولكن المؤشرات العلمية كانت يقينية بأن كل الأطراف الملامسة للصحراء في السودان تتعرض لمخاطر كامنة، بعضها كان ناتجا عن ممارسات الانسان تجاه الطبيعة في تلك المناطق وذلك بتعريض الغطاء الشجري للأرض إلى مخاطر سوء الاستعمال بواسطة الحيوان، وبعضها يرجع إلى ممارسات البعض لافساد الغابات وقطعها عشوائيا، ويعزي بعضها لعوامل الطبيعة وتغيرات الرياح نتيجة للتعامل العشوائي للانسان مع البيئة الطبيعية، فقد أشارت الدراسات العلمية إلى أنه لوحظ وجود تناقص لمعدل الأمطار في افريقيا يتدرج من الشمال إلى الجنوب، كما لوحظ أنه بعد عام ١٩٦٠ أن التناقص يزداد مخلفا تصحرا بمعدل خمسة آلاف كيلومتر في السنة، وارتفع إلى عشرة آلاف كيلومتر، وعند فحص الظاهرة اتضح أن الرياح التي تحمل الأمطار إلى افريقيا تأتي أساسا من المحيط الأطلسي ولم تحدث تغيرات في ذلك المحيط يمكن أن يعزى إليها تناقص الرطوبة التي تحملها الرياح، وقد ربطت هذه الظاهرة بملاحظة أن معدل الرطوبة التي تحملها الرياح أو تحتفظ بها يرتبط لحد كبير بخضرة الأرض وكثافة غاباتها وكثرة أشجارها، ولهذا تفسير علمي لا يطيقه هذا البحث، ولكن المهم أنه كلما تناقصت الخضرة وقطعت الغابات والأشجار تناقصت الأمطار، ولما جاء استقلال الدولة الأفريقية تباعا متوسطة عام ١٩٦٠ حيث بدأت شهية المستقلين تتفتح لاستغلال امكاناتهم دون تخطيط علمي مدروس الأمر الذي أدى إلى قطع آلاف الكيلومترات من الغابات وحولت إلى أراضي زراعية أو أراضي صحراء إذا كان قطع الغابات قصد به استخدام أخشابها فقط سواء كوقود أو للأغراض الأخرى، فإن معدل نقص الأمطار بدأ يتصاعد منذ تلك السنة، ويتفاوت بحسب معدل تصحير المنطقة بواسطة الانسان، وبالنسبة لنا في السودان فقد بدأت الكارثة باجراءات النظام العسكري الأول الذي ودون تخطيط علمي يلزم بالابقاء على أجزاء أساسية من الغابات أو الاهتمام بالتشجير المخطط البديل للغابات، قام باقامة العديد من المشروعات ومنح الكثير من رخص قطع الغابات في مناطق خشم القربة وحلفا الجديدة والقضارف وكردفان وما سمى بالاقليم الأوسط الآن وشرق السودان وحدث كل ذلك دون أي تخطيط لتعويض هذا التصحير، ولم يقصر الحكم الديمقراطي الثاني بعد ثورة أكتوبر في المضي في هذا الاتجاه وجاءت مايو وكان عليها أن كانت حكما وطنيا حقيقيا، أن تتنبه لهذه المخاطر وتعالجها،

ولكن مايو انشغلت أساسا بتثبيت حكم قائدها ولهذا وبدلا من الاهتمام بمعالجة القضية اهتمت برشوة الاتباع والمؤلفة قلوبهم بمئات من المشاريع الزراعية، وبمئات من تصاديق قطع الغابات، سواء للانتفاع بمنتجات القطع أو لاستخدامها لمشاريع السكر أو كمشاريع زراعية دون الزام بالمحافظة على البيئة أو اقامة تشجير علمي حديث كبديل لما أزيل، وجاء الحكم الاقليمي الذي أعطيت سلطاته سلطة منح تصاديق قطع الغابات أو اقامة المشاريع الزراعية، فزاد الغابات حريقا، والجفاف تصحرا، فقد كانت ضمائر من تولوا المسئولية تحت ظل نميري في الحكم الاقليمي متصحرة من كل مسئوليه وطنية، ولا هم لهم إلا أن يلحقوا ركب الثراء، فأكملوا المأساة التي تمخضت عن هجرة حوالي اثنين مليون انسان من العديد من الأقاليم بحثا وراء حبات الذرة، وجرعات من مياه آسنة، بعد أن خلفوا وراءهم الآلآف يموتون عند بيوت النمل، وتحت صياح الزوابع الترابية. ان الخيال لا يستطيع أن يلحق بالواقع في هذه المأساة، خاصة إذا كان خيالا سودانيا، فأنا لم أستطع تحمل سماع روايات حقيقية عن الأبناء والبنات الذين خلفوا آباءهم وأجدادهم نهبا للموت جوعا أو فريسة للضباع والثعالب، فقط لأن حركتهم بطيئة في اللحاق بالركب المسرع نحو الأمل في الحصول على حفنات ذرة أو جرعات من ماء، وحقيقة لم أستطع تحمل روايات عابري الصحراء الذين شاهدوا مئات الهياكل العظمية جوار حفر النمل، أو الذين لم يصلوا إلى آبار المياه بخطوات معدودة، أو أولئك الذين اختاروا الموت في قطاطيهم نهب السباع والثعالب والحشرات الجائعة قناعة منهم بأن هذا هو المصير. وإذا عدنا لأصل المشكلة فلابد أن نشير بأنه قد أقيمت بعض الدراسات الأولية التي أكدت هذه المؤشرات وكان الأمر يقتضي معالجة المشكلة بمسئولية ووعي قبل أن تستفحل، ولكن نظام مايو وهو ينشغل بصراعات البقاء على السلطة أو الاستيلاء عليها من المعارضين، لم يلتفت إلى تبني برامج علمية وتنموية واعلامية لوقف الخطر الذي كان يمكن بسهولة شديدة في تلك المراحل ليس فقط تحجيمه ووقف مفعول مؤشراته، بل كان يمكن الاستفادة من وعي الناس بالمشكلة لتحويل أطراف الصحراء إلى جنات خضراء ومشاريع استقرار للرحل ومناطق انتاج للغابات.

ولا بد من اثبات ملاحظات استطرادية حول هذه القضية لبيان كيف أنها ذات صلة مباشرة بتقييم توجهات نظام نميري سواء باعتبار أنه يضع في مقدمتها أن الأهم هو المحافظة على السلطة، أو سواء أيدلوجية المتحالفين الجدد معه بأن القضايا الملحة هي اقامة شرع الله وتطبيقه خاصة وأنه لم يرد مطلقا على لسان واحد منهم أو فرقة أو

حزب أية اشارة إلى المخاطر التي تواجهها جماهير هذه المناطق نتيجة لمؤشرات هذه الظاهرة.

لقد ظل قادة جماعة الاخوان يزعمون في مجالسهم الخاصة أنهم لا يبتغون من نظام نميري منفعة أو فائدة شخصية في تعاونهم معه، بل كل ما يريدونه هو دفع النظام نحو شرع الله، وكأنهم يريدون القول، بل أحيانا يصرحون بذلك، أنه طالما كانت أيديهم طاهرة من الرشوة والفساد الشخصي، فإنهم يجب ألا يلاموا في تعاونهم مع نميري، ولعمرى أن هذا هو اسوأ أنواع التضليل والدجل الذي لا يقل تضليلا عن استعمال نميري لكارثة الجفاف والتصحر كشماعة يعلق عليها ويفسر بها كل مظاهر فساد نظامه وإفلاسه.

إن شرع الله مقصود به اصلاح حال الناس، ولا يمكن لمؤمن أن يزعم أن له حقا في اقامة هذا الشرع على جثث الجوعى، وصيحات المحرومين التائهين في الصحارى بحثا عن أحجار النمل علهم يجدون حبات غلة تؤكل، ان دفع النظام إلى شرع الله لا يمكن أن يبرر تأييد عصابة حكم تشاهدها تمتص دماء الناس وتنهل من عرقهم وتدوس على أعراضهم وتزلزل أمنهم، وتدمر مستقبلهم تماما، وأنت تستمر واضعا يدك مباركا استمرارها في السلطة خادعا وواهما الناس بل وساعيا وعاملا على تأييد هذه العصابة طالما هي سائرة في طريق اقامة الشرع الكامل، ان هذا لعمر الشعب السوداني أكبر خيانة وأنكر جريمة يمكن أن ترتكب في حق الشعب والوطن، هذا إذا تجاهلنا تماما حقيقة الأمر من أنهم بدعاوى إقامة الشرع قد أقاموا الصروح الشامخة والقصور المنيفة والبنوك الأليفة للدعوة ومؤيديها، فظهر وسطهم عشرات المليونيرات بل المئات منهم وهو عدد لم يوجد من قبل في السودان بين أية طائفة أو حزب أو طبقة، وكل ذلك بدعاوى وحجج دعم الدعوة إلى إقامة شرع الله؟!. لقد جاء هذا الاستطراد من موقع اشمئزاز الانسان من رؤية جماعة تتستر بالدين وتهنأ بالحكم والمال والجاه وهي تغمض عيونها عن ويلات وعذابات وآهات الملايين التي كانت تصرخ ليل نهار طالبة حفنة من الذرة أو حفنة من ماء، وبعد ذلك ترى ضمائرهم مستريحة لأنهم يجاهدون في سبيل إقامة شرع الله؟..

وإذا عدنا إلى مشكلة الجفاف والتصحر، فإننا نلاحظ أن هذه المشكلة ظلت تستفحل طوال سنوات حكم نميري بسبب مجموعة من العوامل التي تنتسب جميعها إلى ممارسات السلطة وتقييمها لقامة مسئولياتها تجاه الجماهير المهددة بالخطر، إن الأمر في الواقع لا يقتصر على عدم اهتمام بمصالح الناس، بل يتعداه إلى الاستفادة من

كوارثهم للبقاء في الحكم، فقد شغل النظام كل المجموعات التي تسكن أو تستخدم هذه المناطق في الرعي أو الزراعة المطرية أو التحطيب أو التقاط ثمار الصمغ العربي او أخشاب الغابات، لقد شغلهم بالبحث عما يؤمن الحصول على قطرات من المياه ومن ثم لم ينتبهوا بأن أساس حياتهم بدأ ينهار وأنهم معرضون لكارثة ماحقة.

لقد كان الاقتراح الذي ظل يناقش في الغرف المغلقة للعلماء والمهندسين الزراعيين وخبراء الغابات والذين لم يلتفت أحد لمناقشاتهم ومقترحاتهم، أن تنشأ مناطق عازلة زراعية وحيوانية في كافة أرجاء تلامس الصحراء مع المناطق الشجرية والخضرية سواء في الشمالية أو شمال دارفور أو كردفان أو في شرق السودان، وكان المفروض أن تستقطب كل جهود القبائل التي تعيش في هذه المناطق وتستيقظ وتستحث على الانخراط في عمل جماعي وتنموي لاقامة هذه المشاريع التي كان يجب أن تسفر عن مناطق انتاج جديدة زراعية أو حيوانية أو غابية وعن مراكز استقرار للعديد من المجموعات المترحلة.

لقد أدى عدم التعامل بجدية مع المشكلة بأن ظلت وتواصلت الاختصاصات المتضاربة تفرز آثارا سلبية خطيرة إذ تفاعلت مع تكالب فئات مايو على الاثراء بكافة الوسائل دون تبصر بالعواقب أو دون اعطائها أية وزن أو أهمية، فجرى التصديق للمشاريع الزراعية المطرية دون حساب أثر ذلك على الغابات التي ستقطع لاقامة هذه المشاريع فيها، كما ظل التصديق بقطع الغابات للأخشاب يصدر دون دراسة أو مسئولية، كما بيعت مئات التصاديق لقطع أهم الغابات التي كانت تشكل حواجز طبيعية ضد زحف الصحراء.

وتمثل الاهمال أيضا في غياب الأعلام ونشر الوعي بأهمية المحافظة على البيئة الطبيعية، وعدم تقديم المشاريع العلمية المدروسة لسكان تلك المناطق، ولعل أبسطها كان زراعة بضع ملايين من الأشجار في مناطق التلامس الصحراوي وكان مثل هذا الحل - كما حدث واقعا وحقيقة في بعض قرى دارفور - ان يستقطب جهود أقل الناس وعيا من الرعاة والمزارعين لأن تلك الأشجار بدورها كانت ستثمر صمغا يدر عائدا كبيرا لهم، كما كانت ستدر لهم أخشاب الحريق والبناء وتمدهم بخضرة دائمة تشكل بؤر استقرار وما يتبع كل ذلك من استقرار وتعليم وصحة واتصال ثابت بباقي السودان.

إن ما حدث كان يشكل النقيض المخيف، فقد ظل شبح المجاعة وكوارث

تصفية الثروة الحيوانية وخراب المراعي المطرية وجفاف مناطق الزراعة وبدأ هجرة أبناء الاقاليم، ظل كل هذا يضغط بثقله على رقبة سكان الأقاليم ولم تسعف المعونات الدولية التي وردت لمعالجة وتخفيف بعض الأحزان، فقد حدثت مفارقات محزنة بصدد تلك المعونات المرسلة للأقاليم وخاصة الاقليم الجنوبي، فقد اتضح أنها جميعا تنهب في الخرطوم وتغطي بها الاحتياجات اليومية للحكومة المركزية، لدرجة أن معظم أصحاب تلك المساعدات بدأوا يشترطون أن لا يتم توصيل هذه المعونات عن طريق بنك السودان أو عن طريق الخرطوم، وأنها يجب أن تسلم مباشرة منهم إلى الأقاليم حيث كانت هناك أيضا تنهب بأيدي وزراء ومدراء الاقليم.

ويعى الاقليم الجنوبي الدرس:

لعله من العرفان الانساني والسوداني أن نستهل هذا الفصل بالرؤية التي ظل يبشر بها الشهيد جوزيف قرنق بالرغم من أن ما كان يطرحه جوزيف ظل ينسب إلى الحزب الشيوعي، إلا أن الحقيقة أنه كان اجتهادا وتأصيلا ينسب إلى جوزيف شخصيا القدر المعلى فيه باعتباره صاحب المبادرة والبحث، ومن تحمل القلق، والمسئولية، في طرح الحل الذي كان يبشر به، واستشهد في سبيله.

لقد كان شاغل جوزيف أن يبحث عن الصيغة المناسبة لغرس الحل العلمي لمشكلة اختلافات التراث والعرق واللغة والثقافات والدين والعقيدة بين سكان الجنوب من جهة، وبقية المجموعات البشرية في السودان من جهة ثانية، وكان يقلقه حالة التخلف المزرى للجنوب اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، فهو مجتمع مازال يعيش الرعي البدائي والصيد المتخلف، مجتمع مازالت مجموعات منه تعيش عصر الالتقاط، حفاة، عراة، مفتوحون ومكشوفون لتأثير الطبيعة ونوازلها وكوارثها، غاباتهم بكر، وأنهارهم لم تستمثر، ولعل بعضها لم تطأه قدم إنسان بعد، زراعتهم لا تتعدى مساحات تسد الرمق ان نجحوا فيها، وإذا كان هذا حال كل السكان فإن هذه الحالة تزداد خطورة بوجود طليعة ضئيلة من المتعلمين خريجي مدارس الكنائس المؤهلين للديمقراطيات الغربية وحضاراتها، الشديدي الطموح الشخصي في أن يعيشوا حياة حضارية حديثة بكل مباهجها على نمط الحياة الغربية، ومجموعات ضئيلة أيضا من أصحاب الوعي الاجتماعي المتقدم ممن عملوا جنودا أو في خدمة مرافق الدولة في المؤ، سات الحديثة كعمال أو حرفيين، وتبينوا الهوة بين ما يجب أن تكون عليه حياتهم وبين الحياة التي يعيشها أهلهم، كان الخطر واضحا أمام جوزيف ان الاستعجال في اقامة حكم اقليمي سيمكن هذه الفئات الضئيلة من رقاب الأغلبية الساحقة، وستنشغل هذه الفئة الضئيلة

باشباع طموحاتها في تحقيق نموذج الحياة الأمريكية أو الغربية، وان الضمانات الأساسية ضد مثل هذا الانحراف هي نمو حركة ديمقراطية سياسية تقدر المسئولية العامة تجاه السكان وتبصرهم بحقوقهم الديمقراطية والاقتصادية لتشكل أساسا لممارسة الخيارات الديمقراطية في الصراع السياسي.

إن القفز فوق مجموعة مراحل تاريخية لا يمكن أن يتحقق في الجنوب إلا باستقطاب مجموع الشعوب بغرض ادخالهم ساحة الوعي السياسي والاقتصادي، وهذا لن يتأتى إلا عبر تنمية الاقليم عن طريق خطط مدروسة تدخل مجموع السكان ساحة الاقتصاد والانتاج الحديث، سواء في الزراعة، أو الرعي، أو الصيد، وانشاء مجموعات من الصناعات الصغيرة المرتبطة بما هو متاح من خامات هائلة في الجنوب، سواء في الغابات، أو الثروة الحيوانية، أو الأراضي البكر.

كان تصور جوزيف أن هذا الأمر يحتاج إلى عدة سنوات يشترط اثناءها قيام سلطة ديمقراطية مسئولة ترعى حقوق الشعب بمسئولية سياسية ووطنية، وتشكل كابحا أساسيا في مواجهة ميل أغلبية المتعلمين الجنوبيين إلى إشباع طموحاتهم الفردية بغض النظر عما يمكن أن يحدث لمجموع شعبهم من تدهور وانحطاط، ولقد ظل جوزيف يكرر بوضوح شديد أن خطط التنمية للجنوب لا يمكن أن تثمر تقدما لأغلبية الشعب ما لم تنفذ تحت سيادة واشراف سلطة وطنية وديمقراطية مسئولة، بل أن اقامة خطط التنمية اصلا ووضع برامج للتغيير لا يمكن تصورها إلا بوجود مثل هذه السلطة، وأنه لو أتيح لمتعلمي الجنوب والمؤهلين للنموذج الغربي والواقعين تحت نفوذ مراكز الاستعمار الحديث أن يستلموا السلطة فإن كارثة محققة ستصيب الجنوب.

وحدثت الكارثة:

أقيم حكم ذاتي اقليمي بالجنوب، وتسلم السلطة أولئك الذين كان يخشى جوزيف من وصولهم إلى السلطة قبل نشوء حركة ديمقراطية ضاربة الجذور وسط جماهير الشعب الجنوبي، وقبل نشوء مراكز اقتصادية حديثة تفرز طلائع وكوادر أساسية تشكل ضمانات أولية ضد الانحراف بالسلطة باستخدامها لاشباع الذوات والطموحات الشخصية.

انشغل الحكام الجدد باقتسام المناصب السياسية والتكالب على مواقع الثراء والغنائم المالية، وعلى مراكز النفوذ والسلطة والادارة، من أدناها ممثلة في افراد جنود الشرطة أو الجيش إلى أعلاها في الوزارة الاقليمية، وبدأ سباق امتلاك العربات، والبدل

الحديثة، وبناء الفلل، والمنازل الفاخرة، وتوفير أموال الرحلات الدورية إلى الخرطوم، أو نيروبي أو كمبالا أو لندن، حيث يغترفون من المتع التي فاتت عليهم، وأهملت شئون الشعب وتم تجاهل التنمية والتطور والتحديث والتعليم والصحة، واستمرت السنوات تمضي والشعب الجنوبي يئن تحت وطأة الاستنزاف والاهمال، وحتى المعونات والهبات التي كان يرسلها الغرب كانت تتوزع أسلابا بين الخرطوم وجوبا ولا يبلغ الشعب إلا الفتات.

لم توضع برامج مدروسة، ولم تنفذ المشاريع القليلة التي اقترحت لاستنهاض الشعب للعمل والانتاج والبناء، بل ما كان يجري كان يثبط همم الناس، ويدفع القلة التي كان يمكن أن تشكل قيادات حديثة أما إلى اليأس أو الانحراف والانخراط في سباق امتلاك أكبر قدر من أسلاب عرق الشعب، ولم يكن قدر الشعب الجنوبي أن يستنزف بمتعلميه فقط، بل شارك سماسرة الشمال وطلاب العمولات والوساطات وطلائع نفوذ الدولار البترولي الاسلامي وشرائح من الجلابة الشماليين في التكالب على الأموال العامة السائبة وعلى المسئولين الذين يمكن أن يشترون بأرخص الأثمان، بضع بدل تفصل في الخرطوم، وعدد من صناديق الوسكي، وبضع دولارات لاجازة قصيرة ويبصم المسئول على ما هو مطلوب.

عندما أضبح وزراء الشمال باهظي الثمن، يعرفون قوتهم في المساومة وطرقها، واستفحلت تكاليف تطلعاتهم لجأ رواد النهب إلى الجنوب حيث الوزراء والمدراء أرخص وأسهل وأكثر طواعية ومرونة، ذلك أنه وبموجب قانون الحكم الذاتي الاقليمي فقد أعطيت الوزارة الاقليمية سلطات واسعة في استيراد احتياجات الاقليم مباشرة بدلا عن الوزراة المركزية للتجارة، وبالرغم من أن هذه السلطات كانت في بعض الأحايين مقيدة، إلا أن أحدا لم يكن يعير هذا الترف المركزي أية أهمية، واستخداما لهذه السلطات صدقت رخص لاستيراد العديد من السلع المحظور استيرادها بواسطة وزارة التجارة المركزية، ولقد فاق حجم استيراد سلعة واحدة منها المائة مليون دولار وهي الأقمشة المحظورة، ولعل المفارقة المأساوية أن جميع هذه السلع لم تصل إلى الجنوب بل وزعت في الشمال حيث المقدرة الشرائية يمكن أن تغطي شره تجار النهب.

وانتفخت جيوب عشرات من تجار الشمال، ونال وزراء الجنوب حصصا لا تعدو أن تكون فتاتا، ووقع الشعب ضحية هذا النهب المنظم تصاعدا في الأسعار وندرة في العملات الحرة، وغيابا للضروريات.

لقد أفرز التكالب على حلب مواقع السلطة في الادارة الاقليمية ظاهرة سياسية

خطيرة، فقد بدأ كل مسئول يعين ويستعين بأفراد قبيلته دون سائر القبائل، وبطبيعة الحال كانت القبائل الكبيرة أكثر قدرة على تسريب وتصعيد أفرادها إلى مواقع النهب الأمر الذي جعل القبائل الصغيرة ومعظمها يتركز بالاستوائية تشعر بأنها قد عزلت وحرمت من نتائج هذا السلام الوهمي، بل أنها بدأت تتصور أن القبائل الكبيرة أكثر خطورة عليها من جلابة الشمال، فقد ظهروا وكأنهم المستعمرون والأسياد الجدد مما خلق مرارات شديدة بين قبائل الجنوب، وسنرى كيف أنها استغلت بعد ذلك بواسطة نميري لتدمير كل العلائق الطيبة بين تلك القبائل.

وبدأ الشعب الجنوبي يحس بالمصيدة التي سيق إليها تحت ظل نميري وقيادته، ومن أصابهم اليأس بدأوا يتسربون إلى الخارج، أو يدخلون الغابات، ووجه نميري لأول مرة بمظاهرات معادية من المدارس الثانوية في الجنوب، وأحس أن الأرض التي كانت تشكل سندا له ولنظامه تميد من تحت أرجله، الأرض والناس الذين منعوا لوقت ليس بقصير انحرافه النهائي ووقوعه في قبضة اليمين الاسلامي.

وظهر أن الجنوب موحدا واحدا يشكل ثقلا خطيرا على مستقبل حكم نميري، وواكب ذلك مناداة من حرموا أو تحجمت مواقعهم ونفوذهم بسبب ثقل الوضع القبلي نادوا بتقسيم الجنوب إلى أقاليم، حتى تتاح لهم مراكز اضافية في مجالس الشعب التي ستتعدد بتعدد الأقاليم ووزارات كثيرة وحكام أقاليم متعددين إلى آخر قائمة المستنزفين لأموال الشعب باسم سلطة الشعب، فوجد النداء تربة مهيئة عند نميري، اذن فقد جاءت الفرصة وسنحت لاضعاف ثقل الجنوب بتقسيمه إلى ثلاث أقاليم ترتبط مقاديرها جميعا بيد نميري، وتخلق مراكز نفوذ متميزة لكل المتنافسين على اقتسام السلطة والثروة والنفوذ ويتخلص نميري من مارد خطير لو تحرك كوحدة واحدة لاطاح بنظامه، أو انفصل بنظام مختلف، والتبعة في الحالتين ستكون على نميري ونظامه.

تقسيم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم:

ولعله من أهم دوافع هذا التقسيم أنه في ظل العوامل والقوى التي كانت تتفاعل وتتصارع في الشمال وجنوح وميل نميري إلى كفة قوى الشريعة الاسلامية، أن الجنوب في هذا الصراع كان يشكل عقبة خطيرة تمنع حسم الصراع لمصلحة اليمن الاسلامي، وأنه إذا أريد لهذا الصراع أن يتجه بشكل حاسم لمصلحة ذلك اليمين فإنه لابد من إضعاف الجنوب سواء بتفتيته إلى وحدات صغيرة ترتبط رأسا بالمركز، أو بخلق صراعات داخلية بين قبائله باذكاء عناصر التمايز الثقافي والتاريخي والاقتصادي بينها، باعتبار أنها لاتتحدث لهجة واحدة، وأنها ظلت قبائل متعادية وغير متجانسة، وأن القبائل الكبيرة

تحتقر القبائل الصغيرة وتضطهدها وأن هذه القبائل الكبيرة استأثرت بكل شيء أو أن بعضا من أفراد القبائل الصغيرة احتلوا مواقع في السلطة لايستحقونها إلى آخر ما يمكن أن يلقى به في لهيب الصراعات القبلية.

ولقد كان من أهداف تقسيم الجنوب إلى عدة أقاليم أن التقسيم سيطلق يد نميري في التصرف فيما اكتشف من بترول في الجنوب وكذلك في نتاج قناة جونقلي، فقد سبق أن رأينا كيف أن نميري باع البترول السوداني الذي استخرج أصلا من أرض الجنوب إلى الاحتكارات الأمريكية باذل الاتفاقيات، وأنه كان ينوي استثمار ما يتبقى من العائد لتسديد بلايين الدولارات من الديون المتراكمة على الخرطوم، والتي نشأت وتراكمت بسبب عجز النظام.

ثم أن قناة جونقلي وما اتفق حولها مع المصريين وما كان واضحا من خطط مرسومه لاستثمار الاراضي الزراعية الهائلة وكل المشاريع الملحقة والتي ستتمخض من بناء القناة لمصلحة اتباع وعملاء النظام ولمصلحة دولارات البترول العربي والاحتكارات الغربية أن كل ذلك كان سيعترضه ويعوقه وجود الجنوب موحدا.

وكان التقسيم ورحب به كثير من المتطلعين لمواقع السلطة والنهب والثروة من متعلمي الجنوب، فنشأت ثلاث مجالس شعب، وثلاث وزارات، وثلاثة حكام، ومئات الاداريين الجدد الذين تكالبوا بلهفة وتعطش على مواقع تجميع وجمع الثروة والنفوذ ودخلت شرائح جديدة في مراكز استنزاف ما تبقى من الجنوب وما تبقى من فتات الشمال، ونشأت بينهم الصراعات والتنافس وخلقت مراكز أصبح من مصلحة من تولوها الدفاع عنها وتحققت لنميري جزئيا بعض أغراضه.

الفصل الثالث

قوى الشعب السوداني الحديثة تقاوم في ظل اختفاء قيادات المعارضة وانعدام التنسيق وتسرب الخيانة والعجز إلى بعض طلائعها

بالرغم من كل الضربات التي كالها النظام لجماهير الشعب إلا أن الشعب لم يكن صامتا.

صحيح أن حال قيادات الشعب التقليدية كما وصفناها لم تنجح في استنهاض معارضة شعبية عارمة في مواجهة النظام، وصحيح أيضا أن نميري استغل ضعف هذه القيادات التقليدية إلى أقصى مدى، هذا فضلا عن أن هذه القيادات عجزت من أن تقود القوى الحقيقية القادرة على المصادمة وتغيير النظام، ذلك أنه قد ثبت طوال عمر الحركة الوطنية ضد الاستعمار أو حركة مقاومة النظام العسكري الأول أن جماهير تلك القيادات سواء انصار المهدية أو اتباع الختمية أو جماهير الطرق الصوفية الأخرى، أن هذه الجماهير غير قادرة بحكم تخلفها وطبيعة العلاقات الانتاجية السائدة وقوى الانتاج التي تستخدمها من أن تنتظم في حركة مقاومة سياسية مؤهلة لاخراج المستعمر أو اسقاط أي نظام سياسي، ولهذا فقد تحملت جماهير المدن وقوى الانتاج الحديث وجمهرة المتعلمين السودانيين بكافة فئاتهم أعباء النضال الوطني وتبعاته، والأمر المؤسف أن هذه القوى القادرة لم تتنبه إلى أن زعماء الطوائف لم يكونوا إلا فزاعات طير يلوحون بامكانية تحريك جماهيرهم غير القادرة على الحركة أصلا وواقعا، بل ولم يكن من مصلحة قادة الطوائف أن يستنهضوا تلك الجماهير، ولقد كان الأمل معقودا على الحزب الوطني الاتحادي وقياداته إلا أن سوق ذلك الحزب إلى أحضان الطائفية قبيل انقلاب مايو أدى إلى تحجيم دور قياداته من أن تكون هي الممثل القادر لقيادة جماهير المدن والقوى الحديثة والمتعلمين، هذا فضلا عن أن هذا الأمر أدى إلى عقم هذا الحزب الذي منعته الطائفية من أن ينجب قيادات يمكن أن تتطاول إلى رعيله الأول، خاصة وأن من شب وهو يحمل مؤهل القيادة وموهبتها وجد أن مثله الأعلى هو أبناء علي الميرغني، ولقد فشلت كل محاولات الشريف حسين في تخفيف هذه الآثار، فقد ظل يهاجم القيادة الطائفية لحزبه دون أن يحسم الأمر ـ بسحب الوطني الاتحادي من مظلة الطائفية وكان هذا أحد الخيارات المتاحة له كقائد، وكان مثل هذا الخيار سيؤدي إلى تغير جذري في تاريخ السودان إذ أنه كان سيعجل بولادة البديل الوطني لنظام نميري، إن انتهاء الحزب الوطني الاتحادي كحزب قائد للقوى الحديثة ولجمهرة المتعلمين وجماهير

المدن أدى إلى انفراد نميري بهذه القوى، وتمكنه إما من ضربها أو افسادها أو أحيانا سحقها.

فقد ظل نميري ينفرد بكل حركة مقاومة وتمرد ويضربها ويصفيها، وتخرج الفئة المقاومة منهوكة وخائرة القوى، تلعق جراحها وتحاول أن تقلل من الخسائر التي تصيب أفرادها وتنظيمها، وأحيانا كثيرة كانت تتفجر حركة المقاومة غضبا مدمرا لا هدف له كتلك الحركة التي أشعلت النيران في كل مدن السودان، وأحرقت حيا كاملا ببورتسودان، ودمرت مقر الاتحاد الاشتراكي بالقضارف، وأحرقت السوق الشعبي بالخرطوم، ولكن سرعان ما ابتلعتها ضغوط الحياة، وغياب القيادة المنظمة، والاحباط المستمر بسبب كل العوامل التي وردت في هذا البحث.

وبالرغم من أن نظام نميري حاول أن يطوق النقابات العمالية والمهنية ويحبسها في قمقم الاتحاد الاشتراكي، إلا أن ذلك لم يمنع انفجار عدد من الاضرابات في كثير من المواقع الهامة، النقل الميكانيكي، نقابات المواصلات، بالعاصمة عمال مصانع النسيج... الخ.

وقد تصاعد أيضا اضرابات مطلبية، لم تكن ابدا بمنأى من ربط مطالبها بالحالة العامة للبلاد، وتمثلت خاصة في اضرابات الفنيين والمهنيين في كل حقل، فأضرب فنيوا الأشعة وسحقوا، وأضرب الزراعيون وسحقوا، وأضرب المحاسبون وسحقوا، وأضرب الأطباء (الاضراب الأول) وتراجعوا، وأضرب القضاة (الاضراب الأول) وتراجعوا بدورهم، وأضرب المهندسون وتقهقهوا.

ولقد ظل نظام نميري، كما قلنا يستفيد لأقصى درجة من انعزال هذه الاضرابات، وعدم وجود قيادات تربط بينها وتزامنها وتتقدمها وتنسق بينها الأمر الذي مكن نميري من سحق كل اضراب وكل مقاومة على حده، ولكنها بطبيعة الحال ليست بلا معنى ولا أثر فهي تشكل تراكمات في ضمير الشعب واحساسات بالقهر والاحباط وكلها تشكل رصيدا هائلا للحظة انفجار ثوري منظم لن يستطيع نميري الوقوف أمامه أو ضده.

الحركة الطلابية وحصان طرواده:

كان واضحا في تخطيط الاخوان المسلمين، كما فصلناه من قبل أن يركزوا في الحركة السياسية على الطلاب، فهؤلاء بحكم أنهم لم يرتبطوا بالانتاج بعد، لا يشكلون مراكز انتماءات طبقية محددة، كما أنهم في مرحلة من العمر ودرجات من الوعي تكون

مهيئة للاستقطاب الفكري المجرد، وفي ظل هجمة منظمة كهجمة الاخوان المسلمين كما رأينا تفاصيلها كان لابد للاخوان أن يجدوا مواقع مريحة وأوضاعا سهلة تمكنهم من تكثيف استقطابهم للطلاب.

وكان المخطط الاخواني يتركز في التمكن من هذه الفئة حتى تكون ورقة أساسية لمساومة النظام ودفعه في اتجاههم، فقد ظلوا يوحون للنظام بأنهم قادرون على كبح جماح هذه الفئة الخطيرة التي ظلت تلعب دورا هاما في تاريخ السودان الحديث، بل قد لعبت الدور الحاسم في ثورة اكتوبر، وتزداد أهمية هذه الفئة في غياب القيادات الفعالة وسط الشعب، فيشكلون قيادات عشوائية لجماهير الشعب في أي انفجار يقع، وكان النظام يعرف ذلك ويخشاه أشد الخشية، وظل يزيد من حجم استيعاب قيادات الاخوان في السلطة تأمينا لاستمرار دورهم في كبح جماح الطلاب، أو على الأقل الحد من اثار انفجارهم واستمراره حتى لا يصل إلى درجة انفجار عام يستقطب كل الشعب.

وظل الاخوان المسلمون لا يخزلون النظام فيما توقعه منهم وتوسمه في قياداتهم، فقد ظلوا يسعون بكل أساليب الخديعة والكذب والتلفيق والتضليل والنفاق لكبح جماح حركة الطلاب وخاصة بجامعة الخرطوم - مركز الثقل الطلابي الواعي والطليعة الأساسية لكل حركة الطلاب في السودان - وبالرغم من نجاح الاخوان في السيطرة على طلاب هذه الجامعة وحصولهم على الأغلبية في اتحادهم في معظم الأحوال إلا أنهم كثيرا ما تمردوا عليهم، ذلك أنه لم يكن مفهوما ولا مقبولا لهم، رغم شعارات النظام وتأييد الاخوان لها، أن يستمر النظام يسحق أهلهم بالاجراءات الاقتصادية التي ظلت تتوالى ضغوطها شهرا بعد شهر، رفعا لأسعار المواد البترولية في دورات لا تزيد على الشهور، زيادة لأسعار السكر، انعداما للضروريات الأساسية، صفوفا رهيبة تستوعب كل جهد الانسان في الحصول على رغيفه، أو رطل سكر، أو جالون بنزين، حتى بلغ الأمر في بلد تصدير الماشية أن منع الذبيح ليومين في الأسبوع.

لقد بلغت أسعار اللحوم والخضروات درجة لم يكن من الممكن معها أن تراها في منازل العمال، وصغار الموظفين، وكافة العاملين ذوي الدخول المحدودة، أما الفاكهة فلم تنعدم بالنسبة لهؤلاء بل صار يتعذر رؤيتها حتى في الأسواق.

يثور الطلاب ويخرجون في مظاهرات مستقلة هنا وهناك وغالبا ما كان يتفرج عليهم طلاب الجامعات اللهم إلا في حالات نادرة كان ينجح فيها طلاب الجامعات

من الانفلات من قبضة قياداتهم الاخوانية ويشتركون مع بقية الطلاب في المظاهرات، إن احكام لجام الاخوان على طلاب الجامعات أفرز ظاهرة جديدة في حركة الطلاب السياسية، فقد كان طلاب الجامعات والمعاهد العليا من قبل هم قادة حركة الطلاب، وهم الذين يبدأون التصدي والمقاومة والصدام فيلحق بهم طلاب الثانويات وأحيانا قليلة تلاميذ بقية المراحل، وعندما كبح الاخوان طلاب الجامعات من قيادة المعارضة ضد نظام نميري اضطر طلاب الثانويات بل اضطر صغار التلاميذ في كل المراحل الأدنى حتى من الثانوي وهم يحسون بثقل الضغوط الهائلة على أهلهم من الخروج في المظاهرات الصاخبة، ذلك أنهم يلمسون بأيديهم ثقل المعاناة، فالواحد منهم يقوم من نومه ولا يجد «كباية الشاي» ويبحث عن رغيفه لافطار فلا يسعفه البحث، يخرج من المنزل فلا يجد وسيلة مواصلات تنقله إلى المدرسة، أو ان وجدها لا تكون الأسرة قادرة على تزويده بأجرتها، فيضطر إلى تسول الترحيل أو يسعى بأرجله، وعندما يصل المدرسة بعد كل هذا الجهد والمعاناة لا يجد مدرسا يزوده بالعلم، وإن وجد المدرس لا يجد الكتاب أو الكراس أو الأقلام أو حتى المقعد الذي يجلس عليه، فينفجر التلميذ تمردا تلقائيا عنيفا وعشوائيا مما جعلنا نشاهد صغار الطلاب يندفعون في مظاهرات عنيفة وجريئة ومستهينة بالسلطة وشرطتها، وبكل العواقب، الأمر الذي كانت تواجهه السلطة بقفل المدارس كل عدة أشهر ولعدة أشهر فانهار التعليم، وبار جهد حركة الطلبة في اسقاط النظام أو زلزلته أو استنهاض الجماهير الأخرى لمحاصرة النظام.

والجدير بالملاحظة في دور الاخوان أنه في هذه المرحلة توافق واتفق مع دور الجمهوريين الذين كانوا يشكلون رواد الدفاع عن النظام في هذا الوقت وساهموا مع الاخوان في تخدير طلاب الجامعات من أن يتكاتفوا في هبة موحدة ضد النظام، أو أن ينحازوا لاخواتهم الصغار، فأفقدوا الشعب السوداني جهد فئة عزيزة وقادرة من أبنائه، وظل الاخوان المسلمون يواصلون باصرار وتخطيط تمثيل دور حصان طرواده داخل الحركة الطلابية، وكان يحدث أحيانا أن يفيض الكيل ببعض حسنى النية من الطلاب فيواجهون الاخوان بجريمة تعاونهم مع النظام وبدور سكرتيرهم العام حسن الترابي الذي ظل يهنأ بموقع وزاري باستمرار منذ المصالحة وحتى اليوم، فكان الاخوان فضلا عن تبريرهم الذي رددناه كثيرا في هذا البحث عن دفع النظام إلى شرع الله، يشيعون أحيانا بعض المهدئات النفسية من أن حسن الترابي منقسم خارج عليهم وأن هناك عدم رضاء عن وجوده بالسلطة، ثم يواصلون دورهم في تهدئة الطلاب واحباط كل محاولات تجميع الغضب ضد النظام، كما كان حسن الترابي بدوره عندما يفلت الزمام

منهم ويشارك بعض طلاب الجامعات في المظاهرات ويسأله النظام عن تبرير ذلك كان يزعم بأنه ليس كل قيادات الطلبة من تنظيمه وأن بهم عددا يتبع تنظيمات اسلامية أخرى تتعاون معهم وأحيانا تفلت منهم، وان قيادات حركة الطلبة بصفة عامة تتمتع باستقلال نسبي عن تنظيم الاخوان، وكان هذا التصور للأمر يشبع غرور عدد من الطلاب الذين لم يكونوا يرضون بممارسات النظام أو سلوك تنظيم الاخوان وما دروا أنهم مساقون مستخدمون ومستغلون جميعا لحساب تنظيم الاخوان المسلمين ومخططاته.

والقوات المسلحة لم تكن بعيدة عن الشعب:

بالرغم من تركيز نميري على هذه المؤسسة باعتبارها الركيزة الأساسية لحماية نظامه، مما جعله يستمر في لبس الكاكي كدرس وعاه من كثير من الانقلابات العسكرية التي تحول قادتها إلى مدنيين، ففقدوا السيطرة على القوات المسلحة، وبالرغم من استمرار النظام في تقديم الرشاوى لكبار الضباط في شكل ميزات ومخصصات مبالغ فيها، وبالرغم من انشاء البنك العقاري العسكري ومن ثم انشاء فروع التموين تحت أسماء مختلفة بغرض توفير المواد التموينية للجنود والضباط في الوقت الذي كان الشعب يعاني الويلات للحصول عليها، نقول بالرغم من ذلك لم يصمت الضباط في القوات المسلحة وقامت عدة حركات لتجميع بؤر انقلابات ولكن الاستخبارات العسكرية التي أعيد تنظيمها ونشرها تحت إشراف وتوجيه المخابرات الأمريكية والاستخبارات العسكرية المصرية، كانت تنجح دائما في كشف هذه البؤر والتحركات وكان آخرها تلك الحركة التي قامت في أوائل عام ١٩٨٣ والتي استقطبت أكثر من سبعين ضابطا من كل الرتب وفي كافة الأسلحة واستقطبت أيضا عشرات من صف الضباط إلا أنها قبل أن تحزم أمرها وتشكل تنظيما له قدره على الحركة، خانها ضابط صغير وباعها لنميري، فرقى استثناءا على حساب عشرات من الضباط والجنود الذين يقبعون الآن بسجون السودان، ولعله من حسن طالعهم أن النظام في ذلك التاريخ لم يكن في امكانه أن يعلن عن الحركة ومن ثم يحاكم القائمين بها، فقد كان ذلك سيؤدي إلى فضيحة لا حدود لها للنظام الذي ظل يزعم أن قوات الشعب تؤيده وأنها سنده.

لقد ظل نميري يراقب بحذر شديد ما يجري داخل القوات المسلحة، كما ظل يصفي باستمرار كل من يشتبه فيه، ولقد سبق أن قلنا أنه فصل وأحال إلى المعاش ما يربو على ألف وخمسمائة ضابط وهو حجم يعكس في حد ذاته مدى التململ الذي كان سائدا وسط قادة هذه المؤسسة ولكن نفض الشارع وكل القوى القادرة على التغيير يدها عن أية آمال في تغيير يأتي عبر انقلاب عسكري أدى بدوره إلى عدم امكانية

استثمار هذا التململ ليتحول إلى حركة سياسية تتطيح بالنظام ولهذا ولأسباب أخرى سترد فيما بعد لا يؤمل أن يأتي الفرج على يد هذه المؤسسة.

ونقابة المحامين:

إن الدور المتميز التي قامت به نقابة المحامين في مناهضة النظام من بين كافة النقابات المهنية، يستحق أن نفرد له فصلا خاصا، ليس لأن هذه النقابة قد صنعت معجزات في مقاومة النظام وليس انحيازا لانتمائي لها، ولكن لارتباط الشعارات التي ترفعها هذه النقابة بالدفاع عن الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين والدفاع عن سيادة حكم القانون والمقاتلة في سبيل صيانة استقلال القضاء باعتبار أن هذا الاستقلال هو ركيزة حماية الحقوق والحريات وسيادة حكم القانون.

في ظل نظام فردي كنظام نميري يصادر كل الحريات والحقوق ويهدر سيادة حكم القانون ويضع برنامجا مدروسا لتحجيم دور القضاء واستيعابه كخادم أمين له، لابد أن يكون الدفاع عن شعارات نقابة المحامين ضربا من ضروب القتال بدون سلاح في مواجهة من هو مدجج بكل الأسلحة.

لقد ظلت نقابة المحامين تتابع كل خرق لسيادة القانون وترصده وتكتب به المذكرات تلو المذكرات سواء للسلطة أو المنظمات الشعبية المحلية أو العالمية، كما ظلت ترصد التغول على حريات المواطنين واستمرار اعتقالاتهم تحفظيا، وتحتج عليه وتقدم المذكرات وتعقد الاجتماعات وتجري المحاولات الشخصية والنقابية في محاولة للتقليل من ثقل وحجم هذه الاعتقالات التي لم تخلوا منها سجون نميري مطلقا.

لقد شكلت التعديلات الدستورية لسنة ١٩٧٥ محنة قاسية لنضال النقابة ضد الاعتقال التحفظي فقد كانت النقابة تستغل عدم دستوريه الاعتقال في شن الحملات العلنية والمنظمة على هذا الاعتقال إلا أن التعديلات أضعفت هذا النشاط.

وبعد قيام المصالحة الوطنية، شعرت النقابة أنها في وضع يمكنها من استثمار الظروف التي واكبت اجراءات المصالحة، فعقدت ندوة ضخمة تحت شعاراتها الثلاثة، قدمت فيها عشرات من البحوث القيمة وشارك جمع كبير استقطب حتى الصادق المهدي لمناقشة هذه الأمور في دار النقابة، وقد ظل يؤم النقابة يوميا مئات من كافة أنواع المتعلمين والمثقفين السودانيين، ولقد كان من أهم ما كشف في هذه الندوة ما كان يحاك ضد القضاء السوداني باعتبار أن ما كان يجري في مرفق القضاء قصد به احكام انفراد نميري بالسلطة ورفض وجود أية سلطة أخرى مستقلة ذات قدرة في

حماية الناس من النظام تقوم بجوار نميري أو في ساحة حكمه، فقد كشف كيف أن النظام تعمد اضعاف الهيئة القضائية منذ أن اصدر الدستور ورهن تعيين رئيسها وقضاة محكمتها العليا بارادة رئيس الجمهورية واختياره، وكيف بعد ذلك أهمل هذا الصرح لدرجة لم يسمح له بصرف ايراداته الذاتية على اصلاح شأنه، وكانت تحول تلك الايرادات إلى الميزانية العامة، وأهملت المحاكم كمباني فتهدمت ولم تقم مباني جديدة لتستوعب متطلبات وضرورة انشاء محاكم جديدة، أهمل تعيين الكوادر المساعدة الكافية من معلنين ومحضرين وكتبة وشرطة محاكم وسعاة، فابتدأ العمل يبطىء والقضايا تراكم، سحبت العربات من معظم قضاة الأقاليم والتي كانت تستخدم لاجراء المحاكمات خارج مركز المحكمة في الضواحي والبادية والقرى النائية، وبلغ الاهمال المتعمد درجة انعدام الورق والأقلام لكتابة محاضر الجلسات، بل وانعدمت في كثير من الأحيان الاستمارات القضائية والتي بموجبها تسجل أحكام السجن والغرامات أو استمارات الأحكام المدنية، بل وحدث في كثير من الأحيان أن انعدمت الايصالات المالية التي تحصل بموجبها الغرامات واضطر القضاة في كل هذه الأحوال لتأجيل القضايا حتى لا يصدر حكم لا يمكن تنفيذه.

وقد اتبع النظام نهجا دقيقا ومنظما لتشريد القضاة الأكفاء وفي كافة الدرجات من المحكمة العليا وحتى أدنى المحاكم، وظلت الهيئة ترشح وتلفظ قضائها تدريجيا ومن بقى منهم لم يكن قادرا على أداء واجبه كما ونوعا.

عمد النظام إلى تعيين رئيس قضاء لا حول له ولا قوة ولا خبرة، ولا علم كافي يوازي هذا المنصب، وأمن النظام بذلك تبعيته النهائية للسلطة التنفيذية لدرجة أن رئيس القضاء هذا قبل أن يدخل المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي، وأن يرغم قضاة المحكمة العليا على أن يكونوا أعضاء بالمؤتمر العام للاتحاد الاشتراكي، وظل هذا الشخص أداة طيعة للنظام في توجهه باضعاف هذه الهيئة وتمزيقها وإزالة هيبتها واذلالها ووضعها تحت حذاء نميري.

وأطلت بوادر الارهـاب والفتنة:

لقد أدى عجز النظام عن معالجة المشكلة الاقتصادية وخاصة في الأقاليم الفقيرة إلى هجرة مئات الالآف من تلك الأقاليم إلى عاصمة البلاد بحثا عن لقمة العيش، فتوجس النظام خيفة بل وهلع من هذه الجموع التي تملأ شوارع الخرطوم هائمة تبحث عن أي عمل يدر ما يمكن أن يسد الرمق، فوصت أجهزة الأمن القومي بإصدار

قانون يمكننا من التعامل مع هذا الخطر، فهذه الجموع الجائعة أن انفجرت فلا أحد يستطيع الوقوف أمامها، خاصة وأن أجهزة الأمن فسرت ظاهرة الهجرة بأنها من تدبير قادة المعارضة بارسال أعوانها إلى العاصمة توطئة لعمل شعبي لاسقاط النظام ووجدت الكذبة هوى لدى نميري، فأصدر في عام ١٩٨٢ ما عرف بقانون الطمأنينة العامة، وقصد به تفريغ العاصمة من كل هذه الجموع فقامت سلطات الجيش والشرطة بالقبض على آلاف المواطنين السودانيين الذين لهم حق التواجد بعاصمة بلدهم وأرسلتهم إلى السجون والمعسكرات ثم رحلتهم للأقاليم الجنوبية والغربية والشرقية.

وفي ظل هذا القانون واجراءاته لم يكن هناك مواطن يأمن السير في الطريق أو بلوغ منزله بأمان، وبطبيعة الهجمة وأهدافها فقد كانت موجهه نحو أبناء الغرب وأبناء الجنوب، وجميعهم من ذوي اللون الأسود، وبذلك لم يكن من يحمل هذا اللون بمأمن من تهجم رجال الجيش والشرطة، وحمله بالقوة على ظهر العربات الثقيلة وارساله إلى معتقلات الاحتجاز والترحيل، وظهرت قصص تشيب لها الولدان، أساتذة جامعة قبض عليهم أطباء، محامون، موظفون، فنيون، طلاب جامعات وكان ذنب الجميع أنهم يحملون اللون الأسود ولم يكن معهم بطاقات شخصية تثبت هويتهم ساعة القبض ولم يمنحوا أية فرصة لاحضار بطاقاتهم، فقد كان مظهر تنفيذ الأمر وإشاعة الذعر والارهاب بين الناس هو الهدف الذي لا يعلو عليه هدف، ويرسل المواطنون إلى لجان تحقيق وبعد عدة أيام يتضح أن معظم من قبض عليهم وأذلوا لم تكن لهم جريرة إلا اتشاحهم بالسواد.

وتفجرت أحقاد قديمة بين اللون الأسود والبشرة السمراء في السودان، وبين الزنوج والعرب، كنت تحس بالمرارة في ندوات جامعة الخرطوم التي عقدتها نقابة المحامين لمناقشة هذا القانون وكشف مراميه، كيف يتحدث الطلاب من الجنوب عن الحملة التي حولتهم إلى مواطنين من الدرجة الرابعة، وما ذلك إلا بسبب لونهم الأسود، حيث كانت بالفعل تحدث المفارقات المؤلمة أن يشاهد طالبان من الجامعة يسيران سويا أحدهما أسمر اللون والآخر من جنوب السودان أو غربه، فإذا بالشرطة أو قوات الجيش تستوقف الأسود وتحمله دون رحمة وتلقى به على ظهر الشاحنة المستعدة للاقلاع بعد أن امتلأت، ويمضي الطالب الأسمر ولا أحد يسأله لأنه يحمل بطاقة (الجنسية السودانية) اللون الأسمر.

القسم السابع
ويفرغ رحم التاريخ عن عام ١٩٨٣

الفصل الأول
صورة مجملة عن أحداث عام حاسم في تاريخ السودان

إنه لأمر مؤكد أن عام ١٩٨٣ سيحسب في تاريخ النظام المايوي بأنه العام الحاسم حول مصير هذا النظام، ولعله أيضا سيحسب معلما هاما في تاريخ الشعب السوداني، ولهذا رأيت أن أجمل أولا ما حدث في هذا العام وما أسفر عن احداثه، ثم نورد التفاصيل التي لا يغني عنها هذا الاجمال، ولعل القاريء بعد أن يفرغ من قراءة التفاصيل سيدرك مدى أهميتها فهي مليئة بالعبر والعظات لساسة هذا البلد، وهي مؤشرات يقينية لما هو مقبل من نضال ضد هذا الحكم الهمجي، فهي تكشف عن القوى الحقيقية التي يمكن أن تسقط النظام، وعن القوى التي ستدافع عنه، وهي عظة للقادة الذين سيتولون أمر هذه البلاد فور اسقاط النظام أو بعد ذلك، فهي تكشف أن الزبد يذهب جفاء، وأن الكذب والنفاق وتفادي معالجة القضايا الحقيقية أمور لا تسعف الحاكم إلا لبضع شهور أو سنوات قليلة، وأن السماء لا تمطر ذهبا ولا فضة، وأن العمالة والعجز والضحالة لا تورث إلا الخراب، والبوار وأنه لا أمل لمعالجة مشكلات بلادنا إلا باستخدام علوم عصرنا وليس باللجوء إلى اجتهادات القرون الغابرة وأن علوم عصرنا تلزمنا بالانطلاق من الواقع بتحليله وبمعرفة مقتضياته ومؤشرات علاجه وليس بأن ننزل عليه قناعات ذاتية منقطعة الصلة به ولم تك انعكاسات له أو استخلصت كحلول لمشاكله وقضاياه.

احسب نفسي من القلة النادرة التي تؤمن بالعلم، ومع ذلك تقدر أن الكثيرين ممن لا يؤمنون بالعلم ليسوا عملاء أو خونه، وأنا أتحدث هنا عن حسنى النية أو قليلي المعرفة أو الجرأة في مواجهة نتائج متابعة التفكير العلمي، ذلك أنني لا أعني بمن وجهتهم مصالحهم الذاتية أو الطبقية أو انتماءاتهم الطائفية أو المذهبية أو عبوديتهم لتراث لم يفحصوه ويحللوه أو حتى يتعرفون على دقائقه وتفاصيله، فهؤلاء هم أرقاء زماننا، وأبغض التعامل عندي أن أتعامل مع رقيق، فهو أمر لا أعرفه ولم أعش في عصوره، وليس لي استعداد أن أبدد طاقاتي للتعرف عليه، فقد صار أو هو حتما سيصير من مخلفات قرون لا نردد ما حدث فيها إلا للعبرة والعظة، وليس لاستدعاء أو تطبيق

حلولها التي وضعت لحالها، ولا لتقليد ممارستها التي نبعت من زمانها، ولا لتقمص شخصياتها أو الاقتداء بسلوكياتها التي بناها رجالها بمبادراتهم في انتقاء الخيارات التي كانت متاحة لهم، فقد كان لهم حالا ولنا حال، وكان لهم زمانا ولنا زمان، وقد كانوا رجالا ونحن رجال، هكذا تحدث محمد أحمد المهدي، فما بال أناس يتقدمونه بمائة عام بحساب الزمن وبمائة ألف عام بمعيار ما أفرزته وأنجبته وأخترعته الحضارة الانسانية خلال هذه المائة عام، ما بالهم يعجزون عن تجاوز طرحه، أو فهم قوله، أو بناء شخصياتهم من الخيارات المنحازة للانسان ومستقبله في هذا الزمان في نهاية القرن العشرين. هذه دعوة لكل حسني النية إن تأملوا ما حدث في سنة ١٩٨٣.

لقد واجه نظام نميري في النصف الأول من عام ٨٣ أهوالا جساما ما كان يمكن أن يصمد أمامها.

فقد تفاقمت الأزمة الاقتصادية بالبلاد لدرجة انعدام الضروريات والقوت اليومي.

بلغ النظام مرحلة العقم الكامل فلم يعد قادرا على تقديم أية حلول موضوعية لمشاكل الجماهير المسحوقة، مثل ما انه عجز عن اصلاح القديم الذي دمره وأفسده.

فشلت كل المسكنات التي قدمها وكان على رأسها الحكم الاقليمي، كما انكشفت كل الأكاذيب والتلفيقات التي كانت تقدم كجرعات مسكنة.

وقع النظام تماما تحت قبضة الاستعمار الحديث وقوى الامبريالية وعملائها في المنطقة العربية والافريقية.

أصبح النظام حذاء لينا ممهدا طيعا لكل مراكز النهب الامبريالي من البنك الدولي وصناديق النقد الدولية أو العربية وأشرة المستثمرين العرب.

انتشر الفساد في كل مرافق الدولة وسادت تقاليد النهب المنظم لكل مقدرات الشعب السوداني، واتخمت الملايين، العديد من السماسرة والوسطاء والعملاء والمهربين وتجار العملة.

وفي ذات الوقت بدأت المجاعة تطحن الملايين ولم يعد الشقاء والمعاناة في المدن محتملا أو من الممكن أن يستمر أكثر من ذلك.

لم يبدأ أعوان النظام القدامى ينفضون من حول نميري فحسب، بل أن أكثرهم ثقلا حمل السلاح في وجهه، فقد ظل نميري يتاجر بالسلام الذي حققه في الجنوب وظل لسنوات يجهر بأنه يعتمد على الجنوب كسند أساسي لنظامه خاصة وأنه سند أراح

القوات المسلحة من التعرض للموت بلا سبب أو مبرر، وبدأ الجمهوريون يحتجون على كثير من ممارسات النظام وتصرفاته وبدأوا ينادون بفتح المنابر الحرة في الاتحاد الاشتراكي.

حجمت فلول اليسار بمد اليمين الاسلامي ولم يعد لهم موقع في النظام أو كلمة تسمع، خاصة بعد أن انكشف بوارهم وخياناتهم للشعب بمواصلتهم دعم نميري.

بدأت القوات المسلحة في التململ، ولم يعد شاذا أو نادرا أن تسمع احتجاجات الضباط وتذمرهم تقال علنا في كل المناسبات السودانية، فقد طفح الكيل، وصاحب ذلك اشتداد المرض بنميري وبدأ يهزى، الأمر الذي جرأ بعض قيادات القوات المسلحة بأن تنصحه بأن يستريح.

وفي ذات الوقت من هذا العام بدأت القيادات الحزبية للمعارضة محاولة للتجمع مرة أخرى بغرض تجميع جهود مقاومة النظام، وبدأت معسكرات التدريب في ليبيا تفرغ من افرادها فقد نقلوا إلى أثيوبيا توطئة لهجمة جديدة على النظام.

وبلغ سوء الأمر أن أصدقاء النظام من الأمريكيين والسعوديين بدأوا في التذمر من الحالة التي وصل إليها النظام، فقد خشوا عليه من موقع معرفة كل ما كان يجري.

وكان لابد أن تنتصب شامخه العديد من الاضرابات الخطيرة كان على رأسها اضراب القضاة الذي استمر شهورا، وانفض الجميع عن النظام إلا بعض مرتزقة اليسار أو التكنوقراط فاقدي الحس الوطني والكرامة.

ولم يبق للنظام قوة صادقة تؤازره إلا جماعة الاخوان المسلمون وبنوكهم الاسلامية وجهاز أمن الدولة وعملاء المخابرات الأمريكية والمصرية. فماذا قدم هؤلاء لنميري أو أوحوا به أو طالبوا بانجازه كحل للخروج من المأزق؟؟.

لقد بدأوا يعزفون على وتر أن انفضاض الشعب من حول نميري سببه عدم رفع راية الاسلام واضحة، واقنعوا نميري بأنه ان فعل ذلك سيهرع اليه الشعب بالملايين ولن يتبرم من سوء حاله، وسيقضي بذلك على كل محاولات استقطاب الشعب لجانب قادة المعارضة خاصة وأن بالشريعة حلولا لكل مشاكل البشر ولقد سبق أن رأينا حلولهم عندما تعرضنا لفكرهم، وزايد جناحهم الصوفي في مسألة ولاء الشعب أن لابد من أن يعلن نميري تبعيته لاحدى الطرق الصوفية حتى يمكن تصعيده عن طريق شيخه إلى مرتبه الأمامة وأن يسوق الناس إلى هذه الطريقة فيصبحون جميعا من مريديه وحواريه فيضمن بذلك ولاءهم.

ثم قالوا له ما هي مشاكل النظام؟

المشكلة الاقتصادية:

إن إعلان تطبيق الشريعة كاملة في السودان سيطهر أموال الناس من الربا ومن الدنس ومن الحرام الذي يمحق مقدرات الشعب السوداني، ثم أن ذلك سيؤدي إلى انطلاق البنوك الاسلامية في العمل والتعمير والتجارة وسيثرى بذلك كل الناس ويعم الخير كل الشعب.

كانت الأرضية المادية لهذا القول سبق أن غرست في النظام، وظلت طلائعها الايدولوجية تضغط لمزيد من أسلمة الاقتصاد السوداني بمنظورهم عن هذا الاقتصاد، كما بدأت البنوك الاسلامية نفسها تمارس ضغطا مباشرا على النظام في هذا الاتجاه، فقد ظلوا يوحون بأن عدم أسلمة كل الاقتصاد يقعد بهم عن استقطاب قروض المستثمرين العرب المسلمين، وأنهم على استعداد عند اعلان أسلمة الاقتصاد أن يقدموا كل الدعم والقروض التي ستنقذ الاقتصاد السوداني من الخراب، وقبل ذلك ستمكن النظام من استيراد المواد الضرورية التي يعاني الشعب من انعدامها وخاصة البترول. بل ان بعض هذه البنوك جهز قروضا لتغطية بعض مشتروات البترول مع بيانه وتأكيده بأن استمرار تدبير مثل هذه القروض رهين بحسم التردد في أسلمة النظام الاقتصادي إذ بهذه الأسلمة سيطمئن المستثمرون المسلمون على أموالهم وسيجلبوها بالبلايين إلى السودان.

ثم إن أسلمة الاقتصاد ستكون بركة تؤدى إلى أن تمطر السماء كل الخيرات فقد توقفت السماء عن العطاء نكاية وعزابا لعدم حسم قضية الاسلام في السودان.

ثم ان خزينة الدولة الخاوية ستمتليء بمئات الملايين من المال الحلال مال الزكاة، فالضرائب رجس من عمل أهل الكفر؟؟.

وهدهدوا نميري بأنه يجب ألا ينزعج من تحريم الخمر، فإن الله سيعوضه حسنات مضاعفة بدلا عن مئات الملايين التي تدرها الخمر جماركا أو رسوم انتاج أو تفويتا للتهريب أو تشجيعا للسياحة، ثم أن الغاء الضرائب سيدفع التجار الذين يحاربونك الآن إلى أحضانك، بل أنهم سيسبحون بحمدك، وسينطلقون للعمل الذي يشيع الرخاء، ذلك أن الاقتصاد بيع، وقد أحل الله البيع وحرم الربا، فباعوا بذلك السودان إلى الشيطان، وهم يحمدون الله على نعمائه عليهم بأن من عليهم. راحة الضمير وعظمة الانجاز، ولا ضير أن تموت الملايين من الجوع أو يهلك الزرع والضرع

فهذه ارادة الله، وقد لوحوا أيضا بورقة المغتربين خاصة الموجودين بالسعودية، ذلك أنه ونتيجة لمخاوف النظام السعودي من تسرب أي شخص يحمل اتجاهات شيوعية أو يسارية عامة كان قد عمد الى تحكيم غربال دقيق لا تنفذ منه هذه العناصر إلى السعودية حتى لو كانت تريد الاغتراب وتملك المؤهلات وحتى لو كانوا هم في حاجة إليها الأمر الذي تمخض عن أن يكون غالبية الذين يعملون بالسعودية أن يكونوا من الاخوان المسلمين أو ممن ينحازون إلى توجه الجماعات الاسلامية الدائرة في فلك الاخوان، وفي هذا العام ظهر أن مدخرات المغتربين وتحويلاتهم تشكل ثقلا اقتصاديا لا يمكن تجاهله على الاقتصاد السوداني خاصة بعد أن صار معظم المغتربين لا يكتفون بقيمة دخوهم بالعملات الحرة بل دخلوا إلى سوق تجارة العملة لجني مزيد من الأرباح، فتحولت عملاتهم إلى سلع مستقلة تخضع لقوانين العرض والطلب داخل السودان، وكان السوق السوداني يتلهف لكل دولار أو ريال، نقول أن جماعات الضغط الاسلامي، لوحت باستقطاب ثقل المغتربين المالي أن زاد النظام من جرعات الشريعة في التطبيق، ولقد كان أخطر ما في هذا الطعم هو صحته، ذلك أن المغتربين السودانيين وخاصة مغتربي السعودية، وبحكم بعدهم عن المعاناة المباشرة لضغوط نظام مايو، وبحكم أنهم استطاعوا أن يعيشوا في ظل نظام قهري يطبق الشريعة بمفهومها السلفي، هذا فضلا عن انعكاسات الغربة التي وثقت أملهم في أن يعوضوا عذابهم وغربتهم في جنات النعيم، إنه وبحكم كل ذلك كان متوقعا أن يتجاوب هؤلاء مع اعلان تطبيق شرع الله في السودان وان ينصروا النظام.
وتجسد الخيال واقعا أمام أحلام الرجل المريض؟؟!.

المشكلة الأمنية:

لقد كان واضحا أمام نميري ما ظلت تكرره مراكز الضغط الاسلامي من أن مشكلة الأمن في السودان ذات شقين، شقها الأول مشكلة جنوب السودان، وشقها الثاني هو الذي أفرزه رحم النظام في الداخل من مشاكل النهب والسرقات والفساد والفجور والميسر والرشوة وخراب الزمم ومقتضيات التماسك السوداني أخلاقيا كان أم اقتصاديا أو اجتماعيا.

لقد قالوا لنميري أو أنه التقط ما أوحى له، انك ان أعلنت الشريعة قوانين شاملة للمجتمع السوداني فإن ذلك سيحل قضية الجنوب.

لقد انطلقوا من حكم الشريعة السلفية، إن الوثني دمه هدر ولا حرمة لحياته أو ماله أو أمنه، وان الذمي رهين بعقد ذمته فإن أخل به فإن حياته وماله وأمنه قد

صارت رهينة بالسيف، ولما كانت قوات الأمة المسلمة لا بغية لها غير الجهاد، أو هكذا يجب أن تكون، فإن القوات المسلحة إذا حولت إلى قوات مجتمع مسلم، فلن تكون لها من هدف غير تطبيق حكم شرع الله، ولقد سبق في التاريخ أن قوات قليلة من المؤمنين هزمت قوات كثيرة من المشتركين، ولهذا فإن تحويل القوات المسلحة الى جيش اسلامي سيؤدي إلى انقضاض هذا الجيش على الوثنيين، وعلى المسيحيين الذين نقضوا عهدهم وسيدمرهم تماما ومن ثم تنتهي مشكلة الجنوب بأن يدمر الجيش السوداني أو يبيد كل الوثنيين وأن يسوق اليك أهل الذمة وهم أذلة صاغرون، ثم ان اعلان ان واجب القوات المسلحة الأول هو الدفاع عن الدين ووسيلته (الجهاد) وليس الدفاع عن الوطن الذي يأتي في المرتبة الثانية ينهى القضية التي يحتج بها غير المسلمين في السودان قضية المواطنة - إذ سيصبح مصدر الحقوق والواجبات هو الدين الاسلامي وليس المواطنة، كما أن طاعة القوات المسلحة لامامها ستؤسس على البيعة ومن ثم تحكم القبضة على هذه القوات وتخرس ألسنة المتمردين من الضباط والجنود.

أما عن الشعبة الثانية لمشكلة الأمن، فقد قالوا لنميري، أو أوحوا أنها مشكلة تنبع من أن البشر لم يطبقوا حكم الخالق على عباده في هذه الأمور من جلد، وقطع من خلاف، ومن قتل مع الصلب، ومن رجم حتى الموت ومن تمكين الخصم بأن يقتص من خصمه بأن يفعل به مثل ما فعل به أي بتطبيق قواعد القصاص كاملة، فإن أحدا لن يستطيع أن يرفع رأسه في هذه البلاد خروجا على الأمن أو تهديدا للحاكم ومن ثم سيوضع بذلك حدا نهائيا لكل سرقات الجياع والمحرومين والمهاجرين والمتسولين والمتسللين تحت ستار الهجرة وهم أتباع المعارضة، وأن تجرأ شخص على ارتكاب جريمة لا تغطيها الحدود أو القصاص، فإن في السلطات التقديرية المطلقة لنظام التعازير ما يمكن القضاة من ردع كل متجريء على الشرع أو الامام.

المشكلة السياسية:

لقد قالوا له، أو أوحوا اليه أو نبع من ذاته بحكم ما استقر في عقله ووجدانه من الموروثات، أن ولاء السوداني المسلم - ونميري سوداني مسلم ما في ذلك شك - أن هذا الولاء ينبع ويجد قوته وسنده من ولائه لشيخه، أو أمام طريقته، وأن هذا السوداني يجد نفسه فاقد القدرة لا حول له ولا قوة أمام أي ولي من أولياء الله.

إذن كيف التوصل إلى مقعد الامامة توطئة إلى تصعيده إلى مرتبة الولاية ومن ثم احكام القبضة على رقاب كل السودانيين، قالوا له أن الطريق الصوفي طويل وشاق،

كما أن النظام المتهاوي لن يصمد حتى يدشن نميري وليا من أولياء الله، وأقرب منه وأسرع هو طريق الشريعة، إذ حسب المنظور السلفي هناك نظام سياسي متكامل في الاسلام يبدأ بتنصيب امام للمسلمين يناط به اقامة الدين وتطبيق الشرع وقيادة المجاهدين، وأنه لواجب مقدس على كل مسلم أن يطيع ولي أمره (امامه) للدرجة التي يعد فيها الخروج على الامام جريمة تستوجب القتل، خاصة وأن الولاء للامام يقوم على البيعة وهي قسم مغلظ باطاعة ولي الأمر مادام يقيم شرع الله، والأخير أمره ميسور لأن تطبيقه لن يحتاج للاعتمادات المالية التي يحتاجها الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي والأمني، والأهم من كل ذلك أن نميري سيكسب طاعة السودانيين باسم الدين، وعلى السودانيين بعد ذلك تفسير كربهم ومأساتهم وجوعهم وتخلفهم بأنها ابتلاء من الله لامتحانهم في صدق سيرهم في طريق الشريعة.

والامام في منظورهم السلفي هو صاحب كل السلطات في الدولة، فاذا استثنينا الشذرات القليلة المقننة بالقرآن والسنة من حدود وقصاص وأحوال شخصية، فإن الامام هو صاحب السلطة التشريعية، له أن يتشاور ولكن العزيمة عنده وحده، وهو صاحب السلطة التنفيذية والقضائية فله أن يعزر الناس حسب ما يصنف أفعالهم بعد أن تقع كمعاصي تستوجب العقاب الذي يحدده والذي قد يبلغ الموت، والأهم من كل هذا أن الامام باعتباره صاحب السلطة القضائية إذ يستقي بقية القضاة سلطاتهم من انابته لهم، فإن ذلك سينهي تماما مشكلة اضراب القضاة التي كان يواجهها النظام، فهو سيسقط كل حجج الهيئة القضائية المستقلة أو القاضي المستقل في حكمه عن رأي الامام، وسيذيب كل العقبات التي كانت تعترض نميري في ممارسة سلطات مطلقة على هذه الهيئة، فهو كامام صاحب الحق في التعيين والفصل والتأديب ومراجعة الأحكام أو اصدارها.

إن اقامة الامامة وأخذ البيعة سيمكن نميري من تصفية كل خصومه السياسيين باسم الدين، كما ستمكنه من ردع كل المضربين عن العمل والمقاومين للنظام والمحتجين عليه، فكلها مظاهر تعد خروجا على الامام وعلى طاعته ونكولا عن بيعته.

ثم ان الامامة ستمكنه من الالتفاف حول الدستور الذي يحتج به خصومه السياسيين، ومن ثم تمزيقه والالغاء به في احراش الجنوب توطئة لحرقه مع أهل ذلك الجزء من البلاد، فلا دستور إلا القرآن ولا حقوق إلا ما يحددها القرآن كما يفهمه الامام.

وأخيرا أوهموا نميري أو أنه توهم أن لو أعلن الدستور الاسلامي وطبق شرع الله فإن ذلك سيستقطب كل الدولارات المسلمة؟!.

تلك كانت حالة السودان في منتصف عام ٨٣، وذلك هو البديل الذي كان امام نميري، فالخيارات الأخرى المتاحة لاصلاح حال البلاد كانت كلها تنطلق من ركيزة واحدة هي تخلي نميري عن السلطة وهو خيار القوى الحديثة المعارضة للنظام والقادرة على سلوك درب خيارها رغم المعاناة وهو أيضا خيار كل القوى المعارضة بغض النظر عن قدراتها وتوجهاتها أو أساليبها النضالية، وهو ايضا الخيار الذي دعمته من الخارج، ليبيا وأثيوبيا ومن ثم فقد كان هذا الخيار بالنسبة لنميري هو السقوط في الجحيم وكان التفكير فيه يثير فزع نميري، ولهذا لم يكن نميري بقادر على أن يصرف نظره عن البديل الاسلامي.

وبالرغم من أن البديل الاسلامي المطروح وجد هوى في نفس الرجل المريض إلا أنه لم يغب عن باله مطلقا في أنه يشكل (انقلابا) جديدا وكاملا في السلطة في السودان، سواء من حيث نهج الحكم أو رجاله أو القوى التي ستؤيده وتسنده، وكعادة نميري فإنه تردد أولا، فهذا الانقلاب سيقطع صلته بكل القوى القديمة التي ظلت تحمله فضلا عن أن نجاحه أمر غير مأمون وغير يقيني، فالايمان بالمنظور السلفي في تطبيق الشريعة لم يكن قد انعكس في ذهن نميري إلا بضرورات الواقع وحكم البقاء في السلطة، ولم يأته من باب القناعات الايمانية أو العقلية، ولهذا فإن نميري ناور في البداية وحاول أن يفتعل حلولا ومسكنات كانت تتهاوى أمامه، حاول أن يكسب الوقت عل بترول شفرون يسعفه أو الأصدقاء ينجدونه فلم يجد ذلك فتيلا.

وعندما ضاقت السبل بنميري، ولم يجد سبيلا إلا القيام بالانقلاب الجديد راوده هاجس الشيوعيين واليسار الذين تبنى فكرهم وجاء على أكتاف قواهم، فإذا بهم يحيطون به من كل جانب ويحاولون استنفاد أغراضهم منه والالقاء به في قارعة الطريق بعد أن يكون قد أسس لهم ومهد الطريق لانفرادهم بسلطتهم دونه، فهو الآن يواجه موقفا شبيها بالأول، فالدعوة هي القيام بانقلاب، وأصحاب الدعوة يملئون ساحته، وهم الذين يعرفون أسرارها، وهم رجالها، وهم أصحاب بنوكها، وأصحاب العلاقات الخارجية المؤسسة عليها، ومن ثم رجع اليه الصدى إلا تكون هذه الجماعات تقصد استغلاله واستخدامه لاقامة وتأسيس حكمها والذي لن يستطيع أن يستمر على رأسه مسافة طويلة، فهو ليس صاحب الدعوة، ولا هو قائد جماعاتها، ولا هو الموجه لبنوكها،

وفوق ذلك فهو صاحب التاريخ المشبوه الملوث، ممارسة شخصية، أو ممارسة سياسية، أو سلوكا دمويا، ومن هنا حسم نميري القضية بأنه يجب أن يتم الانقلاب على يده، وبالاستعانة برجال ليسوا من أتباع تلك الجماعات أو الموالين لهم وتنظيمياً حتى يمكن أن ينسب لنفسه وحده هذا الانجاز الخطير؟؟ ومن هنا كان اختيار عوض الجيد والنيل وبدريه بدلا من الترابي والحبر وسعاد الفاتح؟؟!!

كما أن نميري لم ينسى علومه العسكرية في هذا الاخراج، فهو بصدد القيام بانقلاب كامل، وأهم الضمانات لنجاح الانقلاب هو المفاجأة، والمباغتة للقوى التي يقوم الانقلاب ضدها، وكانت هنا هي الشعب السوداني ولهذا كتم الأمر عنه أثناء تدبيره، بل واستمر يضلل الشعب شهورا بأكاذيب مدبرة، وبطبيعة الحال لم يكن في مصلحة من سيقوم الانقلاب لمصلحتهم، أن يسربوا الخبر رغم علمهم به بل واشتغالهم في اخراجه كرجال من الصف الثاني، أو الثالث فلم يكن يهمهم مهانة الموقع العلمي أو العملي في هذه القضية بل الأهم هو نجاح الانقلاب.

وكان يوم أسود من أيام سبتمبر الغبراء أن
فاجأ نميري الشعب السوداني باعلان انقلابه
الذي عرف بقوانين سبتمبر ٨٣

الفصل الثاني
تفصيلات لأحداث عام ١٩٨٢ لا يغني عنها الاجمال السابق

أ ـ لوحة دامية للأزمة الاقتصادية:

لقد تفاقمت الأزمة الاقتصادية في هذا العام بسبب احكام قبضة قوى الاستعمار الحديث وعملائه وقادته في الولايات المتحدة على رقبة النظام لدرجة أن أجهزة الاعلام الرسمية لم تستح من الاعلان بفخر عن المشاورات الدورية الاسبوعية التي كان يجريها نميري مع السفير الأمريكي ومع السفراء التابعين للأخير.

وتلتف الولايات المتحدة حول النظام من منخفضات وادي النيل، فيزيد النظام مطالباته بالتكامل مع مصر وبابرام اتفاقيات الدفاع المشترك والنظام المصري غارق في عمالته للأمريكان وهي عمالة استراتيجية بالنسبة للأمريكان.

تزداد الأزمة الاقتصادية عنفا إذ تسفر اجراءات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، واحتكارات الدائنين ونادي باريس، والصناديق العربية، وعن مزيد من الديون ومزيد من بيع المحاصيل السودانية مقدما لسنوات قادمة.

ويتوقف النظام تماما ليس فقط عن تقديم مشاريع تنمية جديدة، بل وعن القدرة في اصلاح المرافق التي تدهورت وانهارت، سواء في المشاريع الزراعية الكبرى أو الكهرباء القومية أو كهربة المدن المختلفة يتوقف النظام تماما عن صيانة الطرق، عن صيانة المستشفيات، عجز عن استيراد المواد الضرورية كالدقيق والبنزين وقطع الغيار، بل وبدأ النظام يعجز عن تغطية مرتبات العاملين وخاصة في الأقاليم، وبدأنا نسمع عن المعلمين الذين لم يصرفوا مرتباتهم لشهور عديدة.

وواكب ذلك نمو طفيلي وساحق للبنوك الاسلامية التي بدأت تلوح للنظام أنها يمكن أن توفر العملات الصعبة لتغطية احتياجاته الأساسية التي تستورد، وبالفعل بدأت هذه البنوك تتوسط عند مموليها الأساسيين من أرباب دولارات البترول العربي، بأن يقرضوا النظام الفينة والأخرى ما يمكنه من استيراد كوتات البترول، وبدأنا نسمع

عن العمولات الخرافية التي توضع على قيمة القروض لدرجة أن أحد هذه القروض كان يحمل برميل البترول الخام عشرة دولارات كاملة اضافة على السعر العالمي كعمولات للجهات المختلفة التي توسطت لجلب القرض، وظهرت هنا العديد من شركات الاستثمار الاسلامي وكان الأجدر أن نقول شركات الاستغلال الحديث، وكذلك شركات التأمين الاسلامية، ولمعت أسماء كبار تجار العملات والقروض من السعوديين والخليجيين الذين كانوا يؤخذون راسا من طائراتهم الخاصة إلى القصر الجمهوري لابرام صفقات التمويل لشراء الضروريات، أو صفقات بيع أجزاء من القطاع العام لهم، وصفقات احتكار تمويل القطاع العام بقطع الغيار أو الأسمدة أو الآليات أو المبيدات.

وظهر من يجلس في القصر الجمهوري ولا صفة له سياسية أو ادارية أو حكومية إلا أنه وسيط النظام لجلب هذه القروض، وبالتعاون مع ثالوث ينتهي الاسم الأول لكل واحد منهم بكلمة «دين» وهي مفارقة تستحق الرصد، وقد أحصيت في مرة مجموعة العمولات التي حصل عليها هذا الشخص فتجاوزت نصف البليون دولار، وهو لا يحمل رخصة تجارية ولا يدفع ضريبة ولا يستخدم سودانيين ولا يساهم في النفقات العامة بأي شكل من الأشكال، ولعل ضميره قد أثقل عليه أخيرا فقد سمعنا أنه تبرع لجامعة الخرطوم بمليون جنيه سوداني، وهي لا تزيد عن أربعمائة ألف دولار. وبلغ مجموع البنوك الاسلامية التي تتالت في الافتتاح حوالي الأربعة عشر بنكا.

يحكي موظف بنك كفء وممتاز ومسلم عادي يصلي ويصوم ويؤمن بالله الواحد الأحد، أنه بسبب مواظبته على الصلاة بأحد الجوامع التقطه أحد سماسرة هذه البنوك لكي يستوعب في بنك اسلامي، وهذه هي وسيلتهم لاختيار موظفي هذه البنوك بالتدقيق المذهبي في نوع الموظف وسلوكه الديني، فيقدم من كان عضوا بالتنظيم ثم يبحث عمن يمكن أن يكون واقعا في دائرة نفوذهم، ثم من يكون احتياطيا لهذا النفوذ، بحيث يمكن استقطابه للتنظيم، حكى هذا الموظف أنه قبل اغراء المرتب الأكبر حيث توقع أن ينال ضعف مرتبه الذي يأخذه من البنك الحكومي وهكذا التحق بالبنك الاسلامي، وبعد شهر واحد اكتشف أنه لا يعمل في بنك، بل أنه يعمل في خلية عقائدية اخوانية وأن البنك كله مسخر لأهداف لا علاقة لها بعمل البنوك أو مساعدة السودانيين حتى المسلمين العاديين دع عنك السودانيين غير المسلمين وأنه دخل في مصيدة خطيرة وأن سلوكه محسوب بمعيار أهداف هذه الخلية التي انتمى اليها دون وعي، وبدأت تقدم له المحاضرات والوعظ ويقاس بمعيار من يترك عمله ساعة

اعلان الصلاة بالبنك وهي صلاة يعلم هو أن وقتها فسيح، وأن العمل عبادة، ولكن الأمر لم يكن إلا تشنجا واختبارا، وبدأت تقدم له التبريرات في التعامل الخارجي الذي يخضع للربا وذلك بالقول بأن وضع أموال البنك بالخارج دون الحصول على الربا المدفوع عليها يمكن البنك الأجنبي بالخارج من استغلال السودانيين المسلمين وأمثالهم في البلدان النامية والمتخلفة، أو بالقول بأن الخضوع للربا يتم للضرورة وأن الضرورات تبيح المحظورات فما كان منه إلا أن هرب بجلده، وتكررت القصة مع عشرات الموظفين المسلمين العاديين الذين فضلوا في النهاية الرجوع إلى بنوكهم الحكومية والاكتفاء بنصف مرتب البنك الحكومي حفاظا على دينهم وكرامتهم.

وقصة عميل مسلم عادي يصلي ويصوم ويوحد الله بل أنه ظل يبني الجوامع ويشجع طلاب القرآن ويقدم الخير في مناسبات عديدة، استقطب هذا الرجل للتعامل مع بنك اسلامي كبير، واقنع بأن يتخلى عن البنك الحكومي الذي يتعامل بالربا الحرام وعليه ألا يلوث أمواله ولا رزق أولاده بالربا، وقد كان، وجاء إلى البنك الاسلامي الذي مول عمله وفي نهاية الموسم عندما أجريت المحاسبة اكتشف ويا لهول ما اكتشف أن البنك الاسلامي وباسم الاسلام والمتجارة الحلال قد أخذ منه ما يزيد على ٦٠٪ من ربحه بينما كان البنك الحكومي لا يتجاوز في تعامله ١٦٪ فائدة، فثار الرجل وازبد واعلن بأعلى صوته أن لو كان هذا هو اسلامكم فأنا بريء منه.

بدأت البنوك الاسلامية تحكم قبضتها على الاقتصاد السوداني، وتعمل بالتدريج على تصفية بنوك القطاع العام وبخطة مدروسة أساسها عدم اصدار قرار بتحويل البنوك الحكومية إلى بنوك اسلامية لأكبر مدة ممكنة مع تحريم التعامل بالفائدة، ومن ثم تسبيب الاضطراب لهذه البنوك، واشاعة عدم الطمأنينة في تعاملها بتجهيل أساس التعامل نفسه، ثم التحريض على استرداد الفوائد على القروض القائمة والتي سبق أن دفعت، ثم اصدار منشورات بنك السودان المتتالية والتي تحد من تصرفات ادارات هذه البنوك سواء في حجم التمويل الذي يمنح أو في السقوفات الائتمانية أو التصرف بصفة عامة في كل الأمور المصرفية الهامة.

(١)«وتأتي بعد ذلك الضربة القاضية حيث يدبر اصدار أمر تحصيل المال العام واعتبرت قروض البنوك الحكومية مالا عاما واجب الرد فورا وإلا تعرض العميل

(١) هذه الاجراءات تمت في عام ١٩٨٤ في نهاية مسلسل التامر على هذه البنوك ورأينا ضرورة متابعته ولهذا تجاوزنا عن الفترة الزمنية.

للمحاكمة، وبذلك لم يعد انسان يثق في أي بنك حكومي للاقتراض منه أو التعامل معه بأي طريقة أخرى وهو يعلم أنه معرض في أي وقت بأن يعلن البنك حلول ميعاد القرض ثم المطالبة برده فورا وإلا أخذ الشخص إلى المحكمة أو إلى أجهزة الأمن القومي.

يحدث كل هذا التخريب المتعمد للبنوك الحكومية، والمؤمنون سعداء، تملأهم الغبطة ويملأ بطونهم المال الحلال؟!، ولم يكن يزعجهم مطلقا انسحاق جموع الشعب تحت وطأة الأزمة الاقتصادية، فقد أصبح في مكنتهم شراء جالون البنزين بأي ثمن، ورغيف الخبز بأي سعر، لا هم لهم إلا مواصلة الضغط على نميري ونظامه لمزيد من الأسلمة، لتأمين مزيد من الثروة، وظل نميري يتردد إلا أن الأحداث التي رويناها من قبل حسمت هذا التردد وهنا لابد لنا أن نقف وقفات فاحصة حول ثلاثة أحداث أخرى ساهمت بشكل خاص في حسم اللجوء إلى خيار الشريعة.

ب - قيادات المعارضة تتجمع لتتحد:

لقد وعت المعارضة السودانية بعضا من الدروس التي حواها هذا الكتاب، وكان الطريق أمامها واضحا ليس من أمل في إسقاط نظام نميري إلا بوحدة المعارضة وبدأت الاتصالات بالفعل وبدأ اقتراح المواثيق التي تشتمل على الحد الأدنى الذي يجمع المعارضين، وبدأوا جميعا يبحثون الأمر بكثير من الجدية، ولأول مرة يرفع الصادق المهدي الحواجز بينه وبين الحزب الشيوعي وبقية فئات اليسار، واتضح أن الجميع لا يقبلون بديلا للديمقراطية، وأنها يمكن أن تكون الأساس الذي يجمع الناس كل الناس، وفي اطارها يمكن أن يختلف الناس كل الناس وان يجعلوا من الشعب حكما على ممارساتهم وبرامجهم ومخططاتهم.

وتراجع الصادق المهدي عن مفاهيم الحزب الواحد الذي كان يتصور أنه سيقوده ويرث به نظام نميري، وتراجع أيضا عن مفهوم علاقة الجيش بالسلطة والحياة السياسية العامة، وبدأت قناعاته ترسخ بأن لا سبيل لقبول تدخل البندقية في الحكم، ويقيني أن الصادق المهدي أدرك أنه بعيد عن القوى الحقيقية التي يمكن أن تسقط النظام فقد سبق أن بينا أن جماهيره الطائفية ليست مؤهلة لاسقاط نميري، وأنه لا سبيل له لاستقطاب القوى الحديثة ونشر مظلة قيادته عليها إلا بتجميع من هم أقدر منه على الاقتراب من هذه القوى وقيادتها، كما أن الصادق المهدي لم يكن يريد وليس من مصلحته أو مصلحة الطائفية ومستقبلها أن يقود جماهيره عبر نضال شعبي منظم سواء بطلائع مسلحة أو بدونها، فعاقبة ذلك خطيرة عليه وعلى مستقبل طائفته إذ ستمتلك

الجماهير المسحوقة السلاح والقرار وستفرز قياداتها التي من المؤكد أنها ستتجاوز الزعامة الطائفية، وسيفلت الأمر من يده ولهذا فإن أمثل الطرق هو طريق جده عبدالرحمن المهدي، التلويح بثقل الطائفة وحجمها وتاريخها دون الزج بها في نضال حقيقي، وإذا أمكن للصادق وعن طريق استخدام هذا الثقل تزعم القوى المعارضة فإن جهد القوى الحقيقية التي ستسقط النظام سيصب في مواعينه، ولقد أدى كل ذلك إلى تقارب حقيقي بين الصادق وجماعات الاتحادي الديمقراطي وجماعات اليسار أيضا وبدأ بالفعل تنظيم هذا التقارب وتسربت أنباءه للمخابرات الأمريكية ومن ثم أجهزة أمن نميري وبدأ الخطر حقيقيا هذه المرة أمام نميري.

جـ - وانطلقت البندقة في الجنوب بقيادة حركة وجيش تحرير شعب السودان:

وحمل النصف الأول من عام ٨٣ نبأ مدويا ومخيفا لجعفر نميري فالجنوب الذي كان يراهن عليه واعتبر أنه انتصاره الأوحد وانجازه الذي لا يقارن بأي انجاز بعد أن نجح بالفعل ولسنوات عشر في تهدئة صوت الرصاص بالجنوب ووقف الحرب الأهلية، وإقامة ما سماه بالوحدة الوطنية التي ظل يسميها (انجاز مايو الخالد) فإذا بذلك الانجاز ينهار وإذا بالصرح يتهدم، فقد حسب نميري أن الوحدة هي اسكات صوت الرصاص ولم يدر أن الواجب كان يقتضي اعتبار ذلك أول الطريق، وأنه الوسيلة الأولى لاسكات صوت المعدة، وذلك ببناء التنمية والرخاء للشعب الجنوبي، إن الأخطر من ذلك كله أن البندقية التي انطلقت من الجنوب هذه المرة كانت ذات فوهتين وقناتين احدهما ثورية علمية تقدمية، والأخرى وطنية متمردة محبطة، أولاهما انطلقت باسم جيش وحركة تحرير الشعب السوداني والأخرى سمت نفسها بالأنانيا (١١).

حركة تحرير الشعب السوداني:

إن تراكم احباطات المقاومات المتفرقة التي قادها الشعب السوداني، وفشل الأحزاب التقليدية وقياداتها في تنظيم مقاومة موحدة وناجحة ضد نظام نميري، وتمكن نظام نميري لكل الأسباب التي أوردناها في هذه الدراسة من ضرب وسحق كل الانتفاضات والمقاومات الشعبية والمناهضات النقابية، إن كل هذا كان لابد أن يفرز قناعات منطقية بأن أسلوب استنهاض الحركة الشعبية لمقاومة النظام بالأساليب السلمية المتاحة من اضرابات وتظاهرات وعصيان واحتجاجات ومذكرات وندوات ومنشورات، إن هذا الأسلوب لم يعد كافيا لمواجهة نظام نميري الذي ظل يعتمد على البندقية والسجون والتجويع والتشريد، فمنطق البندقية لا يناقش إلا بالبندقية.

إن فشل التنظيمات الحزبية في التمكن من تجميع القوى الفعالة التي يمكن أن تسقط النظام لم يكن ليفرز إلا قناعات بضرورة البحث عن أسلوب نضالي آخر لمواجهة النظام.

لقد كان منطقيا أن يحس المقهورون والسحوقون في سجن السودان الكبير وفي غرفه المظلمة أن لا سبيل للاحساس بالحرية أو انتزاعها إلا بصحبة البندقية.

وكان طبيعيا أن تنطلق البندقية من حيث التجربة السابقة الطويلة في التعامل معها، وحيث الطبيعة تشكل عوامل مساعدة لنضال مسلح، وكان منطقيا أن ينطلق التحرك من مفهوم حركة جماهيرية لها طليعة مسلحة، فالطلائع المسلحة التي تنبع من أوساط الجماهير وتعيش معها وتحتمي بها وتنظمها وتقودها، هي وحدها القادرة على استنهاض الجماهير المتخلفة إلى ساحة النضال الوطني، فالجماهير المتخلفة وبسبب قوى وعلاقات انتاجها تظل كما غير فعال ولا مؤثر على السلطة، ولا يمكن استنهاضها إلا بانخراطها في نضال جماهيري مسلح وتلاحمها مع طلائعها فذلك يشد أوتار وعيها، إذ أنها من المؤكد ستكون مسئولة عن فشل أو نجاح نضالاتها بقيادة طلائعها، فمن بينها يسقط الشهداء ومن فلذات أكبادها سيسطع قادة، ومن فشلها ستسفر معاناة رهيبة، مجاعات وأوبئة وتشريد وحرائق جماعية، ومنها سيشمخ أبطال وتنتصب بطولات وتولد طلائع جديدة، وتقدم تضحيات جسيمة، وينصهر الجميع في بوتقة واحدة، تصقل وعيهم، وتربي فيهم مسئوليتهم عن وطنهم الذي قدموا له أغلى ما عندهم.

إن حركة جماهيرية تشن نضالا مسلحا لا يمكن إلا أن تكون حركة اشتراكية ديمقراطية، فالجماهير التي تقود النضال لا يمكن أن تقبل إلا أن تكون ثمار نضالها عائدة عليها، ومن هنا لابد أن تكون اشتراكية، كما أنها لا يمكن أن تقبل إلا أن تكون كلمتها هي العليا ومن هنا لابد أن تكون ديموقراطية.

وهلع نميري وارتعد فهو الآن لا يواجه مرتزقة أو طلاب مناصب كما اعتاد ساسة الشمال أن يوصفوا ساسة الجنوب، بل يواجه حركة لها فكر ولها أهداف ولها أسلوب نضال لا قبل له به، وفي اليوم الذي قرأ فيه نميري بيان حركة جيش التحرير لم ينم، ولابد أن نعيد قراءة البيان مترجما باختصار حتى نعرف سر هلع نميري:

«نداء إلى الشعب السوداني بمناسبة تأسيس جيش تحرير شعب السودان وحركة تحرير الشعب السوداني بتوقيع العقيد الدكتور جون قرنق مابيير رئيس اللجنة التنفيذية المؤقتة لحركة تحرير شعب السودان وقائد قوات جيش تحرير شعب السودان».

بدأ النداء باثبات ملاحظة أن نضال الشعب السوداني المرصود ظل نضالا ضد القهر الداخلي أو الخارجي وان هذا القهر استخدم أسلوب (فرق تسد) فقسم السودانيين إلى شماليين وجنوبيين، وحتى الشماليين قسموا إلى أهل الغرب وأهل الشرق، والحلفاويين، ثم أهل البلد والآخرين ظلوا يهيمنون على السلطة في الخرطوم.

كما أن الحركة السياسية في الجنوب أسست على أساس قبلي، الأمر الذي أسفر عن شعارات ضحلة مثل «وحدة الدينكا» و «الاستوائية الأعظم» و «المتحدثون بالباريا» و «وحدة اللوو» كما قامت سلطات القهر بعمل تقسيمات أخرى فقسمت الناس إلى مسلمين ومسيحيين وإلى عرب وأفارقة.

ولقد أدت هذه التقسيمات والتفرقة إلى تمايز واختلاف الحركة الوطنية لكل مجموعة، وفي كل منطقة مما أضعفها جميعها وأطال معاناة الجماهير.

إن تأسيس جيش التحرير قصد به أن يكون رأس الحربة في المقاومة المسلحة ضد ديكتاتورية نميري التي يمارسها وحده وفي غياب نظام، وكذلك بغرض تنظيم كل الشعب السوداني تحت قيادة حركة التحرير وذلك عن طريق النضال المسلح لجيش التحرير وعن طريق تعبئة وتحريك الحركة الجماهيرية بقيادة حركة التحرير بغرض وضع حد نهائي لكل مشاريع قهر الشعب السوداني وتقسيمه واستغلاله.

إن جيش التحرير يؤمن إيمانا لا تراجع فيه بوحدة الشعب السوداني، وان نضال الشعب السوداني ضد الاضطهاد والقهر والاستغلال هو الذي قاد فئات الشعب نحو تحولهم إلى أمة واحدة ودولة.

لقد عانى السودانيون كثيرا وناضلوا ضد الاستغلال ومهانة وذلة الرق، وقهر الحكم التركي المصري، والانجليزي المصري، حتى بلغنا مرحلة الاستقلال حيث واجهنا الاستعمار الحديث وعملائه الذين تولوا السلطة بعد الاستقلال والذين استخدموا نفس سلاح «فرق تسد» لكي يهيمنوا على الشعب السوداني، ولهذا فان نضالنا لا يمكن أن يكون بأي حال من الأحوال عنصريا أو دينيا.

إن النظام السياسي الخاضع للاستعمار الحديث والذي بدأ بعد الاستقلال وجاء نميري ممثلا لقمته، أسفر عن اثراء فئة قليلة من السودانيين على حساب كل جماهير الشعب السوداني، وقد أسفر ذلك عن مآسي وكوارث ماحقة في اقتصادنا وسياستنا وفي أخلاقنا، بل وفي ديننا الذي حوله نميري إلى تجارة محضة ويمكن التلميح إلى أهم ما أسفر عن حكم نميري في الآتي:

(١) التدني المريع في الانتاج والانتاجية خاصة في السلع الضرورية كالذرة والقمح والسكر.

(٢) تصاعد حدة العطالة التي تمخضت عن عدم الاستقرار والهجـرة.

(٣) تصاعد التضخم وزيادة الديون الأجنبية التي بلغت عشرة بليون دولار كعبء على الشعب السوداني.

(٤) تدني وتدهور الخدمات الاجتماعية في كل القطر وخاصة في المناطق الريفية.

(٥) سيادة الافلاس الأخلاقي والاجتماعي لدرجة أن أصبح الفساد والرشوة أمور مشروعة ومقننة وشيوع ارهاب أمن الدولة «والكشات».

لقد انعكس حكم الاستغلال والقهر الخرطومي على الجنوب زيادة في التفرقة العنصرية والدينية وزيادة في مرارة الاحساس بها، وأسفرت عن أن تكون كل مشاريع التنمية في الجنوب حبرا على ورق، سرق حكام الخرطوم معظم تمويلها وأكمل الباقي حكام جوبا، وأن المشاريع التي بدأ تنفيذها هي من النوع الذي لا يعود بنفع للسكان المحليين كاستخراج البترول من بانتيو بواسطة شفرون، أو توفير المياه من قنال جونقلى.

لقد كان ثقل سياسات الاهمال والاستغلال التي ظلت تمارسها الجماعات الحاكمة بالخرطوم أكثر حدة على أهل الجنوب منه على أي منطقة أخرى، الأمر الذي جعل التمرد لا يكلف شيئا بل لعله أصبح مجزيا، ويزداد الاستفزاز الذي كان لابد أن يجدد الحرب الأهلية.

فقد بدأ نميري بانتظام ينقض اتفاقية أديس أبابا بحله لمجالس الاقليم في ٨٠، ٨١، ٨٣.

توقيع نميري لاتفاقية الدفاع المشترك مع مصر لحماية نظامه من الانهيار.

محاولات نميري المستمرة لتغيير حدود الاقليم الجنوبي باستخدام قانون الحكم الاقليمي لسنة ١٩٨٠ وذلك بغرض تجريد الاقليم من مصادر ثروته المعدنية أو أراضيه الزراعية الخصبة.

وبالرغم من قناعتنا بأن ثروة الجنوب هي ملك لكل الشعب السوداني إلا أن نميري أصابه هوس مجنون في سعيه لتقنين اخراج مناطق هذه الثروات من الاقليم الجنوبي.

عند اكتشاف شفرون للبترول عام ١٩٧٨ ظل نميري يردد أن البترول اكتشف على بعد ٤٥٠ ميل من الخرطوم، بدلا من الاقرار بأنه اكتشف في بانتيو بالاقليم

الجنوبي، وعندما اكتشفت كذبته أجرى محاولة أخرى بأن قرر اقامة المصفاة في كوستي بدلا من بانتيو نفسها، وأخيرا قرر تصدير كل البترول عبر بورتسودان وتجريد كل الشعب السوداني من عائده.

أكمل نميري مخططه للتخلص من اتفاقية أديس أبابا بترويجه فكرة تقسيم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم صغيرة، ونفذ الخطة باعلانه التقسيم في يونيو ١٩٨٣.

أكمل نميري استفزازه بأن فكر ترحيل قوات الأنانيا التي استوعبت بالجيش، عام ٧٢ ومجموعها ستة آلاف جندي وضابط إلى شمال البلاد بغرض تجريد الجنوب من امكانية المقاومة المسلحة، إلا أن لعبته انكشفت ولم يخدع بها أهل الجنوب خاصة وأن هذه القوات لم تكن تهادن نميري في توجهاته فتمردت في أكوبو عام ٧٥ الأمر الذي أفرز حركة أنانيا (٢)، ثم حدث تمرد واو في ١٩٧٦، ثم حادث ارياث عام ٨٣* ثم اصطدامات بور والبيبور وفشلا في مايو ٨٣ وكذلك اصطدامات مالو في ذات الشهر، ثم اصطدامات أيود ووات في يونيو ٨٣، ثم اختطاف الرهائن في بوما، ثم بروز أعمال حرب العصابات في بانتيو ، وأخيراً في ميلاد جيش وحركة تحرير السودان كشكل متقدم للنضال السياسي والمسلح في السودان.

ويمضي النداء مقررا أنه مما سبق يتضح أنه كان حتما أن يكون موطن ميلاد طليعة حركة التحرير هو جنوب السودان، فالنضال المسلح لابد أن يولد في منطقة ما من السودان كاستجابة لاحتياجات الجماهير وسبق أن كانت تلك المنطقة هي جنوب السودان في عام ١٩٥٥ حيث قاد الرجعيون حركة النضال المسلح وتوصلوا بها إلى حل رجعي، وتمخض الأمر عن حركة مسلحة رجعية ثانية سنة ١٩٧٥ باسم انانيا (١١) أما الآن فقد نهضت حركة نضال مسلح يقودها ثوريون كطلائع لكل الشعب السوداني ولابد أن يتطور هذا النضال ليعم كل السودان.

إن كل أمراض نظام نميري، لا يمكن حلها إلا في اطار سودان موحد تحت قيادة نظام اشتراكي يوفر كل الحريات الديمقراطية وحقوق الانسان لكل الوطنيين ويؤمن حرية العقيدة والدين والفكر لكل الناس.

إنه لا يمكن اقامة سودان اشتراكي موحد إلا عبر نضال ثوري مسلح وطويل المدى، فقد أحبطت كل نضالات شعبنا السلمية بقسوة فظيعة.

ثم سرد البيان بعض النجاحات الايجابية التي قام بها جيش التحرير بعد ١٦ مايو ٨٣، حيث في ٥/١٧ قاموا بتدمير والاستيلاء على معسكر ملوال ثم الاستيلاء على النصف الشرقي من الناصر، وتصاعدت هجماتهم إلى أن تمخضت عن وقف أعمال

حفر قنال جونقلى وآبار شفرون للبترول.

إن جيش التحرير سيواصل نضاله حتى اسقاط نظام نميري، أو نظام أية فئة قليلة تحكم الخرطوم حتى تقام وحدة حقيقية للشعب السوداني وتدفع دماء الاشتراكية الحقيقية في الاتحاد الاشتراكي فمثلما تاجر نميري بالاسلام فقد سبق له أن تاجر بالاشتراكية.

إننا نعي تماما أنه باعلاننا أننا اشتراكيون سيؤدي إلى محاولة نميري بدمغنا بأننا شيوعيون حتى يتمكن من استقطاب عطف أموال العالم الغربي.

إن مضمون اشتراكيتنا لا يمكن أن يحدد تلقائيا بأنه مساو للشيوعية، ذلك أن اشتراكيتنا ستتحدد من واقع ظروف السودان الموضوعية، ونحن لا تزعجنا مثل هذه الاتهامات فقد سبق أن اتهمت أنانيا في بدأ نظام نميري بأنها عميلة أمبريالية وما ذلك إلا لأن انتهازي نميري أخذوه إلى موسكو، واليوم سيحاول اتهامنا بأننا عملاء موسكو أو الشيوعية الدولية أو ليبيا لأن انتهازي نميري أخذوه هذه المرة إلى واشنطن.

إن مباديء جيش التحرير تتلخص في الوحدة الوطنية، والاشتراكية، والحكم الذاتي أين ومتى كان ضروريا، كما أننا نؤمن بحرية العقيدة.

إن جيش وحركة تحرير السودان يرحبون بانضمام كل السودانيين الوطنيين وكل الاشتراكيين لهم، فالحركة ملك لكل الشعب السوداني وستناضل دون هوادة أو كلل لوحدته وسلامته وتقدمه.

«انتهى نـداء الحركـة»

لو اقتصر انطلاق البندقية على انانيا (١١) لما أزعج ذلك نميري، ذلك أن حركة كحركة أنانيا (١١) لا نظرية لها ولا أهداف، يسهل في أي منعطف استقطاب قادتها بترضيات في الحكم والثروة، مثل ما حدث لقادة انانيا (١)، أما هذه المرة فنميري يواجه أشخاصا حملوا البندقية بقناعة فكرية لاقامة نظام يهدف إلى إنهاء الاستغلال والتفرقة ويوحد السودان، وهي المنجزات التي يفتقدها نظام نميري، وأمثال هؤلاء المناضلين لا يمكن اصطيادهم بطعم من فتات الحكم أو الثروة، وكان هذا ما أفزع نميري فالمواجهة واقعة لا محالة، والخطر ان استقطبت مناطق أخرى من السودان وانخرط فيها مناضلون من غير جنوب السودان وكان هذا واردا في الأفق خاصة وأن معسكرات المعارضة التي تقودها الجبهة الشعبية كانت في هذا الوقت قد نقلت إلى أثيوبيا وبدأت تتعاون كحليف مع قرنق، وأخطر ما كان يخيف نميري أن الثقل في

معسكرات المعارضة كان لأبناء غرب السودان وأبناء النوبا، ونميري يعي تماما ما يجمع هؤلاء بقرنق فإن قادهم بمنظوره السياسي فسيشتعل الغرب كله ويتلاحم مع الجنوب، حركة شعبية مسلحة عارمة لا يمكن إلا أن تنتصر.

(د) ثم دفع القضاة إلى اضطراب انفلت من قبضة تدبير وتخطيط النظام له:

لقد بلغ سحق النظام لكل فئات الشعب السوداني أن تحركت فئة كان يظن أنها لايمكن أن تقاوم النظام الحاكم ـ أي نظام حاكم ـ وما ذلك إلا لأنها أحد اجهزة أي نظام حاكم في تطبيق قوانينه، خاصة وأن تطبيق قوانين أي نظام هو المعيار الأساسي لوجود السلطة الحاكمة، فعندما تعجز السلطة الحاكمة عن تطبيق ما تصدره من قوانين فإنها تكون قد اعلنت افلاسها، ويكون قد انكشف انعدام مبررات وجودها نهائيا.

لم يكن إضراب القضاة السودانيين مجرد احتجاج على سوء احوالهم المعيشية وضعف مرتباتهم فحسب، بل كان أيضا احتجاج على انهيار المرفق كله، وعجزه عن الأداء لقصور الامكانيات بل وانعدامها، كما أن الاضراب صدر من احساس القضاة بالذلة والمهانة التي ظلوا يعاملون بها سواء بمصادرة استقلال هيئتهم أو بتنصيب أو الابقاء على الفاسدين من القضاة يتحكمون في رقاب العاملين بكل الهيئة.

النظام يبادر ويفتعل الأزمة:

ولعل المفارقة العجيبة أن النظام هو الذي افتعل المعركة في البداية بل ودبرها بتخطيط ومناورات محددة.

لقد كان واضحا كما قلنا من قبل أن النظام استنفذ كل مبررات وجوده بعجزه عن تقديم خطط جديدة للتنمية، أو اصلاح ما فسد من مرافق عامة تتعلق بحياة الناس، من تعليم وصحة وكهرباء ومياه وطرق ومشاريع زراعية، بل كان واضحا أن النظام بدا يعجز تماما عن توفير الغذاء الضروري، أو الطاقة الضرورية لتسيير الحياة في المدن والمشاريع الزراعية، فظهرت اختناقات النقل وتوقفت طلمبات المشاريع واحترقت المزروعات وتحولت العربات في المدن إلى جثث هامدة ملقاة في صفوف طويلة تمر عليها الليالي والأيام ولا تجد بضع جالونات بنزين أو جاز. استخدم النظام مسكن الحكم الاقليمي عل ذلك يخفف من الضغط الرهيب على الجماهير المسحوقة إلا أن ذلك الحكم تكشف عن لعبة قذرة القت بمزيد من الاعباء على الجماهير، وخلقت جماعات جديدة من السماسرة والعملاء وطلاب الوظائف ومراكز النفوذ السلطوي والاقتصادي.

وإزاء هذا الواقع المتفجر بدأت اجهزة نميري وعلى رأسها أجهزة امنه تفكر جديا في ابتداع وسيلة لكسب الزمن وذلك بطرح قضية أو خلق ملهاة جديدة تشغل المواطنين وتشتت تركيزهم وتمنحهم راحات وهميه مؤقتة، ولهذا كان لابد أن يكون موضوع الملهاة جهازا أو شخصا أو مؤسسة تثير اهتمام الناس، كما لابد أن يصور توجه النظام في طرح الملهاة أنه يقصد محاربة الفساد وتخفيف «المعاناة على الجماهير» وإزالة الظلم وضرب العابثين والمرتشين والمستهترين بحقوق الشعب بدرجة تمكن اجهزة الاعلام أن تصور النظام وكأنه يسعى جاهدا وجادا لتقديم حلول لقضايا الجماهير، وبشرط أساسي وضروري أن يخرج النظام من المعركة التي يطرحها هو، ويحدد موضوعها، ويحدد أشخاصها، ويحدد علاجها، ان يخرج منتصرا متوجا بالجدية في إزالة الفساد والظلم الذي خلقه ذات النظام.

ولقد ظل هذا التوجه في المعالجة لعبة نميري المفضلة، ولعل مستشاره الصحفي المتخصص في علم النفس الاجتماعي، هو الذي كان يوحي بمثل هذه المعالجات النفسية لامتصاص غضب الجماهير، فقد تميز نميري بأنه من الحكام النادرين إن لم يكن الأوحد الذي تعود بين الفينة والأخرى أن يكيل السباب والشتائم وكل صنوف السلوك المنحرف لقادة نظامه، ويوصمهم بكل صنوف الفساد والرشوة، والانحلال وعدم الكفاءة والضعف في المعالجة لأمور الناس وأكل أموال الناس بالباطل، ثم بعد ذلك كله يبقيهم في مناصبهم مع تحريك وهمي وتغيير لبعض الأشخاص في المواقع المختلفة، فيتيح لهم مواقع جديدة ليبدعوا فيها افسادا وتخريبا ونهبا.

من هذا الوعي بازمة النظام واحتياجه إلى التقاط بعض الانفاس جاءت الايحاءات باثارة الملهاة الجديدة، إذ تم استعراض عدد من الأشخاص والمؤسسات لتكون موضوع الملهاة، كان من بينها مجلس الشعب الذي استبعد باعتبار أنه جثة هامدة، وجسد مفرغ من كل محتوى، وكان من بينها مؤسسات مالية وكذلك كان سن بينها أشخاص بأسمائهم إلا أنهم جميعا استبعدوا لظهور أن أوزانهم لا تحقق الغرض المنشود من تأليف الملهاة الأخيرة وأخيرا استقر الرأي على الهيئة القضائية.

وتم تدبير الاخراج، وكانت بالفعل الهيئة القضائية جهازا صالحا لموضوع هذه الملهاة، فهي هيئة لصيقة بهموم كل الناس، ولها وزنها وهيبتها في نفوسهم، وهو جهاز بالفعل أصبح مهيئا للانفجار، والاستجابة لأي استفزاز من السلطة بعد كل ما فعلته السلطة به، وهي تعلم جيدا أن به أعدادا كبيرة من الشباب النظيف الذي لم يكن قد تلوث بعد، وهم يشغلون كل الأرضية الأساسية للمحاكم الدنيا، وهو أيضا جهاز

عمل النظام على افساد معظم رجاله الكبار بدأ برئيس القضاء ثم معظم قضاة المحكمة العليا وغالبية قضاة محكمة الاستئناف.

كما أن الظروف المالية للقضاة وضعف مرتباتهم، وهم المطالبون باتخاذ ملبس خاص واستخدام مواصلات خاصة، والاحتفاظ بكرامتهم، وعدم الاستدانة، أو العمل بأي عمل إضافي يدر دخلا يغطي العجز في دخل القاضي، ورغم ذلك لم يكن أمام شباب القضاة أيام أزمات المواصلات الطاحنة بالعاصمة إلا أن يتسلقوا مع عامة المواطنين في «لواري» الطوب والرملة لبلوغ أهلهم، أو بلوغ عملهم، وهم يخفون وجوههم (ورباط العنق) أما بداخل جيوب البنطلونات أو بحقائب يحملونها، وهي حقائب في كثير من الأحيان، تكون مكدسة باهم القضايا التي يجب الفصل فيها وحتى بعد أن يبلغوا منازلهم لم يكن أحد يستطيع أن يفتح ملفا واحدا لاتخاذ قرار فيه بسبب عدم وجود كهرباء.

أما عن الكوادر المساعدة فحدث ولا حرج. لكل هذا كان جهاز الهيئة القضائية ناضجا للانفجار من جانبه.

بدأ نميري اللعبة من الفاشر في إبريل ٨٣ وكان في مهمة لفتح محكمة الاستئناف الاقليمية هناك، وفي خطابه لافتتاح المحكمة، كال كل الشتائم وأطلق كل النعوت ضد القضاة ووصفهم بابشع التهم من فساد، ورشاوي، وتواطؤ مع المحامين، وانحلال خلقي، وممارسات مشينة في السلوك والأخلاق، وعجز في الأداء وأعلن أنه عند عودته إلى الخرطوم سيقوم بتطهير هذا الجهاز من كل الفاسدين.

أثار نميري بخطابه كل التحفز والقلق والاستفزاز المطلوب وسط القضاة، فالفاسدون خشوا أن ينفذ تهديده، وبدأوا يجمعون أوراقهم، وشباب القضاة النظيف بدأ ينتظر بلهفة اجراءات المحاسبة وتنظيف القضائية من الفاسدين واجراء الاصلاحات الأساسية التي وعد باجرائها نميري في خطابه .

وكان واضحا أمام مخططي الملهاة ومخرجيها أن نميري حتى لو تجاوز الضوابط القانونية في الفصل والمحاسبة باعطاء المتهم حقه في الدفاع عن نفسه وتبرئة ساحته وتوضيح مايمكن أن ينسب إليه، وقد تكون معظمها وشايات وأقاويل باطلة، واحقاد وضغائن خاصة، في مهنة كالقضاء في ظل نظام نميري، حيث اصبحت قناعات كل من يخسر دعواه أمام القضاء، أن خصمه رشا القاضي والمحامي والشهود، نقول كان واضحا أمام مدبري هذه المسرحية، أن نميري لو قصر قراراته على كل من تحوم حوله

الشبهات وكانوا معروفين للجميع فإن القضاة سيقبلون قزاراته بالرضاء والقبول ومن ثم لاتكون معركة ولا إثارة ولا قضية تشغل الرأي العام، بل اجراء كان سينتهي بصدوره وتنتهي مشغولية الناس به في ظرف أيام معدودات، بينما كان المقصود استفزاز القضاة لاتخاذ موقف يصادم النظام والدخول معه في معركة لأكبر مدة ممكنة تمنح النظام فرصة للتنفس والمناورة.

وجاء الاخراج خبيثا مثل الفكرة ذاتها، فإذا كان القضاة هم أعلم الفئات بأنه لايجوز فصل أي موظف متهم بالفساد إلا إذا أعطى فرصة الدفاع عن نفسه، وأنهم هم الذين ينصفون الموظف الذي يفصل إذا أهدر حقه في الدفاع عن نفسه، فإن الأمر يكون كارثة إذا حدث بالنسبة للقاضي، ولهذا قرر نميري استخدام أقصى الاستفزاز بأن يفصل عددا من القضاة دون محاسبة أو تحقيق ودون اعطائهم أدنى فرصة لتوضيح ما نسب إليهم، ولأحكام الأستفزاز قرر أن تتكون قائمة الفصل من بعض من تحوم حولهم الشبهات، مع الابقاء على نجوم الفساد بالهيئة، والأهم من ذلك أن تتضمن القائمة عددا كبيرا من أنظف القضاة وأكثرهم بعدا عن الشبهات.

وقد كان أن صدرت قائمة بالفصل أو الاحالة إلى المعاش تحوي حوالي اثنين وأربعين قاضيا، منهم خمسة وعشرون تحوم حولهم شبهات من قضاة المحكمة العليا والاستئناف، أما بقية السبعة عشر قاضيا فليسو فقط من أنزه القضاة بل أنهم في الواقع يشكلون القيادات المتمردة على الفساد في الهيئة القضائية، فقد سبق في اضراب القضاة الأول في العام السابق لهذه المعركة أن تجمع القضاة في مؤتمر عام واختاروا لجانا للمفاوضة في شئونهم مع رئاسة الهيئة القضائية، وقد تمخض الاضراب الأول عن تحقيق أحد مطالبهم الهامشية وهو إقامة دار للقضاة، وعندما اختاروا لجنة لهذه الدار توخوا فيها أن تكون لجنة لقيادة القضاة وانتخبوهم من القضاة الذين لم يتجاوزوا منصب قاضي المديرية، وجميعهم وبحكم سنهم تخرجوا في ظل نظام نميري وشهدوا ما كان يجري في البلاد وقاسوا معاناته، وتفاعلوا بأشخاصهم وأسرهم معه.

فإذا بنميري يضمن قائمة الفصل كل هذه القيادات التي بلغت سبعة عشر قاضيا.

ولقد بلغت شدة الاستفزاز في القرار أنه لم يتضمن رأس الفساد في الهيئة القضائية بمنظور صغار القضاة وهو رئيس القضاء الذي أحضره نميري من ديوان النائب العام، ونصبه في هذا الموقع الذي كان أكبر منه بكثير، سنا، وخبره، وممارسة،

وعلما، وتجربة، ونضجا، فقد كان تعيينه سياسيا تخطى به نميري كل الهيئة القضائية، بل وحتى الأوائل من دفعة هذا الشخص، والذين كانوا بالهيئة القضائية ساعة تعيينه، وكانوا هم أولى منه بالتعيين بحكم أولويتهم عليه وبحكم استمرارهم في العمل القضائي طوال خدمتهم، ولهذا لم يكن مستغربا أن يلعب هذا الشخص دور الخادم المطيع للنظام في كل مايريده من الهيئة القضائية، وفي ظل رئاسته للقضاء انهار المرفق تماما، أداء ونزاهة، وكفاءة، وميزانيات، وتوظيفا الخ.. وكان ضعف هذ الرجل واضحا لكافة القضاة.

ان الجريمة الكبرى التي ظل يرتكبها هذا الرجل هي الاستهانة تماما باستقلال الهيئة القضائية، إذ لم يستنكف حتى من دخول المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي، أو اللجنة المركزية أو لجان فرعية لاداء مهام السلطة السياسية والتنفيذية، ولقد ظل هذا الرجل ينفذ بامانة تصور نظام نميري للهيئة القضائية والعمل على ألا تنهض جهازا قادرا في وجهه يمكن أن يعيق تنفيذ مهام قمع الناس ومصادرة حقوقهم وحرياتهم.

واحتفظ النظام بنائب رئيس القضاء رغم علم النظام بأن هذا الشخص تحول إلى جثة هامدة منذ سنوات، فقد سرى الادمان في دمه وجسده واقعده عن أن يكون قادرا على اداء عمل القاضي، تركيزا أو جهدا أو صبرا أو مواصلة للتعلم والقراءة والبحث، بل كان نميري يحتفظ بالفعل بملف سري يحوي تقييما كاملا لأداء رئيس القضاء ونائبه، وكان ما قلناه عنهما اقل مما ذكر في ذلك التقرير مما يؤكد أن نميري كان ينفذ مؤامرة لاستفزاز القضاة وليس سعيا لتنظيف الهيئة القضائية.

واشتعل الفتيل، واندلع غضب القضاة، وتمخض عن اضراب مفتوح تجسد في تقديم استقالات جماعية، والتوقف عن العمل فورا وفي كل انحاء السودان، ونفذ الاضراب بكفاءة عالية تجسد كل غضب الشعب السوداني ضد نظام نميري.

إن افتعال ملهاة القضاة لم يكن يعبر فقط عن أزمة النظام وعدم مسؤوليته واستهانته بالشعب السوداني، بل أن تفاصيل هذه الملهاة كما دبرت في البداية تكشف عن ازدراء عميق من نميري لكل فئات الشعب السوداني وبكل القيم والحقوق التي كان يجب أن تكون شاغل أي نظام سياسي يحكم بشر.

فقد توقعت المسرحية أنه بهذا الاستفزاز فإن القضاة لابد مضربون، أو مقدمون استقالات جماعية، وعندها يجب التعامل مع هذا الاضراب أو تلك الاستقالات بطريقة

تطيل امدها أطول وقت ممكن.

وتشكل ازمة تظل تشغل الناس أكبر وقت ممكن، بغض النظر عن مخاطرها على استمرار الوضع الدستوري في البلاد بلا هيئة قضائية، فقد بلغت القناعة بنميري أن ليس هناك شخص أو فئة أو مرفق يمكن أن يطاوله في الأهمية، أو أن وجود أية هيئة أو عدم وجودها يؤثر في استمراره في الحكم، وأن لا أهمية مطلقا لأن تتعطل مصالح الناس وتهدر حقوقهم، وتصادر حرياتهم، طالما أن الغرض من ذلك هو إطالة عمر النظام وإعطاءه فسحة من الوقت يخرج بها من أزمته ومشاكله.

وبالرغم من جماعية الاضراب مما أدى إلى توقف العمل القضائي في كل السودان تماما، خاصة وقد صحبه اضراب معلن من المحامين عن الظهور أمام كافة المحاكم إلا أن النظام وتنفيذا لأهداف اختلاق الأزمة بدأ في التعامل مع الاضراب وكأن شيئا تافها لا أهمية له قد حدث، وقد بلغت الوقاحة بالنظام أن اعلن نميري أن لا أحد تضرر من الاضراب، وأن الشعب السوداني لم يسأل ويهتم بالاضراب، وأن مصالحه لم تضار بل وأن الجريمة انخفضت واستتب الأمن أكثر مما كان عليه أيام عمل القضاة لأنهم لم يكونوا يعملون؟!

ولأحكام نسيج المسرحية، بدأ نميري بطرح حلولا مفتعلة وغير جادة وهو يعلم أنها غير مقصود بها حل الأزمة.

في البدأ بدأ بالتهديد والوعيد، وكان يعلم أن القضاة لن يستجيبوا لهذا التهديد والوعيد، هدد بفصل من لايعود، وبمصادرة حقوقه بل وبتقديمه للمحاكمة، ذلك أن الاضراب ظل محرما منذ أن صدر قانون أمن الدولة في ١٩٧٣ وتصل عقوبته إلى سبع سنوات سجنا.

ورغم الاستهانة التي تكشفها المعالجات الأولى للاضراب، إلا أن نميري بدأ يحس بنذر ضغط الكارثة التي تحيط بنظامه والتي أصلا ومن أجلها افتعل أزمة القضاة، وبدأت هذه الضغوط تستدعي بالحاح طرح الورقة الأخيرة للابقاء على نظام الحكم،

ذلك أن اشتغال الناس بازمة القضاة، لم يخفف عنهم ثقل الأزمة الاقتصادية التي كانت تتفاقم يوما بعد يوم وتزداد حدة المعانة، وتتصاعد المجاعة وتنعدم تماما الضروريات، ولعل هذا في حد ذاته يفسر عدم الاهتمام الكافي من الناس بالأزمة القضائية، وبدأت أصوات الرصاص تدوي في جنوب البلاد تأكيدا لجدية الوليد الذي خرج باسم جيش التحرير، وبدأت المعارضة التقليدية تتجمع وظهر امكان توحيدها، وفي ظل هذه

الكوابيس التي كانت تتكالب على عنق النظام وعنق الرجل ولا تشير إلا بدنو نهايته ونهاية نظامه، كانت هناك كوابيس وضغوط أخرى يحسها نميري كل لحظة، ولكنها تشير إلى امكانية تبلورها عن حل يبقى على النظام وعلى الرجل، فالبنوك الاسلامية التي اندفعت في انتشارها كسيل عارم مثل طلائعها من الاخوان المسلمين الذين اندفعوا في كل مرفق ومؤسسة ومركز اعلامي أو ارشادي أو وعظى بل وفي مراكز القرارات والتوجيه في الدولة ظلوا يضغطون بأن الأمل الوحيد هو إعلان تطبيق شرع الله كما يفهمونه وكما بيناه من قبل.

نقول بالرغم من كل ذلك وحتى ١٩٨٣/٦/١٤ لم يكن نميري قادرا على المجازفة، فبالرغم من سماعه لصوت الرصاص في الجنوب إلا أنه كان يحسب انهم مثل اسلافهم مجموعة من المرتزقة يمكن بقليل من الفتات في السلطة والثروة اعادتهم إلى صوابهم، ثم أن جماعات فلول الحزب الشيوعي وبقايا مفكري اليسار والوسط ما زالوا يتغلغلون ويمسكون بقيادة الاتحاد الاشتراكي، كما أن التكامل مع مصر ظل يتصاعد وتتشعب لجانه مثل ما أن نميري كان يعمل حسابات معقدة حول التعامل مع أسياده من الامريكان وغرب أوروبا، وخاصة وهم مندفعون في التنقيب عن البترول واستثماره تجاريا وهم بطبيعة الحال لم يكونوا ليرضوا بتطبيق الشريعة الاسلامية.

ظل هم وهاجس نميري الأساسي أنه لو استطاع اطالة عمر نظامه حتى يخرج البترول ويسوق، فإنه يمكن أن يتجاوز أزمة النظام، وقد لايضطر إلى اعلان تطبيق الشريعة الاسلامية، ونفس الأمر ينطبق على قنال جونقلي وهو مشروع يمكنه أن يسهم في حل كثير من المشاكل الاقتصادية التي يعانيها النظام، فهو سيوفر كميات هائلة من المياه، وهو سيؤدي إلى اصلاح مئات الآلاف من الأفدنة من أجود الأراضي في العالم والتي ظلت لآلاف السنين مغطاة بالغابات والمياه تتجمع فيها فوائض الطمى ومخلفات الحيوانات التي تسمدها، وهي أرض بكر لم يلوثها الانسان باستثماره وزراعته، فقد ظلت طاهرة مثل أهلها الطيبين.

ظل نميري ومستشاروه يخططون لايهام الناس بكفاية توجهاته الاسلامية في محاولة لاستقطاب تأييد جماهير (هجمة يوليو ١٩٧٦) وذلك بمحاولة اعلان وتبني مفهوم قيادات تلك الهجمة عن الدستور الاسلامي دون الالتزام بتطبيق الشريعة، وقد تكررت هذه المحاولة من نميري بشكل منتظم وتبلورت في كتابه النهج الاسلامي لماذا؟ وجاء نميري يكرر المحاولة ويصر عليها في كتابه (النهج الاسلامي كيف) والذي لم ير النور بعد، ولا أعتقد أنه سيرى النور مطلقا، إلا إذا عدله ونسخه وبدله تماما.

بدعوى أنه هكذا كان منذ البدأ يكفينا في هذه المرحلة أن نورد مقتطفات من ذلك الكتاب كما ظلت تنشر بجريدة الصحافة، ولابد من ملاحظة أن هذه الاجزاء من الكتاب قد كتبت في أوائل ٨٣، ولكن البعض دبر نشرها لأغراض عديدة بعلم اعلان قانون العقوبات الشرعي في أكتوبر ٨٣، وفي هذه المقالات يعبر نميري عن نهج اسلامي يتناقض تماما عما كان قد أعلنه في الشهر السابق لنشر المقالات، فقد كانت المقالات التي تشكل النهج الاسلامي كما جاء انعكاسا وافرازا لتصالح القوى الجديدة المتحالفة معه من المؤسسات المالية العربية أو الاسلامية وجماعات الاخوان المسلمين، مثل ما كانت تعبر عن الدرجة التي بلغ فيها الصراع بين هذه القوى مع القوى القديمة التي كانت تسند النظام سواء جنوب السودان أو فلول اليسار أو الجمهوريين أو توجهات الغرب العامة وتأثيراته الثقافية والحضارية، ففي هذه المقالات كان نميري يتحدث عن الدين كما استوعب في دستور ٧٣ بأنه:

(1)«يحدد للدين، شمول الدين، مكانة كمصدر للتشريع يستوعب الاسلام دين الاغلبية والمسيحية دين البعض من سكانه وكريم المعتقدات كمصادر للتشريع بغير تناقض».

ولعل الجميع قد لاحظوا أن الاقرار بوجود فئة تحمل صفة كريم المعتقدات والمقصود بها من ينتمون لغير الأديان السماوية من الوثنيين وعبدة التواتيم وهم يشكلون الملايين في السودان، نقول أن الاقرار بهذه الفئة أو التحدث عن معتقداتها قد اختفى تماما من قاموس الفكر السياسي والديني في السودان بعد اعلان الشريعة، وانحصر الحديث عن حقوق الاقليات التي تنتمي إلى الأديان السماوية، لأن الفقه السلفي والتوجه الاخواني لايعرف إلا فئة أهل الذمة، أما عبدة الأوثان فلا حقوق لهم في الاسلام السلفي، فهم إما أن يؤمنوا بالاسلام وأما أن يقام السيف على رقابهم.

وفي هذه المقالات كان نميري يتحدث أيضا عن نهجه الذي يقتضي الابتعاد عن مزايدات التعجل به فهو قد (2)«صبر على مزايدات التعجل» وهو لايقصد هنا خلاف ضغوط الفئات الجديدة وكرر نميري نفسه بأن «التدرج يستهدف قناعات الناس بالالتزام وليس بالالزام أبدا فقناعات الناس مدخلها قدوة».

ولم يكن نميري حتى تاريخ كتابة هذه المقالات كجزء من كتابه النهج الاسلامي كيف في أوائل عام ٨٣ يتصور أنه سيعلن شريعة تعاقب من يعترف بالكبيرة حتى

---

(1) الصحافة أول أكتوبر ٨٣.

(2) الصحافة ٨٣/٩/٣٠.

لو انصب اعترافه على حدث وقع قبل اعلان تطبيق الشريعة.

ولهذا لم يكن نميري يخشى في ذلك التاريخ من التهمة التي حوكم بها عبدالرحيم عيسى بعد إعلان تطبيق الشريعة، فنجده لا يتردد في الاقرار بأن: (١)«سمار الليل وقد كنت منهم أعمار تتقارب وظروف تتشابه.. كانت الليالي ككل الليالي غياب للوعي، مجاهرة بكل ما هو منكر، فماذا شهدت من نفسي وبنفسي منها... وبوادره وعي، قارنت بين حالي وحالي، بين حال وحال».

نعود إلى ١٤-٦-١٩٨٣ حيث كان نميري يواجه أزمة القضاء من خلال كل هذه التوازنات والضغوط فيعلن في خطابه للأمة «حول الهيئة القضائية» وما يحيط بها من مشكلات أنه يجب:

«الاهتداء بالاسلام دينا وعقيدة وبالرسول سنة ونهجا وبالسلف الصالح.. الذي التزم بالكتاب وما كان الكتاب إلا عدلا يدعو إليه وعدلا يحتكم الناس بحدوده. ذلك أيها الأخوة هو نهج الاسلام وشريعته.. وما استهدفه البرنامج السياسي الشامل للولاية الثالثة والذي تضمن فصلا كاملا عن العدالة الناجزة... التي لايطاولها الظلم بالتطول في اجراءاتها.. حيث لاظنون ولا شكوك ولا اهداء ولا اغراء.. عدالة تطوع القانون للحق وحدة فإذا ما استعصى فالقياس وإذا ما استعصى فالاجتهاد».

ولعل أخطر مؤشر ورد في ذلك الخطاب هو ما جاء في آخره من أن «الأهم من ذلك أن العدل ناجزا وهو الاسلام ما أمر والكتاب ما نص والمولى سبحانه وتعالى كما أمر أن يحكموا بالعدل ويستهدفوا العدل ويسعوا إليه».

إن هذه المؤشرات التي وضعها نميري في خطابه، كانت لابد أن تتمخض منطقا وضرورة عن اعلان أن العدالة الناجزة كما ظل يوصفها لا تتحقق إلا باعلان تطبيق الشريعة ولكن ولأن ظروف حسم الصراع لم تكن قد نضجت لصالح اعلان تطبيق الشريعة، فإننا نجد نميري في ١٤-٦-١٩٨٣ يبلور مفهوم العدالة الناجزة بما لايتمخض عنه تطبيق الشريعة حيث يقرر:
«اليوم فانني أطرح على المواطنين هذه الاستراتيجية التي سأعمل على تنفيذها تحقيقا للعدالة الناجزة..»

وفي نفس الموضوع يكشف نميري عن دوافعه لاختيار القضاء ساحة لهذه المعركة

---

(١) متهم حاكمته محكمة الطواريء بالخرطوم بتهمة أنه وقبل عدة سنوات عاشر امرأة لم تكن زوجته وكانت البينه الوحيدة هي أقوال المرأة وأدين المتهم رغم انكاره للتهمة.

فيقول «إن الذي لايحتمل ولا يغفر هو أن تهتز ثقة المواطن في القضاء ويوم حدث ذلك فإن ثقة المواطن تكون قد انهارت في أقدس وأعز المؤسسات».

ويمضي نميري في استفزازه للقضاة تحقيقا لمقتضيات المناورة مستقطبا عداء المحامين أيضا وهو أمر يكشف لكل ذي بصيرة المدى الذي بلغه حدة الصراع والمدى الذي بلغه تردد نميري والأمل الذي كان يراوده من إطالة عمر الأزمة القضائية عل وعسى يأتيه الفرج من غير باب شرع الله، إذ يبدو أنه كان يحس بالمخاطر التي كان يمكن أن تنجم من اللجوء إلى هذا الخيار، ولهذا كان فظا في استفزاز القضاة والمحامين ليستمروا في إيقاد نار الأزمة:

«إن فئة من القضاة مدعومين بقلة من المحامين الفاسدين بكل أسف اندفعت وراء عواطفها وراحت تدعو زملاءها إلى التوقف عن العمل. . والتسامح قد اغرى تلك الفئة. . للتمادي في ضلالها وغيها».

وراح نميري يهدد:

«إنني أطلب من كل القضاة. . أن يعودوا إلى عملهم ابتداء من ١٥-٦-٨٣ ولسوف نتخذ الاجراءات القانونية ضد كل متخلف عن أداء واجبه، وأوجه كل اجهزة العدالة الأخرى «يقصد أجهزة القمع» الحادبة على استقرار وأمن السودان أن تقوم بواجبها نحو أي تحرك من هؤلاء الفاسدين المرتشين».

ونلاحظ تكرار هذا القول رغم زعم نميري أنه فصل كل الفاسدين والمرتشين من الهيئة القضائية؟؟

ويجدر بنا بالدرجة الأولى أن نبين كيف كانت «استراتيجية نميري لتحقيق العدالة الناجزة» حتى منتصف يونيو ٨٣ فقد لخصها في برنامج في ذات الخطاب المذكور مكون من تسعة وعشرين نقطة لم يكن من بينها تطبيق الشريعة الاسلامية، وردت في خطابه كالآتي:-

(١) لابد في اختيار القضاة من توفر تناسب بين الكفاءة والقدرة من جانب، والأمانة والاستقامة والهيبة من جانب آخر، وأن تكون الكفاءة والأمانة معيار الترفيع.

(٢) لابد من استلهام التراث الاسلامي الذي عرف قضاء الحسبة وقضاء العسكر وقضاء الشرطة وقضاء المظالم واستلهام هذا التراث يستوجب اقتراح قيام «نظام

فرعي متكامل في القضاء الاداري».

هذا كل ما استخلصه نميري من استلهام التراث الاسلامي في هذه المرحلة من الصراع؟!

(٣) وأنه لابد من استلهام العرف لأن «للعرف دورا كبيرا ومكانة عظيمة بين الناس وتمخض استلهامه للعرف أن اقترح إنشاء محاكم خاصة للتراضي تكون في تشكيلها أقرب إلى المجالس العرفية ويتم تشكيلها من أصحاب الخلق والفضل والعلم والمكانة الأدبية».

«وإذا لم تنجح كان لأطراف الخصومة أن يتوجهوا للقضاء العادي بمختلف درجاته».

(٤) «شريعة العدل.. هي التطبيق الواعي للقانون» وهو أمر يتطلب «خبرة مدعومة بالممارسة ثم قبل ذلك كله بالخلق الكريم والعلم المتين».

(٥) يفسر نميري تراكم القضايا وبقاء مئات من المنتظرين في الحراسات إلى عدة اسباب فهو «يرجع في جانب منه إلى عدم تكافؤ عدد القضايا المنظورة والبلاغات المفتوحة أمام المحاكم وطاقة هذه المحاكم وقدرتها..» وبطبيعة وضع النظام المفلس الخرب الخاوي الخزينة لم يكن نميري يجرؤ أن يقترح حلا لهذا السبب بل يقفز إلى السبب الثاني فيقول: «ويرجع هذا التراكم في جانب كبير منه إلى بلاغات كيدية..».

وهنا يقترح الحل وهو لابد من إصدار «قوانين جديدة ينبغي أن تتضمن ليس عقابا على المدعي كذبا بل ينبغي أن يلزم بدفع تعويض للمدعى عليه..».

هذه هي القوانين التي كانت في ذهنه في ذلك التاريخ وبطبيعة الحال فإن إصدار مثل هذه القوانين لن يكلفه إلا قيمة الورق الذي تطبع عليه وثانية من الزمان يوقع فيها على الأمر المؤقت.

(٦) ثم يقترح نميري تقصير درجات التقاضي وهذه أيضا لا تكلف مالا بل لعلها توفر بعض المال للخزينة الخاوية لتذهب ضوابط تحقيق العدالة إلى الجحيم.

(٧) ويمضي نميري مسهبا في أقوال يستحيل تلخيصها لأنها بلا محتوى فنجده هنا يتحدث عن التلاعب في اجراءات التقاضي بما في ذلك إعلان أطراف الخصومة والشهود ولكنه لايطرح حلا، ثم يتحدث في النقطة التالية عن أنه «لايمكن أخذ الناس بالشبهات» ثم يبرر أخذه القضاة بالشبهات بأن:

«الاقتراب من مواضع الشبهات شبهه»؟ وأن على القضاة أن يبتعدوا عن مواقع الشبهات.

(٨) وفي النقطة الثانية عشر ينزلق الخطاب إلى تلمس أطراف المشكلة فيقول «أنه يجب توفير السكن الملائم في الوسط الاجتماعي الملائم للقاضي وتوفير الترحيل من عمله وإليه وتوفير شروط خدمة تحميه وتكفيه». ويستدرك نميري فهذا المنزلق خطير فيتراجع مقررا «وقد حققت الدولة هذا القدر من توفير الراحة والاستقرار للقضاة»؟!

(٩) ثم يتحدث نميري عن وجوب توافر الهيبة للقضاة بما في ذلك «المظهر وأسلوب التعامل واحترام ساحة التقاضي ويعدد المآخذ «فالتدخين داخلها ممارسة أو السماح به أو الونسة وذلك كله على سبيل المثال» ويتراجع نميري في النقطة الثالثة عما قاله عن وجوب توافر الهيبة فيعلن أنه لايجب أن يكون للقاضي حصانة «خارج اختصاص وظيفته أو خروجه عليها» «فبعض القضاة يستغلون هذه الحصانة مثلا قاضي يركب عربة ويحمل في هذه العربة عاهرات وعندما يغلط في الحركة ويقبضه البوليس يستعمل سلطته كقاضي..» «إن القاضي في هذا الوقت بالذات لاحصانة له..».

ثم يقترح باعتبار القضاة بشر ضرورة «مراجعة أعمالهم.. بالتفتيش على محاكمهم».

ويقترح نميري أن يكون التدرج بناء على «تقارير وافية مدعومة بانجاز يتحقق وليس بمجرد انطباع عابر».

(١٠) ثم يعلن عن مفهومه لاستقلال القضاء «فهو استقلال القاضي فيما يقرر احتكاما للقانون والضمير..».

(١١) ثم يتبرع نميري بتوضيح أن «هناك فارقا بين مسئوليات الهيئة القضائية بمهامها المتعلقة بترقية المهنة وتطوير وكفالة الضمانات القانونية والدستورية التي تحميها من التدخل والتأثير من خارجها وبين مسئوليات الدولة فيما يتعلق بالمهام التنفيذية لتوفير المحاكم وصيانتها وتوفير المقومات البشرية والمادية هل يتصور أحد أن يكون لمثل هذا القول أي معنى أو مضمون إذا توقف عند حد اعلان أن هناك فارقا؟ وهذا ما فعله نميري.

(١٢) ثم أعلن نميري أن استراتيجيته للعدالة الناجزة تستوجب تحويل تسجيلات الأراضي من الهيئة القضائية إلى جهة أخرى؟!

(١٣) ثم يتحدث عن المحاماة وحمايتها «من الدخلاء عليها» وحمايتها من الشبهات والريب وأن استقلال القاضي لايوازيه «إلا الحرص على استقلالية المحامي في أداء واجبه بعيدا عن أي اغراء أو ارهاب».
ويضيف يجب «تطهير المهنة.. ببتر المنحرف»؟!

(١٤) ثم يقترح توسيع «مكاتب الخدمات القانونية التي تتولاها النيابة العامة.. والتي تقدم مشورتها القانونية مجانا لمن يطلبها».

(١٥) ثم يتحدث عن اللامركزية بالنسية لديوان النائب العام» وأغرب ما في هذا الاقتراح أنه ينتهي بتعليق يقرر «إلا أن ذلك يتطلب من الحكومات الأقليمية توفير امكانيات العمل والمسكن والترحيل للعاملين في هذا الجهاز فيعلق الاقتراح في الهواء محنطا وجثة هامدة.

(١٦) ثم يقترح تطوير قوانين الاجراءات المدنية والجنائية لتحقيق (العدل ناجزا والردع عاجلا) وقرر «ولقد وجهت بتشكيل لجنة متفرعة لمراجعة القوانين المشار إليها تحقيقا للأهداف المشار إليها».

(١٧) واقترح نميري أيضا إعادة النظر في استراتيجية التعليم القانوني ليس لأسلمته وليس لاستيعاب الشريعة فيه وإنما لاجل أن «لايزحم الوافد الاصيل وحيث لايزيد العرض عن الطلب وحيث يتحقق التوازن المطلوب بينما هو مطلوب بكفاءة وما هو غير مطلوب بعدم الحاجة إليه.

(١٨) ثم يعلن أن سيهتم بتدريب وتأهيل الكوادر المساعدة في المحاكم من معلنين وكتبة وحجاب وأنه سيعمل على توفير ما يكفيهم ويغنيهم عما يفسد ضمائرهم.

(١٩) ثم يعود ويتحدث عن ضرورة مراقبة جدية المتقاضين وحماية الشهود.

(٢٠) ثم وفي النقطة الأخيرة يورد نميري الفقرة التي أوردناها في آخر المؤشرات التي كانت تستدعي اعلان تطبيق الشريعة.

هذه هي استراتيجية العدالة الناجزة كما أوردها نميري في ١٩٨٣/٦/١٤ ولا اعتقد أنها يمكن أن توصف بأقل من عدم الجدية والمسئولية في حل قضية تصريف العدل واشاعته بين الناس وأن طرحها بهذا الشكل يؤكد ما قلناه انها مناورة مكشوفة لاطالة عمر أزمة الهيئة القضائية بحثا عن حل للأزمة السياسية للنظام.

بل أن النظام أكد في شهر يوليو أنه مازال راغبا في استمرار الأزمة فقد طرح

حلولا وهمية ومكشوفة بأن أعلن عن تكوين لجنة سماها لجنة الاستيعاب الفوري برئاسة جوزيف لاقو نائب رئيس الجمهورية وذلك بغرض استيعاب قضاة من كل الفئات التي ذكرها نميري في برنامجه للعدالة الناجزة، ومنذ الأيام الأولى تبين للجنة نفسها أنها استخدمت في اللعبة السياسية، وأن مهمتها ليست مستعجلة فقط بل لم يكن يقصد من تكوينها تحقيق أي نتيجة أصلا.

وكونت لجنة ثانية أيضا برئاسة نائب رئيس الجمهورية لتقديم الحلول لمشكلة القضاة ولم تكن هذه اللجنة أيضا بأحسن من سابقتها سواء من حيث جدية أن تصل إلى حل، أو أن توجهاتها كانت صالحة لايجاد حل، ذلك أن النظام لم يكن قد قرر بعد أنه قد استنفد كل أغراضه من استمرار اضراب القضاة وظن أن الورقة في يده لتحديد الوقت الذي يراه لحل المشكلة خاصة وأن القضاة والوسطاء وأصحاب النوايا الطيبة من السودانيين، كانوا قد أجمعوا على أن الحل بسيط وهو فقط ارجاع السبعة عشرة قاضيا الذين لا غبار عليهم مطلقا، والابقاء على فصل الخمسة والعشرين الذين تدور حولهم الشبهات وعندها يسحب القضاة استقالاتهم ويعودون إلى العمل، وقد قبل القضاة هذا الحل إلا أن نميري رفضه رفضا باتا وبعجرفة مهينة لمن طرحوه له، وقال قولته الشهيرة بأن البلد لو «اتحرقت» لن يعيد السبعة عشر قاضيا.

القضاة يصمدون:

كان تخطيط المأساة وتصورها يقتضي حسب مفهوم مؤلفيها أن يعجز القضاة عن الصمود في اضرابهم وأن يبدأوا في التماس العفو والرحمة من نميري، وعندها يكون النظام قد كسر شوكتهم وأذلهم، وفصل من أراد وأبقى من أراد، ويصحب ذلك اعلان هائل بأن الهيئة القضائية قد نظفت من المرتشين والفاسدين، وأن النظام يؤكد اخلاصه في السعي لتحقيق العدل للناس في أخطر مرفق يهم الناس في مجال حقوقهم وحرياتهم وضمانات تلك الحقوق والحريات.

وان النظام قد حقق انجازا لا مثيل له للشعب السوداني، وأن بطل هذا الانجاز، هو جعفر نميري ولا سواه فيضاف إلى صفاته بأنه: «أعطى اللقمة للجعان والمويه للعطشان وأنه حقق العدل للمظلوم والتعبان» وكان المخطط أن تستثمر الحملة الاعلامية لشهور يتذرع النظام بها في مواجهة ضغوط المعارضة وضغوط المنادين بتطبيق شرع الله وافرازات الواقع الاقتصادي.

وحدث ما لم يكن في الحسبان، لقد ظن المخططون أن القضاة ليسوا بأحسن

حال من عمال السكة حديد، ومن فئات أخرى دخل النظام معها في معارك جزئية واستطاع أن ينفرد بها ويسحقها، فإذا بالقضاة يصمدون!!.

لقد قلنا من قبل أن قادة القضاة من القضاة الجزئيين وقضاة المديريات، هم الذين حملوا عبء الاضراب وقيادته وهؤلاء جميعهم من الذين تخرجوا من الجامعات في ظل نظام مايو، وظلوا يشاهدون انهيار استقلال هذه الهيئة وتهدمها حجرا حجرا، ظلوا يشاهدون تنفيذ مخطط السلطة تجاه هذا المرفق بتطويعه واذلاله وتحجيمه وتحميله أوزارا لا يد له فيها، وظلوا يشاهدون كيف استمر نميري يفصل من يشاء ويصعد من يشاء، ويستبدل من يشاء من قضاة المحكمة العليا والاستئناف، الأمر الذي أدى إلى تشريد وفصل وتسرب وهروب معظم الكفاءات القادرة في المحكمتين العليا والاستئناف.

وذات القضاة واجهوا انهيار حرمات القضاء، وهم الذين ظلوا يواجهون الجمهور عجزا عن تقديم العدل ومهانة في المظهر، وذلة في المعيشة، وهم الذين عاصروا خراب بنية المحاكم وافتقارها إلى أبسط مقومات المباني الصالحة للعمل، وعاصروا وشاهدوا القصور المذرى في اعداد القضاة وعددهم وانعدام سبل الترحيل ووسائل تصريف العدالة.

ولعل أخطر سمة لهم أنهم بحكم مراكزهم في السلم القضائي لم يكونوا قد بلغوا مواقع الفساد والافساد، حيث لم يكونوا قد بلغوا موقع اصدار القرارات والأحكام النهائية، فظلت غالبيتهم الساحقة بمنأى عن التمزق الاجتماعي والتفسخ الاقتصادي وبيع النفس والضمير والشرف.

وهذا لم يكن اجماعهم محل استغراب في البداية، ولكن استمرار هذا الاجماع كان محل تساؤلات عديدة، فالظروف الاقتصادية كانت طاحنة ولا تحتمل في ظلها حرمان الشخص من مرتب شهر أو أكثر خاصة وأن نائب رئيس القضاء الذي ذكرناه من قبل قد أصبح الآن في ظل الأزمة رئيسا للقضاء، وكان لابد له أن يطيع أوامر السلطة التنفيذية بايقاف مرتبات القضاة المضربين، ثم أن وعيهم بدكتاتورية نميري وعدم توانيه عن تشريد أي عدد من الناس بغض النظر عن ظروفهم الأسرية والاجتماعية بل والصحية أحيانا، كان يحرك السؤال بشكل دائم إلى متى يصمد الضاة؟؟

نقابة المحامين مرة أخـرى:

كان خيار القضاة منذ بدء الأضراب سليما، بأن لجأوا إلى دار نقابة المحامين، وكان قرارهم صائبا بأن طلبوا حضور كافة القضاة من كل الأقاليم بعد قفل محاكمهم، ذلك أن تجمع القضاة في دار نقابة المحامين منحهم وحدة اجتماعية لا مثيل لها في التأثير، فقد ظلوا يوميا يجتمعون ويتدارسون بدار النقابة، وظلت هذه العلاقات تشكل حصانات وروابط نفسية واجتماعية تمنع التمزق الفردي والخروج عن الاجماع والمجموعة.

ولم يتوقف دور نقابة المحامين في توفير الدار للقضاة، ولا على توفير «بوفيه» دائم ومجاني بالدار، ولعل الأخطر والأهم من ذلك أن النقابة سعت لتجميع تبرعات من أعضاء النقابة ولكنها لم تكن بالقدر الكافي، وهنا تدخلت قيادات المعارضة وخاصة ممن كانوا يمثلون الوطني الاتحادي في الحزب الاتحادي الديمقراطي ذلك أن القيادات الطائفية جميعها راوغت في أن تقدم أي دعم لصمود للقضاة، وقد كانت مساهمة قادة الوطني الاتحادي سخية، ولقد قدمت كل هذه المساهمات للضاة باسم نقابة المحامين مما رفع الحرج عن القضاة في قبولها وقد سلمت التبرعات إلى لجان القضاة حيث اتخذوا القرار الصائب والسليم في توزيع هذه المبالغ عليهم، فقد قرر أن يوزع المبلغ لكل حسب حاجته، ومن سمحت له ظروفه الاجتماعية ألا يكون محتاجا أو حتى يستطيع أن يعتمد على عائلته وأسرته لا يمنح إعانة، وتقصر الاعانات على أولئك الذين لا وسيلة لديهم لاعاشة أسرهم ودفع ايجاراتهم والتزاماتهم المعيشية الضرورية إلا بالمرتب، وحتى هؤلاء لا يمنح لهم إلا الحد الأدنى الكافي لتغطية هذه الالتزامات، ومن ثم خلقت وأمنت الظروف المادية لاستمرار صمود القضاة.

وبدأ النظام يتخبط، بدأ الموقف مظلما أمام النظام، وقد مرت شهور والبلاد بلا قضـاء وارتفعت أصوات أصدقاء النظام وسادته في الغرب ان ذلك يشكل انهيارا دستوريا في السودان وأن لابد من معالجته فورا، بل وقيل ذلك بصوت آمر في نادي باريس للدائنين للدرجة التي رفض فيها الدائنون مواصلة التفاوض مع وزير مالية نميري ما لم يعالج هذا الموقف.

وبدأ النظام نفسه يقلق، ان لو التحم مع هذا الاضراب أي إضراب من المهنيين والمتعلمين أو من أي من الفئات الفاعلة من أطباء أو مهندسين أو عمال أو أساتذة الجامعات أو الطلاب، وكانت الارهاصات هناك ـ ان مثل هذا التلاحم سيشكل خطرا حالا وساحقا على النظام.

وفي ذات الوقت تبين نوع أصوات الرصاص من جنوب السودان فهي أصوات لها رنين الأصالة والجدية، وتجسدت مجاعات بغرب وشرق السودان وازدادت اتصالات المعارضة مع بعضها وجاءت ساعة المخاض الأخيرة بالنسبة للنظام، كان النظام قد دبر الأمر بحيث تكون الأوراق الأخيرة بيده في مسرحية أزمة القضاة، ولكنه وللظروف التي سردناها فقد كل الأوراق من يده، وهلع نميري ومستشاروه خاصة مستشاره الصحفي الذي ظل يردد أن المثقفين السودانيين أو المتعلمين من أهل السودان لا مصداقية لهم ولا قدرة على التماسك ونسى وهو الماركسي القديم أن العبرة بخلق الظروف للتماسك، وقد أدى استهتاره هذا إلى استبعاد امكانية تضافر بقية المتعلمين مع القضاة وتزويدهم بالقدرات المالية على الصمود، وكذلك استهانته وسخريته من امكانية تحقق هذا الأمر - دفعت به لشحن نميري بمزيد من الاستفزاز والاحتقار للقضاة والمحامين والمعارضة كلها، ولهذا فقد فوجىء المستشار وسيده بصمود القضاة، وعليهم الآن اما الاستسلام لشروط القضاة وهي هريمة نكراء للنظام، وفضيحة ما بعدها فضيحة ليس لأنها ستهدر كل تخطيط النظام من افتعال الأزمة وتصعيدها فحسب، بل لأنها أيضا ستشكل ثقلا ضد النظام الذي كان يكفيه ما ينوء به من أثقال فأسقط في يدهم؟؟!!.

هـ ـ ولم يعد من مخرج غير اللجوء إلى خيار الشريعة:

وبدأ نميري وكل أركانه يبحثون عن مخرج من الورطة التي أضافوا بها عبئا جديدا على النظام خاصة وأن الأزمة الموضوعية تفاقمت، ولم تحدث أية معجزة تمكن النظام من تقديم أي حل موضوعي لمشاكله، هذا فضلا عن الأمراض الجسدية والنفسية مما دفعه لمزيد من الهوس والهزيان والارتماء في أحضان «الفقراء» والأولياء والشيوخ، وصار الأمر محتما أن يلجأ إلى خيار القوى الجديدة الضاغطة، خاصة وأن خيارها تطابق في هذه المرحلة مع قناعات نميري بأن الشعب السوداني في الشمال لا يمكن الاحتفاظ بولائه للنظام إلا بربط النظام بالاسلام شريعة تعلن وتطبق، هكذا فهم من أحزاب هجمة يوليو ٧٦ رواد الدستور الاسلامي، فضلا عن أن اعلان تطبيق الشريعة قد يدفع بسادته العرب على تقديم المزيد من العون الاقتصادي عل ذلك يساعد على استمرار النظام سنة أو أخرى.

أما الجنوب فليذهب إلى الجحيم، فقد رفعوا السلاح، و عليه أن يعود ويواجههم بالسلاح، ويقيم لهم المذابح التي أقامها من قبل في جبل ديتو عندما كان يعمل بالجنوب، فهم حفنة من «العبيد» والكفرة وعبدة الأوثان لا حقوق لهم في الاسلام سوى القتال. إن تأسيس الحكم على الاسلام يعني في قناعته وهكذا تعلم من أنصاريته

يعني الحصول على البيعة والولاء والعهد على الكتاب والسنة، وهي السبيل الوحيد الذي يؤمن الاحتفاظ بولاء قوات الشعب المسلحة ضباطا وجنودا، كما أن اعلان الجهاد والدفاع عن الدين كهدف أول لهذه القوات ربما أدى إلى رفع روحها المعنوية في قتال عبدة الأوثان فقد يتشبهوا بأسلافهم ثم ان القوى الجديدة من جماعات الاخوان المنبثة في كل المرافق وبين الطلاب كانت قد أعلنت التعبئة للدفاع عن الشريعة متى أعلن تطبيقها، كما رصدت بنوكهم الملايين لهذا الغرض، وأبدت قوات اضافية من تجار التصوف استعدادها للانضمام إلى جيش الجهاد، جيش الدفاع عن شرع الله وتطبيقه بقيادة نميري، كما أعلنت قوات احتياطية لقوى الاخوان وتجار الدين استعدادها للانخراط في كتائب الجهاد، أولئك المنكسبون بالعمل الديني سواء في الشئون الدينية والأوقاف، أو أئمة المساجد وتلاميذهم وخلاويهم أو فرق الوعظ والارشاد الديني في كل المنابر الاعلامية التي كانوا قد احتلوها تماما، وكذلك أساتذة وطلاب الشريعة في كل مؤسسة تعليمية.

ثم كان واضحا أن هذا الخيار عندما يعلن سيكون مدويا ذا بروق خاطفة وهالات أنوار لماعة صارخة، بل انه سيشكل صدمة كهربائية هائلة تعجز بسطاء الناس من المسلمين وتربكهم، وتحيرهم بل من المؤكد أنها في البدأ ستخدرهم وتشلهم، «فشرع الله» شعار يهز كيان الانسان المسلم البسيط الساذج الطيب حتى لو كان مسحوقا، إلا أنه في النهاية خدر مؤقت ولكن خطورته أنه يشيع الاضطراب والتردد والارتباك لمدة طويلة في نفس المسلم العادي.

و - **خيار اخرج بابتذال وانانية وخيانة وتآمر:**

كان الأمر الطبيعي والمنطقي أن يعهد نميري لدعاة تطبيق الشريعة من محترفي «الاخوان المسلمون» بالاشراف على صياغة قوانين الشريعة، ولكن نميري لم يكن يسمح بأن يتطاول أحد إلى أن ينسب لنفسه مثل هذا الانجاز كما تصوره، خاصة وأنه انجاز يقصد به انقاذ النظام واطالة عمر سلطته.

كان أيضا من الواجب البحث عن صلة بين انهاء أزمة القضاة واعلان تطبيق الشريعة بحيث يأتي تراجع النظام أمام صمود القضاة وكأنه قطرة قصور في بحر الاعلان الهائل الذي يجب أن يصحب اعلان الشريعة باعتبارها انجاز العصر الحديث ومعجزة تفجرت في رمال وبطاح وأودية وصحاري السودان.

إن نجاح مثل هذا الاعلام لا يمكن أن يتحقق إلا بالمفاجأة والمباغتة، ذلك أن

تسرب النبأ قبل اعداد القوانين الأساسية التي يمكن أن تعلن سيمكن أكثر من جهة وعلى رأسها «القضاة والمحامين من اكتشاف طبيعة اللعبة السياسية التي تدبر للناس».

يهوذا في نقابة المحامين:

لقد كانت التقارير تؤكد لنميري في تلك الأيام أن أخطر تجمع يمكن أن يكتشف لعبته وتدبيره كان يتم يوميا بدار نقابة المحامين حيث تنعقد ندوة يومية يؤمها القانونيون، لا يبحثون فقط كل حلول الأزمة القضائية، بل كانت الندوات المتتالية والتي تجاوزت الستون ندوة تناقش كل شيء عن القانون في السودان حاضره ومستقبله، وما يجب أن يتوفر لصيانة الحريات والحقوق، ومن ثم كل ما له صلة بالهيئة القضائية واستقلالها وليس ذلك فحسب بل كونت الندوة لجانا ثلاثة لتقديم دراسات وتوصيات حول استقلال الهيئة القضائية وحول الحريات الأساسية وحول مفهوم ومتطلبات ومقتضيات سيادة حكم القانون.

كانت الندوة تناقش كل ذلك ولم تدرك ما كان يدبر في الخفاء في الجهة الأخرى.

كان الشخص الوحيد الذي في مكنته ومسئوليته أن يعلن عن هذا الأمر هو نقيب المحامين ميرغني النصري، فقد ظل في الأمسيات يوميا يرأس الندوة وفي النهار يطلب في القصر ويستشار وظل يطمأن القضاة بأن الحل قريب.

لقد كان أحد الذين أكدوا لنميري صحة خياره باعلان تطبيق الشريعة الاسلامية، بل أنه كان يحث من دعاهم نميري لصياغة قوانينه الاسلامية على الفراغ منها في أسرع فرصة، بل انه أيضا ساهم بتوجيهاته ورأيه في صدد صياغة هذه القوانين وما يجب أن تحتويه فقد تحرك فيه «تاوره» مرضه القديم كأخ مسلم سلفي يقدم قناعاته الذاتية على مصلحة الشعب، ويكون مستعدا لخديعة كل الناس في سبيل انزال مقتضيات هذه القناعة عليهم، حتى وان كان واضحا أن أحكام هذه القناعات لا تشكل حلولا لمشاكل الناس، ونصائبهم وبلاويهم وآلامهم، بل أنه يكون مستعدا حتى لخديعة من ائتمنوه بقيادتهم على أساس فهمهم أنه تخلى عن تلك القناعات، فهو لا يستحي من أن يضمر ويعمل على تنفيذ توجهات معارضة ومتناقضة تماما مع توجهات الهيئة أو النقابة التي يرأسها والأمر المؤسف أن ذلك يتم في الظلام والخفاء وينجز بالخديعة وليس بالمواجهة أو في النور.

لقد ظل نقيب المحامين وهو يعلم يقينا ما يدبره نميري بل كان يشترك في التدبير والاخراج، ظل يخفي كل ذلك عن الندو ة التي يرأسها يوميا، بل أنه عمل باحكام

على اخفاء هذا التدبير عن مجلس نقابة المحامين، واستخدم كل الأساليب في ذلك سواء تعطيل اجتماعات المجلس أو حتى عندما ينعقد وتتسرب شذرات من المعلومات عن المؤامرة، يلجأ إلى المناورة والمغالطة والتشنج حتى يذوب التساؤل في قضايا جانبية، بل بلغت مساهمته في التضليل وصرف النظر عما يدبر ان جاء اقتراح تكوين اللجان بالندوة بمبادرته والاصرار عليه وتحديد أن تكون حول سيادة حكم القانون، واستقلال القضاء والحقوق والحريات الأساسية، وجميعها منقطعة الصلة بما كان يجري في القصر الجمهوري، لقد كان نقيب المحامين بذلك راس رمح نميري في تأمين اخراج الانقلاب بالمباغتة والمفاجأة فقد ضمن لنميري تضليل هذا الجمع الهائل الساخط المثقف حتى تنزل الصاعقة على رؤوسهم ويصابون بالشلل والبوار.

وأعاد نقيب المحامين تمثيل دور يهوذا بجدارة وكفاءة عالية يحسد عليها؟!!.

ولم يكن دور النقيب قاصرا على تأمين المفاجأة، بل أنه أيضا ساهم في تأمين نجاح المؤامرة موضوعيا، ذلك أن ندوة نقابة المحامين لو عرفت ما كان يدبر لوجهت طاقاتها لبحثه وتحليله وبيان انقطاع صلته بمشاكل الشعب السوداني أو بقضية العدل، أو بالأزمة القضائية، ولكشف للناس المخطط الذي يدبر لخديعة الشعب السوداني فقد كانت الندوة تجمع طاقات هائلة من المتعلمين، ذلك أن لم يحدث في تاريخ السودان كله قديمه وحديثه أن تجمع هذا العدد من القانونيين وعقدوا ستين ندوة متتالية تجاوز زمن الواحدة الثلاثة ساعات، كرسوا فيها جهدهم لمناقشة مشاكل تطبيق القانون وأجهزة التطبيق ولو نبه الغافلون لمسألة اعلان تطبيق الشريعة لتمخضت الدراسات عن ركائز وقناعات كانت ان لم تعوق النظام في سلوك هذا الدرب واللجوء إلى هذا الخيار، لكانت على الأقل كشفت عن الأسس السليمة والأطر العلمية التي يجب أن يتم تبني الشريعة الاسلامية فيها، ولكانت قد كشفت المفارقة منذ الوهلة الأولى بين ما أعلن وما كان يجب أن يعلن.

صحيح أن عجز أحزاب المعارضة، وخاصة من يزعمون اتخاذ الأسلوب العلمي في التحليل السياسي قد ساهم في هذه الغفلة، ذلك أنه كان يمكن بتحليل شامل متواصل للنظام معرفة ما كان يمكن أن يلجأ إليه النظام من خيارات، ولكن التحليل الجزئي للأحداث الذي ظل سمة المعارضة كلها لم يتح لهم التنبؤ بما كان يجري، وما كان ضروريا أن يلجأ النظام إليه كنتيجة حتمية لثقل كل المقدمات التي يمكن أن ترد في تحليل شامل ومتواصل.

ويتواصل الاخراج بالتآمر والخديعة:

لقد كان احكام الاخراج يتطلب تهدئة القضاة الذين أوشك صبرهم أن ينفد، وذلك حتى تتمكن مجموعة نميري التي اختارها لصياغة شريعته الاسلامية من الفراغ من مهمتها، ولهذا كون لجنة من أشخاص يثق القضاة أنهم جادون للوصول إلى حل الأزمة فاختار القاضي ميرغني مبروك رئيسا للجنة وهو الرجل الذي انفرد من بين قضاة المحكمة العليا على اعطاء تفويض بالهاتف لتقديم استقالته من بقية القضاة، واختير يهوذا أيضا عضوا في اللجنة، ولم يكن القضاة يشكون لحظة في أن من كان يواصل معهم رئاسة الندوة يوميا إلا أن يكون جديرا بالثقة خاصة وهو يرأس النقابة الوحيدة التي دعتهم وساعدتهم على الصمود، ووقفت معهم وأعلنت الاضراب مؤازرة لهم، وجمعت الأموال الطائلة لصيانة وحدتهم واستمرار صمودهم.

وبالرغم من أن نميري وهو يكون هذه اللجنة أعلن أنها يجب أن تتوصل إلى قرارات وحلول للأزمة في ظرف مدة قصيرة أظنها لم تتجاوز الأسبوع، إلا أنه قد علم أنه أوصاهم في اجتماعاته معهم على التمهل بدعوى التمحيص والاستماع إلى كافة الأطراف وأن لا يعيروا اهتماما للمدة التي أعلنها للناس.

إن أبلغ دليل على أن نميري افتعل أزمة الهيئة القضائية بالنمط الذي سردناه وأنه لم يكن جادا، ولم يكن قد حسم إنحيازه لخيار الشريعة أنه لم يفكر في استدعاء أشخاص لصياغة شريعته إلا بعد مرور أكثر من شهر على الأزمة.

ثم كان اصراره على عدم اعادة السبعة عشر قاضيا عندما طرح له هذا الحل كشرط لرجوع القضاة، وأعلن قولته المستهترة بأن البلد لو احترقت لن يعيدهم، وإذا به وفي فورة اعلان شريعته يجيز الحل الذي توصلت اليه اللجنة التي كونها أخيرا بأن يعيد السبعة عشر قاضيا إلى مواقعهم ولم يستح من أن يبتلع تهديده وإصراره السابق.

عندما حسم نميري أمر انحيازه لخيار تطبيق الشريعة بمفهومها الاخواني السلفي، وكان واعيا إلى ضرورة تأمين أن ينسب التطبيق إليه وحده، ولهذا فكر في استدعاء أشخاص خاملي الصيت لا دور لهم في الحياة العامة، ولا تطلع أو طموح إلى ما يقرب من موقع نميري وبذلك يأمن نميري أنه وعندما يعرف دورهم في الصياغة فإن ذلك لا ينبت لهم شوكا أو أنيابا مستقلة بل سيصب جهدهم وعرقهم في مواعينه ولتذهب الشريعة إلى الجحيم ولتسقط فيه وبذلك يأمن نميري أن كل شيء سينسب له وحده ولتسقط الصياغة الصحيحة ومقتضيات العصر في استيعاب الشريعة

ومقتضيات تنوع الشعب السوداني ووحدته، فالأمر ليس مقصودا به تأصيل القوانين السودانية على تراث الأمة ومعتقداتها والتي تشمل الاسلام ضمن ما تشتمل، وتشمل الوثنية والمسيحية وأعراف اللادينيين، ولم يكن الأمر مقصودا به النظر باقتدار فيما هو صالح من فروع الشريعة وأصولها مع مقتضيات العصر وظروف السودان، وإنما القضية كل القضية هي لعبة سياسية تخدع الجماهير لأطول زمن ممكن وتنقذ النظام من الانهيار لأطول مدة ممكنة.

فكان أن تذكر نميري أنه التقى في حلقة ذكر صوفية بشاب قيل له أنه قاضي مديرية، وأنه ابن بيت يرأس طائفة صوفية، وأنه قد تصوف منذ زمن بالرغم من استمراره كقاضي ولكنه في المساء ينفصم تماما ويتخذ مريدين (وحيران) ويكتب التعاويز والحجبات والمحايات ويأخذ البياض ويقدم أدوية بلدية وردت في كتب الفقه أنها تحمل الشفاء مثل جرعة العسل وكية النار وآية القرآن وأنه لهذا أطال من شعره حتى جعله ضفيرتين طويلتين يغسلهما يوميا ويضع عليهما أحدث أنواع الزيوت العطرية ويضمخهما بكل صنوف العطور التي تتسرب وتفوح من كل ثنايا ملابسه وجسده.

وفوق الملابس الأوروبية التي أعتاد أن يرتديها لعمله القضائي كان يلبس عمامة هندية سوداء في الغالب وتنزل منها الضفيرتان وتتهدلان على الكتفين أو وراء الظهر أو الصدر.

وكان هذا الشاب معروفا في شبابه الباكر بتأليف الشعر العابث والعزف على العود وترديد الغناء في الجلسات الخاصة التي يستمر سامرها حتى الساعات الأولى من الصباح، تذكر نميري هذا الشاب فطلب أن يستدعى له فورا، وإذا بالشاب يفاجأ بأن نميري يطلب منه أن يصيغ له قوانين اسلامية في أيام معدودات وبحيث تغطي كافة حقول ومجالات القانون، وكان الأمر فوق طاقة الشاب سواء من حيث العلم أو الخبرة أو الزمن، وقد كان من المستحيل أن يجهر بعجزه أمام مثل هذا التحدي والاختبار، وفكر قليلا وإذا به يعلن موافقته ويرجو نميري أن يسمح له بالاستعانة بصديق له يعمل محاميا، له اهتماماته بالشريعة، وليس له ارتباط بتنظيم الاخوان المسلمين، وكان هذا الصديق في نفس عمر الشاب المعطر وان كان أكثر نعومة وأميل إلى سذاجة وطيبة القروي السوداني المتدين، والذي بالضرورة يكون من اتباع طائفة صوفية ولم يكن الصديق بأحسن حال من صديقه من حيث العلم والخبرة والاهتمام بالحياة العامة وممارسة العمل العام، فكلاهما قد تجاوز الثلاثين من العمر بسنوات قليلة ولم يعرف عنهما اشتراك أو اهتمام بمشاكل حياة الناس وهمومهم وتطلعاتهم وصراعاتهم،

ولم يعرف عن أحدهم أنه ألف أو ساهم في تأليف أية مؤلفات قانونية شرعية أو خلافها وكلاهما لم يدرس الشريعة إلا عرضاً ضمن دراسة الحقوق في جامعة الخرطوم التي لم يكن همها إلا حشو أدمغة الطلاب بكلية الحقوق بسوابق القانون الانجليزي العام. ولم يكن أمام نميري إلا أن يأمر باحضار الصديق فورا وعند البحث عنه وجد بالسعودية بدعوى أداء العمرة وفي الواقع كان يجري كشفا طبيا يتعلق بالانجاب، وقبل أن يخطر في السعودية عاد إلى السودان حيث عثر عليه وأحضر إلى القصر وأفهم بمهمته، وفي القصر الجمهوري حيث بدأ العمل وجد الصديقان أن لهما ثالث، امرأة شابة قانونية لا أظنها من حيث العلم والخبرة بأحسن حال منهما إلا أنها من المؤكد لم يكن لديها استعدادهما الصوفي لفهم الاسلام، أو الاستغراق في توجهاته السلفية فهي قد سشغلت نفسها باستبدال الأزواج، وكانت تعيش في كنف الزوج الثالث، وهي غير مستعدة للتضحية بمظهرها كأنثى منشغلة بدورها الغريزي ولم تحاول وأظنها لا تستطيع أن تتجاهل اتخاذ زينتها كامرأة سودانية وهي زينة باهظة التكاليف في حساب الوقت فالقيام بها يستغرق الساعات الطويلة، وهو أمر لا يتيح فسحة من الوقت إلا لارضاء الزوج أما العلم والبحث والصبر والسهر والتحصيل فلا مكان له في مثل هذه الأحوال.

في الواقع أنني لم أقصد بذكر جزء من سيرة الشابين المذكورين الذين كلفهما نميري بصياغة شريعته التعريض بهما أو الاساءة إليهما، مثل ما انني لم أقصد الاساءة إلى السيدة التي أشرت اليها، ولكني قصدت أن أوضح وأبين كيف يمكن أن يكون حال شريعة بصيغها هؤلاء وان أكشف القصد الحقيقي لنميري في اعلانه تطبيق الشريعة، فاختيار هؤلاء أبلغ دليل على عدم جدية نميري وعدم مسئوليته، بل واستهتاره واستهانته بالشريعة، وبالقانون وبالشعب السوداني كله.

وفي مدة لم تتجاوز النصف الثاني من أغسطس ٨٣ والنصف الأول من سبتمبر من ذات العام، تمكن سحرة نميري وكهنته من صياغة ما سموه بالقوانين الاسلامية زاعمين أنهم قننوا الشريعة الاسلامية في كل حقول القوانين ولتغظي كافة مجالات الحياة.

إن هذا البحث لا يطيق ايراد نقد مفصل لشريعة نميري[1] وكل ما يمكن ايراده عينه من السمات العامة لأهم قوانينه وهي تكشف حقيقة أن اعلان تطبيق الشريعة، لم يكن مقصود به تطبيق شرع الله.

---

(١) ومن يرغب في التعرف بتفصيل على طبيعة القوانين التي صدرت يمكن أن يرجع لكتاب المؤلف «قوانين سبتمبر ما لها وما عليها» حيث تناول المؤلف كافة القوانين التي صدرت باسم الشريعة بالتحليل والنقد والتقييم.

ولعل أخطر قوانينهم جاء مجسدا في قانون العقوبات فقد قام سحرة وكهنة نميري بتبني ذات قانون العقوبات الانجليزي الهندي الذي كان مطبقا في السودان إلا أنهم ليجعلوه يمثل شرع الله حقنوه ببعض الحدود الشرعية، ثم قاموا بسحب العقوبات التي كانت موضوعة بشكل يتناسب ونظرية تفريد العقاب ليتناسب وجسامة ونوع الجريمة وظروف مرتكبها و استبدلوها بخاتم عام عند نهاية كل جريمة بأن العقوبة هي «الجلد والسجن والغرامة».

ثم ضمنوا جرائم قانون أمن الدولة في قانون العقوبات حتى يزيلوا الطبيعة الاستثنائية لهذه الجرائم.

ومن قصورهم البشع، أنهم اضطروا أن يضعوا أسماء وتقسيمات جرائم القتل في الشريعة كعناوين لذات الجرائم كما هي واردة في القانون الانجليزي الهندي.

وبطبيعة الحال لم يجرؤا على تبني ما هو ثابت في الشريعة من علو المسلم على غيره في كافة جرائم القتل والقصاص والديات.

وتسارع أصحاب المصلحة في اعلان تأييدهم لما أعلن من قوانين، فقد كانت رغبتهم مسعورة في تركيز مواقعهم الجديدة في البنوك الاسلامية، ومؤسسات الاستثمار الاسلامي، وشركات التأمين الاسلامية، وتوكيلات ووكالات العمالة للعمال العربي الاسلامي، الأمر الذي كشف أنهم لم يكونوا يعنون باقامة الدين الحق باجتهاد مقتدر ينزل على واقع القرن العشرين، وبالمثل لم يكن يهمهم الخراب والدمار الذي يصيب السودان وشعبه سواء تدمير القطاع العام وتصفية بنوكه الحكومية أو تدمير ميزانية الحكومة وقدرتها على الصرف على الخدمات الضرورية، بل كان يهمهم فقط أن تعفى بنوكهم من الضرائب التي كانت تبلغ ٦٥٪ من الربح باعتبار أن هذا ستثبط همة أسيادهم وحلفائهم من المستثمرين العرب أو من كبار التجار السودانيين الذين أنجبتهم البنوك الاسلامية والتي كان همها الأساسي تدمير بنوك الدولة والحلول محلها ولهذا لم يتورعوا من دس الباب الرابع والمسمى بالثراء الحرام في قانون المعاملات المدنية لسنة ٨٤ والذي يمكن أي شخص من المطالبة باسترداد كل الفوائد التي حصلتها البنوك الحكومية منه مهما طالت السنوات التي تم فيها ذلك، إذ نصوا على أن الثراء الحرام هو ذلك الذي يتم الحصول عليه بغير الطرق الشرعية، أو بمعاملات تخالف أصول المعاملات الشرعية وان من أثرى بهذا الشكل عليه أن يرد كل المال الذي أثرى به وأنه يجوز لكل شخص اقامة دعوى استرداد الثراء الحرام، وان هذه الدعوى لا تسقط بمرور الزمن وأنهم يقصدون بالثراء الحرام والحق في استرداده كل ثراء تم الحصول

عليه حتى قبل صدور القانون بغض النظر عن السنوات التي مضت على حصول ذلك الثراء.

والواقع أن هذه النصوص لم تكن تستهدف إلا البنوك الحكومية وفتح مجال للمتعاملين معها لاسترداد الفوائد التي حصلتها هذه البنوك طوال السنوات التي يمكن أن يكون للفرد مستندات يثبت بها هذه الفوائد، حتى لو كانت منذ الفتح الانجليزي للسودان واقامة بنك باركليز وبنك مصر بالسودان لأن البنوك الحكومية حلت محل تلك البنوك بحقوقها والتزاماتها تجاه الغير.
لم يكن يهم الاخوان المسلمون كمنظرين ومفكرين للمال العربي البترولي وللاستعمار الحديث أن يعلن القطاع العام افلاسه، بل لقد كان هذا أحد أهدافهم الأساسية، ثم إن تصفية هذه البنوك الحكومية هي وحدها التي تمهد وتعبد الطريق لبنوكهم الاسلامية التي أقلعت دون أعباء ومسئوليات.

ولقد سبق أن قلنا أن هذا المخطط كان يستوجب الحاق أكبر أضرار بالبنوك الحكومية قبل اعلانها بنوكا اسلامية، إذ لو تزامن اعلانها بنوكا اسلامية مع افتتاح البنوك الاسلامية لاستطاعت ان تنافس البنوك الاسلامية وتحجم انتشارها، وذلك بالاحتفاظ بعملائها الذين تحول العديد منهم إلى البنوك الجديدة للأسباب التي ذكرناها من قبل.

ولعل أبشع جرأة على الحق ظللنا نسمعها من نميري ومن الترابي بأن تحويل الاقتصاد إلى اسلامي باقامة هذه البنوك وتحريم الربا أمور لا تتعارض وحقوق اتباع الديانات السماوية الأخرى من الأقليات السودانية كما يسمونها، فهم ينصبون أنفسهم قراءا جددا للتوراة والانجيل ويودون أن يفرضوا على اتباع هذه الديانات ما يعتقدونه هم عن هذه الأديان، فيزعمون بأنها جميعا تحرم الربا بينما التوراة كما يؤمن بها اليهود وكما جاء المسيح ليقيمها ناموسا لا ينقصه بل يكمله تقرر أن:
«للأجنبي تقرض بربا ولكن لأخيك لا تقرض بربا..»
والمسيحية التي من المفروض انها تأخذ بهذا النص التوراتي يهمنا بشأنها أن نشير إلى أن آراء قديسيها واختلافاتهم في الأمر تمخضت في النهاية عن أن مؤسساتها الرسمية وسدنتها وكهنتها وباباواتها قد أقاموا البنوك التي تعمل بالفائدة، وكان أجدر بهم أن يسألوا بنك الفاتيكان وطريقة تعامله الاقتصادية ليثبتوا رأي المسيحية كما يعتقدها أصحابها اليوم وليس كما يود المنظرون الجدد أن يفرضوها على اتباع تلك الديانات التي لا تعترف أصلا بالاسلام كرسالة سماوية وبمحمد كخاتم للأنبياء.

إن الأمر المؤكد أن ليس للقناعات الايمانية علاقة بما تم في السودان إلا من وجهة استغلالها واستغلال عواطف السذج من المسلمين لاستقطابهم واقناعهم بأن هذا هو الدين الذي يؤمنون به وان هذه مقتضياته وهذه شريعته.

كان واضحا أن المقصود هو غش الجماهير المسلمة بأن شرع الله قد طبق، وأن أول من طبقه بعد الرسول الكريم هو جعفر نميري، وأن اماما جديدا يتجاوز العمرين وكل الصحابة والمجتهدين والأئمة قد قام من مدافن الصحراء السودانية عل وعسى أن ذلك يجوز على الشعب أكبر مدة ممكنة تمكن نميري من الاستمرار في الحكم والسيطرة والهيمنة على مقادير هذه الأمة المنكوبة، بل أنهم لم يستنكفوا من استخدام الحديث النبوي الذي يشير إلى بروز مجدد لهذا الدين كل مائة سنة، فأعتبروا أن المئة السابقة كأن على رأسها المهدي، وأن هذه المئة جاء نميري على رأسها، فأصبح تجديد الاسلام بذلك حكرا على السودانيين؟!..

القسم الثامن
سقوط خيار الشريعة ودعاتها في السودان

الفصل الأول
ما المقصود بخيار الشريعة؟

لابد من تكرار مفهومنا لخيار الشريعة في صدر مناقشة هذا الأمر فنحن نقصد بخيار الشريعة تلك الدعاوى التي ظلت ترفع في القرن العشرين بأشكال مختلفة وبدوافع متعددة، ومن زوايا رؤى تبدو متباينة إلا أن جميع مدارس خيار الشريعة تدور وتلتف وتناور وتتفلسف وتجتمع في النهاية على ضرورة تطبيق نصوص الشريعة على كافة نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية باعتبار أن هذه النصوص تمثل نموذج المجتمع الاسلامي الذي يراد اقامته والذي لا خلاص للبشرية إلا بإقامته.

ودعاة خيار الشريعة فرق وأقوام متنوعة إلا أن رأس الحربة فيهم هم جماعات الاخوان المسلمين، ومن على شاكلتهم، ومن تفرع منهم، أو كان منظرا فقهيا لفكرهم، أو من مرتزقة الصوفية أو تجار الدين ورجاله وطوائفه والمنتفعين به، والعائشين عليه والمتسولين على موائده، بل ومن جمعوا الملايين بالتمسح بردائه، ومن جماعات أو أفراد تصدر حقيقة من دوافع دينية صادقة، ولكن طبيعة الدعوة وقضبان الفكر واطاره واورديته، تجبرهم على الوقوع فريسة سهلة وأداة طيعة لتجار وملوك وشيوخ هذا الخيار، فضلا عن تحولهم إلى رصيد خطير لطلاب السلطة الذين يستخدمون هذا الخيار مطية لبلوغها أو البقاء فيها أو الدفاع عنها. وعند كل هذه الجماعات والمدارس، الاسلام هو ما جاء مفصلا في فقه السلف ومدارسه المتعددة، وهو في النهاية دولة الأسياد والعبيد، الأغنياء والفقراء القضاة والفقهاء والعلماء والأئمة من جانب، والرعية والأتباع والمريدين والحواري من جانب آخر.

عندهم جميعا أن المسلم يعلو على غير المسلم والرجل فوق المرأة وأفضل منها.

عندهم جميعا أن المرأة هي مصدر الشر والفتنة والاغراء وعليها أن تتدثر بكل صنوف الحشمة، وأن يضرب عليها الحجاب وأن لا تكشف من جسدها المواطن التي تثير شهواتهم وأن لا ترفع صوتها فهو عورة فضلا عن أنه يثير فيهم كوامن الشهوة.

عندهم جميعا أن الاحسان أن تتصدق على الفقير والمسكين وابن السبيل والجار.

وعندهم أن خير الأعمال التجارة وأفضل ما أباح الله البيع، فهم يبيعون كل شيء، وعند التنظير ومحاولة الاقتراب من عقل الانسان الحديث لحظة اكتشافهم أنهم موجودون ويعيشون في القرن العشرين في مجتمع الآلة والكهرباء والكومبيوتر، مجتمع الانتاج المبني على العلم في الصناعة أو الزراعة وكافة أوجه الحياة، مجتمع تنوعت فيه أشكال استغلال الانسان للانسان، واحتاجت إلى علم غزير في الاقتصاد والاجتماع لمعرفة أسباب الاستغلال وكيف يتم وكيف يمكن انهاءه ومن ثم تحقيق العدل الاجتماعي نقول عندما يواجهون هذا الموقف يتلمسون شذرات من الحكمة وردت في هذه الآية أو ذلك الحديث عن حظر أكل أموال الناس بالباطل، أو شراكة الناس في الماء والكلأ والنار، ويتلمسون الحيل لتفادي الحديث الذي يمنع تسعير السلع بل ويستخدمون أساليب أسلافهم في ابتداع الحيل الشرعية التي تحلل الربا بل أنهم أقاموا على هذه الحيل ما سموه بالاقتصاد الاسلامي متجاهلين دون حياء ما يعرفونه حق المعرفة من أن الاقتصاد في ظل الحضارة الحديثة أصبح علما معقدا له قوانينه المتشعبة والتي بدون استخدامها لا يمكن تحقيق العدل أو الأخلاق الفاضلة أو التكافل أو التراحم بين الناس، فلم يعد الوعظ، ولا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يجدي في تغيير علاقات الانتاج أو تطوير قواعده.

جميعهم لا علاج لهم لأمراض المجتمع إلا إقامة الحدود وأعمال السوط في ظهر من يرتكب المعاصي تعزيزا وزجرا وردعا.

أكثرهم عقلانية يخدعون أنفسهم ويخلبون الباب السذج ويستهترون بعقول الناس، بالقول بأن الواجب إقامة المجتمع المسلم أولا ثم تقام الحدود وتضرب التعازيز، وليس لهم بعد هذا من قول حول الأسس العلمية والقوانين الاجتماعية والاقتصادية التي يقام عليها المجتمع المسلم والتي تؤدي لتحقيق المساواة والعدل والرخاء غير حل البيع وتحريم الربا أو منع الاحتكار أو اكتناز المال أو أخذ الصدقة من الأغنياء لتقسيمها على الفقراء أو حتى أخذ بعض أموال الأغنياء في حالات الضرورة لتغطية متطلبات بعض الكوارث الاجتماعية والسياسية والأمنية، وكأن هذه الأمور قوانين اقتصادية وهم في هذا لا يلتفتون إلى أن هذه الاجراءات لا تعدو أن تكون جزءا من متطلبات الابقاء على المجتمع الرأسمالي الحديث والذي طبقها جميعا بل وتجاوز ما يدعون له سواء في نسب ضرائب الأرباح أو ضرائب التركات والتي تذهب بمعظم المال للدولة ويتضاءل أمامها تقسيم الميراث الاسلامي حتى لو صدقنا ما يقوله أنبياء هذا العصر عن الأهداف التي من أجلها شرع الميراث في الشريعة نقول أن كل ذلك

لم يمح من المجتمع الرأسمالي الظلم الاجتماعي ولا استغلال الانسان لأخيه الانسان، فالأمر هنا رهين بتطبيق القوانين الاقتصادية التي تزيل أصل وجذور الاستغلال أي تطبيق الاشتراكية والعياذ بالله؟! فالاشتراكية عندهم كفر والحاد، وهم يهلعون حتى من نطق اسمها إذ لا يجوز النطق بكلمة الكفر؟!.

ليس لهؤلاء جميعا سوى الدعوة لتنصيب أمام للمسلمين يكون بجنبه مجلس للشورى من أهل الحل والعقد لتحقيق الحرية والمساواة والأمن للناس، أما القوانين والضوابط التي أفرزتها التجربة الانسانية حول ضمانات حماية وصيانة حقوق الانسان الأساسية وحريته فهي أمور لم ترد في فقه السلف ومدارسه ذلك أن ما استنبطه البشر من اجراءات وضوابط سواء في علاقة الحاكم بالمحكوم أو طرق واجراءات تحقيق وتصريف العدل في المحاكم فهي رجس من عمل الشيطان لم يرد على لسان السلف ولم يطبقوه، وهم جميعا لا يطيقون أن يكون وليا عليهم من لايدين بالاسلام كما يفهمونه حتى ولو كان مواطنا أصيلا صاحب أرض وتراث وتاريخ في البلد الذي أصبحوا هم فيه أغلبية، فذلك الشخص رغم أنفه هو من أهل الذمة وذمته أدنى من أدنى مسلم، وهو في النهاية مواطن من الدرجة الثانية أو الثالثة، ويأتي منظروا بعض فرقهم ويخدعون الناس بالقول بأن ذلك الشخص مكفول له حق وحرية العبادة والعقيدة واقامة شعائر دينه وكأن قضية ذلك المواطن، وكأن كل حقوقه وانسانيته ومواطنته تتجسد في أن يذهب إلى الكنيسة في أيام الآحاد، أما إذا لم ينطبق وصف الذمى على ذلك الشخص بل حتى ولو كان معه الملايين من شاكلته كعباد الأوثان في السودان فإنهم جميعا لا يستطيعون التعامل معه إلا كمشرك لا أمل له إلا أن يسلم أو يقام عليه السيف حتى لو كان المشركون هم أصحاب الأرض والتراب والنيل والغابات والثروة والبترول، وجميعهم يتفقون بأن غير المسلم لا أمل له في تسلم رئاسة مجتمع فيه مسلمون لهم شوكة وقوة ولا أقول أغلبية فدار الاسلام ليس معيارها تشكيل المسلمين لأغلبية تلك الدار، فعندما فتحت مصر بجيش مسلم قوامه اثنى عشر ألف مجاهد، أعلنت دارا للاسلام رغم أن كل سكان البلاد وكانوا ملايين لحظة الفتح لم يكونوا من المسلمين، بل ولحظتها لم يعلن فرد اسلامه وان أعلن الكثيرون الترحيب بمقدم حاكم جديد عل يكون أخف وطأة عليهم من سلفه ولهذا فإنه يستحيل اخراج جنوب السودان من دار السودان الاسلامية، فالأمر عند هذه المدارس لا يشوبه غموض، ان لو حاولت الأغلبية غير المسلمة أن تحكمهم أو تنصب عليهم اماما غير مسلم أن يعلنوا الجهاد حتى يقيموا شرع الله بتنصيب امام مسلم، وان عجزوا عليهم الفرار والهجرة بدينهم.

هذا باختصار شديد هو خيار الشريعة كما ترفعه كل الجماعات التي ذكرناها، وان كان بعضهم ينافق ولا يكشف كل أبعاد الدعوة إذ يغطيها ويداريها ويسترها بالحديث عن المساواة والحرية والتسامح، إلا أن تجربة نميري كشفت حقيقة دعواهم كما أزالت كل أستار الزيف والخداع والنفاق الذي ظلوا يغلفون به طرحهم، لقد رأينا كيف أنهم أيدوا أن ما أعلنه نميري هو شرع الله، وكيف أن كبيرهم جهر بهذا الأمر في مؤتمره الاسلامي، ذلك أن نميري في حقيقة الأمر لم يخرج مطلقافيما أعلنه وطبقه عن الرؤية الحقيقية لمدرسة الاخوان المسلمين، بل أنه أعلن حقيقة وطبق القوانين المعبرة عن الشريعة، ولهذا لم يكن الأمر ليختلف لو كان الامام هو حسن الترابي بدلا من جعفر النميري.

إن الكارثة التي سببها نميري في الواقع لتنظيم الاخوان المسلمين واتباع مدارسهم المختلفة، مدارس الزامية النصوص وضرورة تطبيقها كما وردت وفصلت وفرعت وفهمت بواسطة السلف ـ أن الكارثة التي سببها نميري لهم أنه ولأول مرة في القرن العشرين يمتحن تطبيق نظريات هذه المدارس ورؤاها على الواقع السوداني.

لقد كان بريق نظريات تطبيق النصوص يزداد توهجا ويخلب الباب الشباب المسلم طوال المدة التي ظلت فيها الدعوة نظرية ولعل بعض قادة فرق الاخوان كانوا يدركون خطورة أن تلامس النظرية الواقع ولهذا كانوا ـ حتى في السودان كما رأينا من قبل ـ لا يستعجلون انزال شرعهم على الواقع لمعرفتهم أن ذلك سيعجل بانكشاف مفارقته لاحتياجات الناس وعدم قدرته على تحقيق وكفالة حريات الناس وأمنهم وخبزهم. ان الخطر الحقيقي الآن على حسني النية الذين بان لهم سقوط خيار تطبيق الشريعة كحل لمشاكل البشر وفي نهايات هذا القرن، ومن ثم زالت غشاوة البريق والوهج الخلاب التي صاحبت الطرح النظري، إن الخطر الأكبر هو أن يبدل هؤلاء الرؤية الايمانية الظاهرة المجردة من المصلحة بالدولارات والريالات التي بدأت تحل محلها، وترسخت أرضية منحها، وأقيمت بنوكها، وفاضت أموالها لدرجة أنها أنست الكثيرين من هؤلاء القدرة على تأمل ما حدث والاتعاظ به واتقاء الله في الشعب السوداني بالبحث عن اجتهاد جديد يفتح الباب لكافة العلوم الحديثة، اقتصادية كانت أم اجتماعية أم طبيعية أو غيرها، لتلج الاسلام دون تطاحن أو شعور بالغربة أو التناقض أو العداء، وبحيث يتحول الاسلام إلى مفهوم للكون والحياة يتطابق مع آخر معطيات هذا الزمان ونواميسه وهو الأمر الوحيد الذي سيحرر المسلم من قيود رؤى عصور متخلفة، ذهبت بما لها وما عليها، ودفنت في مقابر التاريخ الذي لا نأخذ منه

إلا العبرة والعظمة وخلاصة التجربة لاقامة حاضر ومستقبل انسان قادر على الخلق والابداع وقادر على أن يعيش سعيدا دون تمزق أو انفصام أو يأس أو أوهام.

الفصل الثاني
فالشريعة ما أنقذت نميري ولا أسعفت السودان

بالرغم من كل الاعلام الهائل الذي صاحب اعلان شريعة نميري والذي صور نميري بأنه المسيح الذي جاء ليملأ الأرض عدلا ورخاء وطهرا إلا أن ذلك كله لم يحل مشاكل الشعب السوداني، بل أنه أدى إلى تفاقمها.

لقد ثبت من تجربة آلاف السنين للبشرية والتي تمخضت عن كل العلم الاجتماعي الذي أصبح مشاعا في نهايات القرن العشرين، أن حل مشاكل الشعوب لم يعد رهينا بأهواء الحاكم، أو توجهاته أو قناعاته الذاتية أو ما يصدره من قوانين، لقد تأكد يقينا أن توفير الخبز للناس في هذا الزمان وأن توفير الأمن لهم وان إشاعة العدل بينهم وأن رؤية الأخلاق الفاضلة تسود أوساطهم ان كل ذلك لا يتحقق بالقانون العقابي أو القانون المدني، فهموم الناس لم يعد ممكنا حلها إلا بتغيير علاقات الانتاج لمصلحة العاملين وإلا باستخدام العلم والتخطيط والقدرة على استنهاض الجماهير لتنخرط في البناء، وان كل ذلك لا يجزي إلا إذا قام به رجال لا شاغل لقلوبهم إلا أحوال شعوبهم وإلا البحث عما يلهم الناس للعمل والانتاج.
فالعدالة الاجتماعية لم يعد من الممكن تحقيقها بتكرار مواعظ العدل والتراحم والتوادد والعطف على المسكين والفقير والتكرم على المحتاج وابن السبيل.

والتنمية والتطوير وأحداث التغيير المادي والروحي لجموع الشعب لم يعد من الممكن تحقيقها بتلاوة آيات من القرآن الكريم، فقد بلغ الدجل بنميري أن أعلن بالأبيض في يوليو ٨٤ أن من يقرأ آيات من القرآن أو بعض كلماته يمكن أن يشبع، وأنه هو شخصيا يفعل ذلك، وأن الصلاح والاصلاح يتحقق بتقطيع أوصال الناس وصلبهم ورجمهم وجلدهم، ولعل الجميع يدركون أن الشريعة طبقت في عهود وعصور وأزمان لم تكن المجتمعات البشرية بلغت فيها مرحلة التعقيد الحالي حيث أصبح توفير لقمة العيش علم وصناعة وفن وتخطيط، ولعلنا في السودان نستعيد ذكرى دولة خليفة المهدي حيث تجاهل كل شيء علمي تخطيطي إلا تطبيق الشريعة، ولم يكن الحكم يصرف إلا على أساس تحديد ما هو شرعي من الأفعال وعما إذا كان هو فرض أو سنة، حلال أم حرام، ورغم السنوات الطويلة التي حكم فيها الخليفة عبدالله شعب السودان لم يفكر القوم في أسباب سقوطه ولماذا لم يتطور المجتمع السوداني في ظل حكمه رغم أنه طبق الشريعة كما ينادون بها الآن، ولماذا لم يمنع تطبيق الشريعة سقوط

وانهيار الدولة والخلافة العربية الاسلامية، وهل تأمل الناس فيما حدث في شوارع أم درمان والخرطوم ومدن وقرى الشمالية من حلفا حتى شندى، وفي أدغال الجنوب وجبال النوبا وهضاب الانقسنا، عندما سقط الخليفة.

ولأن نميري وكهنته الجدد لم يفكروا في كل ذلك فقد فوجئوا بأن اعلان تطبيق الشريعة لم ينزل المطر من السماء مدرارا، ولم تنبت الأرض وخبزا يسد الرمق للجياع في كل بقاع السودان، بل أن معارضة جماهير الشعب السوداني تصاعدت بعنف بلغ أن أضرب الأطباء عن علاج المرضى أسابيع كاملة وبلغ بمحاسبي الدولة أن توقفوا عن أداء أعمالهم فتوقف ديوان الحسابات ولم تصرف المرتبات واختلت أعمال الدولة، وبلغ درجة أن تمكن الثوار في الجنوب من تصعيد عملياتهم الحربية لدرجة اختطاف أعداد كبيرة من الخبراء الأجانب، ثم ايقاف العمل تماما في مشروع قنال جونقلى والتنقيب عن البترول وتسويق ما اكتشف منه.

وظهر جليا أمام نميري أن اهداره لخمور بلغت قيمتها عشرات الملايين كان يمكن بقليل من المسئولية إعادة تصديرها على الأقل واستخدام ثمنها في حفر عشرات من الآبار أو صيانة مئات من المدارس أو شراء آلاف من جوالات الذرة للجياع بالغرب والجنوب والشرق، لقد ظهر أن استهتاره ودجله بسكب تلك الخمور في النيل لم يوقف تفشي وازدياد شربها بل فتح مجالا خطيرا لتهريب الخمور الأثيوبية إلى السودان وتلقيط ما تبقى من دولارات بالأسواق بالمبالغ الطائلة التي بدأت تباع بها تلك الخمور فتسربت ملايين الدولارات لمجموعات المهربين واللصوص وبنات الهوى والمشردين سواء من اللاجئين أو السودانيين.

وظهر جليا أن استهتار نميري باطلاق سراح ثلاثة عشر ألف من المجرمين الذين أدانتهم المحاكم بتهم السرقة والقتل وتجارة المخدرات وكل صنوف الجرائم بدعوى اعطائهم فرصة جديدة باعتبار أنهم لن يعودوا إلى الاجرام في ظل الشريعة التي تجهز لهم كل صنوف العذاب أن عادوا إلى الاجرام، من قتل وصلب وقطع وقطع من خلاف ورجم وجلد ظهر انه لم يمنع الجريمة كما ونوعا واسلوبا مسلحا في التنفيذ كضمان لتفادي العقوبة الحدية.

وبان جليا أن اعلان نميري لشريعته لم يمنع أن يجهر الصادق المهدي بأن هذا ليس بشرع اسلامي وأن تطبيق الحدود على الناس لم يحن ميقاته بعد، وأن اعلان القوانين الاسلامية في هذه الظروف لن يحل مشاكل السودان وبذلك ظهر أن الشريعة لم تروع أو تخيف الخصوم السياسيين بل لعل اعلان نميري تطبيق الشريعة قد زاد من

حنق وغضب الأحزاب الطائفية وقادتها، فقد استخدم نميري أقصى ما كانوا يلوحون به للناس كامل وكحلم يستخدم للتخدير فاذا الحلم ينكشف، وتنكشف معه ضحالة ما عندهم ويظهر بوار تجارتهم، ثم كيف سيتجرءوا بعد الآن على رفع رايه ذات الشعارات التي طبقها نميري وكشف بتطبيقها انقطاع صلتها بما يمكن أن يعالج مشاكل الناس، ولقد أدخلهم نميري في محنة حقيقية أحسب أنها وراء غضبه الصادق وهو رجل شديد الذكاء، فقد حاول بما قاله أن يضع لنفسه خطا مميزا عن شريعة نميري يمكنه من التمسك بشرع يطرحه هو دون ان يؤخذ بماتكشف عنه شرع نميري، ولا أحسب أن هذه الحيلة ستطول كثيرا فما طبقه نميري هو ذات الشرع الذي ينادي به الصادق إلا أن مقتضيات الصراع السياسي كانت تستوجب اتخاذ هذا الموقف.

وظهر جليا أن اعلان الشريعة لم يمنع نقابة المحامين من أن تعقد في أبريل ٨٤ ندوات عديدة تعرضت فيها لقوانين نميري الشرعية وكشفت فيها الأوهام التي ظل يروجها نميري عن قوانينه وبينت كل الأخطاء والمقاصد الفاسدة التي تواخاها نميري بهذه القوانين.

وظهر جليا أن كل ذلك دفع أصدق أصدقاء النظام من الجمهوريين وإن كانوا طوال ما يزيد على سنة من اعلان نميري لشريعته كانوا جميعا أو كل قادتهم بالسجون رهن الاعتقال التحفظي إلا أنهم ورغم حبسهم ظلوا يأملون في عفو نميري وفي رجوعه عن طريق السلفيين واتباعه لطريقتهم، نقول أن اندفاع نميري في اعلان شريعته وإصراره على تطبيقها دفع اصدقاء نميري بأن يحسوا بأنه فارقهم وأنها القطيعة، وأن لابد من مواجهته بعد أن يئسوا تماما من اقناعه بالرجوع عن خطه الجديد، فقد ظلوا يفهمون السياسة بأنها رهينة برأي الفرد وأن التغيير رهين بتغيير الأفراد.

وبطبيعة الحال فإن إعلان نميري لشريعته قد أحرج اصدقاءه وصنائعه من الجنوبيين مما دفع بعضهم أن يجهر بالاعتراض على ما تم وأن كان اعتراضه قد جاء خجولا وانتهازيا لحفظ مواقعهم.

وبان جليا أن اعلان نميري لشريعته الاسلامية يعني فراق بائن بينونة كبرى بينه وبين من تبقى من فلول اليسار، ومثقفي الوسط والتكنوقراط الذين ظلوا يشكلون جزءا من قوى نظامه حتى ذلك الوقت وبدأت تظهر مقاومتهم في شكل الكلمات التي يصيغونها أحيانا على لسان نميري نفسه مثل الخطاب الذي أذاعه بمناسبة عيد الوحدة الوطنية في مارس ٨٤، وظلوا يتحصنون بالاتحاد الاشتراكي ويثيرون صبيتهم وبعض أعوانهم للضغط على نميري للحد من غلوائه في شريعته.

ومن الجانب الأخر ظل الاخوان المسلمون والمشعوذون من الصوفية والدجالين الذين جمعهم نميري حوله يضغطون بدورهم لتصعيد المطالبة بمزيد من اعلان قوانين واجراءات شريعة نميري، باعتبارها شرع الله وطريقهم لحل مشاكل المجتمع وأملهم الذي ظلوا يناضلون في سبيله لاقامة مجتمعهم الاسلامي، إذ لم يكن في الواقع لديهم طريق غير ما فعله نميري فكل تصورهم لتحطيم جاهلية القرن العشرين هو اعلان تطبيق الشريعة واعلان دستور اسلامي ولم يتركهم نميري يزايدون عليه فقد اطلق صيحتهم وحقق حلمهم، وكان الحلم زاهيا وطيبا مع البنوك الاسلامية التي ظلت بدورها تضغط لمزيد من اجراءات منع التعامل بالفائدة «الربا» والعمل على تحطيم كل البنوك الحكومية رائدة التنمية في السودان وركيزة القطاع العام، بل والعمل على تحطيم ذلك القطاع من التجار والصناعيين الذين ظلوا يتعاملون مع هذه البنوك باعتبارهم قطاعا مناوئا لتوجهات ورجالات البنوك الاسلامية وحركة الاخوان المسلمين.

وظهر جليا خرافة ووهم أن الزكاة ستملأ خزائن نميري وتشبع الفقراء والمساكين وأبناء السبيل.

وبان جليا كيف أن صيغ المرابحة والمشاركة والمضاربة مكنت عملاء البنوك الاسلامية من السيطرة على أقوات الشعب بشراء الذرة وتخزينه باسم حل البيع حتى يتصاعد سعر الجوال أربعة أو خمسة أضعاف فيجنون منه الربح الحلال وتموت وتسحق الملايين بالغلاء الطاحن.

وباكتمال اعلان نميري لشريعته تصاعدت المجاعات الطاحنة في معظم أقاليم السودان وخاصة في غربه وجنوبه وشرقه، وبدأ حكامه رحلات ماكوكية إلى الخرطوم بحثا عن بضع جوالات من الذرة أو بعض فتات من سكر بأمل أن يحد ذلك من غلواء غول المجاعة التي لمسوا أثارها بأيديهم وتأكد لهم أن الشريعة لن تسكت البطون الجائعة ولن تفلح في كبح هذا الوضع من الانفجار، كما ان انعدام الضروريات في المدن وخاصة العاصمة أشاع ونشر سحابة سوداء من الاحباط والكآبة واليأس والشعور بالعجز والمهانة.

وفجع نميري في الشريعة التي لم تسعفه ولكن بعض تجار الشريعة تفتقت اذهانهم عن حيلة ماكرة خبيثة، فقد قالوا لنميري أن شرع الله يحتاج في التطبيق إلى رجاله، وأن قضاته الحاليين قصدوا تعويق تطبيق الشريعة، كما أن اعداء الشريعة في المرافق العامة ومواقع المسئولية يعملون على تعويق شرع الله، وأن الشرع لايتسامح مع هؤلاء مثل ما أنه لا يتسامح مع شاربي الخمور ومروجي الرزيلة وقاطعي الطرق

ومعارضي الامام، ولما كانت الشريعة تضع كل السلطات بيد الامام وبيد من ينيبه من قضاته، ولما كان هذا الأمر لايتحقق في ظل وجود دستور ٧٣ إلا في حالة واحدة فقط هي حالة اعلان حالة الطواريء ومن ثم شاهدنا:

شريعة الطواري:

لم يكن أمام نميري إلا أن يصدق هذه الفرية والحيلة الخبيثة، فلم يعد له من خيار إلا أن يمضي إلى نهاية الشوط في الخيار الذي دفع إليه، فكان أن أعلن في ٢٩-٤-٨٤ حالة الطواريء في السودان واستميح القاريء عذرءا في ذكر أمر شخصي ظل يحيرني حتى الآن وهو انني كنت الشخص الوحيد في السودان الذي صدر أمر باعتقاله بعد ساعة واحدة من اعلان حالة الطواريء وتمكنوا من تنفيذ الأمر في اليوم التالي أي ٣٠-٤ ولعل المتيقن الذي يمكن أن يقال في هذا الأمر أنه يكشف مدى هلع نميري وسدنته من الذين ساهموا في كشف لعبته حتى ولو كانوا أشخاصا عاديين مثلي، ذلك أنني كنت طوال حكم مايو ولم أزل لا انتمي إلى أي حزب سياسي، ولا أعمل أو أشارك في قيادة طائفة أو مجموعة قبلية مسلحة أو غير مسلحة، وبمفهومهم الشرعي فأنا شخص لا شوكة له وإن كان له تأويل، فلماذا هذا التسارع في اعتقاله إلا أن يكون خوف من لدغة الثعبان عندرؤية الحبل.

وإذا عدنا إلى شريعة الطواريء، وطريقة اخراجها، وأساليب تنفيذها، فإن المرأ ليخجل أن يسجل للتاريخ في نهاية القرن العشرين أنه حدث بالسودان أن نبشت قبور مجتمع تجاوزته الإنسانية بألف عام، وبعثت فيه الحياة بكل مظاهرها وممارساتها، ولعل افظع ما في التجربة، أن هؤلاء الذين بعثوا من القبور استخدموا واستغلوا أحدث ما انتجه العقل البشري من وسائل الاعلام، والتعذيب والقهر والتشهير، ففي عصورهم الغابرة لم تكن هناك إذاعة، أو تلفزيون، أو صحف، يمكن أن تشيع ممارساتهم لحظة أن يقوموا بها، وتمر الشهور والسنوات حتى يعلم بأن الخليفة فلان أو القاضي علان، دبج المأساة الفلانية، بل يحدث أن لا يعلم الناس مطلقا في زمانهم بما فعله الخليفة في عاصمته، أو بما حدث في مدينة نائية من مدن دولة الخلافة إذ دونها الركبان تمضي الشهور في عبوز الفيافي والغفار حتى تصل إلى المدينة التالية من أرض الخلافة الشاسعة.

لقد شاهدنا ديناصورات مخيفة تقوم من قبورها، وتتجاوز في تصرفاتها كل خيال المبدعين الذين تخيلوا تصرفات تلك المخلوقات.

لقد استخدموا الأجهزة التي لم يحلم أسلافهم باختراعها أو حتى امكانية وجودها، فإذا بنا نشاهد مسلسلات يومية ثابتة باجهزة التلفزيون والاذاعة والصحف بل والجوامع، وحلقات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وفي منابر الجامعات والمدارس والأسواق يشاهد الناس ويسمعون عن مجموعات النساء الذين جلدن لتعاطيهن الخمر وعن بنات الأسر وبنات الهوى اللائي قبضن بتهمة الشروع في الزنا وهي تعني وجود رجل غير محرم مع امرأة سواء في منزل أو مركبة عامة أو عربة خاصة أو مكتب فقد دمغت الحياة العصرية بانها شروع في الزنا، وعن الباعة المتجولين الذين جلدوا لبيعهم بأكثر من السعر الشرعي، وعن أقبح الجرائم الخلقية التي ظل يتساءل الأطفال عن كنهها وهي تقتحم عليهم خلواتهم في المنازل، ويمضي نميري في تصفية ما تبقى من الهيئة القضائية فيعين لها رئيسا جديدا من الاخوان المسلمين، ويبدو الرئيس الجديد سعيدا بما يجري باسم محاكم العدالة، التي لا تتبع للهيئة القضائية، فقد كان منتشيا أنه يقوم بدوره في هذا المخطط وإن كان كبقية اخوانه ينافق من يعرف مصداقيتهم من أصدقائه بان يعلن لهم سرا عن تبرمه وعدم رضائه بما يجري.

وتحت مظلة الطواريء، حجمت مهنة المحاماة بل وقضي عليها تماما في الحقل الجنائي، وهو المجال الوحيد الذي يبرر وجود هذه المهنة حيث تتاح الفرصة بأن يؤدي المحامي دورا منتجا في الدفاع عن حريات الناس ودمائهم وأعراضهم وحرماتهم، نقول قضي على هذا الدور بأن منع المحامون من الظهور أمام محاكم عدالة نميري الجنائية، ولم يستحوا من تأصيل هذا المنع اسلاميا فلم تعرف محاكم السلف هذه المهنة، ولهذا فهي بدعة كافرة، ولقد سبق لكبيرهم الترابي أن عبر عن تبرمه بهذه المهنة غير الاسلامية بل عمل على تصفيتها وهو نائب عام، ولقد تمخض الغاء دور المحاماة أن انفرد رؤساء محاكم عدالة نميري بالناس يسومونهم عذابا وخسفا وقطعا وجلدا وسجنا بل وقتلا وصلبا، فهؤلاء الأشخاص هم المقصودون برجال الشريعة، مطية الحاكم وأداة الظلم وطلاب التشفي من الناس بغرض تغطية قصورهم وجهلهم الشخصي ونقصهم وعيوبهم وانفصامهم، ذلك أنهم مجموعة من شذاذ الناس ما عرف لهم تاريخ علمي أو خبره في التطبيق أو مؤلفات في القانون، أو حتى مساهمات علمية في تاريخ القضاء في السودان، نقول أنفرد هؤلاء ومكنوا من رقاب الناس باسم الشريعة والعدل فراحوا يدوسون على حرمات الناس وحرياتهم وكرامتهم، وكان هذا شيئا منطقيا ذلك أن شريعة نميري وحلفائه من الاخوان المسلمين واضرابهم من السلفيين لا تطرح للناس أكثر من هذا النموذج ولهذا كان منطقيا أن يتصاعد تأييد الاخوان وحلفائهم لممارسات محاكم العدالة في ظل الطواريء ويجهد الاخوان في تأييد شريعة الطواريء وينادون بعقد مؤتمر اسلامي

عالمي لتأييد تطبيق الشريعة في السودان، ويجهدوا في حشد كل فلولهم من كافة أرجاء العالم ويصورونهم بأنهم علماء الاسلام في هذا الزمان ولهذا لم يكن غريبا أن تتصدر قائمة علمائهم رؤساء الدعوة والقضاء في السعودية والكويت، وأن يكون من بين العلماء رؤساء صناديق الأموال الكويتيين وملوك المال السعوديين والخليجيين مثل ما أنه ليس بغريب أن تتضمن القائمة عملاء الاخوان في باكستان الذين أنيط بهم دور مماثل لدور الاخوان في السودان مخالب القطط للاستعمار الحديث وفوائض الأموال العربية البترولية، وقد اكتمل عقد علمائهم بدعوة ركائز حركة الاخوان في أمريكا وهم من أخطر العملاء في هذه الجماعة وأكثرها نفوذا، وأحكمها تنظيما فقد ظلت تتربى وتسمن في حضن المخابرات الأمريكية زمانا طويلا.

ولكل هذا لم يكن إلا افرازا طبيعيا أن يخطب الترابي في المؤتمر مشيدا بالعدل الذي أقيم وتعديل قانون الهيئة القضائية [1]«لتحقيق العدل الاسلامي الناجز..» ويمضي الترابي مقررا [1]«وتلي ذلك قانون العقوبات الذي قنن الحدود الاسلامية وشمل احكاما كثيرة تعبر عن تصورات النظم الجنائية في الاسلام وصدر قانون أصول الاحكام القضائية ليؤذن بتحول النظام القانوني بمصادرة واصوله من النظام الوضعي الانجليزي إلى النظام الشرعي المحكم، وصدر قانون جديد للقوات المسلحة يجعل التوجه والتربية والنظم والشعارات فيها إسلامية خالصة». إذن فقد قال الترابي القول الفصل، فما تم وانجز وصدر من قوانين يمثل أقصى ما عندهم من نماذج لتحقيق «العدل الاسلامي الناجز» ولهذا لاسبيل لهم من التنصل مما تم فهذا هو توجههم وهذه هي مدرستهم وهذه هي نماذج تطبيقهم.

---

(١) الصحافة ٢٥/٩/١٩٨٤.

الفصل الثالث

كيف أهدرت حقوق إنسان القرن العشرين في السودان باسم الشريعة؟!

أ - اسقاط الدستور وإهدار حقوق الانسان

لقد تمخضت التجربة الانسانية عن ضرورة صياغة عهد بين الحاكم والأمة تتجسد فيه نتائج صراعات الناس ضد القهر والظلم والبطش، ويكون حكما وقيدا على الحاكم في تصرفاته تجاه حقوق وحريات الناس التي تثبت في هذا العهد ونعني به الدستور.

ولما كانت الشريعة السلفية لا تعرف مثل هذا الدستور، فقد اكتشفوا بالفعل أنه يشكل عقبة أمام تطبيق خيارهم، فتجرأ نميري وقدم اقتراحات بتعديل دستور ٧٣ ليكون دستورا اسلاميا، وبالرغم من أن مجلس الشعب المايوي كان أداة طيعه من أدوات قهر الشعب وتضليله، وبالرغم من أن أهم لجانه ومناصبه كان يرأسها من ينتمون إلى تنظيم الاخوان بل ومن قادة ذلك التنظيم، إلا أن المجلس وبجرأة نواب جنوب السودان ومبادرتهم وتحديهم لم يقبل أن يجيز دعوة الفتنة القومية وتمزيق السودان إلى دويلات واهدار حقوق الانسان في هذا الوطن.

ابتلع نميري الاهانة مؤقتا ولكنه وسدنته وكهنته ادركوا خطورة الموقف فقد كان الاحتمال واردا إن لو لجأ البعض إلى المحكمة العليا لاعلان بطلان وعدم دستورية قوانين الشريعة، وأن لو وضعت مثل هذه الدعوى أمام قضاة يحترمون عقولهم وسودانيتهم وضمائرهم فإنهم لابد معلنون عدم دستورية قوانين تفرق بين الناس بسبب الدين والجنس وتشيع العقوبات الوحشية واللانسانية والحاطة بكرامة البشر كعقوبات أصلية على كافة الجرائم، فقد كان الدستور يحظر كل ذلك بل ويقرر وجوب إعلان بطلان مثل هذه القوانين لعدم دستوريتها.

وتفتق ذهن نميري وسدنته عن لعبة قذرة يتحايلون بها للتوصل لاسقاط دستور ٧٣ بأن يلتفوا حوله بتغيير طاقم رئيس وأعضاء المحكمة العليا ويستبدلونهم بأدواتهم، وفوجيء الناس في السودان في ليل أسود بأن جمع نميري العديد من شذاذ الآفاق ومختلي العقول والمهوسين دينيا وعملاء البنوك الاسلامية وتلاميذ تجار الصوفية ونصبهم قضاة بالمحكمة العليا ورأس عليهم شخص سبق أن فصل من القضاء لخلل في نفسيته وسلوكه.

وقام المرتزقة بدورهم خير قيام عندما تحقق ما توقعه النظام، ذلك أن عشرات من العرائض قدمت للمحكمة العليا لاعلان بطلان وعدم دستورية الشريعة* لاهدارها لكل الحقوق الانسانية للانسان، وهي حقوق مقننة في الدستور وموضحة باسهاب في مواثيق حقوق الانسان، وكانت معظم العرائض تتحدث عن عدم دستورية الاخلال بالمساواة بين المسلم وغير المسلم وذلك بالتفرقة في التجريم والعقاب بينهما وعدم دستورية جعل المرأة نصف الرجل، فديتها نصفه وشهادتها نصفه ولا أمل لها في أن تتبوأ موقعا يفصل في حقوق الرجال سواء كان رئاسة الدولة أو القضاء أو خلافه، وعدم دستورية معاقبة غير المسلمين عن أفعال هي في الأصل معاصي في نظر الاسلام وحده بل بعضها وارد في نصوص قرآنية.

قام مرتزقة نميري بالمحكمة العليا ودون حياء أو تردد بشطب كافة تلك العرائض بدعوى أنهم لايعرفون دستورا غير القرآن ولا قوانين غير الشريعة فهي تعلوا على هذا الرجس الانساني الذي سمي بالدستور وبالقانون.

ولقد أدى تنصيب هؤلاء المرتزقة قضاة بالمحكمة العليا إلى إهدار كامل لكل ما جاء بالدستور، ولعل أهمه اقامة هيئة قضائية مستقلة عن السلطة التنفيذية تكون حكما بين الحاكم والمواطن ويمكن أن تحمي المواطن من تغول الحاكم وإهداره لحقوق المواطن، فالشريعة ترفض هذا المفهوم وتجعل القاضي نائبا عن الحاكم أو الخليفة أو أمير المؤمنين، فإذا بقضاة أمير مؤمني آخر الزمان يطبقون ماكان يجري في أول الزمان فيدمرون هيبة القضاء بتحويله مطية للحاكم بدلا عن ضمانه لحماية حريات الناس وحقوقهم.

وأشاع نميري المفهوم الشرعي للقضاء في كافة درجات التقاضي فتجاهل القضاة الذين درسوا مناهج الكفرة في كليات الحقوق وجلب عددا من مرضى أهل الكهف والمصابين بالانفصام والتشنج والمتاجرين بالدين ونصبهم قضاة على الناس فافرغت الهيئة القضائية من كل محتوى وشكل عصري وتحولت إلى مسخ ينتمي إلى قرون الظلام ومحاكم التفتيش.

ب ـ نماذج من إهدار حقوق الانسان على أيدي قضاة نميري:

لقد تهجم قضاة نميري على كل شيء وكل انسان ونشروا فزعا أسودا ورعبا قاتلا في نفس كل مواطن وفي ساحة كل بيت.

وحقيقة الأمر أنهم ليسوا ملامين ذلك أن مفهوم التعازير الشرعي مكنهم من التنفيس عن امراضهم وقصورهم ورؤاهم المتخلفة، ذلك أن هذا المفهوم يمكن من تصنيف فعل الانسان بعد أن يرتكب، فإذا هداه اجتهاده إلى أنه معصية لا عقوبة حدية لها - أي عقوبة مقدرة سلفا بالقرآن أو السنة، فإنه يجتهد في تحديد جسامة المعصية ومن ثم في تقدير العقوبة عليها والتي قد تصل في بعض آراء الأئمة إلى الاعدام.

أحضر متهم أمام أحد أشرس كلاب نميري من قضاة شرعه، وقيل له بأنه يقطع الطريق ويفزع الناس وينهب أموالهم، طلب تقديم البينه ضده فإذا بالشاكي وشاهده لايتعرفون على المتهم فاسقط في يد القاضي الذي كلف بجعل هذا المتهم عبرة لغيره، فطلب احضار بينات (سمعه) أو (شهرة) فجاء عدد من رجال الشرطة وشهدوا بأنهم سمعوا بأن - الواثق صباح الخير - وهذا هو اسم الضحية اشتهر بقطع الطريق، فقام القاضي - وأنا انقبض كثيرا عندما اضطر لتسميته بالقاضي - بتدبيج حيثيات جاء فيها أن أحد فقهاء الشريعة قال بجواز أخذ بينه السمعة في تهمة قطع الطريق وهو يأخذ برأيه ومن ثم يدين المتهم ويحكم عليه بالاعدام مع الصلب؟! وقد نفذ الحكم.

وقاضي آخر[1] أمر في يوم من الأيام باحضار كل العاملين من الرجال في محلات تصنيف شعر النساء، وكان ذلك بالخرطوم بحري، فاحضروا أمامه وكانوا عشرات من الرجال وتساءلوا ما جريرتنا ودار حوار بينهم بمساعدة بعض المتطفلين من المحامين الذين لم يسمح لهم بالظهور نيابة عن المتهمين ولكن الشرع يبيح لأي شخص أن يتدخل في المحاكمة، ودار الحوار مع القاضي كالتالي:-

القاضي : ألا تقومون في عملكم بلمس والتعامل مع شعور النساء؟

المتهمون : نعم.

القاضي : ألا تعرفون أن هذه معصية خطيرة؟

المتهمون : ابدأ لا نعرف ذلك فضلا عن أننا نعمل بترخيص من الدولة وندفع قيمة هذه التراخيص وندفع أيضا ضرائب للخزينة العامة ونقوم بعمل فني قمنا بدراسته في معاهد متخصصة قضينا فيها السنوات، وأمتهنا هذه المهنة. التي نعول بها أسرنا.

---

(١) من يرغب في الرجوع إلى تفاصيل هذه المحاكمات وتواريخها واسماء المتهمين والقضاة فليراجع بحث المؤلف عن أوضاع حقوق الانسان في السودان وهذا ينطبق على كل المحاكمات التي ذكرت في هذا البحث.

القاضي : كل ما قلتوه لا يهمني، أنا هنا أطبق شرع الله الذي يمنع اختلاط النساء بالرجال، ويمنع تعامل الرجال بشعور النساء ويمنع أن تكشف المرأة جزاء من جسدها للرجل

المتهمون : يا مولانا لم يقل لنا أحد بأن هذا الفعل جريمة بل كيف يكون جريمة وتصرح به الدولة وتأخذ عليه ضريبة، ثم أنه ليس بقانون العقوبات جريمة اسمها الاشتغال في محلات «الكوافير» أو تصفيف شعور النساء وأنت لا تستطيع أن تحاكمنا بما ليس فيه نص يجرم الفعل.

القاضي : هذه مفاهيم غريبة شيطانية ملحدة فلا تقولوا لي أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص شريعتنا السمحاء المكتملة والتي لم تترك شيئا إلا وفصلت فيه قررت أن من حق القاضى أن يقيم أفعال وتصرفات الناس بعد أن يقوموا بها فإن وجدها معاصي من حقه ان يعزرهم بالعقاب الذي يزاه ولهذا فأنا أحكم عليكم بالجلد والغرامة وغلق محلاتكم فورا ونفذ الحكم.

وتحرك المتهمون إلى منازلهم والرعب والدهشة والفزع وألم السياط قد تجسد في كل أطرافهم.

ومزيـد مـن النمـاذج:

لقد عرف الانسان السوداني باعتزازه بكرامته، ورفضه للمهانة والاحتقار، وقد حسب الانجليز حسابا دقيقا لهذا الأمر، ولهذا ومع وضعهم لعقوبة الجلد في قانون العقوبات إلا أن منشورات وسوابق عديدة أوضحت ضوابط تطبيقه بحيث يقتصر على الصبية وصغار السن ممن يأتون بتصرفات مستهترة، أما النساء فلا يجوز جلدهن، وكذلك الرجال الكهول والشيوخ للدرجة التي حدث فيها أن فصل قاضي من وظيفته لأنه جلد شيخا بتهمة اذراء المحكمة فأثار غضب الناس في البلدة «دنقلا» وهاجوا وماجوا وتظاهروا بغضب وسخط وغليان ولم يوقفهم إلا فصل القاضي من وظيفته.

الجلد هو العقوبة الأصلية والأساسية في كل جرائم الشريعة خاصة تلك التي لم تحدد لها عقوبة خلافة، وما حدد له عقوبة خلاف الجلد تحسب على أصابع اليد، والشريعة لا تبيتثني المرأة من عقوبة الجلد ولا تستثني شيخوخة الرجل أو المرأة خاصة في جرائم الحدود.

استخدم قضاة الطاغية هذا المفهوم ونزلوا جلدا على ظهور النساء بصورة

أهدرت ما تبقى من كرامة السودانيين في ظل حكم نميري.

جمهور يشاهد امرأة تجلد في أحد محاكم نميري بالخرطوم وإذا بالمرأة تولول وتصرخ طالبة النجدة، ولا أحد يتحرك، ثم يتصاعد ألمها وعذابها فتعجز عن امساك أعضاء إخراجها، فتتبول وتتبرز والجلاد لم يكمل الحد بعد، والقاضي واقف يستمتع بالمشهد الدامي ويأمر الجلاد بمواصلة الجلد لاكمال حد الله فمثل هذا الأمر لا يسقط بقية سياط الحد.

ويستمر تعزير الشعب:

ذات القاضي الذي حاكم عمال الكوافير، أمر باحضار مدير أكبر حديقة عامة بالخرطوم بحري من منزله ودار معه الحوار التالي:ـ

القاضي : هل أنت المستأجر لكازينو النيل الأزرق.

المتهم : نعم.

القاضي : لدينا هنا بلاغ يقول بأنه بالأمس شوهد عدد من النساء والرجال يرقصون على موسيقى أظنها تسمى الديسكو موجودة بهذا المحل.

المتهم : ومالو يا مولانا ـ أي شيء في ذلك ؟.

القاضي : ألـست مسلما؟

المتهم : والله أنا مسلم حتى نخاع عظامي ولا أترك فرضا لا أصليه، ولا شهر صوم لا أصومه ولا أدنو من الحرام.

«والمفارقة المذهلة أن المتهم هو بالفعل كذلك، فأنا أعرفه شخصيا وأعرف سلوكه فلم يكذب مطلقا في هذه المحاكمة».

القاضي : ألا تعرف أن اختلاط الرجال بالنساء حرام في الشريعة وأن رقصهم سويا معصية جسيمة في شرع الله؟.

المتهم : هنا يتردد المتهم وهو رجل متعلم، فقد ادرك الفخ الذي يقوده إليه هذا القاضي وعندها ساءل:ـ

أين يا مولانا هؤلاء النساء والرجال الذين كانوا يرقصون بالأمس في الكازينو؟

القاضي : يتردد فقد فاجأه السؤال خاصة وأنه لم يحضر أمام المحكمة أي من الراقصين.

اسمع يا زول أنا عندي هنا تقارير تثبت أنه بالأمس كان هناك رجال ونساء يرقصون بالمحل الذي أنت مستأجره ومسئول عنه.

المتهم : أنا لا أعلم شيئا عن ذلك. فقد كنت في منزلي مع أسرتي وانتم قبضتم علي

بينما كنت نائماً، فكيف تريد أن تحملني مسئولية أمر لا أعرفه؟

القاضي : أنت محرض على الرذيلة والفسق والفجور، فاتخاذك وحيازتك لمكان يدار منه هذا الدسكو الذي يجذب الشباب والشابات للاجتماع والرقص سويا معصية خطيرة.

المتهم : وهنا يستفز - يا مولاي - أنا لدي ترخيص بتركيب وتشغيل جهاز الدسكو وأنا أدفع مقابل هذا الترخيص آلاف الجنيهات، بل أنه جزء أساسي فرضته على البلدية لكي تكون الحديقة مكتملة من حيث تقديم خدمات متكاملة لناس الخرطوم بحري.

القاضي : أنت رجل جاهل ألا تعرف بأن الموسيقى التي تجمع الرجال والنساء حرام وأنا لايهمني ترخيصك ولا يهمني ما دفعته فيه، يهمني فقط إقامة شرع الله، وإزالة هذه المنكرات.

المتهم : وهو حتى هذه اللحظة لم يدرك جسامة الخطر الذي يواجهه فضلا عن أنه رجل مرح وساخر ولهذا يسأل القاضي:

يا مولانا أنت ما رقصت قبل كده؟

القاضي : أعوذ بالله، أنت رجل فاسق وأمثالك يجب أن يردعهم الشرع.

ترفع الجلسة للمداولة لاصدار الحكم، ذلك أن المحكمة كانت مكونة من ثلاثة قضاة، إلا أن رئيسها كان يعتبر نفسه أنه وحده المكلف من نميري لتطبيق شرع الله وأن الأعضاء الآخرين شهود على حماسة هذا التطبيق.

في المداولة ينطق القاضي بحكمه بأن هذا الشخص لابد ان يسجن على الأقل سنة وأن يجلد أمام الناس وأن يغرم غرامة باهظة. ولقد شعر الأعضاء بهول توجهات الناصي ولهذا طلبوا تأجيل المداولة ليوم واحد. وفي اثنائه مورست كل الضغوط فالمتهم من قبيلة الرئيس وهو صديق للسلطة، فكان الاخراج أن أسقط حد السجن ولكنه عوقب بالجلد والغرامة وباغلاق الديسكو وقد نفذت العقوبات.

الاجراءات رجس من عمل الشيطان:

لا أعتقد أن أحدا يجرؤ على الزعم بأن الشريعة عرفت اجراءات التقاضي كما هي سائدة في هذا الزمان، سواء من حيث مراحل التقاضي ودرجاته أو من حيث الاجراءات أمام ذات المحكمة التي تحاكم المتهم، فالشريعة لم تبلغ هذه الدرجة من التطور، ولهذا فإن الذين يقفون مع . الشريعة كما اكتملت في رأيهم فإنهم يقفون

مع أهل الكهف قبل ألف سنة مضت وهم يعتبرون أن ما استجد من الاجراءات التي تتخذ لكفالة محاكمة عادلة سواء من حيث حق المتهم في أن يصحبه محامي، أو حقه في استجواب الشهود أو طرق استجواب الشهود أو حقه في الاستئناف أمام قاض من درجة أعلى ولا يكون ذات القاضي الذي حاكمه . الخ . إن كل هذه الاجراءات تعتبر بدعا. وضلالات لأن السلف الصالح لم يعرفها ولهذا شاهدنا كيف منع المحامون عن الدفاع عن المتهمين، وكيف أهدرت اجراءات سماع الشهود، وكيف في البدأ ألغيت اجراءات الاستئناف، ثم عندما خجلوا من العالم وأتاحوا مرحلة إستئنافية واحدة نصبوا ذات قاضي الموضوع قاضيا للاستئناف، ومن أقوال أحد قضاة نميري في محكمة مفتوحة، أنه هدد متهما بقوله لا فرار لك مني مطلقا، فأنا في الأرض هنا وفي كل محكمة ترسل لها أوراقك وربنا في السماء ونحن نوابه هنا؟!

أما نماذج تطبيقهم في الساحة الاقتصادية فلا نجد أبلغ من مثلين أحدهما اقتصادي والآخر تم ونفذ من خلال محاكمة جنائية.

لقد صحب اعلان تطبيق الزكاة رغم اعلامي هائل بني على أرقام محددة فقد اشاعوا بأن النظام الضريبي الذي كان يدر حوالي نصف بليرن جنيه للخزينة العامة رجس شيطاني أوروبي خبيث، وأن تطبيق نظام الزكاة كبديل له سيدر على الدولة ضعف هذا المبلغ على الأقل، ولم يهتم أحد أو يتذكر أن للزكاة مصارف خاصة لا علاقة لها بما تنفق فيه أموال الضرائب، وظنوا أن جهاز الدولة الحديث الذي يتكفل باقامة البنيات التحتية للاقتصاد ويتكفل بتقديم أنواع من الخدمات لم تخطر بحال الحضارة العربية الاسلامية في أزهى عصورها، ظنوا أنه ذات جهاز الدولة التي أصبحت من مخلفات التاريخ ونسوا تماما أنه وحتى في الدولة العربية الاسلامية، لم تكن الزكاة هي مصدر تمويل جهاز الدولة، وإنما كانت أموال الدولة تتراكم من الغنائم والجزية والخراج والعشور، ولما لم يجدوا مكانا لهذه المصادر في العصر الحديث أسقط في يدهم وأصابهم العجز، فلم يستطيعوا أن يفرضوا في المال سوى الزكاة، فإذا بخزينة الدولة تغدو خاوية، وإذا بها تعجز عن تغطية حتى مرتبات موظفيها.

أما البنوك الاسلامية ـ طليعة ورأس رمح الاقتصاد الاسلامي كما يتصورونه ـ فإنها ترفض تحجيم حرية الشراء والبيع بأي من حجج الكفرة، وأدت حرية بيعها إلى تفاقم المجاعة خاصة في غرب السودان مما دفع حاكم كردفان في ٤-١٢-٨٤ وفي جهاز التلفزيون بأن يقول بأن السبب الرئيسي لندرة الذرة وارتفاع أسعاره ارتفاعا جنونيا وعجز الناس عن الشراء هو البنوك الاسلامية والتي قامت بشراء معظم المحصول عن طريق

المضاربين والمرابحين وتم تخزينه حتى تصاعد سعره أضعافاً مضاعفة، ألم يحل الله البيع ويحرم الربا؟!.

ومحاكمة الهندي لاليت راتيلال

وتطبيق الشريعة بالتآمر

منذ أن أعلن نميري عن تطبيق الشريعة في سبتمبر ٨٣ كان عليه بل لعله كان الهدف الأول لقوى ومراكز الضغوط التي جاءت بالشريعة ان يعلن نميري سيادة النظام الاقتصادي الاسلامي كما يسمونه، وذلك باعلان تحريم الربا باعتبار أن هذا التحريم يتطابق مع تحريم الفائدة البنكية، فقد اجمعوا في فتاويهم المبنية على اجتهادهم المغرض بأن الفائدة البنكية ربا، متجاهلين بطبيعة الحال ظروف تحريم الربا، ونوع الربا الذي كان سائدا ووقع عليه التحريم، ونوع الاقتصاد وطبيعة المعاملات التي دمغت بأنها ربا، نقول بالرغم من أن نميري استسلم تماما لتوجيههم وافرازات اجتهادهم. إلا أنه تردد في إعلان تحريم الربا كأمر يتطابق مع الفائدة البنكية وذلك بسبب ثقل واقع الاقتصاد السوداني والعالمي، وبسبب تخويف العلمانيين الذين بقوا حتى تلك اللحظة في مراكز القرار بالنسبة للأمور الاقتصادية سواء في وزارة المالية أو بنك السودان بسبب تخويفهم لنميري بان هذا الأجراء سيؤدي إلى انهيار ما تبقى من الاقتصاد السوداني، خاصة وأنه سيصيب بالشلل كل البنوك الحكومية التي تعتمد عليها الدولة في تمويل العجز في الميزانية، ولا يرجع ذلك إلى أن من يرغبون في التعامل بالصيغ التي سميت إسلامية من مرابحة ومشاركة ومضاربة سيفضلون بنوك أصحاب الفكرة ومن سبقوا البنوك الحكومية في تطبيقها فحسب بل الأخطر أن الصيغ الاسلامية صيغ تقديرية تتضمن احتمال الخسارة مثل الربح، وأن البنوك الحكومية أموالها أموالا عامة لا يستطيع المسئول عنها الدخول في مثل هذه المجازفة وإلا لتعرض لتهمة تبديد المال العام.

وأطلق نميري غربانه الاسلامية لتنعق في وجه غربانه العلمانية وهو يتفرج عليهم في مجلس الوزراء وهم يوشكون أن يتلاحموا بالأيدي وكان أكثر ما يخيف نميري تهديد العلمانيين بحدوث انهيار مفاجيء في تعامل السودان عالميا أن ابطل العمل بالفائدة فضلا عن تفزيع الدائنين الأجانب وإفساد علاقات السودان مع أمريكا ونادي باريس وصناديق النقد، ومن ثم وقف قطرات الدولارات من القروض التي كانت تبل حلق الاقتصاد السوداني الذي بدأ يتداعى من العطش للعملات. لقد أغاظ تردد نميري غربانه الاسلامية خاصة وأنه كان يردد لهم أن أقنعوا هؤلاء بعدم خطورة إعلان حظر الربا الآن، وهم أعجز من أن يقنعوا أنفسهم بهذا الأمر، لهذا قرروا أن يتآمروا للتوصل

إلى حسم هذا الصراع ولا استبعد اشتراك نميري معهم في هذا التآمر، ولم يكن يهمهم جميعا من يكون ضحية التآمر، أو انقطاع صلته باخلاق الاسلام أو مثل القرآن أو حتى بحقوق الانسان، ولقد اجمعوا بأن أنسب ضحية هو التاجر الهندي الذي كان قد قبض عليه آنذاك وكانت من بين التهم الموجهة إليه التعامل بالربا، حيث وجدوا مسجلا في دفاتره أنه اقرض بعض أصدقائه أموالا طائلة بفائدة محددة، وكانت الدفاتر تكشف أن لا رأس المال ولا الفائدة المسجلة قد دفعت حتى تاريخ القبض عليه، وقد أقر المتهم بما حوته دفاتره بدهشة شديدة تحولت إلى فزع عندما علم بأنه قد يحاكم لهذا السبب.

قرروا أن يستخدموا هذا الهندي ككبش فداء لحسم قضية أسلمة البنوك ومن ثم أحالوا القضية إلى أشرس غربانهم وهو ذات القاضي الذي أعدم قاطع الطريق ببينة السمعة، وقطع يد خائن الامانة، وتم استدعاءه وبيان اهمية هذه المحاكمة والهدف من ورائها وضرورة سرعة البت فيها بما يكفل تحقيق أهدافها ألا وهي ارهاب وتفزيع كل من يقاوم أسلمة بنك السودان أو البنوك الحكومية الأخرى وذلك بأن يجعل الهندي عبره لمن يعتبر وعليه أن يخاطب بتهديده ووعيده وزير المالية ومحافظ بنك السودان حتى ولو كان في ذلك خلل اجرائي بمفهوم العلمانيين فهو الآن قاضي الاسلام الذي عليه أن يطبق شرع الله.

وقد قام ذلك الغراب بتنفيذ دوره كما رسم له، بل وزايد عليه لاعتبارات تتعلق بتطلعه الشخصي فقد كان يتعجل تصعيده إلى قاضي قضاة الاسلام هذا فضلا عن تحقيق انجاز للهيئة القضائية بتوفير سيولة مادية لها حيث كان قد صدر قرار بأن تمنح الهيئة القضائية نصف حصيلة الغرامات، فاصبح القاضي أي قاضي صاحب مصلحة في إدانة الناس وتحميلهم الغرامات الباهظة، فكان ان أدان المتهم بتعامله في الربا كمعصية اسلامية خطيرة رغم أن المتهم هندوسي الديانة ولولا أن محامي المتهم ناقش التهمة من وجهة نظر اسلامية وأبان أن العقوبة القرآنية هي أخذ الربا من المرابي مع اعطائه رأسماله، وأن السوابق النبوية لم تتعد هذا الحد، نقول لولا ذلك لكانت العقوبة كما أعدت هي الاعدام مع الصلب بالاضافة إلى تجريده من كل أمواله سواء رأس المال الأصلي أو الفوائد الربوية وبحيث لا توضع الفوائد عمن تحملها وإنما تأخذها خزينة الدولة.

وصدر الحكم مخففا أن يجلد المتهم تسعين جلده، وأن يسجن خمسة سنوات، وأن يجرد من كل أمواله، وتذهب جميعها للهيئة القضاية والدولة بربناها، وأن يغرم بعد

تجريده من كل أمواله مبلغ ثمانية مليون دولار على المتهم أن يأتي بها من خارج البلاد بشهادة بنك السودان؟؟!
وإلا فيسجن عشرين عاما، وأن يحقق مع زوجته وكل أفراد أسرته في الثراء الحرام.

وفور أن أصدر الغراب حكمه، أسرع لتنفيذ أهداف المؤامرة فاصدر تحذيرات شخصية ومكتوبة لوزير المالية وتحذيرات عامة في أجهزة الاعلام أنه سيكون مصير كل شخص هو مصير الهندي لا ليت إذا استمر يعمل بالفائدة، وأن على وزير المالية ومحافظ بنك السودان وقف التعامل بالفائدة فورا، فاتت المؤامرة أكلها فإذا بمحافظ بنك السودان يهلع ومدراء البنوك الحكومية يفزعون ووزير المالية يتصبب عرقا من الفرق والفزع وإذا بهم جميعا يتسابقون إلى نميري معلنين التوبة، ويعلنون انصياعهم لشرع الله وأنه لا عقبة ولا ضرر في إعلان اسلمة بنك السودان وكل البنوك الحكومية والخاصة، وابتلعوا كل اعتراضاتهم عن مصلحة السودان والاقتصاد، فيأمر نميري بتكوين لجنة برئاسة غراب الطواريء الذي أصبح الآن رئيسا للقضاء وضمت اللجنة ذات القاضي الذي كلف باخراج المؤامرة وذلك لتقديم خطة لاسلمة كل البنوك ولم يستغرق الأمر يومين فأعلنت الأسلمة.

وتنفست البنوك الاسلامية الصعداء، وجاء محمد الفيصل مهنئا وأقام صاحب بنك البركة الشيخ صالح الاحتفالات وطرب الاخوان المسلمين وشيوخ وملوك دولارات البترول العربي.

وكان أكثر الناس ابتهاجا هو جعفر نميري فقد برع واتقن أساليب التآمر على الشعب السوداني.

جـ - شريعة تثير فتنة عرقية:

في مجتمع تتباين فيه مستويات التنمية، وتتنوع فيه الثقافات، والعادات والأعراف، فإن أكثر الفئات تخلفا تكون هي الفئات التي تزود المجتمع بالنساء والرجال الذين يقومون باشق المهن يدويا وأكثرها مهانة، مثل ما أن الظروف الاقتصادية السيئة لهذه الفئات بالتضافر مع تدني المستوى الثقافي والحضاري وتملك الأعراف المتخلفة لاعناق وأذهان هذه الفئات أن كل ذلك يجعل أفراد هذه الفئات أكثر قابلية للانحراف عن بقية الفئات المتقدمة اجتماعيا وثقافيا وحضاريا في نفس المجتمع الواحد، ولهذا فإن غالبية المنحرفين ومعتادي الاجرام يأتون من هذه الفئات المتخلفة، ولقد تطابق التخلف في السودان مع سواد بشرة الناس، حيث أكثر الأقاليم تخلفا هي الأقاليم التي يغذيها

الدم الزنجي، بينما التي يغلب عليها الدم العربي أو الحامي والذي يلون بشرة سكانها بالسمرة أو اللون الفاتح أكثر تقدما نسبيا من الأقاليم الزنجية إذا صح الوصف، وقد نتج من هذا الوضع أن كان معظم معتادي الاجرام في السودان ممن يتشحون باللون الأسود، وينحدرون أصلا من أقاليم غرب وجنوب السودان.

وعندما أطلق نميري العنان لحيواناته العطشى لتعمل في الناس تقطيعا باسم تطبيق حد السرقة وقطع الطريق كان لابد أن تقع الكارثة على الشباب الزنجي، على الفئات التي تنحدر من الجنوب والغرب وافرز الواقع مفارقة عرقية وإن كانت منطقية تماما، إذ وجدنا أن أكثر من ٩٠٪ ممن قطعت أياديهم أو قطعوا من خلاف كانوا من أبناء غرب وجنوب السودان، لقد ظهر الأمر وكأنه تمييز عرقي بل كان هذا احساس المقطوعين وذويهم وقبائلهم فلم يقطع واحد من أولاد العرب، وأشيعت بين الناس أحقاد عرقية ولونية فاقمت من مشكلة التمايز القائم في السودان.

ولقد ازدادت شقة المفارقة أن أولاد العرب هم الحكام وهم أصحاب الملايين. وهم الذين يسرقون قوت الجياع ويكنزون الأموال ولا يطالهم العقاب.

د ـ وانكشف قصور العقوبات وأهدر تفريد العقاب:

لقد توقف السلف الصالح عند تحديد أسباب عقوبات القطع والقطع من خلاف دون متابعة مصير المقطوع بعد القطع، ولعلهم صدروا عن الحديث الذي يقرر بأن الحد يطهر من نفذ عليه، ولكن أحدا لم يكن يتعامل مع المقطوع باعتباره قد تطهر، وعبدة النصوص دون فهم توقفوا عند الحد الذي تلقوه من اجتهاد السلف، واسفر هذا عن عدة مآسي اجتماعية فادحة خاصة وأن العلاقات الاجتماعية في السودان والعلاقات القبلية والأسرية مازالت تحتفظ بتأثيراتها على الفرد.

فالشخص الذي يقطع، تنعكس جريمته وعلامتها التي يحملها على أسرته وقبيلته ومحيطه الاجتماعي، فينفر منه الجميع وكم من أسرة أوصدت أبوابها في وجه المقطوع مما دفعه للانتحار وكم من أسرة وقبيلة شعرت بالمهانة من جراء وجود واحد من أفرادها وهو يحمل للابد هذه العلامة في جسده. ولم يعر قضاة نميري وسدنته ومنظريه أي اهتمام لهذا الوضع بل أنهم كانوا وما يزالون أكثر الناس استهجانا ونفورا من المقطوع بل حدث ودون استثناء أن نسي جميع الوعاظ والمرشدين الدينيين حديث تطهر الانسان بالحد ولعلهم قصروه على مناسبته في حد الرجم على الزانية أو الزاني.

أن الأمر الأبشع من هذا أنه ظل وما يزال يقطع الشخص ولحظة أن يوقفوا

نزيف جرحه وقد يستغرق ذلك ساعات أو بضع أيام يلقى به في قارعة الطريق يهيم كالكلب المسعور وقد لفظه محيطه الاجتماعي، وخوت جيوبه من قيمة وجبة واحدة، وفقد المأوى فيشيع اليأس والحقد الأسود في نفسه، ويخضع لعذابات لا حدود لها فقد صار عاجزا عن كسب عيشه وما يزال جرحه يحتاج إلى علاج قد يستغرق الشهور الطوال، ولم يعد قادرا على مواجهة الناس لكي يتسول لقمة كسره أو جرعة ماء فما أن يطرق بابا ويفتح ويشاهد من فتح الباب مهما كان سنه أو جنسه مقطوعا أمامه حتى يسرع وبهلع شديد في غلق بابه فقد دمغ المقطوع بأنه تعدى على حدود الله.

لم يذكر هؤلاء الهمج الجدد أننا في الحضارة الحديثة عندما نوقع على الانسان عقوبة السجن نلتزم بطعامه وشرابه ومأواه بل وتعليمه وتهذيبه وإصلاحه، فكيف يكون الحال إذا وقعت عقوبة أكثر جسامة من عقوبة السجن؟!!

ولعل بعضهم معذور، ذلك الذي لايعرف أسباب انحراف الانسان وطرق علاج هذا الانحراف، ذلك الذي توقفت ثقافته عند قراءة أحوال سجناء الصدر الأول، حيث كان السجين يحمل تكلفة معيشته وكسوته وأن تسولها فكان أن أمر عمر بن عبدالعزيز بأن يمنح هؤلاء طعامهم وكسوتهم من الصدقة وبذلك [1]«أغناهم عن الخروج في السلاسل يتصدقون عليهم فإن هذا عظيم أن يكون قوم من المسلمين قد أذنبوا وأخذوا وقضي الله عليهم ما هم فيه فحبسوا يخرجون في السلاسل يتصدقون وما أظن أهل الشرك يفعلون هذا بأسارى المسلمين الذين في أيديهم فكيف ينبغي أن يفعل هذا بأهل الاسلام؟ وإنما صاروا إلى الخروج في السلاسل يتصدقون لما هم فيه من جهد الجوع، فربما أصابوا ما يأكلون، وربما لم يصيبوا . . .».

أما مأساة عقوبة القطع في حد ذاتها فقد كانت دامية مدمرة وقد وقع ثقلها الأساسي على شباب تدور أعماره في سن العشرين عاما، فهذا هو سن ظهور الانحراف وهو سن علاج الانحراف أيضا، ولا حكي لكم محاكمة الشاب جون [illegible] الذي حاكمه من أصبح رئيسا للقضاء الآن:

شاب من الاقليم الجنوبي لم يتجاوز الثامنة عشر، كان بالمدرسة الثانوية ونقل إلى الصف الأخير، حيث أصبح بينه والجامعة سنة واحدة، والشاب شديد الذكاء، متوقد الذهن وكان يرسم لنفسه مستقبلا باهرا يشق طريقه عبر اكمال تعليمه الجامعي ولهذا كان لابد أن يحضر ويجهز نفسه للعام النهائي لامتحان الشهادة، وكان ينحدر

(١) كتاب الخراج لأبي يوسف ص ١٦٢.

من أسرة فقيرة لاتستطيع اعانته في مشواره، فقرر أن يساعد نفسه، وصمم وكان وقتها بالجنوب أن يسافر إلى «عاصمة بلاده الحبيبة» عله يجد أي نوع من العمل يوفر من عائده قيمة الملابس والكتب والأدوات المدرسية اللازمة لعامه الأخير، وجاء إلى الخرطوم، وامتهن اشق المهن عامل بناء وللمفارقة العجيبة أنه كان يعمل في بناء مؤسسة اقتصادية تسمى نفسها اسلامية وكان مكان العمل بالخرطوم وموقع سكنه الخرطوم بحري على بعد مسافة تقرب من العشرة أميال.

حاول في بداية عمله أن يستخدم المواصلات العامة فوجد أنها تستهلك معظم دخله اليومي، فقرر أن يستخدم رجليه، وفي عصر ذات يوم وهو عائد إلى منزله وقد اعتاد أن يرتاح في الطريق على شاطيء النيل حيث كانت توجد مقاعد عامة، شعر بتعب المشي ووجد مقعدا أطرافه من الأسمنت وبينهما قطعة خشب وهناك العديد من أمثال هذا المقعد على الشاطيء، فجلس عليه، ولم تمر دقائق إلا وجاء شخص زعم أنه حارس في المؤسسة التي توجد خلف المقعد وقال له بصوت مخيف أنك سرقت الخشبة التي تجلس عليها، فضحك الشاب في البداية من سذاجة الرجل ولكنه عندما نظر إلى الخشبة التي يزيد طولها عن مترين وجد أنها غير مثبتة على المقعد كما هو الحال عادة فقال للحارس ألا ترى يا عم أن ما تقوله مستحيل، أولا نحن في العصر والشاطيء مليء بالناس، ثانيا أنا لا استطيع حمل هذه الخشبة لأنها سميكة وثقلها كبير ثم أنها مو ضوعة في مكانها الطبيعي، وأنا اعتدت يوميا على الجلوس على هذه المقاعد لالتقط انفاسي، فما كان من الحارس إلا أن صاح: الحرامي، فهلع الشاب وذعر وانطلق جاريا وإذا بالمارة يطاردونه ويقبضون عليه ويأخذونه إلى ذلك القاضي:

القاضي : يستحسن أن تعترف بجريمتك، فقد قبض عليك متلبسا وبحيازتك المسروقات.

المتهم : ماذا تقصد بهذا، ليس هناك شيء مسروق وإنما كنت أجلس على مقعد.

القاضي : جلوسك على المقعد يعني حيازتك للخشبة التي كنت تجلس عليها.

المتهم : يثير دفوعه التي قالها للحارس.

القاضي : يبدو أنك عنيد.

يأمر رجال الأمن بأخذه وإحضاره في اليوم التالي، يؤخذ المتهم ويضرب ويعاد إلى المحكمة في اليوم التالي.

القاضي : هل تعترف بجريمتك.

المتهم : لم أرتكب أية جريمة وأنا طالب يا مولاى وانتظر دخول الجامعة ولا يمكن

أن أفعل مثل هذه الجريمة وإلا لما اشتغلت عامل بناء.

القاضي : يستدعي الحارس الذي قبض المتهم ويسأله ألم تقبض على هذا الشخص وهو يجلس على الخشبة المسروقة ويجيب الحارس بنعم ويسأله مرة أخرى كم تساوي قيمة الخشبة، ويرد الحارس حوالي مائة جنيه.

ينكس القاضي رأسه ورأس العدالة والاسلام على ورقة أمامه ويكتب بضع سطور ثم يرفع رأسه يعلن بصوت مليء بالنشوة والغرور:

لقد ثبت أنك سرقت نصابا من صاحبه، ولهذا تحكم عليك المحكمة بقطع يدك اليمنى من مفصل الكف.

المتهم : لايصدق وينظر إلى القاضي قائلا:

هل أنت جاد في أنك ستقطع يدي اليمنى.

القاضي : بازدراء شديد نعم سنفعل وغدا ينفذ الحكم فليس هناك استئناف ولا استرحام ولا مراجعة، احكامي تصدر نهائية وواجبة النفاذ فورا.

المتهم : هل تعلم يا مولانا أنني رسام قدير وأن يدي هذه تفعل العجب على أوراق الرسم وأنني ساتخصص فنون وأتصور لنفسي مستقبلا عظيما في هذا المجال وهل يمكن أن تعطيني فرصة لاحضر لك بعض رسوماتي من المنزل لتحكم عليها بنفسك.

القاضي : إن الشريعة لا تعرف مثل هذه الاعتبارات فهذا حد من حدود الله قد بلغ الحاكم وأصبح واجب النفاد.

يأمر شرطي المحكمة بأن يجر المحكوم عليه إلى السجن لتنفيذ العقوبة.

ويمضي المحكوم عليه ليلته وهو ينتحب نحيبا مرا متواصلا فلم يتصور أن يفارق يده التي يعول عليها في كل مستقبله.

وتكررت ذات المأساة مع صبي لم يتجاوز السادسة عشر من عمره أمتهن غسيل العربات وكان يحلم في كل يوم وليلة بأنه سيصير سائقا لعربة ضخمة يجوب بها الآفاق، وكان يتلهف لتعلم قيادة السيارات، واعتاد أن يستغفل زبائنه ويقود العربات التي يغسلها لبضع دقائق ويعيدها في مكانها، وفي ذات يوم فعلها مع زبون جديد ولسوء حظه أنه لحظة أن حاول تحريك العربة شاهده صاحبها وتمكن من القبض عليه وأخذه إلى المحكمة.

القاضي : هل تعترف بأنك حركت عربة هذا الرجل لقيادتها؟

المتهم : نعم يا مولاي ولكني لم أسرقها ولانية لي في ذلك وليس لي أي قصد للسرقة

ويمكنني أن أحضر لك عشرات من الناس يعرفون ما أفعله فأنا أريد أن أتعلم القيادة ولا أموال لي للذهاب لمدارس تعليم قيادة السيارات وأنا عارف أنني غلطان ولكنني لم أسرق؟.

القاضي : كل ما قلته لايسقط حد السرقة، فأنت أخذت مالا من حرزه خفية ودون موافقة صاحبه وبغرض الانتفاع به وقد اعترفت بالسرقة وليس لدينا في حدود الله ما يسمى باسباب تخفيف العقوبة فالحد عقوبة مقدرة من الشارع، وهي هنا لابديل لها ولا تنقص ولهذا يجب أن تقطع يدك اليمنى من مفصل الكف.

وأجهش الطفل بالبكاء وهو يتمتم كيف سأصبح سائقا كيف؟

وشريعة تثير فتنة دينية:

لعل الأمر لايحتاج إلى اسهاب، انه في مجتمع متعدد الأديان والعقائد يستحيل في نهايات القرن العشرين أن تطبق فيه الشريعة بمفهومها السلفي الاخواني، فهي لا محالة تعلي المسلم عن كل مواطنيه من غير المسلمين، ولكننا هنا بصدد تسجيل أثر هذا الأمر حتى على قادة المسيحيين من أهل جنوب السودان.

فعندما أعلن تطبيق الحدود، أصبحت العقوبات القصاص والجلد والقطع والصلب والرجم، ثارت الكنيسة الكاثولوكية والتي يرأسها المطران جبرائيل زبير واكو وهو من جنوب السودان فكتب مذكرة شديدة اللهجة لنميري سلمت في موكب رسمي جاء فيها:ـ

«إن المسيح أكد على الجوانب الايجابية للشريعة بالانحياز إلى كرامة الانسان وفطرته المقدسة، وهو قد ألغى الشرائع القاسية مثل العين بالعين واستبدلها بأن لا تنتقم من الذي ارتكب نحوك خطأ... إن أساس الدوافع المسيحية للسلوك السوي هي الحب، حب الله، وحب الجار، وإن إصرار القانون على العقوبات الثقيلة كرادع يتعارض كلية مع المباديء المسيحية..».

وفي واقع الأمر لم يزايد المطران فيما ذكره فالمسيحية بالفعل تحظر تعذيب أو تشويه جسد الانسان، فهو عندها أبدع ما خلق الرب، والأخلاق المسيحية لا تقوم على الزواجر العقابية وإنما تسرب إلى ضمير الانسان بالمحبة والاقناع والثقة والاقتداء بالرب والجار والعمل على تنفيس هموم الخطيئة وثقلها على الانسان عن طريق الاعتراف الشخصي بارتكابها والوعد بعدم تكرارها وتكرار الاعتراف وتكرار الوعد حتى يظهر للانسان عن طريق ممارسة التطهير الذاتي خطأه أو مواصلة هذا الخطأ، ولهذا فإنهم

يرفضون عقوبات الشريعة ويعتبرونها متعارضة مع عقيدتهم.

وانتشرت هذه المذكرة وسط جموع المسيحيين وخاصة الشباب من أهل جنوب السودان ودفعتهم جرأتهم على الخروج في طوابير طويلة تعزف الطبول تأكيداً لمسيحيتهم ووجودهم وقدرتهم على المواجهة والمقاومة، وكانت هذه الطوابير تجوب شوارع العاصمة أيام الآحاد، ولم يجرؤ نميري وكلابه بالأمن القومي، أو غربان شريعته على الاقتراب من هذه الطوابير، فقد بدأت نذر فتنة دينية سوداء لو انفجرت لن تبقى على شيء.

و ـ وشريعة تقسم السودان إلى دويلات وتزيل الرماد عن أحقاد تاريخية:

بالرغم من امكانية أن يكون ببلد معين حكم ذاتي أو فدرالي يمكن بعض الاقاليم من سن قوانين خاصة تنبع من الاعراف المحلية أو تراعي حالة ومستوى سكان الاقليم المعين، إلا أن ذلك كله يكون تحت هيمنة رؤية واحدة للأمة تتجسد في دستورها فالجميع يجب أن يلتزموا بما يقرره الدستور وخاصة في مسائل الحقوق الاساسية والحريات العامة والدستور عقد اجتماعي خاصة في بلد تتعدد فيه الديانات والثقافات والعقائد، ولهذا فإنه يستحيل أن يصدر دستور في مثل هذا البلد ـ باعتباره عقداً رضائياً بين كافة الجماعات ـ يمكن أن يعلي فئة على أخرى، أو يمكن أن يفرض قوانين نابعة من عقيدة فئة على الفئات الأخرى، لأنها ببساطة لن توافق على مثل هذا العقد، ومن ثم تنفصل عن هذا البلد ـ اللهم إلا إذا قهرت هذه الفئات بالجهاد وأخضعت وهي صاغرة ذليلة لحكم من يريد إعلاء دينه على عقائد بقية الفئات.

ولهذا فإنه لا يجوز مثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية أن تسن أية ولاية قانوناً يتعارض مع الدستور، فالولايات لا تستطيع أن تصدر أي قانون يفرق بين الناس بسبب الدين أو يخل بالمساواة أمام القانون، أو يعلي عقيدة دينية حتى لو كانت عقيدة ٩٩٪ من السكان على عقيدة من يؤمنون بنسبة ١٪ من السكان، أو بصفة عامة لاتستطيع أية ولاية أن تصدر أي قانون يصادر حقوق الانسان كما هي معرفة في مواثيق حقوق الانسان، فمثل هذه القوانين سيعلن بطلانها لا محالة بواسطة المحكمة العليا في أمريكا باعتبارها غير دستورية.

وذات التصور ينطبق على الاتحاد السوفيتي، حيث أقاليمه لها سلطات أوسع من سلطات الولايات في أمريكا، فهي تكاد تكون دويلات وليست ولايات، ورغم ذلك فإنه وبموجب الدستور السوفيتي لايجوز لأية دويلة أن تسن أي قانون يتعارض مع النظام الاشتراكي أو مقتضياته وفيما دون ذلك لها أن تفعل ما تشاء.

نميري وهو يتجاهل حقائق الواقع السوداني، تدفعه ممارسات أهل الجهالة والمصلحة والتشنج والعجز اصد ر قوانينه الشرعية كقوانين عامة تطبق على كل البلاد، وإذا بالواقع أقوى منه وإذا بالجنوب يرفض تماما تطبيق هذه القوانين وظهر تماما أننا نعيش في دولتين مختلفتين تماما، دون معرفة سبب تسميتها (جمهورية السودان الديمقراطية) ودون تبين ما يربطها أو يبرط سكانها ببعض، فقد أهدر نميري دستوره ١٩٧٣ وازال سبب الرباط الاجتماعي الوفاقي بين سكان أهل السودان.

وفي مثل هذه المسائل لا ترد مسألة الأغلبية أو الاقلية أي لا يرد ولا يجوز أن يقال بأن الشريعة هي منظور أو وجدان الأغلبية وبالتالي فإنه ديمقراطيا يجب اعلاء كلمة الأغلبية، ذلك أن مثل هذا الأمر لايناقش إلا بعد أن يقبل الناس طواعية باختيارهم الحر ان يتعايشوا سويا، وبعد أن يحددوا اطار وشروط هذا التعايش، فهناك حقوق أساسية لايمكن أن تقبل المجموعة التي تشعر بأنها ستكون أقلية أن تمس، أو تهدر فهم ليسوا مجبرين على قبول المهانة أو هكذا يفترض، ولهذا فإنه وبدون اتفاق صريح معهم على إطار وشروط التعايش، لا نتوقع انصياعهم لما يمكن أن تظنه مجموعة حتى ولو كانت أغلبية - أنه بسبب صواب رأيها أو عقيدتها، أو حقها فإن الأقليات الأخرى يجب أن تنصاع لها وتخضع لحكمها.

أعتقد أن اخوتنا بالجنوب قد شبعوا من هذا التعالي ومن هذا الازدراء، ألا يكفي حتى الآن أننا في الشمال نوصمهم بأنهم عبيد، وإلا يكفي ما تنوء به ضمائرنا وموروثاتنا وتركيب عقولنا الباطنة من آثار عهد الرق وشيوع احكامه واسهاب الشريعة في تفريع هذه الأحام التي لايخلو منها كتاب فقه واحد، بل أنها تشكل جزءا أساسيا من كل كتاب فقه كتبه السلف، ألا يكفي ما ننوء به من انطباق صفة الرقيق على أهل جنوب السودان وجزء من غربه واطرافه ووسطه وما ذلك الا بسبب الواقع التاريخي الذي تجسد مئات السنين في هذه المنطقة -حيث ظلت القبائل العربية وتجار رقيقها يهجمون على الجنوب والغرب ويسترقون من يأسروهم ويتاجرون بهم أو يستخدمونهم لأنفسهم، ولم يكن ذلك ممكنا إلا لتخلف القبائل الزنجية وضعف تكويناتها الاجتماعية والاقتصادية وضعف دفاعاتها وأسلحتها وأساليب قتالها وتدني وعيها ولم يكن لهم ذنب في كل ذلك، ألا يكفي ما أفرزه كل هذا التراكم على سلوكنا نحو أخوتنا ودفعه لنا لاحتقارهم، وعدم قدرتنا على الشعور بانهم انداد لنا فما يزال بعضنا يردد الاجتهاد الشرعي «بأن فيهم رق» وأنهم بذلك ليسوا أكفاء للأحرار في التعامل الاجتماعي ولا في الزواج ولا في الاختلاط

الاجتماعي ولا في القامة السياسية إذ لا تقبل عقول غالبيتنا أن يسود علينا واحد منهم.

ألم يتجرأ البعض وفي عاصمة البلاد في الستينات بأن يرفض رفض تزويج من جامعي بدعوى أن به رق وعندما تمردت ابنته وتزوجت من تحب رفع الدعاوي أمام المحكمة الشرعية لاعلان بطلان الزواج لعدم الكفاءة، والسوابق في المجلات القضائية تحكي كيف أن الشرعيين لايستطيعون انكار القاعدة، بل ووجوب تطبيقها للدرجة التي قضت فيها المحاكم الدنيا باعلان بطلان الزواج ولجأت محاكم الاستئناف للتحايل على تفاديها بذات الحيل التي برعوا فيها، حيث قالوا بأن هؤلاء المتعلمين قد رفعهم العلم إلى مصاف الأحرار وجعلهم أكفاء لبنات الجهلة المتخلفين الذين يزعمون أنهم أحرار، بينما هن أسوأ أنواع العبيد، فهم عبيد الجهل، عبيد الموروثات البالية، عبيد القناعات التي تجاوزها التاريخ، عبيد التخلف.

إذن لم يكن الأمر يحتاج إلى تفكير من أهل الجنوب، إذ لا مجال لتبني قوانين تعيد إلى الأذهان هذا التراث المخيف وذكريات ممارساته بل ورجاله وتجار رقيقه، ولا استبعد في ظل تطبيق الشريعة بمنظورها السلفي الاخواني في السودان إذا كتب لها سنوات في التطبيق أن تعاد تجارة الرقيق، خاصة إذا أعلن الدستور الاسلامي، إذ كيف يمكن أن يحتج على مشروعية أن تمتلك رقيقا أو جارية أو آمة أو غلاما، وإذا سن قانون يحظر ذلك فإن أي مسلم متشنج يستطيع أن يطعن فيه لعدم دستوريته لأنه مناهض لما جاء في صريح آيات القرآن في حل الرق، وإذا لم تقام محكمة دستورية لأنها لم تكن موجودة في عهد السلف الصالح، فيستطيع المتشنج أن يحصل على فتوى من قاضي القضاة، وعلى أمر من الامام بأن لا عليه شيء في تملك الرقيق أو الاتجار فيه.

وهكذا انكشف تماما سقوط خيار الشريعة في السودان.

القسم التاسع
خاتمة لم تكن واردة في البحث

بعد انتفاضة ابريل في السودان، قابلني العديد من الأخوة الذين قرأوا هذا الكتاب عندما كان مسودة توقف رصدها وتقييمها للأحداث عند تاريخ كتابتها في أواخر عام ٨٤، وطلبوا مني أن أكمل الصورة حتى الانتفاضه، ولقد كان وما يزال ردي أن اكمال الصورة سيفسد الكتاب، بل وقد يصوره بأنه كتب بعد ظهور نتائج الأحداث التي تنبأ بها البحث، ورغم ذلك لابد من اثبات بعض الملاحظات عن احداث الخمسة أشهر التي تلت كتابة المسودة خاصة فيما يتعلق بسقوط خيار الشريعة، وذلك أن النظام قام باجراء تصعيد شرس في تطبيق الشريعة واستخدم فيه كل مكنات الشريعة والياتها في الاجتهاد لمحاولة ردع الخصوم السياسيين عل ذلك يردع الشعب ويوقف تجمعه ضد النظام والسلطة.

وتطابق توجه النظام في سعيه للمحافظة على السلطة مع توجه جماعات الاخوان في سعيهم لتصفية المناوئين لفكرهم ومنظورهم للشريعة توطئة لانفرادهم بالساحة السياسية، ولقد اختاروا أن يبدأوا بتصفية حسابات قديمة، حيث كانوا قد سعوا في عام ١٩٦٨ لتكفير المفكر الاسلامي السوداني الاستاذ محمود محمد طه صاحب الفكر الجمهوري واستصدروا حكما من المحكمة الشرعية في هذا المعنى، إلا أنهم لم يستفيدوا كثيرا من ذلك الحكم لأنه غير قابل للتنفيذ لصدوره من محكمة غير مختصة ولأن القانون السائد آنذاك لم يكن يجرم الردة أو يعاقب عليها، وظنوا أن هذا الرجل هو أضعف الحلقات التي يمكن أن يبدأوا بها، فهو رجل لا سند طائفي أو قبلي له، فضلا عن أنه طوع وربى جماعته على السلم والمحبة ومقارعة الحجة بالحجة وسلوك سبيل الحكمة والموعظة الحسنة، فما عرفوا بالشراسة أو التهجم على خلق الله، فالرجل كان وما يزال في تقديري واحدا من أعظم مفكري الصوفية في تاريخ الاسلام ان لم يكن اعظمهم بمعيار محاولة تطويع الشريعة لما ينفع الناس ويتفق مع عقولهم وقامة وعيهم وحفزهم وحثهم على السعي للتخلص مما بلى من التراث، وعندما فكروا في الأمر، كان الرجل بالمعتقل ولا يمكن أن ينسب إليه فعل في ظل اعلان الشريعة حتى يحاكم على أساسه فقد أعلنت الشريعة وهو بالمعتقل وكانوا جميعا على يقين أن لو أطلق سراح الرجل فإنه لن يسكت على شريعتهم، بل لابد أنه سيبدأ حملة رفضها، وبخسه ودناءه ودون حياء وافقهم نميرى على فكرة المؤامرة رغم كل ما كان يربطه بالرجل، وكان من معالم هذا

الرباط أنه اهدى أول نسخة من كتابه النهج الاسلامي لماذا وبخط يده إلى (المفكر الاسلامي الجليل الذي قادني إلى درب الاسلام والصلاح)؟؟

أطلق سراح الرجل، وحدث ما توقعوه أن أصدر منشورا هاجم فيه قوانين الشريعة باعتبارها ليست في الاسلام كما يجب أن يفهم، وأنها أزلت الناس في السودان، وأثارت فتنة دينية، وأنها مزقت البلاد، فقبض عليه مع أربعة من أصحابه وتمخض الأمر عن استخدام تهمة الردة رغم أنها لم تكن قد قننت حتى في قانونهم الاسلامي للعقوبات، وتوصلوا عن طريقها إلى اعدامه وصلبه فدفع الاستاذ/ محمود محمد طه مهر خلاص الشعب السوداني، ذلك أن اعدامه وصلبه دفع بجماعات الاخوان أن ترقص طربا في شوارع الخرطوم قبل أن ينزل الجثمان من أعواد المشنقة، الأمر الذي استفز كل انسان له ضمير وعقل أو وطنية، فقد نجحوا في إعادة الانسان السوداني إلى أظلم عصور الظلام حيث لاحق ولا حرية للرأي أو العقيدة، وحيث مخالفة رأي أو عقيدة الامام تقود المفكرين إلى أعواد المشانق، ولم ينم في ذلك اليوم أيّ انسان له وجدان سليم أو احساس بأنه يعيش في هذا العصر، إذ ظهر جليا مصير حرية الفكر وحرية العقيدة في ظل أحكام شريعتهم، وامتلأ الجو بغيوم سوداء من اليأس والاحباط والشعور بالمذلة والمهانة وتلاحم هذا الشعور مع تصاعد الأزمة الاقتصادية وحدة الاختناقات التموينية وسعر غول الغلاء واختفاء السلع تماما، وعندها قرر تقديم ضحية ثانية علها تكبح جماح الانفجار، فخطر لهم الصادق المهدي، إلا أنهم ترددوا كثيرا فهذا زعيم طائفة مجاهدة تقوم على تنظيمات قبلية مازالت متماسكة فإذا انفجرت بدافع الثأر المدثر بالعواطف الدينية فإنها لن تبقى ولن تذر، ثم هداهم تفكيرهم إلى اختيار مؤلف هذا الكتاب ولديهم البينة جاهزة، كتاب كنت قد أصدرته عن قوانين سبتمبر وطبعته نقابة المحامين وهو يعارض هذه القوانين ويحللها قانونا قانونا. ويكشف دوافع اصدارها، ولكن بمعاونة بعض الأصدقاء والأقرباء اكتشف رجال الأمن الذين كانوا يحيطون بمنزلي في انتظار وصولي إليه انني وصلت إلى خارج البلاد، فتلفتوا وإذا بهم يكتشفوا أن هناك جماعة من اتباع حزب البعث العربي الاشتراكي مقدمة للمحاكمة بتهمة امتلاك ماكينة طباعة وتوزيع منشورات معادية للنظام، وكانت المحاكمة أمام ذات الغراب المسعور العطشان للدماء، فأمروه بأن يوجه لهؤلاء المتهمين تهمة الردة على أساس أن فكر البعث فكر شعوبي ملحد يقوم على اعلاء الرابطة القومية على الرابطة الدينية، وابتهج الغراب المتوحش وأسرع إلى عقد المحكمة وأعلن عن تغيير التهمة إلى تهمة الردة. وهلع الناس داخل وخارج السودان، ولم يضع القاضي وقته فبدأ كعادته يبحث عن البينة التي يستند عليها في حكمه المكتوب سلفا، فهداه تفكيره

إلى صديق له كان يعمل استاذا بجامعة أم درمان الاسلامية، وعاد لتوه من الولايات المتحدة بعد الفراغ من رسالة الدكتوراة والتي لها علاقة بفكر حزب البعث، وهو يعلم أن هذا الاستاذ ـ من أرصدة الجماعات الاسلامية، وأرسل للبعثة من هذا المنطلق ولسوء حظ القاضي أنه كان يثق في أن هذا الاستاذ متفهم لتوجهات الجماعة، مستعد لتخيل دوره في هذه المرحلة من حكم الجماعة، متذكر أن يرد دين البعثة، وأن يثبت أقدامه في الجامعة الاسلامية، ولهذا لم يفكر القاضي أن يعطي أوامرة للأستاذ قبل المحاكمة، وأن يحدد له دوره، ولعله حسب أيضا أن الجماعة قد اتصلت به وافهمته دوره، ولم تكن قد فعلت وجاء الاستاذ خالي الذهن تماما مما يراد منه، ووقف في منصة الشهادة:

القاضي : يا دكتور قل لنا عن هوية فكر حزب البعث وعن شعوبيته وانقطاع صلته بالفكر الإسلامي وبالعقيدة الاسلامية وعن الكفرة الذين أسسوا هذا الحزب كترياق للصحوة الاسلامية؟؟

الشاهد : ترتسم علامات الرعب في وجهه فقد تجاوزت ملامحه مرحلة الدهشة في منتصف السؤال:

بدأ يتلعثم ويتمتم ويقول مقدمات طويلة أشعرت القاضي بالملل والضيق.

القاضي : يادكتور نحن عايزين الخلاصة أليس فكر البعث شعوبياً والشعوبية والقومية تتعارضان مع الاسلام؟

الشاهد : يتمالك نفسه:

أنا لا أستطيع أن أقول بذلك. واسقط في يد القاضي، فاسقط تهمة الردة.

وتصاعدت المعارضة ضد النظام وهذه المرة نظمتها القوى القادرة حقيقة على اسقاط النظام «القوى الحديثة» من مهنيين ومتعلمين وفنيين وعاملين في حقل الانتاج الحديث، وأسقط في يد نميري تماما، لم يجد غير أسياده الأمريكان يستغيث بهم، ولكنهم لم يسعفوه، وطلب أن يذهب إليهم لشرح الموقف الخطير. فقد تبين نميري من تلميحاتهم أن شريعته التي أقامها هي التي أوصلته إلى حافة هذه الهاوية، ولكن كيف التراجع عن شرع الله، لابد من أنقلاب آخر، وهو انقلاب خطير فقوى الشريعة الآن أصبح لها انياب وأظافر حادة، أصبحت طبقة اقتصادية ذات مصالح لن تتهاون فيها أو تتنازل عنها بالتي هي أحسن أو بالتي هي أسوأ.

كيف السبيل إلى البقاء في الحكم والسلطة، فالشريعة لاتهم بل لم تستخدم إلا لفرض ابقائه في الحكم، وها هي قد أفرزت مخاطر أفدح على البقاء في السلطة، كيف

السبيل لتبرير كل هذه الأعمال الهمجية التي قام بها النظام باسم الشريعة؟.

لابد من كبش فداء جديد؟! على رائحة شوائه تخدر هذه القوى المتوثبة لاسقاط النظام. وجاء الوحي لماذا لا تستخدم الحجة التي ظلوا يخدعون بها الناس أن لا علاقة لسوء التطبيق بصحة النظرية؟ إذن الشرع صحيح، وهو بريء من همجية الذين عهد اليهم بتطبيقه، فهم طلاب سلطة يسعون إلى اسقاطه والجلوس في مقعده - إذن أقبض عليهم بسبب هذه المؤامرة وحملهم كل أوزار الشريعة وما أسفر عنها وعلى رأسها اغتيال الشهيد محمود محمد طه، وأحكى للشعب كيف ضللوك بآيات الله وهم يسعون لتحقيق مآربهم الخاصة - فصدر الأمر باعتقال قادة الاخوان وقضاتهم ومستشاريهم، وقبل أن يكمل نميزي اخراج الانقلاب الجديد اكتشف أن قدمه زلت في الخطوة الأولى للانقلاب الجديد، إذ بالقبض على جماعة الاخوان انكشف ظهر نميري تماما، فلم يعد له من سند في الساحة السياسية، فقد أخرج حصان طروادة من قلعة الشعب السوداني، فاندفعت قوى الانتفاضة وقد تخلصت من الخيانة والخديعة والدجل والتبريرات للابقاء على نميري باسم شرع الله أو على الأقل حيدت قوى الخيانة والتخدير فلم يعودوا بقادرين على الدفاع عن نميري وهم بالسجون، ولهذا وقف أذنابهم خارج السجون يتفرجون على قوى الانتفاضة وهي تزحف إلى عنق النظام لتكتم أنفاسه الأخيرة، بل أن العديد منهم ممن عرفوا أن هذه هي النهاية كانوا سعداء بوجودهم في السجون فقد حمتهم من غضبة الشعب بل وقدمت لهم سندا للادعاء بأنهم ساهموا في اسقاط النظام فكانت النهاية:-

إن سقط خيار الشريعة في السودان
وسقطت نظرية دعاتها وقادتها وسقط نميري

فهرس

القسم الأول

نميري كشخص وكظاهرة اجتماعية وسياسية

صفحة

القسم الثاني

وتثبيت مايو على السلطة في السودان

القسم الثالث

انقلاب يوليو ٧١ والتحول الكبير

القسم الرابع

ما بين يوليو ٧١ ويوليو ٧٦

القوى التي حملت النظام والممارسات والأساليب والصراعات التي تثبتت أقدام النظام

القسم الخامس
إنقلاب يوليو ٧٦ قواه وآثاره

القسم السادس
بداية الانحدار

القسم السابع
ويفرج رحم التاريخ عن عام ١٩٨٣

القسم الثامن
سقوط خيار الشريعة ودعاتها في السودان

القسم التاسع

المؤلف

* طه إبراهيم محمد عبدالله من مدينة طوكر بشرق السودان وكان والده مزارعا من نفس المنطقة وكان شافعي المذهب.

* اشترك في العمل الوطني منذ فجر صباه فقد شكل مجموعة من أبناء طوكر وهو لم يتعد الثانية عشر من عمره تدعو إلى مناهضة الاستعمار والاستغلال وكانت المجموعة تكتب المنشورات وتعلقها على لوحة اعلانات الحكومة في وسط المدينة وهذه أول مرة يكشف فيها عن كاتب تلك المنشورات رغم أن جميع من شاركوا فيها مازالوا على قيد الحياة.

* جاء أول الشهادة الثانوية ومنح جائزة قيمة مكنته في حينها من الزواج، ودخل كلية الحقوق بجامعة القاهرة الفرع وكان سكرتيرا لاتحاد طلابها الذي كان يناهض الحكم العسكري الأول بضراوة مما أدى إلى اعتقاله مع العديد من أعضاء الاتحاد لأكثر من مرة ابان ذلك العهد وقد تجاوز مجموع مدد اعتقاله السنة والنصف.

* اشترك وبدون مهادنة من أي نوع في مقاومة نظام السفاح نميري وذلك عن طريق عضويته المستمرة لمجلس نقابة المحامين وسكرتاريته للمجلس في أحد دوراته. وأدى ذلك إلى تعرضه إلى عدة اعتقالات تحفظية تجاوز مجموعها الأربعة سنوات.

* صدر توجيه بمحاكمته بتهمة معارضة قوانين سبتمبر بعد اعدام الاستاذ محمود محمد طه في يناير ١٩٨٥ إلا أنه استطاع أن ينفذ من المقصلة بخروجه من السودان عبر الحدود الشرقية ولم يعد إلا فى ١٣-٤-١٩٨٥.

* كتب أكثر من عشرين مؤلفا كبيرا لم تطبع بعد وهو يعمل الآن على اعدادها للطباعة والنشر ومن بينها كتاب عن قوانين سبتمبر كان قد طبع بأمر وعلى نفقة مجلس نقابة المحامين وتسربت نسخ منه إلى الأمن والقصر.

وهو الكتاب الذي أسس عليه تهمة معارضة هذه القوانين. إلا أن مسؤولا كبيرا بالنقابة وفي ليل الغربة والخوف والتمزق أمر منفردا بحرقه دون علم أحد.